الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة UNIVERSITE - 8 Mai 1945 - Guelma
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية
مدرسة الدكتوراه : تحليل إستراتيجي، مساعي، مالي و محاسبي
تخصص: إستراتيجية مالية

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و مؤشرات تقييمه
دراسة ميدانية : مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:
رقيـــة شنايـــي

إشراف الاستاذ:
الدكتور أحمد بوراس

لجنة المناقشة

د. خير الدين معطى الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	رئيسا
د. أحمد بوراس	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مقررا
د. عبد الحق بوعتروس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة	عضوا
د. محمود سحنون	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية 2010 / 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

(...ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب
لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب...)

الآية 08 من سورة آل عمران

الإهـــــــــــــــداء

إلى من قال الله في حقهما

(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...)

اللذين دعواتهما ذللت لي الكثير من الصعاب- أطال الله في عمرهما-

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل

إلى زوجي العزيز

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة.

إلى الأستاذ المشرف أسمى التحية والتقدير الجزيل

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

جزاكم الله خيرا

وشكرا



كلمـــــــــــــة شكـــــــــــــر

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع .

نتقدم بالشكر الجزيل مع فائق الاحترام والتقدير إلى الدكتور الأستاذ المشرف أحمد بوراس على النصائح التي أسداها ، والتوجيهات التي قدمها لي طوال مدة البحث.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى زوجي العزيز الساعد المعين في جميع مراحل إعداد الأطروحة؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل . وأخص بالذكر الموظفين لدى مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة لإنتاج الحليب ومشتقاته . كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة.

وشكرا

قائمة

المحتويات

قائمـــة المحتويـــات

الصفحة

البسملـــــة

الإهـــــداء

كلمـــة شكـــر

قائمـــة المحتويـــات

قائمـــة الجـــداول والأشكـــال

المقدمـــة ..... أ-د

الفصل الأول: ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيـــد 02

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 03

المطلب الأول: إطلالة عامة على المؤسسة الاقتصادية 03

المطلب الثاني: أداء المؤسسة الاقتصادية 06

المطلب الثالث:الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 18

المبحث الثاني:تقييم الأداء المالي للمؤسسة 25

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي 25

المطلب الثاني:المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التقييم 28

المطلب الثالث:المعايير والمؤشرات 32

المبحث الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي 36

المطلب الأول: تخطيط عملية تقييم الأداء المالي 36

المطلب الثاني:اختيار معايير تقييم الأداء المالي 40
المطلب الثالث: مراحل تنفيذ عملية تقييم الأداء المالي 46

خلاصـــة 52

فصل الثاني: دور المؤشرات في تقييم معايير الأداء المالي

تمهيـــد 55

المبحث الأول: مؤشرات تقييم التوازن المالي 56
المطلب الأول: مؤشرات الميزانية المالية 56
المطلب الثاني: مؤشرات الميزانية الوظيفية 62
المطلب الثالث: مؤشرات الدراسة الديناميكية 71

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم السيولة 78
المطلب الأول: مؤشرات الدراسة الساكنة للسيولة 78
المطلب الثاني: مفهوم التدفقات النقدية للخزينة 84
المطلب الثالث: مؤشرات الدراسة الديناميكية للسيولة 94

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم إنشاء القيمة 99
المطلب الأول: تطور مؤشرات إنشاء القيمة 99
المطلب الثاني: مؤشرات المردودية 101
المطلب الثالث: المؤشرات الحديثة لإنشاء القيمة 112

خلاصـــة 119

الفصل الثالث: دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة

تمهيد 122

المبحث الأول: البطاقة الفنية لملبنة نوميديا قسنطينة 124

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة ووضعيتها الحالية 124

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لملبنة نوميديا ووظائفها 126

المطلب الثالث: طبيعة نشاط ملبنة نوميديا قسنطينة 134

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة 136

المطلب الأول: الأداء المتوازن لملبنة نوميديا وأنواع الأداء 136

المطلب الثاني : الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة 142

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة 144

المبحث الثالث: استخدام المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا 146

المطلب الأول: استخدام المؤشرات في تقييم التوازن المالي للمؤسسة 146

المطلب الثاني: استخدام المؤشرات في تقييم سيولة المؤسسة 179

المطلب الثالث: استخدام المؤشرات في تقييم إنشاء القيمة للمؤسسة 193

خلاصة 211

الخاتمة 214

الملاحق 224

المراجع 256

الملخص باللغة العربية 261

الملخص باللغة الفرنسية 262

الملخص باللغة الإنجليزية 263

قائمـــة الجـــداول والأشكال

I. قائمـــة الجـــــداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
	الفصـــــــــل الثانـــي	
(1-2)	الميزانية المالية المختصرة	58
(2-2)	الميزانية الوظيفية المختصرة	65
(3-2)	الجزء الأول من جدول التمويل(تمويل طويل ومتوسط الأجل)	73
(4-2)	الجزء الثاني من جدول التمويل (تمويل قصير الأجل)	76
(5-2)	حساب الفائض الإجمالي للاستغلال	91
(6-2)	جدول التدفقات الصافية للخزينة	95
(7-2)	تحليل السيولة على مستوى النشاط	97
(8-2)	متغيرات النمو في ربحية السهم	106
	الفصـــــــــل الثالـــث	
(1-3)	توزيع العمال حسب الهيكل التنظيمي	133
(2-3)	تصنيف طبيعة منتجات ملبنة نوميديا قسنطينة	135
(3-3)	تصنيف المستخدمين حسب الفئات الاجتماعية المهنية	141
(4-3)	حساب معدل دوران الأنشطة الاستثمارية للفترة **2009/2005**	142
(5-3)	تصنيف مواد ولوازم إلى أصول ثابتة ومتداولة	148
(6-3)	ترصيد حسابات الخصوم المدينة في الحسابات الأصلية	148
(7-3)	تقسيم مدينو الاستثمارات إلى أصول ثابتة ومتداولة	149
(8-3)	ترصيد الأصول الدائنة في حسابه الأصلي	149
(9-3)	تقسيم ديون الاستثمار إلى ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل	150
(10-3)	الميزانيات المالية المختصرة للفترة **2005-2009** : جانب الأصول	151
(11-3)	الميزانيات المالية المختصرة للفترة **2009/2005** : جانب الموارد	151

(3-12)	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية وأدنى الميزانية	152
(3-13)	حساب أنواع رأس المال العامل	153
(3-14)	نسبة تمويل الموجودات المتداولة من رأس المال العامل والديون قصيرة الأجل	155
(3-15)	الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترة **2009/2005**: جانب الاستخدامات	157
(3-16)	الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترة **2009/2005**: جانب الموارد	158
(3-17)	حساب مؤشرات الميزانية الوظيفية لملبنـــة نوميديـــا	159
(3-18)	حساب قدرة التمويل الذاتي	162
(3-19)	حساب حيازة عناصر الأصول الثابتة (الاستثمارات)	164
(3-20)	حساب تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	165
(3-21)	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة **2005**	166
(3-22)	الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة **2005**	167
(3-23)	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة **2006**	168
(3-24)	الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة **2006**	169
(3-25)	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة **2007**	170
(3-26)	الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة **2007**	171
(3-27)	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة **2008**	172
(3-28)	الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة **2008**	173
(3-29)	الجزء الأول من جدول التمويل لسنة **2009**	174
(3-30)	الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة **2009**	175
(3-31)	التوازن المالي لملبنـــة نوميديـــا خلال الفترة **2009/2005**	176
(3-32)	حساب نسبة التداول لملبنة نوميديا	179
(3-33)	حساب نسبة السيولة السريعة لملبنة نوميديا	180
(3-34)	حساب نسبة السيولة النقدية لملبنة نوميديا	181
(3-35)	حساب صافي رأس المال العامل لملبنة نوميديا	182

(3-36)	حساب الفائض الإجمالي للخزينة	183
(3-37)	جدول التدفقات الصافية لخزينة ملبنـــة نوميديـــا للسنوات **2005 /2009**	184
(3-38)	حساب تغطية النقدية لملبنة نوميديا	188
(3-39)	حساب مؤشر التدفق النقدي التشغيلي لملبنة نوميديا	189
(3-40)	تحليل السيولة على مستوى النشاط لملبنة نوميديا	190
(3-41)	تحليل السيولة على مستوى الاستغلال لملبنة نوميديا	191
(3-42)	جدول مقارنة حسابات النتائج لملبنة نوميديا خلال الفترة **2007/2005**	194
(3-43)	جدول مقارنة حسابات النتائج لملبنة نوميديا خلال الفترة **2009/2007**	195
(3-44)	حساب مؤشر جودة الأرباح لملبنة نوميديا	199
(3-45)	حساب مؤشر ربحية السهم الواحد لملبنة نوميديا	200
(3-46)	حساب مؤشر النمو في ربحية السهم الواحد	201
(3-47)	حساب المردودية التجارية لملبنة نوميديا	203
(3-48)	حساب المردودية الاقتصادية لملبنة نوميديا	204
(3-49)	حساب المردودية المالية لملبنة نوميديا	205
(3-50)	حساب القيمة الاقتصادية المضافة لملبنة نوميديا	207
(3-51)	حساب القيمة السوقية المضافة لملبنة نوميديا	209

II.قـــائمة الأشكـــال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
	الفصـــــــل الأول	
(1-1)	الكفاءة والفعالية في تحقيق الأداء	08
(2-1)	المستوى العالمي لممارسة الأداء	10
(3-1)	الأداء الدائم	11
(4-1)	الأعمدة الأربعة للأداء المستمر	12
(5-1)	أنواع الأداء حسب المصدر	16
(6-1)	العوامل التي يأخذها هدف تعظيم قيمة المؤسسة بالحسبان	24
(7-1)	نظام الاتصالات وتفاعل العوامل المختلفة لاستقصاء المعلومات	29
(8-1)	سؤال تقييم العمليات	39
(9-1)	سؤال تقييم النتائج	40
(10-1)	مراحل عملية التقييم	51
	الفصـــــل الثانـــي	
(1-2)	رأس المال العامل	59
(2-2)	الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية	69
(3-2)	تحديد التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي	72
(4-2)	تحديد التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	74
(5-2)	تحديد التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	74
(6-2)	تحديد التغير في الخزينة الصافية الإجمالية	75
(7-2)	درجـــة السيولـــة في الأصـــول المتداولـــة	80
(8-2)	تدفقات الخزينة وتحليل السيولة	85

(9-2)	عناصر الأنشطة المكونة لجدول تدفقات الخزينة	86
(10-2)	التدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط	89
(11-2)	تدفق خزينة الاستغلال كعنصر رئيسي لتدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط	89
(12-2)	تطـــور مؤشـــرات إنشـــاء القيمـــة	100
	الفصـــــــــل الثالـــث	
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة نوميديا	127
(2-3)	تطور التوازن المالي لملبنة نوميديا حسب مؤشرات جدول التمويل خلال الفترة **2009/2005**	178
(3-3)	تطور سيولة ملبنة نوميديا حسب مؤشر تغطية النقدية خلال الفترة **2009/2005**	188
(4-3)	تطور سيولة ملبنة نوميديا حسب نسبة التدفق النقدي التشغيلي ونسبة التداول للفترة **2009/2005**	190
(5-3)	نطور سيولة ملبنة نوميديا حسب مؤشرات النشاط والاستغلال خلال الفترة **2009/2005**	192
(6-3)	تطور مؤشرات المردودية لملبنة نوميديا خلال الفترة **2009/2005**	205
(7-3)	تطور القيمة الاقتصادية المضافة لملبنة نوميديا خلال الفترة**2009/2007**	208

المقدمة

المقدمـــــة

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين والممارسين، وخاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها. ويرجع سبب تعاظم أهمية دراسة المؤسسة إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني فهي المقياس الذي يبنى عليه مدى قوة أو ضعف الاقتصاد. وهي بمثابة في أحد صورها خلية للإنتاج أي مكان مزج عناصر الإنتاج وتحويلها إلى منتجات جاهزة من جهة، ووحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج من جهة أخرى. فالدخل الذي تحققه يذهب جزء منه للمستخدمين، وجزء للدولة، وجزء للدائنين والجزء المتبقي لأصحاب المؤسسة. كما أنها تعتبر خلية اجتماعية، ومركزا للقرارات الاقتصادية فيما يخص طبيعة المنتجات التي ستنتجها وكمياتها وأسعارها. وتمثل منتجاتها سواء كانت مادية أو خدمية المكون الرئيسي الذي تقوم عليه الأسواق.

لذا فمن الطبيعي أن نجد في الوقت الحاضر تزايد الاهتمام بمدى فعالية وكفاءة المؤسسات في تأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، سواء كانت هذه المؤسسات صناعية أم تجارية أم خدمية، الأمر الذي اقتضى التركيز على إدارة موارد تلك المؤسسات بصورة تضمن لها الوصول إلى أهدافها وتكفل لها الاستمرارية والتطور. فالتطور التقني ومحدودية الموارد وزيادة المنافسة أصبحت كلها دوافع تفرض على المؤسسات حسن استخدام الموارد واستغلال الفرص المتاحة والطاقات الموجودة سواء أكانت الموارد بشرية أم مالية أم مادية.

فالمؤسسة الاقتصادية تؤثر وتتأثر بالمحيط الخارجي ومنها المحيط المالي حيث تنشط وتتطور في بيئة مالية معقدة وغير مستقرة، وكلما كبر حجم المؤسسة كلما زاد تعقد واتساع البيئة المالية المحيطة بها، فأي تعامل للمؤسسة مع العملاء أو الموردين أو البنك يحدث تأثيرات هامة يتوجب تسييرها بما يتماشى وأهداف المؤسسة مما يحتم على المؤسسة تطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيرات والتأقلم من أجل ضمان سيروراتها وتعظيم النتائج الحالية والمستقبلية والتحكم في المخاطر المتعلقة بالنشاط والبيئة وذلك بهدف تخفيضها إلى أدنى المستويات. وبالتالي يتحقق الهدف الأساسي والمتمثل في ارتفاع قيمة المؤسسة.

ولأن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، وهذا ما جعلها تعاني من عجز كبير في ميزانيتها، الشيء الذي أدى بها إلى البحث عن استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها وتدفع باقتصاد البلد إلى الانتعاش في ظل الحرية والمنافسة والاستعمال الأمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية، بما يحقق مردودية عالية. ولتحقيق ذلك على المؤسسة أن

تبلغ مستويات مرتفعة لأدائها المالي. حيث يستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي والمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية...، فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل المؤسسة إلا وتستعين بتقنيات التسيير المالي لتنفيذ قراراتها وتطبيق خططها وتحقيق أهدافها.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا؟ وهل حققتها بالوسائل المعقولة؟ فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها. وإذا كانت عملية قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ضرورية ولازمة باعتبار ذلك أحد الأساليب لمعرفة كفاءة وفعالية تلك المؤسسات في الحصول على مواردها المالية واستخدامها بما يحقق الأهداف المالية، فإن هذا لا يتم بدون نظام فعال لتقييم أداء المؤسسات، حيث يعتبر التحليل المالي أحد وأهم الأدوات المستخدمة في عملية التقييم وتحديد أوجه القوة، ومصادر الضعف للمؤسسة داخل القطاع الذي تعمل فيه.

غير أننا نجد أن تقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة وخصوصا الأداء المالي يضع المسيرين أمام إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

- ***التســـاؤلات***

وحتى نتمكن من دراسة هذه الإشكالية المطروحة وتحديد ما سبق شرحه فإنه يمكننا تقديم التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور حول فهم إشكالية الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها ما يلي:

- ما هي المفاهيم المرتبطة بالأداء من جهة والأداء المالي من جهة أخرى خصوصا مع تطور وتعقد محيط المؤسسة ؟
- هل التقييم عملية عشوائية ؟
- كيف تتم معرفة دور المؤشرات في تقييم معايير الأداء المالي ؟

- ما هي نظرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأداء المالي وهل تتلاءم المؤشرات المستخدمة وأوضاع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في المرحلة الراهنة ؟
- هل تملك المؤسسة الجزائرية أداء مالي جيد بصفة مستمرة، أم هل يجب إعادة النظر في أهمية المحافظة والاستمرار في تحقيق الأداء المالي فيها من سنة إلى أخرى ؟

- ***الفرضيـــات***

حتى يمكننا تناول الإشكالية المطروحة بصورة جيدة ومنها محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي وكذا الأسئلة الفرعية فإنه من الضروري الاعتماد على الفرضيات التالية:

- مصطلح الأداء واسع وغير محدود يتضمن عدة معاني، مما يستدعي وقفة لتحديد المفاهيم المرتبطة به ومدلولاته المعاصرة وهذا قصد تحديد مفهومه بالإضافة إلى تحديد مفهوم الأداء المالي في ظل التطورات الراهنة.
- إن عملية التقييم ليست عملية عشوائية وهي قائمة على أسس علمية وهذا حتى تكون ناجحة وهادفة؛
- إن معرفة دور المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس المعايير ومنه تقييم الأداء المالي يكون بأسلوب علمي وفق تقنيات التحليل المالي المتعارف عليها؛
- إن نظرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأداء المالي نظرة ضيقة وهذا لطبيعة المحيط الجزائري الذي يبقى متخلف مقارنة مع محيط الدول المتقدمة، وهذا ربما ما يفسر عدم ملائمة بعض مؤشرات الدراسات الحديثة لقياس وتقييم وضعية المؤسسات الجزائرية؛
- الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متوسط، كما أنه متدهور.

- ***المنهجيـــة***

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات ركزنا في بحثنا هذا على:

- المنهج الوصفي والتحليلي والذي يتعلق بالجزء النظري من خلال التغطية الأكاديمية لمختلف جوانبه عن طريق الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بغية توضيح مفهومه وأهدافه والمتطلبات

الأساسية للقيام به ومختلف مراحله وذلك من أجل إبراز دور المعايير والمؤشرات في عملية تقييم الأداء المالي؛

- إضافة إلى الدراسة الميدانية والتي تم تناول فيها أيضا المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بهدف تقديم المؤسسة وتحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار استعراض دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي سنعتمد على البيانات الرقمية الصادرة من ملبنة نوميديا قسنطينة لإنتاج الحليب ومشتقاته، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتساع عنوان البحث وشموليته لن يتيح تعميق التحليل وذلك لكثرة وتعدد المعايير والمؤشرات.

- ***الدراســات السابقــة***

والتي تتمثل فيما يلي:

- كتاب التسيير المالي – الإدارة المالية – دروس وتطبيقات للدكتور يوسف قريشي والأستاذ إلياس بن ساسي، جامعة ورقلة الجزائر، الطبعة الأولى،**2006**. والذي يعد من الكتب المفيدة الصادرة باللغة العربية في مجال التحليل المالي خصوصا أن مفاهيمه وألفاظه قريبة جدا إلى الكتب الأجنبية(الفرنسية)، ولقد تناول هذا الكتاب مراحل تطور التحليل المالي من التحليل الكلاسيكي إلى التحليل الديناميكي بالإضافة إلى السياسة المالية وآليات اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وأهم مصادر التمويل. كما تطرق الكتاب إلى تعظيم قيمة المؤسسة والمحافظة على مستوى الأداء المالي بشكل موجز الأمر الذي دفعني إلى تناول هذا الموضوع بشكل معمق مع الاستدلال بتطور التحليل المالي الذي ورد في الكتاب.

- تقييم الأداء المالي لمنشأة مسجلة في البورصة، دراسة حالة مجمع الرياض –سطيف– خلال الفترة **2000/1995**. رسالة ماجستير من إعداد الطالبة لطرش سميرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة،**2002/2001**. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه المذكرة في تقييم الأداء المالي لمنشأة مقارنة بوضعيتها في مراحل سابقة أي قبل أن تدرج في البورصة بمعنى هل هناك تطور وهل نجحت في تحقيق أهدافها فيما يخص التوازن المالي والسيولة والربحية في إدارة مواردها على اعتبار أن كل عنصر من هذه العناصر يؤثر على القيمة السوقية للسهم، ولقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول البورصة وشروط قبول الأوراق المالية، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة أهداف الإدارة المالية للمنشأة والتي تمثلت في الهدف العام تعظيم القيمة السوقية للسهم والأهداف الخاصة التوازن المالي والسيولة والربحية. في حين خصص

الفصل الثالث لدراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي وتحديد أدوات تقييم الأداء المالي والتي تمثلت في التحليل المقارن والنسب المالية(نسب السيولة والنشاط، نسب الرفع والتغطية، نسب الربحية والسوق)، أما الفصل الرابع فقد خصص لتقديم معلومات عامة عن مجمع الرياض وتطبيق الأدوات المدروسة في الفصل الثالث على المجمع ومن ثم استعراض النتائج ثم تقديم الاقتراحات والتوصيات. ولقد اعتمدت الباحثة من أجل القيام بالبحث على الميزانيات المحاسبية المقارنة وعلى جداول الاستخدامات والموارد من أجل تفسير كل تغير من هذه التغيرات على أنه استخدام للأموال أو مورد لها في إطار التحليل الأفقي المقارن خلال عدد من السنوات من أجل تحديد الاتجاه العام. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة تدهور وضعية المؤسسة خلال فترة الدراسة، فانخفاض معدل دوران رأس المال العامل – حيث لم يتوفق المجمع في استغلال رأس المال العامل من أجل زيادة المبيعات– وقدم آلات الإنتاج أثر سلبا على ربحيتها، بالإضافة إلى أن عدم استقرار البورصة الجزائرية لم يسمح لها بأداء دورها بفعالية. كما اقترحت الطالبة زيادة طاقات الإنتاج وعصرنتها وتدعيمها بالكفاءة والفعالية في استغلال هذه الطاقات والموارد المتاحة بهدف زيادة الأرباح وتوفير السيولة وزيادة وتقوية المركز المالي للمجمع، بالشكل الذي يجعله ينعكس إيجابيا على سعر الورقة المالية وفي الأخير تهيئة كل الظروف والعوامل من أجل تحسين البورصة الجزائرية.

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة المقاولات العمومية لصناعة المواد والأثاث لولاية قسنطينة "كومامو" خلال الفترة **1995/1991**، رسالة ماجستير، من إعداد الطالبة زينات الدراجي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، **1997**. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه المذكرة في كيفية تحديد الأداء المالي للمؤسسة وما هي المؤشرات الممكن استعمالها بغية الوصول في النهاية إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. ولقد تم تقسيم البحث إلى بابين، حيث تناول الباب الأول الجانب النظري وضم فصلين هما الفصل الأول "الوظيفة المالية في المؤسسة" (حيث تم التطرق إلى الأهداف العامة والتي تمثلت في تعظيم الربح وتعظيم الثروة والأهداف الخاصة والتي تمثلت في هدف الملاءة والسيولة والمردودية...) والفصل الثاني "مؤشرات تقييم الأداء المالي" والتي تمثلت في مؤشر النتيجة والتمويل والمردودية. أما الباب الثاني فتناول الجانب التطبيقي والذي تمثل في دراسة حالة المؤسسة، حيث ضم فصلين هما الفصل الأول "نظرة عامة عن المؤسسة" والفصل الثاني "مخطط تقييم الأداء المالي للمقاولة العمومية لصناعة المواد والأثاث". ولقد اعتمدت الباحثة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مقارنة بين ما هو مستهدف وما هو محقق فعلا وعلى تقنيات التحليل المالي. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها عدم كفاية التمويل الذاتي

وسلبية رأس المال العامل الصافي وعدم تحقق المردودية الاقتصادية والتجارية والمالية. كما أن المؤسسة لم تحقق في أي سنة من سنوات الدراسة أهدافها المالية المسطرة . ولقد اقترحت الطالبة زيادة رأس المال العامل وكذا زيادة التمويل الذاتي بتحسين النتائج المحاسبية بالدرجة الأولى أي التحكم أكثر في التكاليف ووضع الهياكل الضرورية اللازمة للتسيير الحسن للمؤسسة واستعمال التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية.

- ***أهـــداف الدراســـة***

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه؛
- محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها؛
- تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- ***مبـــررات اختيـــار الموضـــوع***

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع لإعداد رسالة الماجستير ما يلي:

- إحساسي بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذا التطور الذي يعرفه ميدان تقييم المؤسسات من نظريات وأدوات؛
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية؛
- محاولة إثراء المكتبة العربية بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري؛
- الرغبة في دراسة المواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة؛
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسات.

- **أهميـــة الدراســـة**

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة. فهو حقا يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها ، ونقاط الضعف لمعالجتها.

- **محـــددات الدراســـة**

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة، قمنا بإجراء بحثنا في إطار مجموعة من الحدود كالتالي:

- يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واسعا وشاسعا خصوصا مع تطور المحيط والمؤسسة الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة معايير ومؤشرات، لذلك ارتأينا أن نسلط الضوء على المعايير التالية: التوازن المالي والسيولة وإنشاء القيمة.
- لقد اقتصرت دراستنا لمعيار التوازن المالي حسب التحليل الكلاسيكي على مؤشر رأس المال العامل وأنواعه دون التطرق إلى الاحتياج من رأس المال العامل (حسب الطريقة المعيارية) وهذا بهدف إبراز دور التحليل الوظيفي في تطوير مفهوم المؤسسة والذي نتج عنه ظهور مؤشرات تعكس هذا المفهوم الوظيفي.

- **خطـــة البحـــث**

لدراسة الموضوع دراسة وافية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وفق المحتوى التالي:

الفصل الأول:" ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " ويشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث كالتالي:

1. ماهية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
2. تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
3. مراحل عملية تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني: "دور المؤشرات في تقييم معايير الأداء المالي" ويشمل هذا الفصل المباحث التالية:

1. مؤشرات تقييم التوازن المالي؛
2. مؤشرات تقييم السيولة؛
3. مؤشرات تقييم إنشاء القيمة.

الفصل الثالث: و الذي يتمثل في الفصل التطبيقي تحت عنوان: "دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينـــة " والذي يضم المباحث التالية:

1. البطاقة الفنية لملبنة نوميديا قسنطينة؛
2. تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة؛
3. استخدام المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مشفوعة ببعض النتائج والاقتراحات وككل عمل علمي حدود فلدراستنا حدود وعليه ارتأينا في الأخير تقديم آفاق الدراسة المستقبلية.

- ***صعوبـــات الدراســـة***

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر ما يلي:

- صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة الميدانية خاصة أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك بهدف استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية؛
- صعوبة حساب مختلف المؤشرات وهذا لكثرتها؛
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لرفض بعض إطارات المؤسسة على تقديم بعض الوثائق .

وفي الأخير أرجو الله الكريم أن أكون قد وفقت في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

الفصل الأول

ماهية تقييم
الأداء المالي
للمؤسسة الاقتصادية

تمهيـــــــد

لقد تسارعت عبر السنوات القليلة الماضية مجموعة من المتغيرات غيرت أسس النظام العالمي القديم، وبدأت في ترسيخ كيان عالمي جديد سمته التغيير المستمر في مجالات الحياة، وكانت التطورات العلمية والتكنولوجية وتعقد البيئة المالية هي المظهر الأساسي لتلك المتغيرات بما انعكس على الأداء الكلي عامة والأداء المالي خاصة للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها.

ولما كانت المؤسسة هي عصب الحياة الاقتصادية والخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني، كان لزاما عليها أن تنمو وتتميز لتصل إلى القمة في الأداء من عدة مناظير وبالخصوص من منظور الوظيفة المالية التي تعد من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية، والتي يطلق على أدائها مصطلح " الأداء المالي". وإذا كانت عملية قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ضرورية ولازمة باعتبار ذلك أحد الأساليب لمعرفة كفاءة وفاعلية تلك المؤسسات في الحصول على مواردها المالية واستخدامها بما يحقق الأهداف المالية، فإن هذا لا يتم بدون نظام فعال لتقييم أداء المؤسسات.

وقصد التعرف على مفهوم تقييـــم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ارتأيت توضيح المفاهيم والمسميات المتعلقة به من خلال استعراض مفهوم الأداء بالمؤسسة الاقتصادية ومدلولاته المعاصرة وأنواعه، ثم الإشارة إلى ماهية الأداء المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي والمتطلبات الأساسية للقيام به مع إلقاء الضوء على المعايير والمؤشرات وإظهار دورها في عملية التقييم ثم في الأخير الإشارة إلى المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهيـة الأداء المالـي للمؤسسـة الاقتصاديـة

يعد التعرف على المفاهيم الأولية لموضوع البحث غاية في الأهمية، فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء المالي دون الإحاطة بمفهوم المؤسسة الاقتصادية والأداء المالي، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- إطلالـة عامـة على المؤسسـة الاقتصاديـة؛
- أداء المؤسسـة الاقتصاديـة؛
- الأداء المالـي للمؤسسـة الاقتصادية .

المطلـب الأول: إطلالـة عامـة على المؤسسـة الاقتصاديـة

يهدف هذا المطلب إلى التعرف على المؤسسة الاقتصادية من خلال الإشارة إلى:

الفـرع الأول: المؤسسـة الاقتصاديـة وأنواعها

1. تعريـف المؤسسـة الاقتصاديـة

هناك تعاريف متعددة أعطاها العلماء والمفكرون الاقتصاديون للمؤسسـة الاقتصاديـة وذلك لتشعبها ولتعقد وظائفها، وكل منها يركز على جانب من الجوانب كطبيعة النشاط، العناصر المكونة، الأهداف، الهيكل،... والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها والأهمية التي تعطى لجانب أو أكثر... نختار ونذكر البعض منها:

- **المؤسسـة الاقتصاديـة**: مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية والمالية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية وجداول المؤشرات tableaux de bord [دخموش،2001،ص:3].
- **المؤسسـة الاقتصاديـة**: هي منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني ومكاني [بن حبيب،2002،ص:25].

▪ **المؤسســـة الاقتصاديـــة**: تعرف على أساس مقاول"Entrepreneur"، بمعنى شخص يأخذ المبادرة ولكن ضمن مجموعة في إطار منظمة حيث الهدف المشترك بين مساهميها هو إنتاج وبيع السلع والخدمات وهي مؤسسة مستقلة ماليا [Conso ,Hémici, 2006,P :21].

2. أنـــواع المؤسســـات الاقتصاديـــة*

إن المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف المؤسسات متعددة، حيث تتخذ المؤسسات أشكالاً مختلفة بحسب طبيعة تكوينها والغاية التي تُنشأ من أجلها. فقد تكون مشروعات فردية أو مشروعات عامة تمتلكها الدولة، وقد تكون شركات تضامن أو شركات توصية بسيطة أو شركات محاصّة. وقد تكون أيضاً شركات أموال مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة. وهناك أيضاً المشروعات المختلطة وكذلك الشركات ذات الجنسيات المتعددة.

ومن خلال ما سبق، يمكن تصنيف المؤسســـات الاقتصاديـــة حسب معايير مختلفة يمكن إيجازها بالآتي[دخموش،2001، ص-ص:6-13]:

▪ **التصنيف حســـب النشـــاط الاقتصادي**: هذا التصنيف يحدد مدى أهمية رأس المال الاقتصادي بالإضافة إلى نوع التكنولوجيا والسوق ...[Conso, Hémici.2006.P:56].

▪ **التصنيف حســـب الموقـــع الجغرافـــي**: طبيعة النشاط تحدد دوما الموقع الجغرافي الذي تقام فيه المؤسسة [Conso , Hémici.2006. P : 57].

▪ **التصنيـــف حســـب الحجـــم**: تستعمل عدة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم، وقد يختلف التصنيف حسب موضوع التحليل أو البحث، فيمكن أن يكون حسب رقم الأعمال أو كمية النشاط أو عدد العمال...[Conso, Hémici.2006.P:56] .

▪ **التصنيـــف حســـب طبيعـــة الملكيـــة**: تصنف المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى من تعود له الملكية.

▪ **التصنيـــف حســـب الشكـــل القانونـــي**: تصنف حسب هذا الشكل تبعا لعدد من الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها أو حسب الخطر الذي يتعرضون له بسب هذا التوظيف وعادة تصنف المؤسسات إلى مؤسسات أشخاص ومؤسسات أموال.

▪ **التصنيـــف حســـب الشكـــل المالـــي**: هذا التصنيف يحدد المؤسسات المدرجة أو غير المدرجة في سوق الأوراق المالية (البورصة) [Conso ,Hémici.2006.P :57]

---

*: أنظر الملحق رقم (1).

الفرع الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية

1. خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتصف المؤسسة الاقتصادية بالخصائص التالية [دخموش،2001، ص:6]:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث الحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها، إذا فالمؤسسة الاقتصادية شخص معنوي له حقوق و واجبات مثل الشخص الطبيعي؛
- المؤسسة عبارة عن تكتل لمجموعة أفراد لتحقيق هدف واحد، يتمثل في إنتاج وبيع السلع والخدمات.
- القدرة على الإنتاج فالمؤسسة هي مجموع الوسائل البشرية والمادية والمالية التي تتفاعل فيما بينها لضمان استمرارية أداء الوظيفة التي أسست من أجلها[Conso ,Hémici.2006.P :21]؛
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء، الشيء الذي يستلزم:
  - حد أدنى من الأموال الخاصة؛
  - ظروف سياسية مواتية؛
- قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في البيئة؛
- التحديد الواضح للأهداف والبرامج و أساليب العمل، فيجب على المؤسسة أن تضع أهدافا تسعى إلى تحقيقها، قد تكون أهداف تتعلق بكمية ونوعية الإنتاج، أو بتحقيق رقم أعمال معين، أو بزيادة حصتها السوقية...؛
- يجب على المؤسسة أن تكون مواتية للبيئة التي توجد فيها. فإذا كانت ظروف البيئة مواتية لها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فيمكن أن تواجه عراقيل أو بعض الصعوبات.

2. أهداف المؤسسة الاقتصادية

تهدف المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتبط عادة بالغاية من وراء إنشاءها وهذه الأهداف هي [الكرخي،2007، ص-ص:18-19]:

- تحقيق الأرباح وهو من الأهداف الرئيسية والأساسية لأي نشاط اقتصادي بغض النظر عن حجم المؤسسة الاقتصادية، فإن صاحب المشروع يضع تحقيق هامش ربح هدفه الأول لقاء إدارته للمشروع وتحمله مخاطره الآنية والمستقبلية وقد لا يكون الربح في بعض المؤسسات هدفها

الرئيسي ولكنها هنا تخرج من إطار المؤسسة الاقتصادية وربما تصنف من ضمن المؤسسات ذات النفع الاجتماعي التي لا تهدف إلى الربح؛

- إنتاج سلع وخدمات تسهم في إشباع بعض حاجات المجتمع سواء الحاجات المحلية أو التصدير للخارج؛
- المساهمة في شكل غير مباشر في زيادة الدخل القومي والمشاركة في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد؛
- خلق منفعة وذلك بإعطاء السلعة أو الخدمة قيمة جديدة عن طريق الإضافة وقد تكون (مكانية بالنقل) أو زمنية (بالتخزين) أو استعماليه (بالمعالجة الصناعية)؛
- المساهمة في امتصاص البطالة في المجتمع كما أن المؤسسات ذات التكنولوجيا المتقدمة تساهم في استقطاب الطاقات البشرية ذات الكفاءة العالية وعدم تسربها للخارج.

المطلـــب الثانـــي: أداء المؤسســـة الاقتصاديـــة

إن مصطلح الأداء ليس حديثا حيث توجد عدة دراسات أبحاث من الناحيتين النظرية والتطبيقية التي كانت تهدف إلى تدقيق مفهومه إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه وتعود أسباب تنوع واختلاف التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأداء إلى كونه مفهوم واسع الاستعمال، متطور ومتعدد المكونات . وفي هذا المطلـــب سنحاول الإلمام بالإطار النظري للأداء من خلال:

الفـــرع الأول: نشـــأة ومفهـــوم الأداء

يعود أول ظهور لكلمة أداء " Performance " إلى حوالي سنة 1300 م وهي مشتقة من الفعل"Parfourmen " وهو مصطلح انجليزي الأصل، ليظهر بعد ذلك بحوالي سبعين سنة بالكتابة الآتية: "Performen " استنادا إلى اللغة اللاتينية من الفعل" Parfornir ".

ولقد كان معنى كلمة أداء في ذلك الوقت جد بسيط "تأدية عمل" ولكن اللغة الانجليزية هي التي أعطت له معنى واضح ومحدد "To Perform" بمعنى إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بنجاح أي " نجاح العمل"، حتى 1709م تطورت استعمالاته وبالتالي معانيه*.

---

*: لمزيد من المعلومات ، يمكن الرجوع إلى موقع: allexperts على شبكة الإنترنت:

http://en.allexperts.com/q/Etymology-Meaning-Words-1474/Origin-word-Performance-1.htm

ولقد تطور معنى الأداء عبر الزمن نتيجة للمتغيرات التي لازالت إلى يومنا هذا تحدث في المؤسسة ومحيطها إلا أنه لا يمكن الاختلاف رغم هذه التغيرات حـــول [Mougin,2004,P :9] :

- أن الأداء قد يكون إنسانيا صرفا أو مشتركا بين الإنسان والآلة أو بين الإنسان والمادة، و يعد الأداء البشـــري الأساس في توجيه سلوك الآلة أو المادة؛
- الأداء:هو التفـــاعل بين السلـــوك والإنجـــاز، إنه مجموع السلوك والنتائج معا، هو اتحـــاد السلـــوك ونتائجـــه وهو ليس السلوك لوحده أو الإنجاز لوحده. إنه تكاملهما معاً إنه ما تسعى المؤسسة للوصول إليـــه*؛
- أن فكـــرة الأداء تقدر دائما بالزيادة أو بالنقصان مقارنة مع متنافس: فهي تنتمي إلى لغة المنافسة، فنحن لدينا أداء مقارنة مع أحد، تقنية أكثر أداء من أخرى، ونتكلم حتى عن أداء الفرد وأداء المؤسسة؛
- الأداء ليس له أثر سلبي على الإنسان ولا على العمل، فاهتمامات الجميع كلها قائمة على العمل بامتياز وخلق الثروات في شروط ملائمة للمعمورة والمستقبل فالبحث عن الأداء هو تصرف طبيعي و جد منطقي.

وقبل إعطاء تعريف للأداء لنتذكر الاختلاف التقليدي ما بين الفعالية والكفاءة.

- **الفعاليـــة:** تدل على قدرة تحقيق العمل الذي نسعى لأجله، الحصول على النتيجة التي نسعى وراءها، فالعمل الفعال هو العمل الذي يبلغ أهدافه بدقة حيث نتكلم أيضا عن فعالية الفرد أو فعالية العملية.
- **الكفـــاءة:** هي القدرة على تحقيق العمل الذي نسعى لأجله باستعمال وسائل قليلة، عمل ذو كفاءة هو عمل ذو نتائج جيدة بأقل تكلفة. ويمكن التعبير عنها كالآتي:

الكفـــاءة = النتائـــج المحققـــة / الوسائـــل المستخدمـــة

فالفعالية والكفاءة هما بعدين للأداء، حيث يمكن أن يكون ذو فعالية دون كفاءة كما يمكن أن نزيد الكفاءة بدون زيادة الفعالية[Plauchu ,2006,P :6].

---

*: يوصف السلوك عادة :مدخلات(Inputs)، عملية(Process) ، نشاط (Activity) ووسائل(Means) .

بينما الإنجاز :هو ما يتبقى من أثر أو نتاج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل أي أنه نتائج : مخرجات(Outputs)، منتج(Product)،نهايات (Ends) و إنجاز(Achievement) .

حسب هذا التعريف تكون دراسة الأداء عن طريق الثلاثية: الأهداف، الوسائل، النتائج التي تميز كل مؤسسة. فالأداء يتكون من عنصرين أساسيين هما الكفاءة والفعالية. فالربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة يطرح إشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال : هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة ؟ والربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية فعالية المؤسسة، الفعالية هي التي تبين القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مسؤوليها [Robert le Duff,1999 ,p :897] . وذلك حسب ما يوضحه الشكل رقم (1-1):

الشكل رقم(1-1)

الكفاءة و الفعالية فى تحقيق الأداء

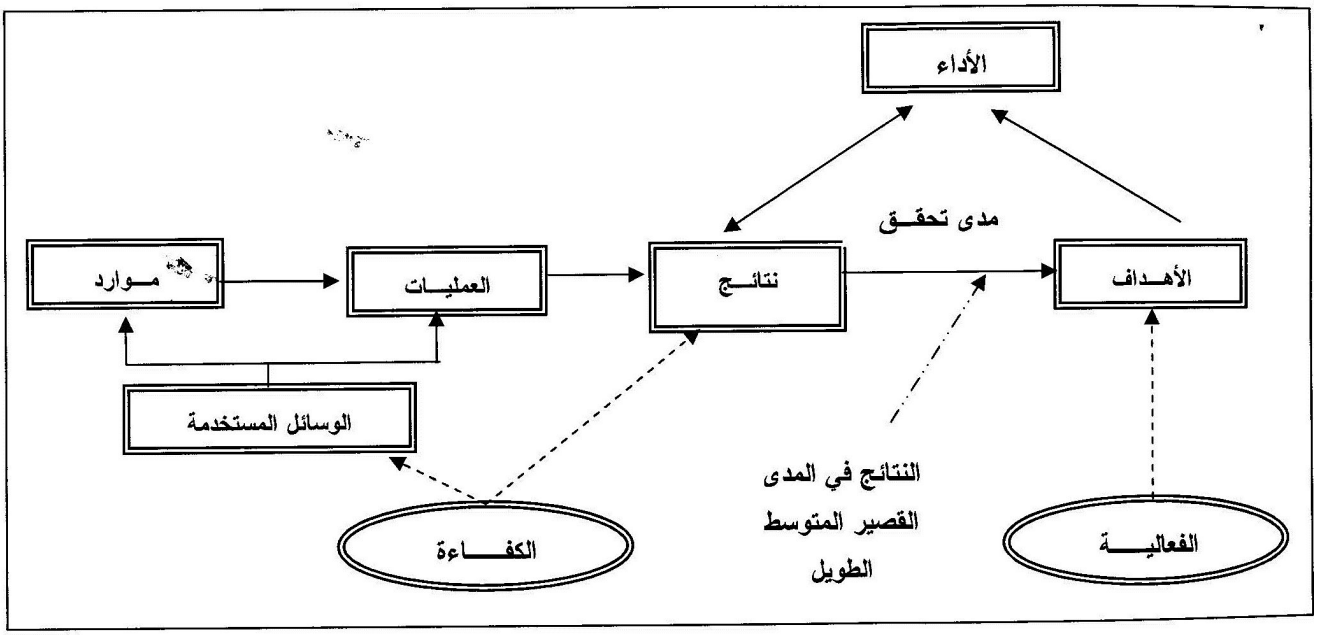

المصدر: الشكل من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع هروم،2008، ص:25.

إن مفهوم الأداء بكافة المؤسسة يرتبط بكل من الفعالية والكفاءة فلكي تبقى المؤسسة وتنمو يجب أن تحقق درجة معينة من الكفاءة والفعالية في وقت واحد، لأن أهداف النظام تشمل كلا من الأهداف الإستراتيجية والأهداف التكتيكية ومن ثم فإن الأداء مرادف للفعالية الناتجة عن الاستخدام الاقتصادي للموارد (الكفاءة) وهو لا يعني بذلك الإنتاجية لأن الإنتاجية في حقيقة الأمر ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه، فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس كفاءة أداء الوظيفة الإنتاجية[محمود، 2008،ص:20].

الفـــرع الثانـــي: الأداء و مدلولاتـــه المعاصـــرة

إن أداء المؤسسات الاقتصادية في القديم كان يقتصر فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء، ولكن سرعان ما تطورت تلك النظرة وفقا لتطورات المحيط حيث أصبحت تواجه المؤسسات تحديات جديدة تفرض عليها مقارنة الأداء وما تحققه من إنجازات بما يصل إليه غيرها من المؤسسات الأحسن تنظيما والأفضل والأنجح في السوق، وهو ما يعبر عنه بالقياس إلى النمط الأفضل وقد تطورت هذه الفكرة بتأثير المنافسة العالمية والرغبة في الوصول إلى أفضل المستويات في الأداء حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2)

المســـتوى العالمـــي لممارســـة الأداء

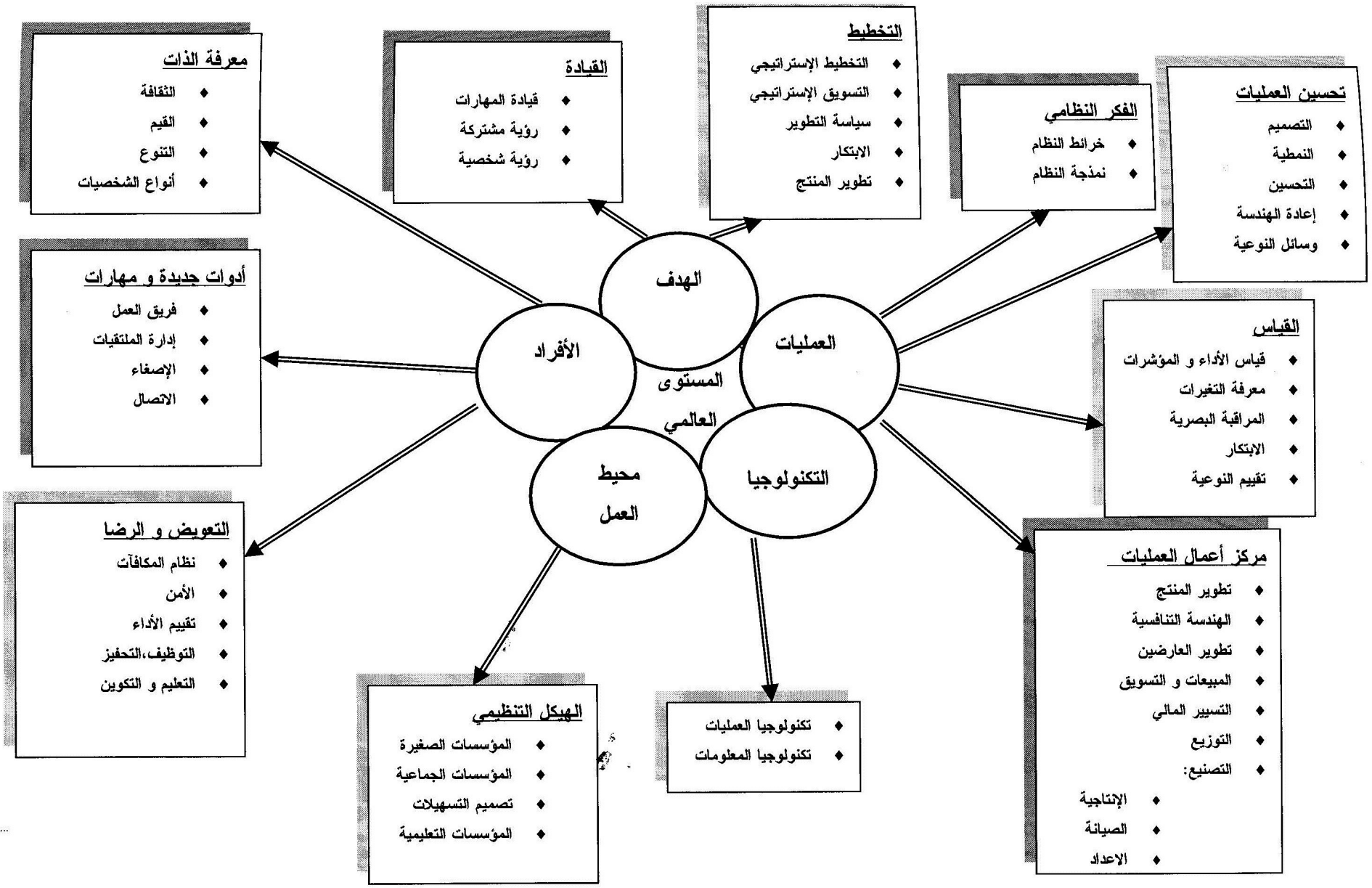

المصـــدر:السلمـــي، 1998، ص: 11

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد وباعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكيا فإنه يتطلب إتباع مسيرتي العمليات* (Processus) والتحسين المستمر. ويقصد بالتحسين المستمر أن فكرة الأداء لا تقتصر فقط على سنة واحدة بل هي فكرة تتبناها المؤسسات على مر السنين، فالأداء يمثل تحقيق الأهداف المحددة في نطاق استراتيجي بشكل مستمر ومتواصل والشكل رقم (1-3) يوضح فكرة الأداء خلال الزمن:

الشكل رقم (1-3)

الأداء الدائـــم

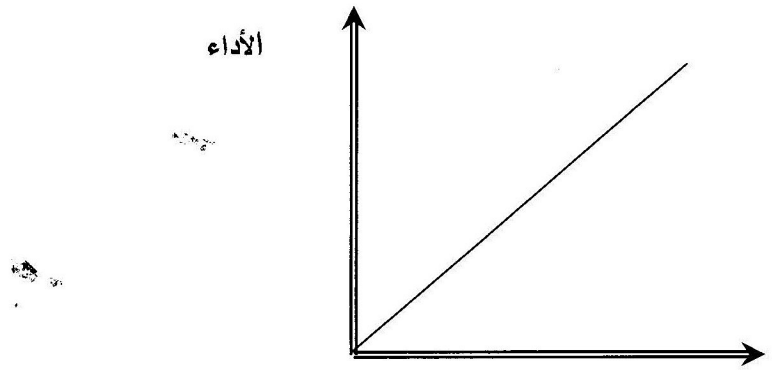

المصدر: الشكل من إعداد الطالبة.

1. *الأداء الدائـــم مفهـــوم ودي*

إن مبـــدأ الأداء الدائم ليس أسلـــوب لديه التزامات ملموسة وسريعة للمسيـــر، بل يتمثل في تحقيق [Pinto, 2003.P-P : 13-10] :

- **النتيجة الأولى**: تتمثل في توجيه الجهد على العوامل الداخلية الرئيسية التي تخلق القيمة للمؤسسة: رأس مال الزبون وتجديد المنتوج، عملية تحفيز الأفراد وتحسين العمليات.
- **النتيجة الثانية:** هي التوفيق بين مصالح المساهمين والزبائن والأجراء طيلة حياة المؤسسة.

* : مزيج من الأنشطة (تخطيط ، تنظيم، رقابة، قيادة) التي تقوم بالإجراءات الفنية اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

فتحقيق الأداء بصورة مستمرة في المؤسسة هو لعبة رابحة لجميع العناصر، في داخل المؤسسة (مديرين، موظفين)، وفي الخارج (المساهمين، الزبائن، الموردين) بحيث نجد كل العناصر الأولى والثانية تجد استقرارا يسمح لها بأن تستثمر وأن تكون أهدافا مرتبطة ببعضها البعض للمؤسسة.

وعليه نستنتج أن أداء أي مؤسسة اقتصادية يرتكز على أربعة أعمدة: القيـــم، الأســـواق الأفـــراد و المهـــن كل واحد من هذه الأعمدة يمثل رهان أكبر للمؤسسة لتحقيق الأداء :

- الحيويـــة لعمود القيـــم؛
- التنافسيـــة لعمود الســـوق؛
- الإنتاجيـــة لعمود الفـــرد؛
- المردوديـــة لعمود المهـــن.

الشكل رقم (1-4)

الأعمـــدة الأربعـــة للأداء المستمـــر

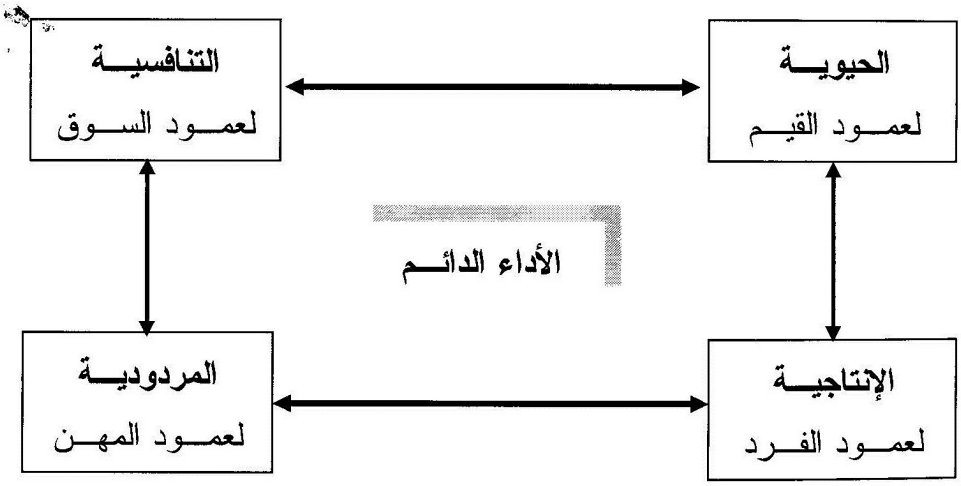

المصـــدر: Pinto, 2003, P:11

إن العمل المتواصل حول القيم والسوق، الأفراد و المهن هي الخصائص الأساسية للأداء، فلا يمكن أن تكون المؤسسة ذات أداء دون التحكم الجيد في أقاليمه. لأن كل واحد منهم موجه نحو رهان أداء جد خاص ومكمل: الحيوية للقيم، التنافسية للسوق، الإنتاجية للأفراد، والمردودية للمهن. حيث كل واحد من هذه الأقاليم يؤطر علاقة قوية بين الأنظمة، فالقيمة المضافة المتحصل عليها من طرف المسيرين هي عنصر حقيقي للتميز.

فأداء المؤسسة إذن يتأثر مباشرة بالجهد الذي يبذله المسيرون لإبقاء المؤسسة عند مستوى أحسن لممارساتها على كل من هذه الأعمدة.

- **القيـــم**: تشغل وضعية منفردة لوحدها في القياس أين هذا العمود يعمل في الواقع على التفرقة بين المؤسسات الممتازة والمؤسسات الأخرى بين المسيرين الأوائل والآخرين، فهي تكون قاعدة النظام وليس بعد عقلاني بجانب الحياة الفعلية، ففي الواقع تقوم عليه حيوية المؤسسة، فنرى أن عمود القيم لديه مضمون جد ملموس، حيث أنه انطلاقا من هذا العمود تبنى بانسجام الأعمدة الأخرى. لهذا السبب يجب أن يكون ذو امتياز للمسيرين، حيث يجب أن نوليه كل الانتباه و الحيطة فالمؤسسات في وقتنا الحالي ممثلة أكثر فأكثر بمديريها، فعندما تكون مقاطعة القيم غير متحكم فيها فالمؤسسة في خطر. فالقيم مصدر خلق القيمة للمؤسسة من خلال العلامة التجارية و احترام الأفراد العاملين بها وحتى الزبائن بحيث تعتبر المؤسسة منظمة إنسانية فهي مكان للانجاز وللأمان، كما أن ثقافة المؤسسة تشير إلى مجموعة القيم والرموز والمثل العليا، والمعتقدات والافتراضات الموجهة والمشكّلة للإدراك والتقدير والسلوك والمساعدة على التعامل في مختلف الظواهر والمتغيرات، فهي تمثل روح المؤسسة والبعد الخفي الذي يشكل الطابع المميز لشخصيتها.

- **الســـوق**: هو مكان التقاء بين المنتوج والزبائن، بهذا الالتقاء يولد تبادل يمكن أن يبدأ من الاستهلاك البسيط إلى استثمار له معنى ودائم للمنتوج نتيجة تفضيل ووفاء الزبائن .فتنافسية المؤسسة تقوم على التحكم في هذا العمود بالاستماع إلى الزبائن بقدر التجديد المتواصل للمنتجات، الخدمات والنوعية وتوفير خدمات ما بعد البيع.

- **الأفـــراد**: بدون شك هم البعد الأكثر شغفا لكنه بالمقابل الأكثر صعوبة في التحكم، خاصة الميكانيزمات و الدوافع الفردية والمنافسة الجماعية التي تعتبر جد معقدة. ففي وقتنا الحالي الإنتاجية تقوم أكثر فأكثر على هذا العمود . لذا الاتصال المتواصل مع المشاركين في العمل وإدارة المعرفة وتسيير المواهب، مع توفر قائد للعمل هم في الواقع وسائل للمؤسسة من أجل القيام بمقاطعة أفراد مقاطعة أداء.

- **المهـــن**: هي من بين الرهانات الأساسية التي تحافظ على الأداء والمتمثلة في المردودية فهي مقاطعة امتياز استراتيجي وعملي من خلاله المؤسسة تضع أكبر حصة من أدائها خاصة التحكم في التكاليف، تجديد العمل و تدفق عملية التصنيع التموين بقدر العمليات الإدارية والمالية الذين هم المحور الأساسي للمهنة. كما أن استراتيجيات المهن البارزة مثل الولوج إلى الأسواق الدولية أو الشراكة، تثير أكثر فأكثر اهتمام وفضول عند المديرين، الأنظمة المتطورة بالتكنولوجيات الجديدة

التي دخلت في قلب المهن؛ حيث لم تصبح التعليمات مجرد تجميع للحجر بل مجموعات حية بإمكانها أن تسرع من تطوير أداء المؤسسة في مقاطعتها المهنية.

وإن أكبر دليل على نجاح اليابان – برغم قلة مواردها الطبيعية– إقامة دوائر الجودة*، فعن طريقها تمكنت من إنتاج السلع ذات الجودة العالية والكلفة الأقل، و مكنها ذلك من اقتحام الأسواق العالمية وارتقاء المرتبة العليا فيها، واهتمامات الدوائر اليابانية تدور حول خفض التكاليف ورقابة جودة المنتجات، تحسين الخدمات داخل القسم أو الورشة والسلامة المهنية، رفع الروح المعنوية للعاملين، الرقابة على التلوث والتثقيف المستمر للعاملين [بحيري،2003-2004، ص- ص:71-76].

وكفاءة العملية الإدارية مرتبطة بالتوازن بين عناصرها من جهة وتوفر التوازن بين مكونات كل عنصر فيها ولما كان مقصد الإدارة الرئيسي هو الحصول على أكبر ناتج من مزج العناصر الإدارية فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك إلا بتوفير التوازن الكلي بين عناصر المؤسسة. ولقد تطورت فكرة التوازن في الأداء لتشمل كل ما يحيط المؤسسة حيث أصبح يطلق على الأداء مصطلح الأداء المتوازن.

2. الأداء المتـــوازن

إن التوازن في الأداء يمثل تكافؤ الأخذ مع العطاء من كل الجوانب فالمؤسسة التي تعطي العاملين أجورا تعادل ما قدموه من جهد يحقق توازنا في الجانب، والمؤسسة التي تبيع سلعها للعملاء بالسعر العادل والشروط المناسبة تحقق التوازن في أداء النشاط التسويقي، والمؤسسة التي تدفع مستحقاتها للموردين كاملة وفي مواعيدها هي مؤسســة متوازنة في التعامل مع الموردين وحريصة على الاستمرار في التعامل معهم ، ودفع الضرائب المستحقة على المؤسسة كاملة وفي مواعيدها يجعل المؤسسة متوازنة مع السلطات الحكومية ومتعاونة معها.

والحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة يضمن لها الاستمرار إذا تم ذلك على نحو متوازن، ودفع الأقساط المستحقة للبنوك كاملة وفي مواعيدها من شأنه أن يفرض ثقة المحولين للمؤسسة ويضمن لها التحويل المناسب وتوزيع الأرباح المناسبة للملاك مما يشجعهم على الاحتفاظ بأسهمهم ويزيد من قيمة المؤسسة في السوق .

* :دوائر الجودة هي مجموعة صغيرة من العاملين يشتركون في عملية دراسية تعاونية بحيث يتقابلون بشكل دوري بهدف تحديد و تحليل وحل مشكلات الجودة والإنتاج وتحسين الأداء.

❖ جدوى التوازن في الأداء

تتحقق منافع عديدة للمنشأة و البيئة المحيطة بها إن كانت متوازنة في الأداء ونبين فيما يلي بعضا من تلك المنافع [بحيري،2003-2004، ص- ص:17- 18]:

أ) منافع تعود على المؤسسة نفسها: فالمؤسسة المتوازنة:

- تحصل على رضا العاملين بها فتتحصل على أكبر المنافع من أعمالهم لديها فالمنتجات ستكون جيدة والتعامل في هذه المنتجات (نقل وتوزيع وتحصيل للإيرادات) سيكون طيبا مما ينعكس على الربحية التي ستكون في أعلى مستوياتها.
- تحصل على رضا المستهلكين لمنتجاتها فيستمرون في التعامل مع المؤسسة بل وينصحون غيرهم بالتعامل مع المؤسسة التي أرضتهم وبذلك يكون للمؤسسة سوقا مستقرة وولاء كبيرا من قبل عملائها.
- تحصل على تعاون مثمر من قبل الموردين للمواد الخام أو الخدمات وغيرها فينتظم التوريد وتزيد كفاءة الأعمال بفضل هذا التعاون.
- تتحسن علاقتها مع المنافسين لها فتقل بذلك مضار المنافسة بل يتم زرع مفاهيم ايجابية للتنافس المثمر بين المؤسسة ومنافسيها، و يحدث ذلك نتيجة لوضع التوازن الذي كانت عليه المؤسسة حيث أنها كانت تعطي كما تأخذ وتفيد كما تستفيد.
- لن تكون لها علاقات المطاردة مع مصلحة الضرائب، بل الرغبة في دفع الضرائب الكاملة في مواعيدها هو الوضع السائد في المؤسسة المتوازنة الحريصة على إرضاء رغبات كافة المتعاملين معها خاصة البيئة المحيطة بها والتي تعتبر الجهات الحكومية (الضرائب- الحي...إلخ) عنصر هام فيها، والمجتمعات التي تنظر إلى المتهرب من الضرائب كمجرم أخذ مستحقات الشعب ولم يوردها هي مجتمعات متحضرة والعاملين فيها حريصون على وضع التوازن في مؤسساتهم فهم يأخذون الخدمات العامة و الأمن ويدفعون المقابل وهو الضرائب.
- ملاكها فخورين بها وحريصون على التمسك بأسهمهم لما يحصلون عليه من مزايا مثل الأرباح العالية والمركز المالي المرموق للمؤسسة.

ب)منافع تعود على البيئة

المؤسسة تعطي البيئة بقدر ما تأخذ منها فيستمر عطاء البيئة بل يتنامى، وتستمر المؤسسة في نجاحها والبيئة ليست موارد طبيعية كالمواد الخام ولكنها مصادر بشرية ومادية متنوعة كالعمالة والقوانين والنظم المساندة للعمل في المؤسسة ونجاح المؤسسة المتوازنة هو نجاح للبيئة المحيطة

بها التي كانت من عوامل نجاحها وعطاء المؤسسة للبيئة يمكن أن يكون في صور متعددة منها: المساهمة في التشغيل وتقليل حدة البطالة، والمساهمة في إنشاء النوادي الرياضية والاجتماعية والمستشفيات ودور العلاج والرعاية الاجتماعية ورصف الطرق وتشييد الحدائق العامة.

الفـــرع الثالـــث: أنـــواع الأداء

إن تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معيار للتصنيف، هذه الأخيرة من الصعب الاختيار فيما بينها نظرا لتعدد معاني مصطلح الأداء ومجالات استعمالاته، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط بالمؤسسة وكل ما يحيط بها، فيمكن تحديد أنواعه حسب معيار مصدر الأداء، ووفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الداخلي والأداء الخارجي الموروث من المحيط .[Martory, Crozet,2005, P :169]

الشكل رقم (1-5)

أنواع الأداء حسب المصدر

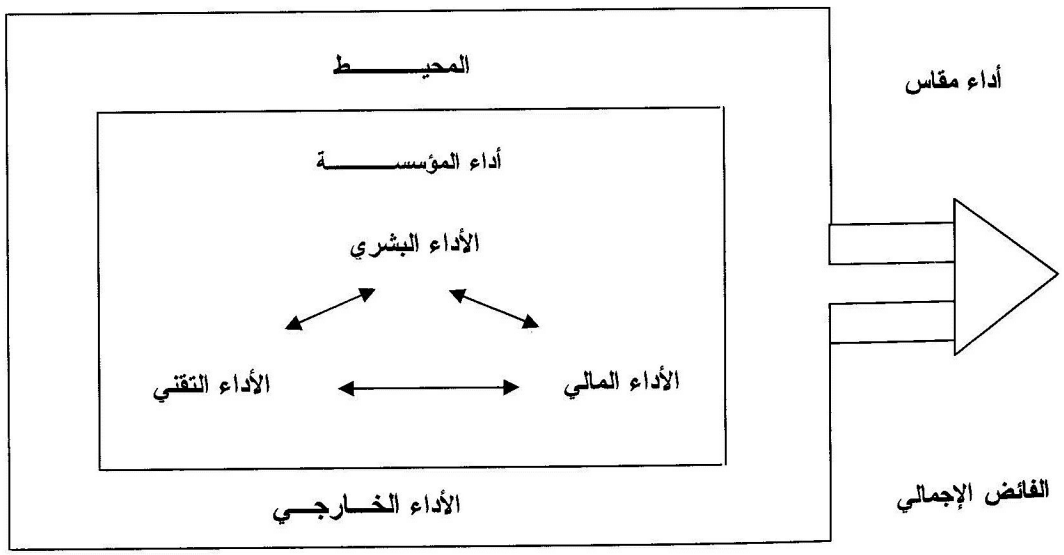

المصـــدر: Martory, Crozet,2005,P :169

1. الأداء الخارجـــي

و هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة. فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده*. وتتبادل المؤسسة التأثير وتستمد وجودها وتطورها وقوتها من مجموعة المتغيرات والأبعاد التي تحيط بها وتمثل مكونات لهذا المحيـــط الخارجـــي [العامري، الغالبي،2007،ص:114]، ولكون المحيط الخارجي مفهوما واسعا سنقتصر بدراسة متغيرات العامل الاقتصادي التي لا تؤثر فقط على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام بل يمتد أثرها إلى طريقة حياة الأفراد ومستواها في مختلف الأعمار وفي جميع النواحي، بعض هذه المتغيرات ايجابية كالزيادة في الإنتاج وفتح أسواق جديدة والبعض الآخر سلبي مثل تراجع الإنتاج، وزيادة البطالة...، وهي مرتبطة بشكل أساسي بمستقبل قطاع النشاط خاصة [السلمي، 1998، ص:5]:

- الانطلاقات الهائلة للتكنولوجيا في مختلف المجالات والسيطرة المتصاعدة لتكنولوجيا المعلومات على مختلف مجالات الإنتاج (وسائل إنتاج أكفأ، و سائل إنتاج أدق، وسائل إنتاج أرخص)؛
- عدم التأكد من المحيط نتيجة تعقد مشاكل الإنتاج و التسويق و تطور السوق.

كما أنها مرتبطة بدرجة كبيرة بنمو الاقتصاد الوطني والذي يؤثر بصفة مباشرة على أداء المؤسسات الموجودة في كل المجتمعات وفي كل العصور ومن أهمها [أبوصبحا،2009،ص-ص:122-125]:

- التضخم والركود: عدم استقرار الأسعار والتكاليف والأرباح؛
- تقلب أسعار الفائدة وتأثيره على عوائد الاستثمارات والتكاليف والأرباح ؛
- تقلب أسعار العملات الأجنبية وتأثيره على تكاليف المستوردات.

* : و يظهر ذلك في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد و اللوازم و الخدمات.

2. الأداء الداخلـــي

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد وهو أداء مجمل الظروف والقوى التي توجد داخل حدود المؤسسة. وهو ينتج من التوليفـــة التاليـــة [Martory, Crozet,2005, P :168]:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال، وذلك من خلال الكفاءة في توليد المبيعات من الأصول الثابتة.
- **الأداء المالي:** يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف وذلك من خلال إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض أرباح وتعظيم قيمة المؤسسة [دادن،2006،ص:41].

المطلـــب الثالـــث: الأداء المالـــي للمؤسســـة الاقتصاديـــة

في هذا المطلب سيتم إلقاء الضوء على عدد من الموضوعات ترتبط مع بعضها البعض لتشكل بمجموعها فكرة عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى الإدارة المالية، كفن و علم، و كوظيفة من الوظائف الأساسية لمنشآت الأعمال المعاصرة. و قصد الإلمام بموضوع الأداء المالي سيتم تناول الفروع التالية:

الفـــرع الأول: أداء المؤسســـة الاقتصاديـــة من المنظـــور المالـــي

إن أداء المؤسسة الاقتصادية لطالما اقتصر على البعد المالي. حيث نجد هذا الأداء يتمثل في تحقيق المردودية المرغوبة من طرف حملة الأسهم مع رقم أعمال وحصة سوقية التي تضمن بقاء واستمرار المؤسسة. ولكن منذ بعض السنوات تم الانتقال من التمثيل المالي للأداء إلى مداخل أكثر شمولية تتضمن البعد الاجتماعي والمحيط.

ففي وقتنا الحاضر بقاء المؤسسة لا يعتمد فقط على المنظور المالي لأنشطتها، ولكن بالمقابل على طريقة تأديتها لأنشطتها. كما أن مسؤولية المؤسسة لم تبقى اتجاه حملة الأسهم فقط بل شملت أيضا التعاونيات والنقابات والزبائن والموردين...، هذه العناصر الجديدة صارت تطالب بالاهتمام بها وهذا الاهتمام أصبح هدف حيوي للأداء وضمان بقاء المؤسسات، ففي هذا المضمون

أين ظهر مفهوم الأداء الكلي كمفهوم يتعدى الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء المالي هو أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

وقبل تعريف الإدارة المالية لابد لنا من التعرف على المقصود بمصطلح المالية. فالمالية هي تطبيق للمبادئ والمفاهيم الاقتصادية لصناعة القرارات وحل المشاكل في المؤسسات الاقتصادية، كما أنها تعرف على أنها الفن والعلم في إدارة النقود. وعرفت المالية أيضا بأنها ذلك المجال أو النشاط الذي يتعامل مع كافة المعاملات ذات الأساس المالي، سواء ما يتعلق بالحصول على الأموال أم يتعلق بأساليب الانتفاع والاستفادة من تلك الأموال.

- **الإدارة المالية**: هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية، والاستخدام الأمثل لها. كما تتجلى الإدارة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط التمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له[بن ساسي، قريشي، 2006، ص:33].

- **الإدارة المالية**: هي إحدى الوظائف الأساسية إلى جانب إنتاج تسويق، بحث وتطوير وغير ذلك من الوظائف، وهي تلك الوظيفة المعنية بالقرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة وبالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أو تعظيم ثروة حملة الأسهم أو المالكين، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأعلى للمؤسسة ألا وهو البقاء النمو والاستمرار. وهذا يعني بأن وظيفة الإدارة المالية تركز اهتمامها على إدارة محفظة استثمارات المؤسسة بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم العائد على هذه الاستثمارات من خلال مزيج مناسب من مصادر التمويل المتاحة يؤدي إلى تخفيض كلفة رأس المال إلى الحدود الدنيا [النعيمي، الخرشة،2007،ص:14].

الفـــرع الثانـــي: أهميـــة الإدارة الماليـــة

تعد الإدارة المالية إحدى الوظائف الأساسية من وظائف المؤسسات كونها تتعامل مع المورد المالي الذي يشكل أحد الدعامات لبقاء المؤسسات واستمرارها. و قد ازدادت أهمية الإدارة المالية في العقود الأخيرة نتيجة لتفاعل العديد من العوامل من بينها ارتفاع حدة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة، تزايد الدور الذي أخذت تلعبه الأسواق المالية من كونها أصبحت المرآة التي يمكن من خلالها التعرف على المراكز المالية والتشغيلية للمؤسسات، والتطور الكبير والمتسارع في

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار استخداماتها، كل ما تقدم أدى إلى زيادة الدور الذي تلعبه الإدارة المالية في تعظيم قيمة المؤسسة في سوق الأوراق المالية من خلال الاهتمام بكل العوامل التي تمتلك التأثير في تلك القيمة. وتتمثل أهميتها وامتيازها عن غيرها من وظائف المؤسسة [النعيمي، الخرشة،2007. ص:15] بما يلي:

- أنها ذات علاقة وثيقة بكل أنشطة المؤسسة، حيث أن جميع هذه الأنشطة تعتمد بشكل أو آخر على المورد المالي؛
- أن اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم لإدارة المؤسسة ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسائر قد تكون فادحة وتؤثر على بقاء المؤسسة؛
- إن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية، فإن قرارات المؤسسة، على سبيل المثال، شراء خط إنتاجي جديد ذو تكلفة عالية، وقد تم تمويل هذا الخط بكامله أو جزء منه عن طريق استخدام التمويل المقترض (المديونية). ولم تتمكن من الوفاء بديونها فهذا سيعرضها إلى مشاكل مالية وقانونية قد تهدد بقاءها واستمرارها.

وتتكون الإدارة المالية من اثنين من القرارات ذات البعد الاستراتيجي:

- **قرار الاستثمار**: يتمثل في كيفية التوزيع بين استثمارات قصيرة الأجل وطويلة أجل ويعد هذا القرار هام كونه يؤثر بشكل كبير في سيولة المنشأة وربحيتها.
- **قرار التمويل** : يتمثل في كيفية اختيار المزيج التمويلي الأمثل وبالتالي تحديد مزيج مناسب للتمويل من كل المصادر المقترضة عن طريق الحسابات الدائنة سواء قروض قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل كإصدار سندات مديونية، والمصادر الممتلكة عن طريق احتجاز أرباح أو إصدار أسهم عادية.
- **قرار توزيع الأرباح**: يتمثل في كيفية التصرف في الأرباح المحققة سواء بتوزيع جزء منها على المساهمين والآخر لاستخدامه في التمويل الذاتي [عبد الهادي، 2008، ص:19].

ومن الجدير بالذكر أن اختيار مصدر التمويل المناسب ذو أهمية كبيرة للمؤسسة كونه يحدد كلفة رأس المال ومستوى المخاطرة المالية الناجمة عن هذا الاختيار. وفي الواقع نجد أن محوري الإدارة المالية هما الاستثمار والتمويل حيث أن كيفية التصرف في الربح ما هو إلا تمويل واستثمار أيضا [جمعة،2000،ص:31]، كما يشترك هذان القراران في تحديد شكل ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة نتيجة للاستثمار ، كما يحددان المخاطرة التي تترافق مع هذه التدفقات.

الفـــرع الثالـــث: ماهيـــة الأداء المالـــي

يتمثل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية والخطة المالية الناجحة هي التي يكون لنتائجها تأثيرا ايجابيا في قيمة المؤسسة، والأداء المالي للمؤسسة يمكن أن يتحقق من خلال [النعيمي، الخرشة،2007، ص- ص:23-30]:

- إدامة الأصول السائلة؛
- توفير الأموال واستغلالها بأسلوب أمثل؛
- تحقيق عوائد كافية لحملة الأسهم؛
- بناء الاحتياطيات لتلبية مستلزمات النمو البقاء؛
- تفادي الفشل المالي والإفلاس؛
- التغلب على المنافسين وتعظيم الحصة السوقية؛
- تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح؛
- إدامة معدلات نمو مستقرة في الأرباح؛

وفي هذا الفـــرع سيتم التركيز على الأهداف المالية أدناه:

1. تعظيـــم الربـــح

يشير الربح إلى الحصة أو المقدار الذي يتم دفعه إلى مالكي المؤسسة من الدخل كما يعني أيضا من وجهة النظر المحاسبية بأنه الفرق بين إيرادات المؤسسة وتكاليفها كما تظهرها السجلات المحاسبية، وهو الذي تظهره قائمة الدخل ويطلق عليه الدخل أو الربح الصافي. أما من وجهة النظر الاقتصادية، فإن الربح يمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف، التي تتضمن التكاليف الفعلية مضافا إليها كلفة الفرصة والتي تمثل العوائد التي يمكن تحقيقها في حالة استثمار الأموال المستخدمة من قبل المشروع في بدائل استثمارية أخرى، وفي أدناه نحاول استعراض مزايا هدف تعظيم الربح وعيوبه.

أ)المزايا لهدف تعظيم الربح

تمثل مزايا تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- أنه هدف يتسم بالبساطة ويمكن استيعابه؛
- يمكن استخدامه كمقياس لاختيار الكفاءة الاقتصادية للموارد النادرة والذي يتجسد من خلال زيادة مدخلاتها على مخرجاتها؛
- إنه يقود إلى تحقيق الأمثلية في تخصيص الموارد وذلك بتوجيهها نحو الأصول ذات العوائد المجزية؛
- يقود إلى توفير الرفاهية الاجتماعية وتعظيمها من خلال توجيه منشآت الأعمال لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة من قبل المجتمع.

ب) سلبيات المأخذ على هدف تعظيم الربح

على الرغم من المزايا التي تم ذكرها في أعلاه لصالح الهدف المذكور، فإن هناك العديد من السلبيات التي تنتج عنه، من بينها ما يلي:

- أن السوق غير كاملة وغير تامة، حيث يفترض تعظيم الربح وجود أسواق تتميز بالمنافسة الكاملة. وهذا ما لا يتم توفره دائما. حيث توجد مؤسسات احتكارية وشبه احتكارية تجعل من السوق غير كاملا؛
- انفصال الملكية عن الإدارة، إن هدف تعظيم الربح تم تبنيه في بدايات القرن التاسع عشر عندما كان المالك هو نفسه المدير، حيث أنه يأخذ بالاعتبار مصلحة المالك. أما في الوقت الحاضر فقد انفصلت الملكية عن الإدارة، وظهر العديد من الأطراف الذين لهم مصلحة في نشاط المؤسسة. وقد تكون هذه المصالح متعاكسة الأمر الذي يجعل من الهدف المذكور قاصرا في تلبية تلك المصالح؛
- إهمال تأثير توزيع الأرباح، حيث أنه يهمل تأثير سياسة التوزيع في سعر السهم بسوق الأوراق المالية. فإن حصة السهم من الربح يمكن أن تتحسن عن طريق احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها بمعدل عائد يفوق كلفة رأس المال، كما أن دفع التوزيعات قد ينعكس بشكل إيجابي بسعر السهم؛
- إنه مفهوم غامض ومشوش، وهذا مما يجعله عرضة لتفسيرات مختلفة ومتباينة فإن هدف تعظيم الربح لا يوضح فيما إذا كان التعظيم يتم في الأجل القصير أم في الأجل الطويل؟ هل المقصود بالربح الربح قبل الضريبة أم بعدها؟ هل المقصود به الربح المطلق أم أنه معدل العائد على رأس المال؛

- إهمال توقيت العوائد، أي أنه لا يأخذ بالحسبان التوقيت الزمني للتدفقات النقدية المتحققة من الاستثمار، أي أنه يهمل القيمة الزمنية للنقود. فمن الجدير بالذكر أنه كلما زادت سرعة التدفقات النقدية زمنيا كلما زاد تفضيل الاستثمار على البدائل الأخرى والسبب في ذلك هو إمكانية استثمار تلك التدفقات وتحقيق عائد إضافي. وهذا ما يطلق عليه في علم الإدارة المالية القيمة الزمنية للنقود؛

- إهمال مخاطر التدفقات النقدية، وتشير المخاطرة المذكورة إلى عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع أو من توقيت تحققه أو من استقراره وانتظامه. وتزداد المخاطرة كلما زادت درجة التذبذب أو التقلب في العائد المتوقع. ومن الجدير بالذكر أن هناك علاقة موجبة(طردية) بين العائد وبين المخاطرة. فكلما زادت درجة المخاطرة كلما زاد معدل العائد المتوقع، والعكس من ذلك صحيح.

2. تعظيم قيمة المؤسسة

من خلال مناقشتنا لهدف تعظيم الربح تبين لنا بأن الهدف المذكور يهمل العديد من العناصر الأساسية والهامة خصوصا: العوائد المتوقعة، توقيت تلك العوائد والمخاطرة الكامنة في العوائد إضافة إلى كونه قاصرا عن تلبية أهداف ومصالح كافة الأفراد ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.

كل ما تقدم كان سببا في البحث عن هدف تتوافر فيه الخصائص التالية: أن يكون أكثر وضوحا وقبولا، يأخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني والمنافع، كما يأخذ بالاعتبار أيضا نوعية المنافع المتحققة، وكل هذه الخصائص تجسدت في هدف تعظيم قيمة المؤسسة، الذي يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية. وفي أدناه مزايا الهدف المذكور:

- أنه يتعامل مع هدف تعظيم ثروة المالكين (حملة الأسهم) حيث أن خلق الثروة يتم من خلال القرارات المالية التي تنعكس في قيمة السهم في سوق الأوراق المالية وليس في حصة السهم من الربح.

- إن قيمة السهم في السوق هي مؤشر عن سمعة المؤسسة وصورتها لدى المستثمرين وتعبر عن صواب القرارات المالية للمؤسسة.

- أنه يعطي اهتمام وعناية كبيرين بتوقيت العوائد المتوقعة وبالمخاطر المترتبة على تلك العوائد؛

- يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث أن تعظيم ثروة المالكين يمكن أن يؤدي إلى تغيير أنماط سلوكهم الاستهلاكي، وبالتالي إلى صنع قرارات استهلاكية أكثر صوابا ولغرض التعرف على الشمولية التي يتمتع بها هدف تعظيم قيمة المؤسسة، الذي يمكن قياسه عن طريق سعر سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية، يمكن لنا الاستعانة بالشكل أدناه، الذي يظهر العوامل التي يأخذها هدف تعظيم قيمة المؤسسة بعين الاعتبار.

الشكل رقم (1-6)

العوامل التي يأخذها هدف تعظيم قيمة المؤسسة بالحسبان

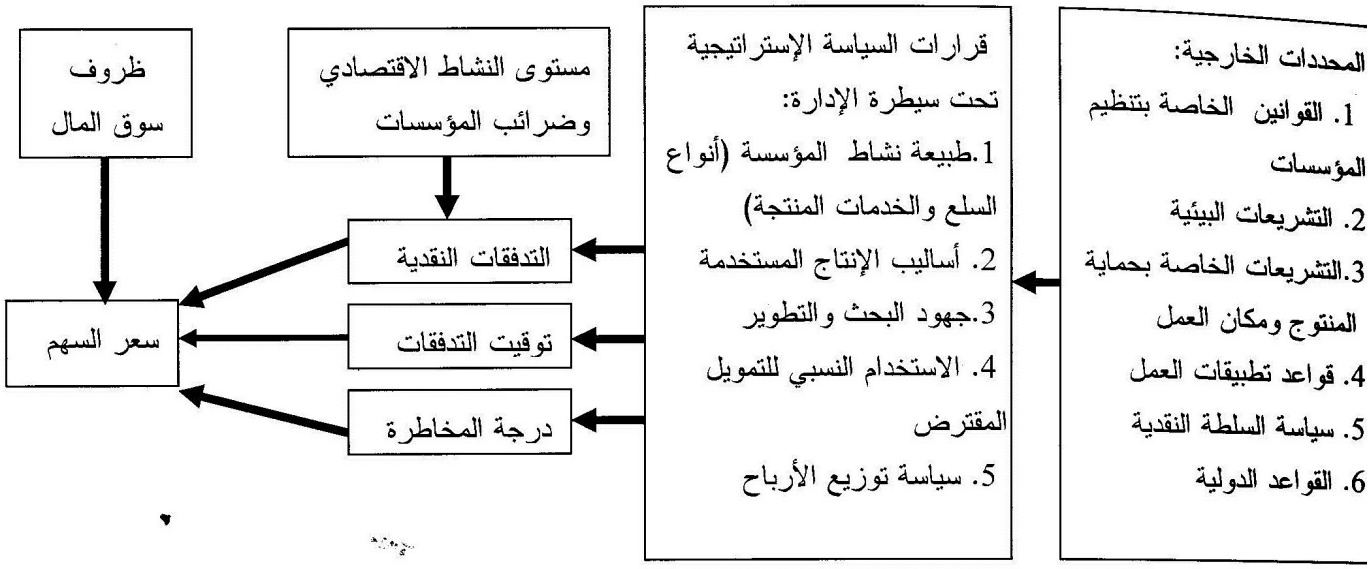

المصدر: النعيمي، الخرشة،2007، ص:26.

وعند النظر إلى الشكل رقم (1-6) أعلاه يمكن أن نلاحظ مختلف العوامل التي يأخذها في الحسبان هدف تعظيم القيمة، بالإضافة إلى ذلك هناك بعض من العوامل ذات تماس مباشر بهدف تعظيم قيمة المؤسسة (سعر السهم) من بينها التدفقات النقدية المتوقعة توقيت التدفقات ودرجة المخاطرة .

إن تعظيم قيمة المؤسسة في المدى الطويل كهدف يدل ضمنيا على تعظيم الثروة، التي تعرف بالقيمة الصافية، وهي الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الالتزامات للمؤسسة. ولزيادة القيمة السوقية لثروة الملاك علينا أن نعمل على رفع سعر السهم، الذي يعد أفضل مقياس لقيمة المؤسسة، فالسوق يشكل صورة عن أعمال المؤسسة التي تمثل الأساس في تقييمها فإذا ما توقع السوق أداء جيدا بالمستقبل انعكس ذلك على سعر السهم بالارتفاع، أما إذا كانت توقعات السوق عكس ذلك انخفض سعر السهم، حيث أن تقييم السوق ينعكس في سعره. من الناحية النظرية يمكن تقييم القرارات الاستثمارية على أساس أثرها في سعر السهم بالسوق واختيار الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة وتحسن سعر السهم لأنها ستقود إلى تعظيم سعر السهم [النعيمي،الخرشة،2007، ص:31].

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

لقد تطور مفهوم تقييم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية والإستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات. ولذلك أصبح من الضروري إلقاء الضوء على المفاهيم الأولية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال المطالب التالية:

- مفهوم تقييم الأداء المالي؛
- المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التقييم؛
- المعايير والمؤشرات.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم تقييم الأداء المالي من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا [جمعة، 2000،ص:38].

تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية؛
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

إن أهداف كل دراسة مالية يجب أن تكون بهدف تقييم أداء المؤسسة وتطوره خلال الوقت، مقارنته مع مثيله للمنافسين الرئيسيين، مواجهته بمعايير مهنية أو مؤسساتية (مصرفية / متخصصة/ مركز دراسات وأبحاث...).

ففي الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة إلى معيار مرجعي أو متفق عليه؛ إذ هي تعتمد لحد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات

التصحيحية الملائمة. وكما هو الحال لأي منظومة للأهداف، تعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة على الموازنة. من ناحية أخرى، يمثل اختيار الأهداف وتحديد مستواها ضرورة محورية لكي تصبح طموحة وواقعية. بينما تستخدم الكفاءة هنا كمقياس للعلاقة: منتج/ كمية عوامل الإنتاج، وهذا ما يقابل تقدير الأهداف المالية المحققة (النتائج) في مواجهة الموارد الطبيعية والمالية المستخدمة.

الفرع الثاني: طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسات

بصفة عامة ولحد كبير تعتبر الطرق المقترحة طرقا تطبيقية تعتمد على أساس نظري مثل النسب فهي غالبا كمية ونادرا نوعية وتعتمد على المعلومات المجمعة بدءا من الأهداف متجهة نحو التنفيذ. وكلها على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي.

تبعا لمنطق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتركيبية، معيارية وتفسيرية، وتبعا للمعايير المستخدمة، توجد طرق فردية أو متعددة الاتجاه، بينما أشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل: النسب، الأشكال، المصفوفات، الرسوم، كذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند إلى التحليل الاقتصادي، بحوث العمليات، الأساليب الكمية... وأخيرا تبعا للمهتمين قد تكون داخلية أو خارجية [جمعة،2000،ص:43].

وبالتحديد توجد طريقتان هما الأكثر انتشارا هما العائد على الاستثمار والقيمة الاقتصادية المضافة ، كما تظهر في الواقع المقارنة بين الأداء المخطط والأداء الفعلي اختلافات يتم تحليلها منهجيا لتحسين كل من التنبؤ والتنفيذ تبعا للحالة ومع ذلك فأهمية مثل هذه الانحرافات لا تتمثل في قيمتها الذاتية والمطلقة ولكن نسبة إلى حدودها المتوقعة وإلى القيم المقاسة بالتكلفة أو العائد من ناحية، وإلى تكلفتي الانحراف والإجراء التصحيحي من ناحية أخرى.

في هذا الإطار يتجه اهتمامنا نحو تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مما يستوجب مناقشة الأهداف المالية الرئيسية كمحددات للنتائج.

الفرع الثالث: أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي

1. أهمية تقييم الأداء المالي

يقدم تقييم الأداء أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة ويظهر ذلك فيما يلي [جمعة، 2000، ص-ص:41-42]:

- عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة؛
- تحتاج أي مؤسسة إلى إعداد نظام لتقييم أدائها حتى تكشف عن نطاق القوة والضعف، إذن بهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة. إن الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة؛
- يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراءا ديناميكيا. فالنجاح في انجاز أهداف طموحة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها، هذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب؛
- أصبحت المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمدجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدما إلى تدنية عدم تأكد بيئتها، كل ذلك بفضل طرق التحليل والقرارات السليمة.

2. أهداف تقييم الأداء المالي

يمكن أن نلخص أهداف تقييم الأداء المالي في العناصر التالية[دراجي،1997،ص-ص:43-45]:

- نقوم بعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة المركز المالي للمؤسسة هذا المركز الذي يوضح إمكانية الإدارة في اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق بعض الأهداف المرجوة، زيادة على هذا فإذا كان هذا الموقف المالي سيئا فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لا بد من تصحيحها؛
- إن عملية التقييم أو قياس الأداء المالي للمؤسسة تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:
  - السيولة أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل؛
  - كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛
  - ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات الطويلة الأمد في ظل ظروف المؤسسة؛
  - قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛

- كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة منها والمتداولة؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع.
- البحث عن الأخطاء والانحرافات وبالتحديد عن أسبابها والمسؤولين عنها وهذا لاستئصالها أو التخفيف من وطأتها مستقبلا؛
- إذا كنا نهدف إلى البحث عن الأخطاء وتصحيحها فبالنتيجة إننا نرمي إلى تفادي الأخطاء قبل حدوثها وذلك بالأخذ بالنتائج التي تصفر عنها عملية التقييم عند تحديد الأهداف المستقبلية؛
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية وذلك بتخصيص المورد المناسب (أموال خاصة أو أجنبية) في الاستخدام المناسب (أصول ثابتة أو متداولة).

المطلـــب الثانـــي: المتطلبـــات الأساسيـــة لنجـــاح عمليـــة التقييـــم

إن فهم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة لا يقتصر فقط على معرفة مفهومه وأهدافه، بل يستوجب الأمر التطرق إلى متطلباته الأساسية التي تساهم بشكل كبير في نجاح هذه العملية، مما يضمن الوصول إلى نتائج هادفة مبنية على أسس سليمة. لذا نجد من الضروري وقصد إيضاح هذه المتطلبات، التعرض في هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفـــرع الأول: شـــروط التقييـــم الجيـــد

تتطلب عمليـــة تقييـــم الأداء بعض الشروط التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة والموثوقية، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه الشروط نذكر [الكـــرخي،2007،ص:42]:

- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير و مشرف بدون أي تداخل بينها؛
- أن تكون أهداف الخطة (المالية، الإنتاجية، التسويقية...) بينة واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف دراسة دقيقة ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ؛
- أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية شخصا متمرسا في عملية تقييم الأداء متفهما لدوره عارفا بطبيعة نشاط المؤسسة قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقويمية بشكل صحيح؛

▪ أن يتوفر للمؤسسة الاقتصادية نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستواهم من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر. وفيما يلي مخطط يوضح نظام الاتصالات وتفعيل العوامل المختلفة لاستقصاء المعلومات[عبد آل أدم ، اللوزي ،2000،ص:203]؛

الشكل رقم(1-7)

نظام الاتصالات و تفاعل العوامل المختلفة لاستقصاء المعلومات

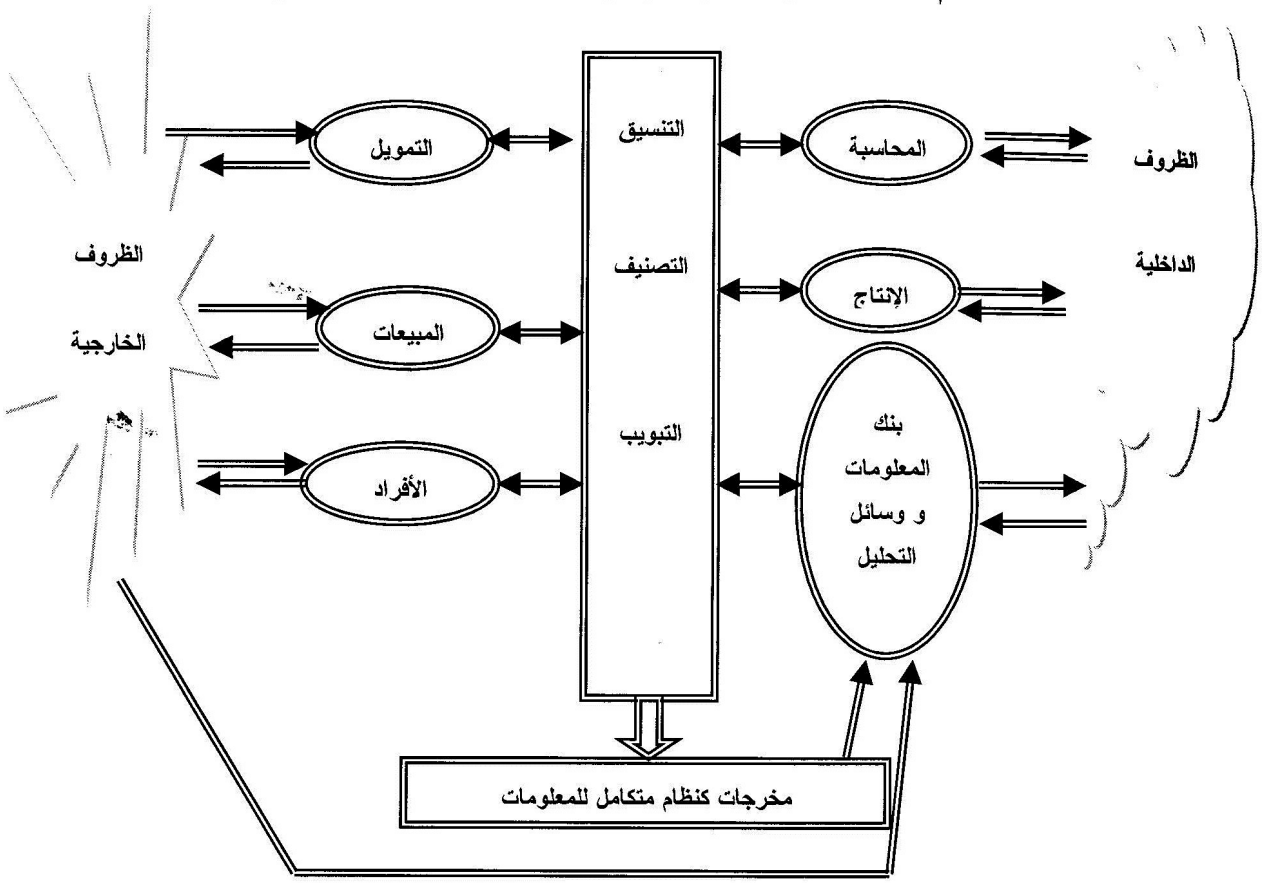

المصدر: عبد آل أدم ، اللوزي ،2000،ص204.

▪ أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعة لمسار عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة ابتداء من الإدارة في مركز المسؤولية وصعودا إلى الوزارة وبالعكس. وإذا تعرقلت العمليات التقويمية والتصحيحية للأداء في هذا المستوى أو ذاك، ضاعت الجدية المطلوبة من اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء؛

▪ وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت ايجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام ربطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها. لأن غياب مثل هذا

النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية والارتفاع بها إلى المستوى المرسوم.

الفرع الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة لا تتم بصفة عشوائية بل تستند على عدة قواعد وخطوات والتي تشمل نفس القواعد الأساسية لتقييم أداء المؤسسة الكلي* [الكرخي،2007،ص- ص:37-38]، و تتمثل فيما يلي:

1. تحديد الأهداف

إن إجراء تقييم أداء لأي مؤسسة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك. فالمؤسسة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها. والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كل قسم أو معمل أو خط إنتاجي، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في المؤسسة الاقتصادية.

يتمثل أهم هدف لتقييم الأداء المالي في التعرف على إمكانية تحقيق الأهداف التي يرمي إليها والتنسيق بينها للتخفيف من حدة التعارض بينها وتنسيق جهود الساعين لتحقيق أهدافهم في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة، حيث في حالة عدم تحقيقه لا يمكن تحقيق الأهداف الخاصة.

2. وضع الخطة التفصيلية للنشاط

بعد استكمال تحديد الأهداف المالية للمؤسسة لا بد من وضع خطة تفصيلية متكاملة لانجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية المتاحة للمؤسسة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد. وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة الرئيسية لتحقيق الهدف كل منها تمثل هدف فرعي على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها وأن يسهم العاملون في وضعها وأن تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم لكونهم المكلفون بانجازها، وأن جهدهم

*: باعتبار أن الوظيفة المالية نظام فرعي ينتمي إلى النظام الكلي للمؤسسة، فهي بذلك تخضع لنفس قواعد النظام.

هذا خاضع للمتابعة والرقابة والقياس، كما ينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى المؤسسة أو هياكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة.

وقيام الإدارة المالية باعتماد هذا العمل الوظيفي المتخصص في تصور الموارد المالية سوف يمكنها من تحقيق الأهداف التالية [الزبيدي،2004،ص:76]:

- رسم السياسات والقواعد الموجهة لتفكير الأفراد في الشؤون المالية والتي من أهمها:
  - سياسات مصادر التمويل؛
  - المفاضلة بين سياسة شراء الموجودات أو استئجارها؛
  - سياسة الاستثمار الخارجي.
- وضع الإجراءات المالية المنظمة للعمليات التنفيذية؛
- التنبؤ المالي؛
- تحديد نوعية المصادر المالية التي يتطلب توفرها لتنفيذ الخطط المختلفة؛
- تحديد مصادر الأموال التي يمكن خلقها أو توفيرها ذاتيا داخل المؤسسة؛
- تحديد أفضل الوسائل لاستعمال كل مصدر من المصادر لغرض تنفيذ الخطط المختلفة.

3. تحديد مراكز المسؤولية

إن عملية تقييم الأداء لا تتم إلا من خلال تحديد مراكز المسؤولية في أي نشاط اقتصادي.حيث بواسطة هذه المحددات تتضح معالم السلطة والمسؤولية لكل مركز مختص بأداء عمل معين وله سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط المؤسسة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز ومعرفة الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة.

4. تنفيذ الخطة المالية

ومهما تكن الخطة من الرصانة فهي عبارة عن التوقع بالمستقبل. والتوقع لا يعني التنفيذ الحرفي لما هو موجود في الخطة إنما قد يكون الانحراف سلبا أو إيجابا. ففي الحالتين لا بد أن تقوم الإدارة المالية باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجته. فلا بد أن تتوافر مرونة كاملة في الخطط تسمح

بالتعديل حسب تغير الظروف، سواء كانت داخلية أم خارجية، لأجل تحويل الانحراف إلى عامل نجاح في تحقيق الهدف، ويتم ذلك من خلال عملية التقييم.

و تتطلب عملية تقييـــم الأداء توفر مجموعة من المعايير والمؤشرات لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة، والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها. ومن هنا جاء الاهتمام بتعريف هذه المعايير والمؤشرات ووضع أسس لاختيارها، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلـــب الثالـــث: المعاييـــر والمؤشـــرات

إن التطرق إلى موضوع تقييم الأداء المالي يستلزم إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية لعملية التقييم حتى نتمكن من فهم آلية استخدامها، وتتمثل هذه المفاهيم في كل من المعاييـــر والمؤشـــرات والتي سنحاول الإشارة إليها من خلال الفروع التالية:

الفـــرع الأول: المعاييـــر مفهومهـــا وأســـس اختيارهـــا

تتطلب عملية تقييـــم الأداء توفر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة، والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها. ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة هذه المعايير ووضع أسس لاختيارها، و ذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

1. ماهيـــة المعيـــار

- **المعيـــار**: هو أداة للمعايرة أو ميزان للمقارنة، أو بمعنى مستوى انجاز يعد مقبولا أو متفقا عليه، وهو المبدأ الذي يستخدم كقاعدة لإطلاق حكم، قرار أو عملية ترتيب [Le Duff,1999,P :230].

- **المعيـــار**: يعرف المعيـــار كمفهوم عام كونه أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ حكم موضوعي على حالة معينة. وقد يأخذ هذا المعيار أشكالا مختلفة فقد يكون [الكرخي،2007،ص:57] :

  - قاعـــدة قانونيـــة أو اقتصاديـــة أو اجتماعيـــة أو سياسيـــة؛
  - عبـــارة أو جملـــة قياسيـــة؛
  - قاعـــدة رياضيـــة تأخذ شكل نسب ومعادلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المؤسسة. وعادة ما يركز المحللون والمقيمون لنشاط الجهات إلى المعايير الرياضية الرقمية لأنها أكثر دقة في التعبير عن واقع الظاهرة.

▪ **معايير الأداء**: تعرف بأنها معدلات قياسية تستطيع إدارة المؤسسة أن تسترشد بها كأساس للتقييم والمراجعة وذلك بمقارنة النتائج التي تحققها تلك المعدلات [الطعامنة،ص:20].

2.أسس اختيـــار المعاييـــر

إن المعايير المستخدمة في تقييم أداء النشاط الاقتصادي كثيرة ومتنوعة إلى الدرجة التي تضع مقوم الأداء أمام خيارات عديدة لانتقاء المعايير الأكثر تلاؤما مع طبيعة وظروف نشاط المؤسسة موضوع الدراسة. ومن الأسس التي تساعد على اختيار المعايير المناسبة ما يأتي [الكرخي،2007،ص:65] :

▪ وضوحها وبساطتها وسهولة تطبيقها؛

▪ قوة تعبيرها عن الحالة المراد قياسها وقدرتها على تقديم تصور عن الانحرافات والأخطاء الموجودة؛

▪ احتواء مكوناتها على العناصر المؤثرة في نشاط المؤسسة كالقيمة المضافة والموجودات والمبيعات و القوة العاملة...؛

▪ سهولة التعرف على أسباب التغيرات التي تحدث فيها ومدى علاقة ذلك بالمعايير الأخرى؛

▪ ملائمتها لقياس نشاط المؤسسة فما يصلح لقياس كفاءة صناعة الاسمنت قد لا يصلح بعضه لقياس أداء صناعة الأقمشة وتربية الدواجن؛

▪ توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحساباتها إذ بدون ذلك لا يمكن عمليا الاستفادة من المعايير حتى ولو كان اختيارها سليما؛

▪ توفر مستوى مناسب من الوعي لدى العاملين بأهمية المعيار ودوره في تقييم أداء مؤسستهم وانعكاس ذلك ايجابيا على نشاطهم من خلال ارتباطه بنظام حوافز مجزي لهم ودوره في تطوير وتقدم عمل المؤسسة.

الفرع الثاني: المؤشرات مفهومها وأسس اختيارها

تعتبر المؤشرات الأداة أو الوسيلة التي يتم بها قياس المعايير، ومن ثمة فهي جد مهمة لعملية التقييم وفيما يلي تعريفها وأسس اختيارها:

1.ماهية المؤشرات

- **المؤشر**: هو شيء يعطي معلومة، وهو كذلك أداة للقياس كما أنه عنصر مفسر لوضعية يعمل على تمييزها، والمؤشر يحدد أبعاد المفهوم المعنوي(عنصر يتم ملاحظته) والمادي(عنصر يتم حسابه) [Le Duff,1999,P :742] .
- **المؤشرات**:هي دلالات على أمور وأحوال معينة وقد تصاغ في صورة كيفية كإبداء ملاحظة ما على أمر من الأمور مثل حين يقال إن الطلاب لا يواظبون على الدراسة كمؤشر على عدم الفاعلية أو الجاذبية في العملية التعليمية.

كما هناك مؤشرات كمية إحصائية وهي تعبر مرحلة من الدقة في وصف الحالة وتقدير حجمها ورصد أبعادها الحالية أو تطورها عبر الزمن، وبعبارة أخرى المؤشر هو معيار إحصائي أو مقياس كمي حسب السياق الذي توظف فيه والمصادر التي تستقى منها. ومما يجب الالتفات إليه أن المؤشر الإحصائي كما يدل عليه المعنى اللغوي إنما يمثل الواقع تمثيلا رمزيا في صورة كمية. أي أنه ليس هو الواقع الحي في تجسيده ومجمل خصائصه وعلاقاته. وتلك هي طبيعة الكلمة والرقم في دلالتهما الرمزية الممثلة لما تدلان عليه [عمار، 1992، ص- ص:57-58].

- **المؤشرات**: هي مقاييس، والمقاييس هي توصيفات مدمجة ومحكمة لملاحظات ملحة في صور أعداد أو كلمات. وقد تتعلق هذه الملاحظات بموضوع معين مثل صحة فرد من الأفراد أو ربحية مؤسسة ما. ولكن المقاييس تعبر في كثير من الأحيان عن ملاحظات ملخصة حول عدد من الموضوعات المتماثلة نوعا ما، مثل مؤسسات عاملة في صناعة معينة. وتلخص المقاييس خواصا معينة للموضوعات المعينة، وعادة يكون الوصف عدديا مثل ضغط الدم أو الربح، ومع ذلك قد يكون المقياس لفظيا في أحوال أخرى مثل عندما يحصل الطالب على تقدير ممتاز.

إن المقاييس تركز على خواص معينة لما يتم قياسه وهي غالبا ما تبدو موضوعية وإن المقاييس هي بيانات بالطبع وكثيرا ما تتم المساواة بينها وبين الملاحظات الفعلية [إصلاح،2003،ص:186].

- **مؤشر الأداء**: يعرف بأنه عبارة عن قيمة أو صفة مميزة تستخدم لقياس المخرجات أو النتائج لتحديد مدى ما حققته المؤسسة من أهدافها [الطعامنة،ص:20].

2.أســـس اختيـــار المؤشـــرات

من الشروط الواجب توافرها في المؤشرات ما يلي [Plauchu,2006,P :14] :

- **مباشـــر**: بمعنى أن يقيس المؤشر النتيجة التي يسعى لقياسها وأن لا يتم توجيهه لمستوى أعلى أو أقل.
- **موضوعـــي**: يجب أن يكون المؤشر واضحا ليس به أي غموض خاصة بالنسبة لما نريد قياسه، كما يجب أن يتفق الجميع على طريقة التعليق أو الحكم على النتائج.
- **ملائـــم**: يجب أن تقيس المؤشرات النتيجة المرجوة بطريقة ملائمة، أما مسألة عدد المؤشرات الواجب استخدامها لقياس معيار عام أو نتيجة مطلوبة، فيعتمد ذلك على مستوى المصادر المتاحة لمراقبة الأداء، ودرجة تعقيد النتيجة المطلوب قياسها وكمية المعلومات التي تحتاجها للوصول إلى قرارات موثوق بها.
- **مقاييس كميـــة**: كلما أمكن ذلك، المؤشرات الكمية هي رقمية بطبيعتها، بينما المؤشرات النوعية هي ملاحظات وصفية.
- **تفصيلي**: إذا أمكن، وذلك لإثبات وجهة نظر معينة حتى تساعد البيانات التفصيلية على متابعة ما إذا كانت مجموعات محددة تشارك في نشاطات أو تستفيد منها بشكل آخر.
- **عملـــي**: خاصة إذا أمكن الحصول على البيانات بطريقة منتظمة وبتكلفة معقولة، حيث يطلب المديرون المعلومات التي يمكن جمعها بصفة مستمرة على أن تكون كافية لدعم قراراتهم.
- **يعتمد عليه**: بيانات كافية الجودة تدعم عملية صنع القرار.
- **سهل التحديث**: فالمؤشر الجيد هو الذي يمكن قياسه من فترة إلى أخرى قد تكون يومية، أسبوعية شهرية...
- **معـــرف**: يستحسن أن يكون معـــرف حسب مصطلحات نمطية (دولية، وطنية، محاسبية، تقنية...) حتى يسهل على المؤسسة مقارنة نتائجها بالقياس المرجعي للمؤسسات الرائدة المنتمية لنفس القطاع حيث يعد القياس المرجعي وسيلة ناجحة لتطوير مؤشرات الأداء.

المبحث الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي

إن الهدف الأساسي من عملية التقييم هو القياس وإصدار الأحكام حول النتائج المتوصل إليها حتى تستطيع المؤسسة أن تحدد مدى نجاح قراراتها وخططها. وحتى تكون عملية التقييم هادفة وسليمة ذكرنا في المبحث السابق المتطلبات الأساسية لنجاح هذه العملية، كما أنه من الضروري تناول موضوع تخطيط التقييم الذي يسبق عملية تنفيذ التقييم. وفي هذا المبحث سنحاول شرح طريقة القيام بعملية التقييم من خلال المطالب التالية:

- تخطيط عملية التقييم؛
- اختيار معايير تقييم الأداء المالي؛
- مراحل تنفيذ عملية تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تخطيط عملية تقييم الأداء المالي

إن تخطيط عملية التقييم جد مهمة وضرورية فعلى أساسها يتحدد مسار التقييم وتمر بالمراحل التالية*:

1. أسئلة التقييم (الهدف من عملية التقييم)؛
2. الإجابة عن أسئلة التقييم (عن طريق المعايير)؛
3. تعريف المعايير (عن طريق المؤشرات).

الفرع الأول: أسئلة التقييم (الهدف من عملية التقييم):

إن عملية التقييم لا تتم بصورة عشوائية بل تتطلب قواعد أساسية تتمثل في تقييم الأهداف التي تم تحديدها وتخطيطها وتنفيذها، وتخطيط عملية التقييم تبدأ بطرح الأسئلة حول الهدف من عملية التقييم.

---

*:لمزيد من المعلومات،يمكن الرجوع إلى موقع: www.cocof.irisnet.be على شبكة الانترنت:

/http://www.cocof.irisnet.be/site/common/filesmanager/sante/resauxsante/etapes

وتدور أسئلة التقييم حول مدى تحقق الأهداف المراد بلوغها، وتتمثل هذه الأسئلة على سبيل المثال في:

- هل الموارد المالية مستخدمة مثلما هو مخطط؟
- هل تمكنت المؤسسة من بلوغ أهدافها المالية أم لا ؟
- وهل حققتها بالوسائل المعقولة؟
- ما هو مستوى الأداء المالي للمؤسسة ؟

وانطلاقا من هذه الأسئلة يتبين لنا هدفين أساسيين من عملية التقييم:

1. **تقييـــم العمليات "Formative"**: ويأتي في فترة تنفيذ الخطة المالية، حيث يهدف هذا التقييم لتحليل الانحراف بين ما هو منجز وما هو مخطط.
2. **تقييـــم النتائج "Sommative"**: ويأتي عند نهاية تنفيذ الخطة المالية بكاملها ويهدف إلى تقييم النتائج المحققة وقد يشمل هذا التقييم تقييم النتائج لعدة سنوات .

الفـــرع الثانـــي: الإجابـــة عن أسئلـــة التقييـــم عن طريق معاييـــر

للقيام بعملية التقييم، من الضروري الإجابة عن أسئلة التقييم من خلال معايير* لها خصائص يمكن ملاحظتها وقياسها، حيث تسمح هذه المعايير بتحديد وقياس مختلف عناصر الأنشطة والأهداف والوضعيات ...ويجب تحديد عدة معايير لتقييم كل أبعاد السؤال الواحد وهوالشيء الذي يعطي معنى للتقييم. وعلى سبيل المثال:

1. **سؤال تقييم العمليات Formative:** هل تم تنفيذ الخطة المالية مثلما هو مخطط؟
   - **أمثلة عن المعايير:**
     - تنفيـــذ الخطة المالية.
2. **سؤال تقييم النتائج Sommative:** ما هو مستوى الأداء المالي للمؤسسة ؟
   - **أمثلة عن المعايير:**
     - المردودية؛
     - التوازن المالي.

---

*: المعيار في هذا الصدد هو عبارة قياسية، حيث يرادفه باللغة الفرنسية كلمة "Critère" .

وكخلاصة لما سبق وحتى يتسنى لنا إيجاد معايير التقييم نقوم بإتباع الخطوات الآتية:

- نبدأ بوضع مختلف المعايير الممكنة؛
- التأكد من عدم نسيان أي معيار رئيسي؛
- تحديد المعايير الأكثر أهمية من حيث الإجابة على الأسئلة المطروحة للتقييم.

الفـرع الثالـث: تعريـف المعاييـر عن طريق المؤشـرات

وهي المرحلة الأخيرة من عملية تخطيط التقييم، ففي هذه المرحلة تأتي عملية بناء المؤشرات، فعملية القياس لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات، فالمعيار "يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية التقييم أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات"-حيث لا يمكن التحكم في المعايير إلا بترجمتها إلى مؤشرات-.

إن المؤشر أداة قياس تعطي معلومة، متغير يساعد على قياس التغيرات، واختيار المؤشر عملية جد مهمة لأنه على أساسه يتم اختيار طرق الحصول على المعلومة [الكرخي،2007،ص-ص:185-186] :

1. **تحليـل الوثائـق:** ويمكن تحديد المصادر الرئيسية للبيانات والمعلومات اللازمة عن طريق القوائم المالية والحسابات الختامية وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة تضم الميزانية المحاسبية والحسابات الختامية والكشوفات التحليلية المساعدة لها.

- المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والحسابات الختامية والكشوفات الملحقة بها والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء المالي لأغراض الدراسة و التحليل.
- الجداول والإحصاءات التي تعدها المؤسسة حسب حاجاتها عن عدد العاملين وحركتهم وشؤونهم المختلفة وعن استخدامات المواد والتلف وساعات التشغيل والعطلات والتوقفات ومستوى التشغيل ونوع الإنتاج وحجمه وبرامج الصيانة وغيرها من الجداول والبيانات.
- الموازنة التخطيطية: وهي برنامج الأهداف المالية المتوقعة وتحويلها إلى قيم رقمية محددة والموازنة كأسلوب، هي خطة تظهر الموارد التي سوف تحصل عليها المؤسسة وتستخدمها خلال فترة زمنية محددة، كما تحدد بكونها الجسر بين الخطة وتنفيذها، فهي تعبير مالي يظهر بالتفصيل تطلعات الإدارة [الزبيدي،2004،ص:78].

- التقارير الدورية سواء كانت تقارير داخلية أم خارجية أو تشغيلية أو مالية أو تخطيطية أو تاريخية أو حالية أو مستقبلية أو يومية أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو نصف سنوية حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.

2. **الملاحظـــة أو القيـــاس مباشـــرة:** الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في المؤسسة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر لأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في المؤسسة والتعرف على المشكل التي تواجهه وتأشير حالات النجاح والإخفاق فيه وما إلى ذلك.

3. **الاستقصـــاء:** الاستبيانات التي تجريها المؤسسة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها سواء كانت هذه الاستبيانات تجري داخل المؤسسة أو خارجها حيث توفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء المالي.

وبصفة عامة يستلزم عدة مؤشرات لتقييم كل أبعاد المعيار الواحد، إلا أنه من الضروري تحديد عددها لكي نتمكن من تنفيذ عملية التقييم. والمؤشرات تقوم بدورين أساسيين في عملية التقييم، حيث يتمثل الدور الأول في تعريف المعايير والثاني في تحديد مصدر المعلومات التي يتم جمعها لتنفيذ عملية التقييم مثلما يوضح الشكلين الآتيين:

الشكل رقم (1-8)

ســـؤال تقييـــم العمليات

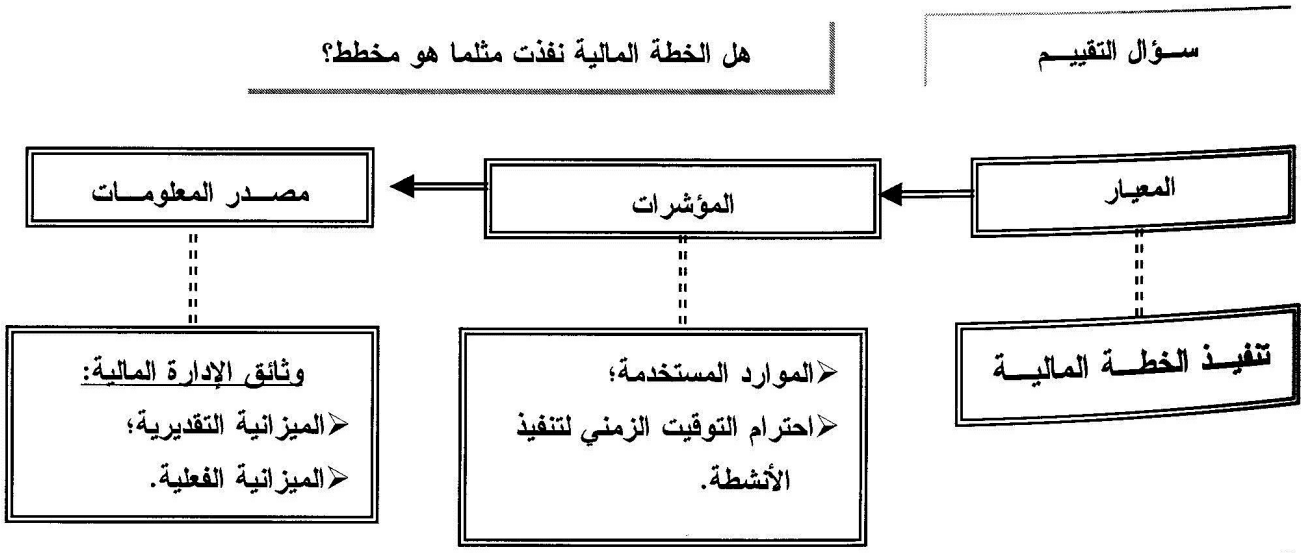

المصـــدر: الشكل من إعداد الطالبة اعتمادا على:

la Revue de Groupe-Ressource en Evaluation de l'Espace Régional de Santé Publique,2008 ,P:21.

الشكـــل رقم (1-9)

ســـؤال تقييـــم النتائج

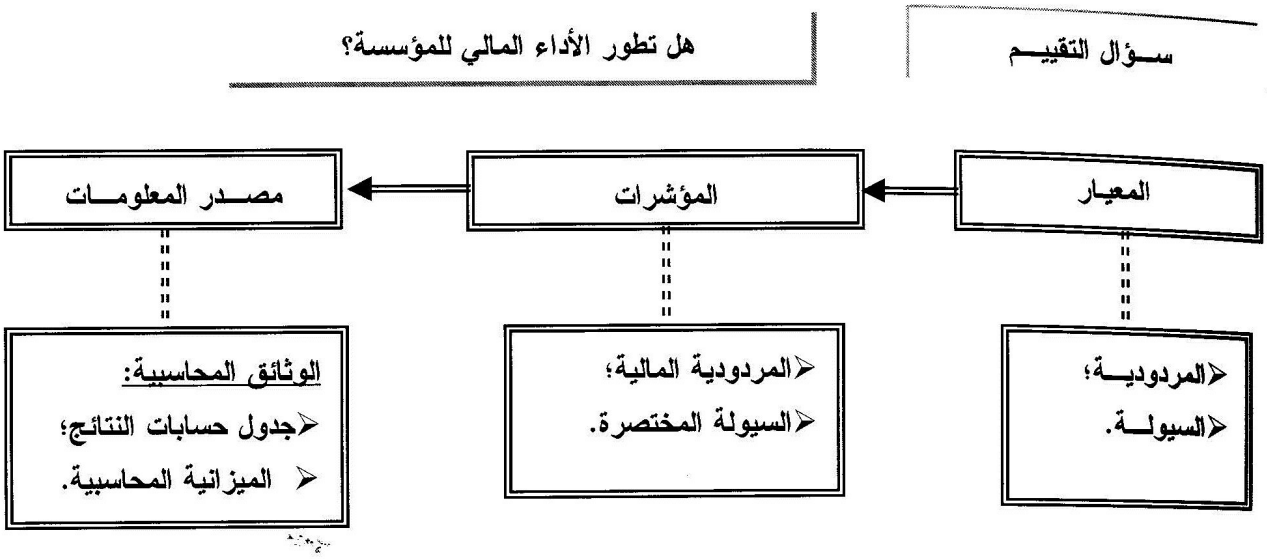

المصـــدر: الشكل من إعداد الطالبة اعتمادا على:

la Revue de Groupe-Ressource en Evaluation de l'Espace Régional de Santé Publique, 2008,P: 21.

من الشكل رقم (1-9) يتضح لنا أن عملية التقييم تستلزم مؤشرات مالية، حيث يتم استخراجها من الوثائق المحاسبية من خلال الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة بهما والتقارير المالية، وقد تكون هذه المؤشرات على شكل مقياس نسبي أو مقياس مطلق.

المطلـــب الثانـــي: اختيـــار معاييـــر تقييـــم الأداء المالـــي

إن عملية التقييم تستلزم وجود معايير، هذه الأخيرة تتمثل في الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، حيث تطرقنا في المطلب السابق إلى أن عملية تخطيط التقييم تتجسد من خلال طرح تساؤلات حول الهدف من التقييم، حيث يسعى المقيم من خلال هذه التساؤلات إلى معرفة مدى تحقق الأهداف من جهة ومدى نجاح المؤسسة في استخدام مواردها وأنشطتها كما هو مخطط له من جهة أخرى، ومن خلال هذه التساؤلات يتم تحديد نوع عملية التقييم (تقييم العمليات أو تقييم النتائج).

وبما أن الهدف الأساسي لموضوع دراستنا يتمثل في تقييم مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فإن نوع التقييم المتبع هو تقييم النتائج لذا من الضروري اختيار المعايير التي تستجيب لمتطلبات موضوع التقييم. ولقد توصلنا في المبحث الأول إلى أن الإدارة المالية كوظيفة لا بد أن تسعى إلى هدف محدد وواضح، لذلك فقد أصبح من الضروري تعظيم قيمة المؤسسة في المدى الطويل كهدف يدل على تعظيم الثروة.

وفي إطار الهدف العام للمؤسسة الاقتصادية المتمثل في تعظيـــم قيمـــة (ثروة) المؤسسة بالنسبة لملاكها نجدها تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق الأهداف الخاصة التي تتمثل في كل من: التـــوازن المالـــي، السيولـــة، إنشاء القيمـــة.

الفـــرع الأول: هـــدف التـــوازن المالـــي

يعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يظل معها رصيد النقدية، في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، وذلك حسب تعريف التوازن المالي الذي ذكره P. Conso، كذلك يحقق معا اليسر المالي نسبيا والسيولة للمؤسسة*.

من ناحية أخرى يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

بالنظرة إلى هذه التعريفات [جمعة،2000 ،ص: 247] ، ينتج عدم التوازن المالي أي الخلل أو الاضطراب عن عدم كفاية المقبوضات لمواجهة المدفوعات المطلوبة. وبقول أدق، يتعلق الأمر بتوقف الدفع (يظهر هنا الخطر المالي) أو عدم احترام الالتزام بالسداد عند آجال الاستحقاق، لذلك يرتبط التوازن المالي ارتباطا وثيقا بمفهوم اليسر المالي والسيولة المالية.

من وجهة نظر تحليلية حركية (ديناميكية) ، يهدف التوازن المالي إلى تأييد تعادل دائم بين مختلف تدفقات المتحصلات والمدفوعات. ويظهر التوازن المالي كهدف محدد في حياة المؤسسة، يتكيف تحقيقه على الدوام مع بقاء واستمرار المؤسسة كالآتي [جمعة،2000،ص:259]:

- يسمح لها بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت والجاري الدائم بأموال طويلة الأجل؛
- يبدو كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي؛
- يكشف تحليله عن درجة الاستقلال المالي تجاه الغير (بصفة خاصة دائني المؤسسة) سيادة المؤسسة فيما يتعلق بممارسة السلطة؛
- يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تخفيف الخطر المالي؛
- يمثل مقياسه " صافي رأس المال العامل" ضمانا لتمويل احتياجات التشغيل ولسداد الديون في الأجل القصير، ومن ثم يكشف هذا المفهوم عن طبيعته التكتيكية والعملية معا.

---

*: يتمثل الاختلاف بين السيولة و اليسر المالي في أن السيولة تعكس القدرة على التحويل بسرعة الأصول المتداولة، أما اليسر المالي فيتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل.

الفرع الثاني: هدف السيولة

يستعمل مصطلح " السيولة " للتعبير عن النقد الجاهز، أو عن سيولة المؤسسة، أو عن سيولة الأصل ونعني بالنقد الجاهز صافي التدفق النقدي الخارج منها، وتعني سيولة المؤسسة وجود أموال سائلة نقدية وشبه نقدية، كافية ومتوافرة في الوقت المناسب لتلبية التزامات المؤسسة قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وتلبية متطلبات دورتها التشغيلية، ومواجهة الحالات الطارئة، أما بالنسبة لسيولة الأصل فتعني سهولة وسرعة تحويله إلى نقد جاهز وبأقل ما يمكن من خسائر [النعيمي، الخرشة،2007،ص،34].

إن تعريف سيولة أي عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة إلى أخرى، فالسيولة المالية هي انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام للأموال إلى مال حاضر بأدنى خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد. فمن المتفق عليه أن هذا التحويل يترتب عليه تكاليف جديدة تبعا لمدة ودرجة خطر الأصل المطلوب تحويله إلى سيولة؛ علما بأن هذين العاملين يخضعان لطبيعة أنشطة المؤسسة ومركزها التنافسي في السوق[جمعة.2000.ص189].

إن إدارة السيولة لا تهتم فقط بسداد التزامات الغد ولكنها تشمل أيضا التزامات باقي الآجال مما يعني التعرض للسيولة المالية واليسر المالي. ويرى كثير من المؤلفين أن إدارة السيولة تمثل جزءا من إدارة رأس المال العامل وأيضا الإدارة المالية في الأجل القصير التي يطلق عليها أيضا "الملاءة القصيرة الأجل" [النعيمي،الخرشة،2007،ص،35].

إن هدف السيولة يمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة الداخلية والأطراف الأخرى الخارجية مثل المقرضين وحملة الأسهم؛ و غالبا ما يتعين تحديد أثر مستواها على الخطر الاقتصادي والمالي الذي تواجهه المؤسسة [جمعة،2000،ص:191]. فالسيولة تضمن للمؤسسة القدرة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة بتواريخ استحقاقها و بشكل لا يعرضها للعسر المالي وتضمن لها القدرة في تحريك دورتها التشغيلية.

وفي ضوء هذه الأهمية اعتبرت السيولة لدى الكثير من المهتمين بالإدارة المالية على أنها تمثل هدفا مهما. ورغم أنها لا تصل إلى مستوى هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، إلا أنها تظل هدفا فرعيا بالغ الأهمية. ورغم كون السيولة من الأهداف التقليدية للإدارة المالية، إلا أن طبيعة الأداء في الظروف البيئية المعاصرة قد ألزمت الإدارة المالية على تحقيق هذا الهدف حتى تكون قادرة دائما على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة وبشكل يبعد الإدارة عن حالة العسر المالي [الزبيدي،2004،ص-ص:60-61].

ومن أهم أهداف إدارة السيولة في المؤسسة ما يلي[النعيمي،الخرشة،2007،ص:35]:

- المحافظة على رصيد نقدي موجب، أي أن يكون التدفق النقدي الداخل أكبر من التدفق النقدي الخارج، تتمكن معه المؤسسة من تغطية التزاماتها قصيرة الأجل؛
- معالجة العسر المالي الفني، وذلك بمعالجة أسبابه عن طريق توفير رصيد نقدي جاهز يكفي لتلبية احتياجات المؤسسة لفترة محدودة من الزمن يمنع حدوث العسر المذكور في حالة عدم توفر النقد في الوقت المناسب أو عند ظهور الحاجة له...؛
- معالجة العسر المالي الحقيقي الذي يظهر عندما تكون القيمة السوقية لأصول المؤسسة لا تغطي التزاماتها ، أي أنه لو أعطيت المؤسسة الوقت الكافي لتسيل موجوداتها فإنها لا تستطيع الإيفاء بكافة التزاماتها المالية.

الفرع الثالث: هدف إنشاء القيمة

لقد تطور مفهوم إنشاء القيمة عبر الزمن نتيجة تطور وتعقد محيط المؤسسة، حيث كان يرتكز على قاعدة محاسبية من خلال مؤشرات الربح ليتطور بعد ذلك في شكل نسب تعرف بالمردودية ، ونظرا لتطور الأسواق المالية ظهرت مؤشرات حديثة لقياس القيمة المضافة سواء للأداء الداخلي الاقتصادي أو للقيمة السوقية المضافة للمؤسسة ، وسنتناول في هذا الفرع ما يلي:

1. المردودية

تعتبر المردودية مقياس النجاعة المالية وهي تمثل التعويض عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة أثناء قيامها بالاستثمار[Chiha, 2005, P :10] . ويقابل مفهوم المردودية بمقارنة النتائج بالموارد المستخدمة للحصول عليها، ومفهومها ممتد وواسع جدا. تتبلور المردودية في تحقيق فائض من العلاقة بين : التكلفة/ العائد ويعبر عنها في صورة وحدات نقدية[جمعة،2000 ،ص: 57].

فهي تمثل الربط بين سلسلة الدخول المحققة ورأس المال المستثمر، لذلك تعكس هامش الربحية لكل نشاط اقتصادي. وتتكون من مجموع المكافآت المخصصة للعوامل المشاركة في عملية الإنتاج أو الاستثمار. بمعنى أنها تفسر مردود (مكافأة) القوة أو الأطراف المنتجة ويتعارض هذا التفسير مع النظرية الماركسية وكذلك مع التحليل الحدي*.

يقابل مفهوم القدرة الإيرادية (المردودية) بقانون الطبيعة، فإن أي نشاط اقتصادي ينفق أكثر مما يحصل يموت عاجلا أو أجلا. ولكي يكون هذا النشاط مدرا (ذا مردود) يفرض المنطق لزاما أن يستعيد أكثر مما ينفق أو على الأقل مساو له.

ينتهي تحليل المردودية إلى أن كل عملية منفذة تترجم عن طريق مواجهة الإيرادات والنفقات من جانب، والمقبوضات والمدفوعات من جانب آخر، ومن ثم تؤدي إلى ربح أو خسارة. فالمردودية تمثل في الواقع مفهوما مؤسسيا لأنها تشمل كل أنشطة المؤسسة دون استثناء.

تسمح المردودية بقياس وتقييم قدرة استخلاص فائض من أموال من استثمار رؤوس الأموال في أنشطة المؤسسة وذلك بهدف تقدير كفاءة ورشد الاستثمارات، باختصار تمثل المردودية الإنتاجية الاقتصادية والمالية للمؤسسة. هذه الإنتاجية يجب أن تسمح بفعالية ورشد تجديد الطاقات والقدرات المستخدمة وتطويرها. تتمثل أهداف المردودية في تحقيق ما يلي[جمعة،2000،ص-ص:58-59]:

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة؛
- تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛
- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة؛
- قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.

فالمردودية ضرورية للمؤسسة لكي تنمو وتبقى وتستمر حيث أن تحققها يعني قدرة المؤسسة على زيادة استثماراتها وتوسيع نشاطها مما يعود بالنفع عليها وعلى حملة أسهمها. كما أن عدم تحقق

---

* : ترى النظرية الماركسية أن الإيرادات أو العائد خاصة يعد على عنصر العمل فقط لأنها لا تعترف بعوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال / الأرض/ الإدارة)، بينما يرى التحليل الحدي أن الإنتاجية الحدية هي مكافأة لعوامل الإنتاج.

المردودية المناسبة تضر بسمعة المؤسسة وتقلل من ثقة المقرضين لها. مما يعني عدم قدرتها في الحصول على تمويل جديد وبمعدلات فائدة مناسبة، كما يعني انخفاض سعر السهم في السوق وهذا ما لا يتفق مع هدف تعظيم قيمة المؤسسة.

كخلاصة فإن تعظيم المردودية أو النتائج المحققة مقارنة بالموارد المستخدمة في تحقيقها تظهر كهدف رئيسي للمؤسسة لمساهمتها في تعظيم الاستخدام الرشيد للموارد المحددة . إن الرشد الاقتصادي يقود إلى تعظيم ثروة المؤسسة بطريقة تشبع كافة ممثليها بمنافعهم المتعارضة.

1. القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

يتمثل هدف إنشاء القيمة في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وهو يعتبر إستراتيجية مثلى للإدارة المالية ومحورا لقراراتها. فقد أجمعت مراجع الفكر المالي الحديث على أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة **Economic Value Added** والقيمة السوقية المضافة **Market Value Added** قد استحوذا على اهتمام الإدارة المالية في السنوات الأخيرة باعتبارها المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم الأداء وفاعلية القرارات المالية لأنها الطريقة المثلى لتعظيم القيمة السوقية للسهم، وبالتالي تعظيم ثروة الملاك تتم من خلال القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) والقيمة السوقية المضافة(MVA) [الزبيدي،2004،ص-ص:235-236].

إن هذا التعزيز والإسناد لهدف تعظيم القيمة (ثروة الملاك) لم يحصل من فراغ بل إن هناك ما يبرره من عوامل بدليل:

- إن تعظيم القيمة تتطلب أن تكون الوحدات التشغيلية في مؤسسة الأعمال أكثر كفاءة وأقل كلفة وأن تنتج سلعا وخدمات بجودة مرتفعة وبأقل الأسعار؛
- إن تعظيم القيمة تتطلب سلع يرغب فيها المستهلك ويحتاجها، وعلى هذا الأساس فإن دافع الربح سيؤدي إلى تطور تكنولوجيا حديثة وفرص عمل جديدة؛
- إن تعظيم القيمة تتطلب بالضرورة توافر خدمات ما بعد البيع ووجود مخزون كافي من السلع وكذلك تواجد منافذ توزيع أفضل المواقع.

وعلى وفق ما تقدم نشير إلى أن هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك سوف يحقق الرخاء الاقتصادي والقيمة الاجتماعية المنشودة لأن ذلك لا يستحق إلا في ظل جهود صادقة لتخفيض التكاليف وتحسين جودة الإنتاج وفي ظل جهود مدروسة ومخططة لتطوير المنتجات لمواجهة احتمال تغير أذواق المستهلكين وكلها متغيرات لها تأثير ايجابي على الحالة الاقتصادية.

وعليه يعتبر هدف تعظيم ثروة الملاك، هدفا محوريا للإدارة المالية لتحقيق أدائها المالي [الزبيدي،2004ص:56] .

المطلـــب الثالـــث: مراحـــل تنفيـــذ عمليـــة تقييـــم الأداء المالـــي

بعد استعراض كيفية القيام بتخطيط عملية تقييم الأداء المالي واختيار معايير التقييم، يصبح من الممكن التطرق إلى المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي والتي تتمثل فيما يلي:

الفـــرع الأول: جمـــع البيانـــات والمعلومـــات

بما أن عملية تقييم الأداء المالي تستند أساسا على إعداد جملة من الحسابات والمؤشرات والنسب التي تعكس نشاط المؤسسة المالي، ومن أجل إعطاء تشخيص واضح وشامل ودقيق لعملها وتوجهاتها ومدى تطورها والشوط الذي قطعته في تحقيق أهدافها المالية ومدى نجاحها في تنفيذ خططها وما هي الإخفاقات التي تعرضت لها والانحرافات التي حدثت في نشاطها والصعوبات التي واجهتها.

لهذا كله اقتضت عملية تقييم الأداء توفر مجموعة ليست بالقليلة من البيانات والمعلومات. والتي يتم الحصول عليها من خلال القوائم المالية متمثلة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات المتعلقة بأنشطة المؤسسات المشابهة. وفيما يلي أهم القوائم المالية:

1. **الميزانية المحاسبية:** تعرف الميزانية المحاسبية بكونها الكشف الذي يستخرج من دفاتر المؤسسة الاقتصادية في نهاية السنة المالية لبيان موجوداتها ومطاليبها ورصيد حساب الأرباح والخسائر في ذلك التاريخ[الكرخي،2007،ص:182].

حيث تعتبر أهم القوائم المالية وهي خلاصة التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية، فهي مرآة تعكس الوضع المالي في المؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات، و بتعبير آخر فإن الميزانية المحاسبية ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة إعدادها.

تتألف الميزانية من جانبين، الجانب المدين الذي تدرج فيه جميع الموجودات والجانب الدائن الذي يعبر عن مطاليب المؤسسة وحق الملكية ويدرج في هذا الجانب جميع التزامات المؤسسة اتجاه الآخرين والملاك [الزبيدي،2004،ص:174].

ومحتوى الموجودات يعبر عن قرارات الاستثمار التي اعتمدتها الإدارة المالية. أما جانب المطاليب فإنه يعكس قرارات التمويل التي اتخذت لصياغة هيكل التمويل. ومن خلال فحص وتحليل بيانات هذين الجانبين يمكن التوصل إلى تقييم مدى سلامة القرارات، إضافة إلى تقييم المركز المالي والنقدي للمؤسسة.

كما يظهر تبويب الميزانية المحاسبية تعادل (تطابق) الموجودات مع المطاليب أي تساوي هذين الجانبين وسبب ذلك يكمن من أن كل جانب يعبر عن الكمية نفسها فالموجودات تشير إلى كيفية استخدام الأموال في المؤسسة الاقتصادية بنما تشير المطاليب إلى المصادر التي جاءت منها هذه الأموال .

1. **جدول حساب النتائج (قائمة الدخل):** يعبر هذا الجدول عن نتيجة عمل المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهو جدول يحضر بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من تكاليف ونفقات التي استخدمت لخلق تلك الإيرادات وخلال فترة زمنية، وخلاصة العلاقة بين الإيرادات والتكاليف ، إما أن يكون ربحا أو خسارة ولهذا يشير البعض إلى جدول حسابات النتائج من أنه يبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة [الزبيدي،2004،ص:174] .

2. **الملاحـــق:** الملحـــق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج. وتقدم الملاحق [Eglem et d'Autres,2000 ;P-P :80-81]:

- المعلومات المتعلقة بعمليات وطرق الحساب المتبعة لبعض الحسابات؛
- المعلومات الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- معلومات متنوعة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

وتقتضي الإشارة إلى أن نشاط التحليل المالي قد يمتد إلى معلومات لا تظهر في الميزانية المحاسبية أو في جدول حسابات النتائج والملاحق، وإنما يعكس الحصول عليها من سوق الأوراق المالية مثل السعر السوقي للورقة المالية وأدنى وأعلى سعر وصلت إليه أسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.

الفرع الثاني: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات

بعد جمع المعلومات تأتي مرحلة التحليل أي حساب كافة المؤشرات المختارة لدراسة جميع الجوانب المالية للمؤسسة كالربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو وما إلى ذلك.

وبما أن القوائم المالية لا تستطيع أن تعطّ صورة واضحة عن آليات العمل، لذا فان أغلب المختصين يتجهون إلى أن أفضل أداة للقيام بعملية تقييم الأداء هي عن طريق التحليل المالي، وطبعا في هذه المرحلة يتم قياس الأداء المالي للمؤسسة.

ويقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات. ومن هنا يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية (الميزانية المحاسبية وقائمة الدخل والملاحق) بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية أملا في الوصول إلى نتائج محددة تفيد في عملية تقييم القرارات والأداء [الزبيدي،2004،ص:173].

وتعد المعلومات الموجودة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والملاحق من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المحلل المالي بشكل أساسي في عملية التقييم، والتي يتحصل عليها المحلل المالي من المحاسبة العامة التي تزود كافة المتعاملين مع المؤسسة مختلف أنواع البيانات والمعلومات، فهي المجال المتخصص في صنع وتوفير البيانات والمعلومات للإدارة ولكافة الأنشطة داخل المؤسسة وخارجها، ولقد كانت الجزائر إلى غاية 1975 تتبع في نظامها المحاسبي تطبيق المخطط المحاسبي الفرنسي المستلهم من روح الحياة الاقتصادية الرأسمالية وتوجهاتها ، وفي 29 أفريل 1975 وضعت الدولة الجزائرية مخطط محاسبيا وطنيا معلنة بذلك استقلالها من جهة ومستكملة من جهة أخرى بناء جهاز المعلومات المحاسبي الذي يستجيب لتوجهات الاقتصاد.

إلا أنه مع التطورات الحاصلة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر أصبح هذا النظام لا يتجاوب مع متطلبات الاقتصاد الوطني من هنا تم تبني نظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي SCF* .

* : SCF : Système Comptable Financier.

❖ النظـــام المحاسبـــي المالـــي الجديـــد

إن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر لم يأتي بفعل ضغوط أجنبية، بل جاء لسد الثغرات التي كانت تسود تحت ظل استخدام النظام المحاسبي القديم وكذلك لوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري الجزائري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وتفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد فالنظام الجديد هو مطلب وطني حيث أنه كان سيطبق للمرة الأولى في سنة 2009 بموجب قرار رقم 09-110 لـ 07 أفريل 2009 الذي يحدد الشروط الواجب إتباعها في النظام المحاسبي بواسطة نظام الإعلام الآلي، ولكن تم تأجيل تطبيقه إلى غاية سنة 2010 وفيما يلي أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي [Tazdait,2009,P-P:14-17]:

1. **أهـــداف النظـــام المالـــي الجديـــد:** يرمي مشروع النظام المالي الجديد إلى تحقيق ستة أهداف رئيسية:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تبني تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على معايير IFRS* المصادق عليها من قبل أغلبية الدول؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية تسهل القواعد المحاسبية؛
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين، مسيرين مستثمرين حاليين أو محتملين، الأعضاء المستخدمين، مقرضين دائنين زبائن جمهور مدققين والدولة؛
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق؛
- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة.

* : IFRS : International Financial Reporting Standards.

2. **مميزات النظام المحاسبي المالي الجديد**:تتمثل مميزات النظام المحاسبي المالي*الجديد فيما يلي:

- وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بوضوح الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة والأصول والخصوم و رؤوس الأموال الخاصة والأعباء وكذا المنتجات؛
- توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني كما شأن القرض الايجاري ...
- وصف محتوى لكل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الحصيلة وحساب النتيجة جدول تدفقات الخزينة المالية وجدول تغير الأموال الخاصة وتقديمه وفقا لمعايير الدولية؛
- وجوب تقديم حسابات موحدة وحسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛
- تبني القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة ولاسيما مسك المحاسبة عن طرق الإعلام الآلي وهي ظاهرة شائعة بدون تنظيم؛
- تأسيس نظام محاسبة مبسط يرتكز على محاسبة خزينة خاص بالكيانات المصغرة وصغار التجار والحرفيين؛
- توسيع مجال التطبيق مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

3. **الكشـــوف الماليـــة**: الكشوف المالية هي مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان عند تاريخ قفل الحسابات وتشمل: ميزانية، حساب نتائج، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة ،ملحق والتي سنتناولها فيما يلي[الجريدة الرسمية،2009،ص-ص:22-27]:

- **الميـــزانيـــة**: تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.
- **جدول سيولة الخزينة**: والهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

*:لمزيد من التفاصيل حول النظام المحاسبي المالي ومميزاته، يمكن الرجوع إلى: الجريدة الرسمية، الجزائر،2009.

- **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

- **ملحق الكشوف المالية:** يشتمل على معلومات تخص المعلومات التي تكتسي طابعا هاما لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية ويبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج ومن بين هذه المعلومات:

  - القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة و كل مخالفة لها مفسرة و مبررة)؛
  - مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

الفرع الثالث: إصدار الحكم على النتائج

بعد تحليل المعلومات تأتي مرحلة إصدار الحكم حول النتائج التي تم التوصل إليها في عملية التقييم و التي تكون على شكل:

1. **استنتاجات:** يجب أن تكون الاستنتاجات ملائمة مع نتائج التحليل وتكون تابعة للأسئلة المطروحة حول الهدف من التقييم.
2. **توصيات:** وهي تتمثل في اقتراح تتبع توجهات جديدة، فعملية التقييم لا يمكن أن يتجاوز تنفيذها الوصول إلى برمجة أهداف ومهمات جديدة.

ويمكن توضيح هذه المراحل في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-10)
مراحل عملية التقييم

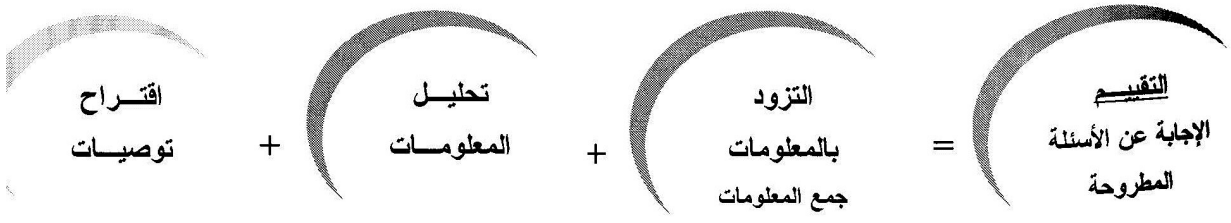

المصدر : الشكل من إعداد الطالبة.

خلاصة

إن أداء المؤسسات الاقتصادية في القديم كان يقتصر فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء، ولكن سرعان ما تطورت تلك النظرة ويرجع ذلك لتطور المؤسسة وتموقعها في بيئة معقدة. فالأداء يمثل تحقيق الأهداف المحددة في نطاق استراتيجي بشكل مستمر ومتواصل وكفاءة العملية الإدارية مرتبطة بالتوازن بين عناصرها من جهة وتوفر التوازن بين مكونات كل عنصر فيها ولما كان مقصد الإدارة الرئيسي هو الحصول على أكبر ناتج من مزج العناصر الإدارية فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك إلا بتوفير التوازن الكلي بين عناصر المؤسسة.

من هنا تطورت فكرة التوازن في الأداء لتشمل كل ما يحيط المؤسسة حيث أصبح يطلق على الأداء مصطلح "الأداء المتوازن". فالتوازن في الأداء يمثل تكافؤ الأخذ مع العطاء من كل الجوانب خاصة الجانب المالي. ويتمثل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية والخطة المالية الناجحة هي التي يكون لنتائجها تأثيرا ايجابيا في قيمة المؤسسة.

ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ضرورة ملحة لتقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.

كما أن تخطيط عملية التقييم يمثل الحجر الأساس لعملية تقييم الأداء المالي والذي بواسطته يتحدد نوع التقييم المراد القيام به سواء كان تقييم العمليات أو تقييم النتائج كما يتم تحديد من خلاله مجموعة المعايير والمؤشرات لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة، والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها.

ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة هذه المعايير ودراسة المؤشرات التي تمثل أداة أساسية للقياس. و يتجلى الدور الذي تلعبه المعايير في عملية التقييم كونها تعد أجوبة أسئلة الهدف من التقييم والتي تمثل في نفس الوقت الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، أما المؤشرات فهي تلعب دورا مزدوجا يتمثل الأول في تعريف المعايير وقياسها من جهة وتحديد نوع المعلومات -المراد تحليلها- وطريقة جمعها من جهة أخرى.

وعليه سيكون الهدف الذي نرمي إليه من دراستنا لتقييم الأداء المالي هو تقييم النتائج، بغرض التعرف على إمكانية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة ومدى نجاحها في التنسيق فيما بينها

لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة. وفي إطار الهدف العام للمؤسسة الاقتصادية المتمثل في تعظيم قيمة (ثروة) المؤسسة بالنسبة لملاكها نجدها تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق الأهداف الخاصة التي تتمثل في كل من: السيولة والتوازن المالي وإنشاء القيمة والتي تعد من أهم معايير تقييم الأداء المالي.

والحديث عن موضوع معايير تقييم الأداء المالي، لا يتوقف عند تحديد المفاهيم الأولية المتعلقة به، بل يتعداه إلى دائرة أوسع تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه في تقييم الأداء المالي والذي يتضح من خلال المؤشرات التي تعكس بشكل كاف وواف مستوى هذه المعايير.

وفي هذا الصدد يطرح التساؤل التالي: ما هي المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في تقييم معايير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ وما هو دورها؟ وهذا ما سنحاول استعراضه في الفصل الموالي.

الفصل الثـــانـــي

دور المؤشرات في تقييم معايير الأداء المالي

تمهيـــد

يتمثل فعل الإدارة المالية وقدرتها على تحقيق هدفها الاستراتيجي في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد. حيث لا يقتصر فقط على ما تمارسه من قرارات مالية سواء تلك المرتبطة بالاستثمار أو بالتمويل، وإنما يتعزز ذلك من خلال التسيير المالي وتقنياته، فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل المؤسسة إلا وتستعين بتقنيات التسيير المالي لتنفيذ قراراتها وتطبيق خططها وتحقيق أهدافها.

فأي تعامل مع العملاء أو الموردين أو البنك يحدث تأثيرات هامة يتوجب تسييرها بما يتماشى وأهداف المؤسسة مما يحتم على المؤسسة تطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيرات والتأقلم من أجل ضمان سيرورتها. ويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية...

ويعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المستخدمة في تحديد أوجه القوة، ومصادر الضعف للمؤسسة داخل الصناعة التي تعمل فيها، وتفيد عملية التحليل المالي في التعرف على درجة السيولة في المؤسسة، ومستوى ربحيتها ومدى كفاءة استخدام الأموال داخلها.

وسنحاول في هذا الفصل تقييم معايير الأداء المالي "السيولة والتوازن المالي وإنشاء القيمة" من خلال مجموعة من المؤشرات وإظهار دورها في عملية التقييم، حيث سيتم عرض كل من مؤشرات الدراسة الساكنة والديناميكية لكل من السيولة والتوازن المالي وفي الأخير سيتم التطرق إلى تطور مفهوم إنشاء القيمة وتناول أهم مؤشراته التقليدية والحديثة.

المبحـــث الأول: مؤشـــرات تقييـــم التـــــوازن المالـــي

لقد حظيت مؤشرات تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة في التحليل المالي، حيث تطورت عبر الزمن حسب تطور المؤسسة وتعقد محيطها. فنجد حسب الدراسة الساكنة كل من التحليل حسب المنظور المالي والوظيفي للمؤسسة أما حسب الدراسة الديناميكية فنجد جداول التمويل، لذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تتمثل في:

- مؤشـــرات الميزانيـــة الماليـــة؛
- مؤشـــرات الميزانيـــة الوظيفيـــة؛
- مؤشـــرات الدراســـة الديناميكيـــة.

المطلـــب الأول: مؤشـــرات الميزانيـــة الماليـــة

حسب منظور التحليل المالي الكلاسيكي ولكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب ويكفي أن تمول موجوداتها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، وتمول موجوداتها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل؛ أي لتحقيق التوازن المالي للمؤسسة، لا بد من تساوي حجم الأموال الدائمة مع حجم الموجودات الثابتة، وتساوي حجم الديون قصيرة الأجل مع حجم الموجودات المتداولة والتي تعرف بقاعدة الحجم أو قاعدة التوازن الأدنى.

غير أن الدراسات النظرية والممارسات العملية في مجال الإدارة والتمويل، أثبتت أن مجرد احترام قاعدة التوازن المالي الأدنى غير كاف في حد ذاته في أغلب الحالات، إن لم نقل جميعها، لضمان التوازن المالي للمؤسسة ولو في حده الأدنى خاصة بالنسبة للمدى القصير؛ أي بين كل من الديون قصيرة الأجل والموجودات المتداولة.

وتعتبر الميزانية المالية الأداة التي تقوم على مبدأ سيولة- استحقاق، حيث ترتكز بذلك على مفهوم رأس المال العامل، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى:

الفـــرع الأول: المؤشـــرات الماليـــة للميزانيـــة الماليـــة

تسمح الميزانية المالية بتحليل قاعدة الأمان للتوازن المالي، كما أنها توفر مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح بالحكم على التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولقد خصصنا هذا الفرع لإيضاح ما يلي:

I. الميزانيـــة الماليـــة

تمثل عملية إعادة تجهيز القوائم المالية الخطوة الأولى والأساسية في التحليل المالي، فقبل البدء بإجراءات التحليل المالي لا بد من ترتيب عناصر القوائم المالية ضمن مجموعات متجانسة تساعد المحلل على إجراءات التحليل، وفي الواقع فإن هذا الترتيب يتعلق بشكل رئيسي بقائمة المركز المالي(الميزانية المالية).

وتعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة – استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناءا على المبادئ التالية[بن ساسي، قريشي،2006،ص:66]:

- تصنيف الأصول حسب درجة السيولة تصاعديا من الأعلى نحو الأسفل؛
- تصنيف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد على معيار السنة الواحدة.

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة–استحقاق، فحسب معيار السيولة نجد بعض الاستثمارات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحول إلى سيولة، وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد الإعتمادات البنكية الجارية أكثر استقرارا من العناصر الأخرى.

ويبين الجدول التالي مثال عن الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (2-1)
الميزانية المالية المختصرة

الأصـــــــول	الخصـــــوم
الأصول الثابتة - الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	**الأموال الدائمة** - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة والطويلة - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة - المخزونات - حقوق المؤسسة لدى الغير - المتاحات(الصندوق، البنك، الخزينة...)	**القروض قصيرة الأجل** - المورد و ديون أخرى - الإعتمادات البنكية الجارية

المصـــدر: بن ساســـي، قريشـــي،2006،ص:66.

تحسب جميع العناصر بقيم صافية، وبقيمتها السوقية لا بقيمتها التاريخية، وتعالج القيمة الزائدة و/أو الناقصة في الأموال الخاصة.

II. *المؤشـــرات الماليـــة الأساسيـــة للتـــوازن المالـــي*

يتضح حسب الانتقاد الموجه لقاعدة الحجم أنه لكي يتسنى للمؤسسة تحقيق والحفاظ على توازنها المالي عامة وتوازنها المالي قصير الأجل خاصة ، لا بد لها من تجاوز قاعدة الحجم وذلك بتخصص "هامش ضمان" متمثل في مبلغ زيادة حجم الموجودات المتداولة عن حجم الديون قصيرة الأجل.

وهامش الضمان هو ما يصطلح على تسميته في مجال الإدارة المالية والتمويل "رأس المال العامل"، كما يطلق عليه "رأس مال عامل سيولة"، فكلما كان هذا المؤشر مهم كان التوازن المالي مضمون للمؤسسة [Melyon, Gestion Financière, 2007, P : 62].

1. *رأس المال العامل*

يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بأموال دائمة لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين آجال استحقاق الخصوم ودرجة سيولة الأصول، وعمليا فإنه لا يوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم، وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول المتداولة مثل[محمد و آخرون،2005،ص- ص: 112-114]:

- تدني أسعار المخزون؛
- عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين؛
- انخفاض أسعار الأوراق المالية؛
- عدم تحصيل بعض أوراق القبض.

لهذه الأسباب، ولغرض عدم تعرض المؤسسة لأزمة مالية تتمثل بعدم مقدرتها على سداد التزاماتها في الوقت المناسب لا بد من توفر هامش آمان يتمثل في فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، وهذا الهامش يدعى رأس المال العامل، كما يسمى أيضا رأس المال العامل الصافي أو رأس المال العامل المالي ويمكن حسابه من خلال الميزانية المالية تبعا لمنظورين: منظور أعلى الميزانية (1)، منظور أدنى الميزانية(2)، وعليه يحسب رأس المال العامل كما يلي:

رأس المال العامل: الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (1)

رأس المال العامل: الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل (2)

والشكل التالي يوضح تساوي رأس المال العامل في كلتا الحالتين:

الشكل رقم (2-1)

رأس المال العامل

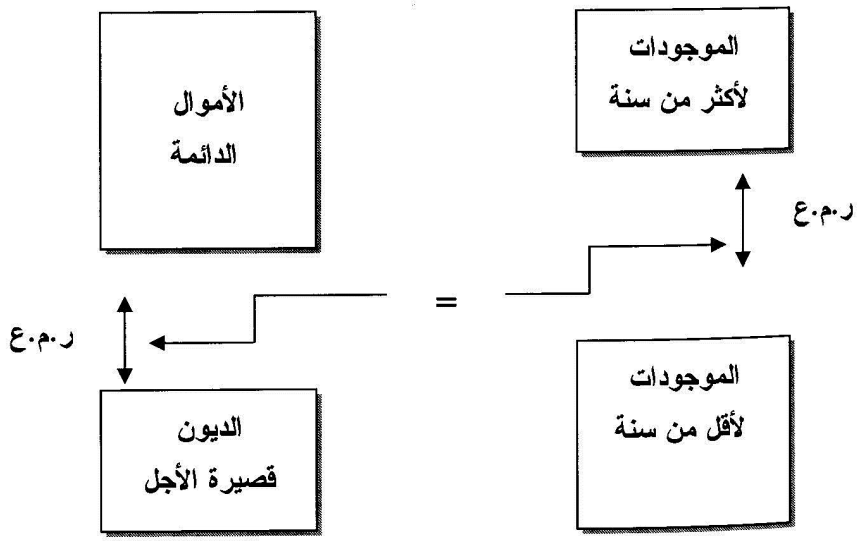

المصدر: Eglem, 2000, P : 74

2. أنواع رأس المال العامل

يمكن حساب عدة أنواع لرأس المال العامل لمعرفة مصدر التوازن أو الاختلال المالي لهيكل المؤسسة وأكثرها استعمالا وتداولا هي [Chiha, 2005, P-P : 36-37]:

1.2. رأس المال العامل الإجمالي: ويتمثل في مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الموجودات المتداولة

2.2. رأس المال العامل الخاص: ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الموجودات الثابتة

وهو يسمح بمعرفة المبلغ من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل الموجودات المتداولة بعد تمويله لكل الموجودات الثابتة.

فكلما امتلكت المؤسسة رأس مال عامل خاص وكلما كبر مبلغه، كلما ازدادت وتدعمت استقلاليتها عن الدائنين والمقرضين على المديين الطويل والمتوسط. وتتجسد هذه الاستقلالية خاصة في حرية رسم السياسات العامة للمؤسسة ووضع الخطط واتخاذ القرارات التسييرية والرقابية.

3.2. رأس المال العامل الأجنبي: ويتمثل في القسم من الموجودات المتداولة الممول بواسطة الديون طويلة ومتوسطة الأجل أي أن:

رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل – رأس المال العامل الخاص

الفـرع الثانـــي: قاعـــدة التـــوازن المالـــي

محتوى هذه القاعدة أنه يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب.

أي أن: **ر.م.ع > 0**

وفي هذا الصدد نتوجه إلى دراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور[بن ساسي، قريشي،2006،ص-ص: 68-70].

I. منظـــور أعلـــى الميزانيـــة

يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاثة حالات لرأس المال العامل:

1. **الحالـــة الأولـــى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة):** في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

2. **الحالـــة الثانيـــة: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة):** في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعى البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

3. **الحالـــة الثالثـــة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة):** وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

II. منظـــور أدنـــى الميزانيـــة

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة ــ وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة ــ إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

1. **الحالـــة الأولـــى: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة اكبر من القروض قصيرة الأجل):** أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

2. **الحالـــة الثانيـــة: رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل)**: في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

3. **الحالـــة الثالثـــة: رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل)**: في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

الفـرع الثالـث: دور مؤشـرات الميزانيـة الماليـة في تقييم التوازن المالي

إن اعتبار رأس المال العامل كأداة من أدوات قياس وتقييم التوازن المالي للمؤسسة بتاريخ معين غير كاف، خصوصا مع التطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي ومنها[بن ساسي، قريشي،2006،ص:70]:

- إن هذا التحليل لا يعطي تصورا واضح حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل؛
- كما لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة، بالرغم من أنه يفترض في الخزينة في حالة توفر رأس المال العامل أنها ستكون موجبة.

المطلـب الثانـــي: مؤشـــرات الميزانيـــة الوظيفيـــة

جاء التحليل المالي الوظيفي ليتجاوز القصور الذي خلفه تطبيق أسس التحليل المالي الكلاسيكي، وأعطى مجموعة من الحلول للمشاكل التي لم يستطيع التحليل السابق معالجتها، حيث جاء بمفهوم جديد للمؤسسة الاقتصادية معتبرا إياها وحدة اقتصادية تتضمن مجموعة من الوظائف الرئيسية ألا وهي وظيفة الاستغلال ووظيفة التمويل ووظيفة الاستثمار، وهو ما عرف بالمفهوم الوظيفي للمؤسسة.

إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المطلب للعناصر التالية:

الفـــرع الأول: التحليـــل المالـــي الوظيفـــي

يحاول هذا التحليل تجاوز القصور الذي ظهر في تحليل رأس المال العامل وذلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة والذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن وظائف أساسية ، ولذلك عرف هذا التحليل بالتحليل المالي الوظيفي [بن ساسي،قريشي،2006،ص-ص:75-80].

I.المنظور الوظيفي للمؤسسة

تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وعرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل مهمتها تحقيق الهدف العام للمؤسسة.

1. وظيفـــة الاستغـــلال

يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل وتكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة...، وتتجزأ إلى المراحل التالية:

1.1. مرحلة الإمداد (التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط)؛

2.1. مرحلة التخزين الأولي (المخزون القبلي)؛

3.1. المرحلة الإنتاجية (التصنيع)؛

4.1. مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف المصنعة وغيرها (المخزون البعدي)؛

5.1. مرحلة البيع والتوزيع؛

6.1. مرحلة تحصيل المبيعات.

2. وظيفـــة الاستثمار

يتمثل دور هذه الوظيفة في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وذلك بعد دراسة جدوى كل استثمار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل الذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية.

من المنظور المالي تتجزأ عمليات وظيفة الاستثمار إلى عمليتين رئيسيتين:

1.2. **حيـــازة الاستثمـــار**: أي شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات، وينتج عنها نفقة الاستثمار والمتمثلة في تكلفة الشراء ومختلف المصاريف الملحقة بالشراء وكذا المصاريف الإعدادية؛

2.2. **التنـــازل عن الاستثمـــار**: تقوم المؤسسة بعملية التنازل لعدة أسباب منها:

- بعد نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والمتمثل عادة في مدة الاهتلاك المحاسبي، تقوم المؤسسة ببيع الاستثمار بمقابل مادي يتمثل في سعر التنازل والذي يعتبر إيراد خارج الاستغلال يسهم في تعزيز النتيجة المحاسبية للمؤسسة؛
- كما تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها من أجل تقليص احتياجاتها المالية نظرا لظروف مالية سيئة، وذلك بغية إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية للخروج من حالات العجز في الخزينة، حيث ينتج عن هذه العملية حصول المؤسسة على سيولة مالية تؤدي إلى الرفع في الموارد والتخفيض من الاستخدامات.

تعتبر وظيفة الاستغلال المصدر الرئيسي لتسديد تكاليف الاستثمار في نهاية مدة استخدامه، أما وظيفة التمويل فمهمتها توفير الموارد المالية اللازمة لاقتناء الاستثمار.

3. وظيفـــة التمويـــل

يتمثل دور وظيفة التمويل في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط، سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال أو بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة، وأما المصادر الرئيسية للتمويل هي:

1.3. **مصـــادر داخليـــة:** متمثلة في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة مهمتها تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول؛

2.3. **مصـــادر خارجيـــة:** إذا كان التمويل الذاتي لا يلبي كل الاحتياجات، تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية منها:

- الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية، حيث تحصل المؤسسة على قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وذلك مقابل دفع فوائد الإقراض؛
- الرفع في رأس المال: مؤداه فتح رأس المال للشراكة مقابل تقاسم الأرباح والخسائر.

II. الميزانيـــة الوظيفيـــة

تتجزأ الميزانية الوظيفة إلى أربع مستويات*، ويوضح الجدول التالي الميزانية الوظيفية المختصرة:

الجدول رقم(2-2)

الميزانيـــة الوظيفـــة المختصرة

الاستخدامـــــــــــــات	المـــــــــــــوارد
الاستخدامات المستقرة (بقيم إجمالية)	الموراد الدائمة
استخدامات الاستغلال (بقيم إجمالية)	موارد الاستغلال
استخدامات خارج الاستغلال (بقيم إجمالية)	موارد خارج الاستغلال
استخدامات الخزينة	موارد الخزينة
مجموع الاستخدامات (بقيمة إجمالية)	مجموع الموارد (بقيمة إجمالية)

المصـــدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Barreau et Autres, 2005, P :149

الفـــرع الثانـــي: قاعـــدة التـــوازن المالـــي من المنظـــور الوظيفـــي

لقد اعتمد هذا المدخل الوظيفي على مجموعة من المؤشرات التي تهدف لتحقيق التوازن المالي للمؤسسة والتي سنتناولها بأكثر تفصيل فيما يلي:

I. المؤشـــرات الماليـــة للتـــوازن المالـــي الوظيفـــي

تتمثل المؤشرات المالية للتوازن المالي الوظيفي في كل من **رأس المال العامل الصافي الإجمالي** FR_{ng}، **احتياجات رأس المال العامل BFR**، **الخزينةT** والتي سنتناولها بأكثر من التفصيل فيما يلي:

---

*: أنظر الملحق رقم (02)، و للإطلاع حول كيفية إعداد هذا الجدول يمكن الرجوع إلى كتاب:

Barreau et Autres, Gestion Financière, Paris, 2005, P : 150.

1. رأس المـــال العامـــل الصافـــي الإجمالـــي: FR_{ng}

إن التوازن المالي للمؤسسة يتمثل في مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات عن طريق تحويل أصولها إلى سيولة. ويرتكز تحليل شروط التوازن المالي طويل المدى على المؤشر الرئيسي المتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي [Chiha,2005,P :31].

ويتمثل FR_{ng}* في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي)، ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

ويمكن تعريفه كما يلي:

- **رأس المـــال العامـــل الصافـــي الإجمالـــي:** هو الحصة من الموارد التي درجة استحقاقها بطيئة والتي تستخدم للتغطية المالية للاستخدامات التي درجة سيولتها سريعة وذلك لتحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات [Chiha, 2005, P :32].
- **رأس المـــال العامـــل الصافـــي الإجمالـــي:** يعرف على أنه الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الأصول)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة [بن ساسي، قريشي،2006،ص:83 –85].

ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام لمعرفة التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي:

- **رأس مال عامل صافي إجمالي موجب: $FR_{ng} > 0$:** ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم: $FR_{ng} = 0$:** يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

---

*: FR_{ng}: **Fonds de Roulement Net Global.**

▪ **رأس مال عامل صافي إجمالي سالب:** $FR_{ng} < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2. الاحتيـــاج في رأس المـــال العامـــل BFR *

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بـــ "الاحتياج في رأس المال العامل".

ويمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعا لعلاقة عناصر المباشرة بالنشاط أو عدمها:

▪ **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:** BFR_{ex} **(besoin en Fonds de Roulement d'Exploitation)** ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال =استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

▪ **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال:** BFR_{hex} **(Besoin en Fonds de Roulement Hors Exploitation)** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال =استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

---

* : **BFR : Besoin en Fonds de Roulement.**

▪ **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: BFR_g** [*] : وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

3. الخزينـــة الصافيـــة الإجماليـــة: T_{ng} [**]

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وانطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

الخزينة الصافية= استخدامات الخزينة– موارد الخزينة

و

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

والشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة تبعا لآلية المعادلة الأساسية للخزينة:

---

[*] : BFR_g : **Besoin en Fonds de Roulement Global.**

[**] : T_{ng} : **Trésorerie Nette Globale.**

الشكل رقم(2-2)
الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية

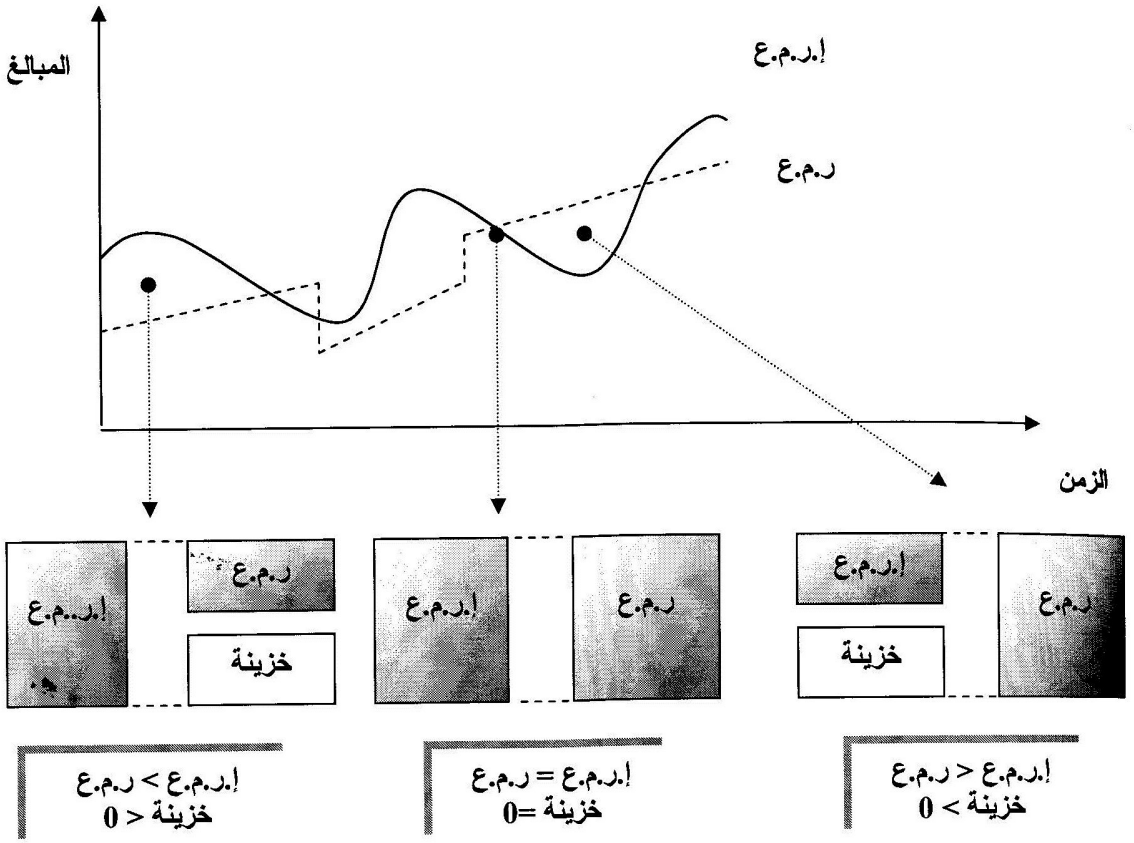

المصـــدر: Barreau et Autres, 2005, P : 155

حيـــث:

- ر.م.ع : رأس المال العامل؛
- إ.ر.م.ع : الاحتياجات من رأس المال العامل.

II. شـــروط التـــوازن المالـــي الوظيفـــي

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي[ابن ساسي، قريشي،2006،ص-ص:86 -87]:

1. **الشـــرط الأول**: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب أي أن $FR_{ng} > 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

2. **الشـــرط الثانـــي**: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، أي أن: $FR_{ng} > BFR_g$، إذ لا يكف أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

3. **الشـــرط الثالـــث**: خزينة موجبة، أي أن $T_{ng} > 0$، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

الفـــرع الثالـــث: دور مؤشرات الميزانية الوظيفية في تقييم التوازن المالي

رغم الإضافات والإسهامات التي قدمها التحليل الوظيفي، وتجاوزه للعديد من نقاط القصور التي أحيطت بتحليل سيولة- استحقاق، إلا أن الطبيعة العملية للتحليل المالي تقتضي العديد من التغيرات المستمرة و التي تتأثر بدرجة كبيرة بتغيرات في المحيط الاقتصادي والمالي.

ومن أهم الانتقادات والتساؤلات التي أثيرت حول التحليل الوظيفي هي [بن هاشي، قريشي،2006،ص-ص:92-93]:

- في قطاع الخدمات ونظرا لغياب المخزون يفقد الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال دلالته المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مما يستدعي البحث عن مؤشر آخر يلبي جميع أنواع الأنشطة؛
- يعتبر التحليل الوظيفي الخزينة كمجرد حاصل لعملية تمويل الموارد للاستخدامات مما يدفع المسير المالي إلى البحث عن خزينة تقترب من الصفر إلا أن المعاملات المالية الحديثة تركز على ضرورة توفر الخزينة على مستويات سيولة معتبرة للتمتع بالمرونة المالية وتمويل مختلف العمليات بصورة فعالة؛
- كما أن الخزينة حسب هذا التحليل غامضة ولا تعرف كيفيات لتشكلها ولا النشاطات المسؤولة عن حالات العجز أو الفائض فيها؛
- اعتماد التحليل الوظيفي على الميزانية وجدول حسابات النتائج يعطي تصور ساكن لتقييم التوازن المالي، ولا يعطي رؤية ديناميكية حول الوضعية المالية.

المطلـــب الثالـــث: مؤشـــرات الدراســـة الديناميكيـــة

اعتمد التحليل الكلاسيكي بشكل مطلق على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة وهو ما يصطلح عليه بالتحليل الساكن، مما يؤدي إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يوفر رؤية ديناميكية عن التوازن المالي للمؤسسة.

لذا جاء جدول التمويل ليحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، وذلك بغية الوصول إلى حركية في تفسير حركات الخزينة والنتيجة وإظهار كافة التدفقات المالية التي لم تكن واردة في التحليل الساكن للتوازن المالي. وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

الفـــرع الأول: مضمـــون جـــدول التمويـــل

جدول التمويل هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة على النحو الآتي[بن ساسي، قريشي،2006،ص:108]:

Δ رأس المال العامل الإجمالي=Δ الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي + Δ الخزينة الصافية الإجمالية

يقوم جدول التمويل **PCG82** على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات قصيرة الأجل فيبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من جهة واستخدامات كل منهم على حدا من جهة أخرى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الفـرع الثانـــي: طريقـــة إعـــداد جـــدول التمويـــل

إن جـــدول التمويـــل يفسر كيفية حدوث التغيرات على الذمة المالية للمؤسسة خلال فترة من الزمن، فهو يوضح بدقة كيفية انتقال الميزانيـــة الافتتاحيـــة للمؤسسة إلى الميزانيـــة الختاميـــة [Chiha, 2005, P : 69] ويتم إعداد هذا الجدول انطلاقا من ميزانيتين ماليتين وجدول حسابات النتائج وبعض الجداول التي تنشر ضمن الملحق كجدول الاهتلاكات وجدول الاستثمارات، ويتكون جدول التمويل مما يلي:

I.الجزء الأول من جدول التمويل

يحوي الجزء الأول من جدول التمويل العناصر التالية:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية؛
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية(بين دورتين متتاليتين)، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين*، ومنه نستنتج أن الجزء الأول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم(2-3)

تحديد التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

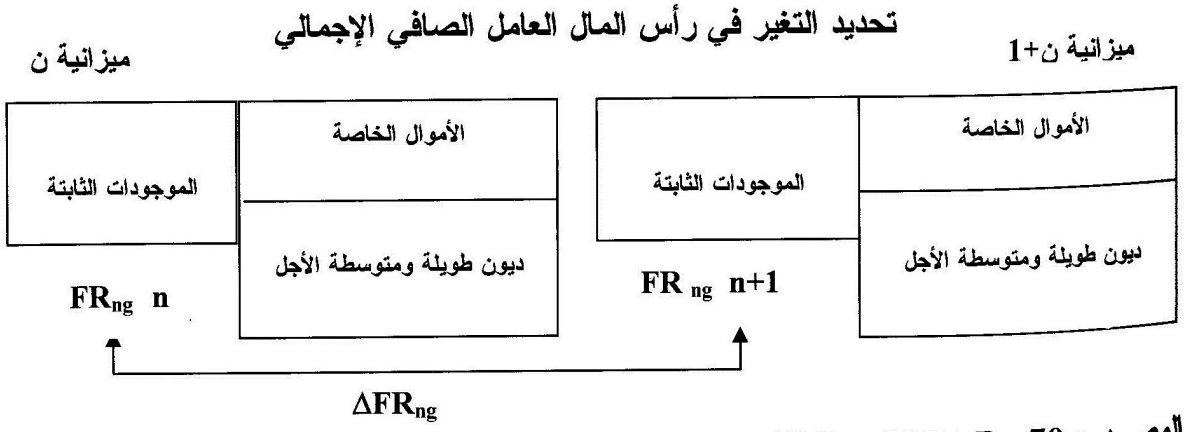

المصـــدر: Chiha, 2005, P : 70

*: للإطلاع على كيفية حساب مؤشرات الجزء الأول والثاني من جدول التمويل يمكن الرجوع إلى الكتاب:

Barreau et Autres, Gestion Financière, Paris, 2005, P-P : 195-203.

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم (2-3)

الجـــزء الأول من جـــدول التمويـــل (تمويل طويل ومتوسط الأجل)

الاستخدامات المستقرة	الموارد المستقرة
حيازة استثمارات جديدة	القدرة على التمويل الذاتي CAF
مصاريف موزعة على عدة سنوات	التنازل عن الاستثمارات
تسديد الديون البنكية والمالية	الرفع في الأموال الخاصة
التخفيض في الأموال الخاصة	الحصول على قروض جديدة
تسديد مكافأة رأس المال	
التغير في الاستخدامات المستقرة (-)	التغير في الموارد المستقرة (+)
− ⟵ ΔFR_{ng} ⟵ +	

المصـــدر: بن ساسي، قريشي، 2006،ص:111.

II.الجـــزء الثانـــي من جـــدول التمويـــل

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية[بن ساسي، قريشي،2006،ص-ص:113-114]:

- التغير في عناصر الاستغلال؛
- التغير في العناصر خارج الاستغلال؛
- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

1. **التغير في عناصر الاستغلال:** ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والتي تحسب بالفارق بين الاستخدامات والموارد:

- **التغير في استخدامات الاستغلال:** تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال؛

- **التغير في موارد الاستغلال:** تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقة به.

الشكل رقم (2-4)

تحديد التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

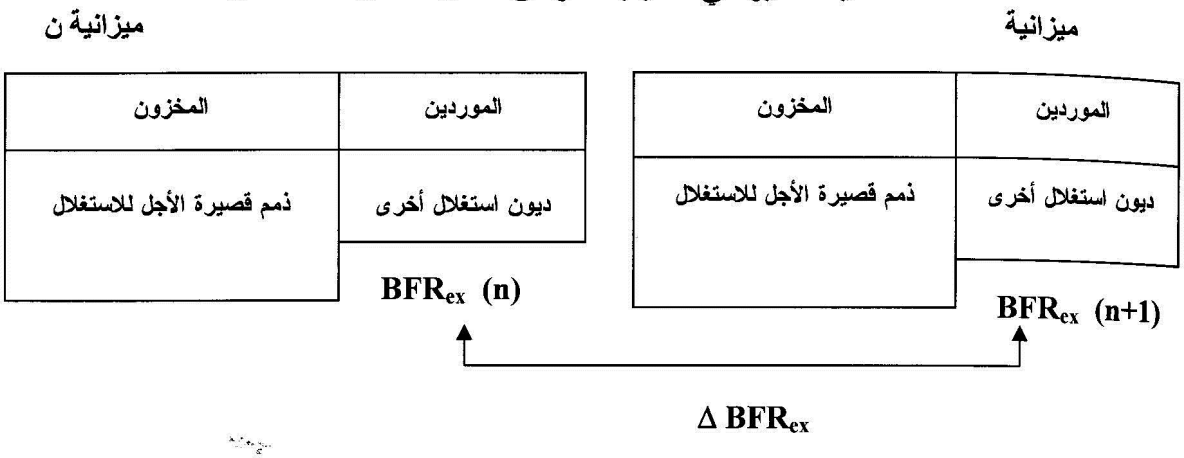

المصـــدر: Chiha, 2005, P : 71

2. **التغير في عناصر خارج الاستغلال:** يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي ، وتتضمن العناصر التالية:

- **التغير في استخدامات خارج الاستغلال:** وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال؛
- **التغير في الموارد خارج الاستغلال:** وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال ويحسب كالآتي:

الشكل رقم (2-5)

تحديد التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

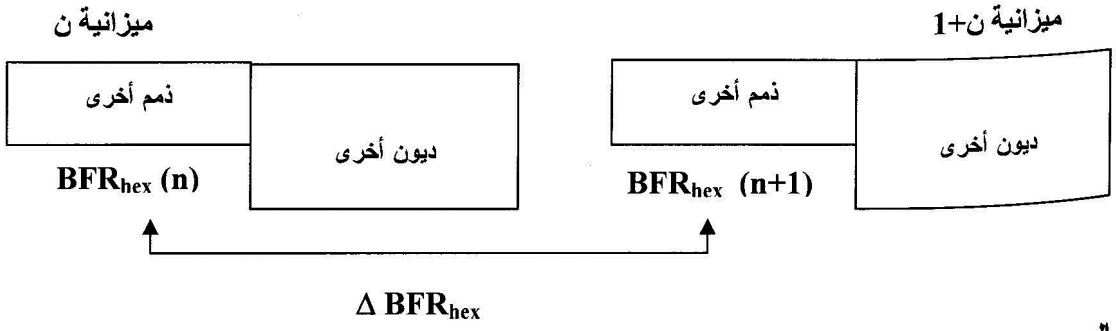

المصـــدر: Chiha, 2005, P : 71

3. **التغير في عناصر الخزينة:** يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة، ويشكل أساسا من عنصرين:

- **التغير في موارد الخزينة**: الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة الجارية؛
- **التغير في الاستخدامات**: وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة وذلك كالآتي:

الشكل رقم (2-6)

تحديد التغير في الخزينة الصافية الإجمالية

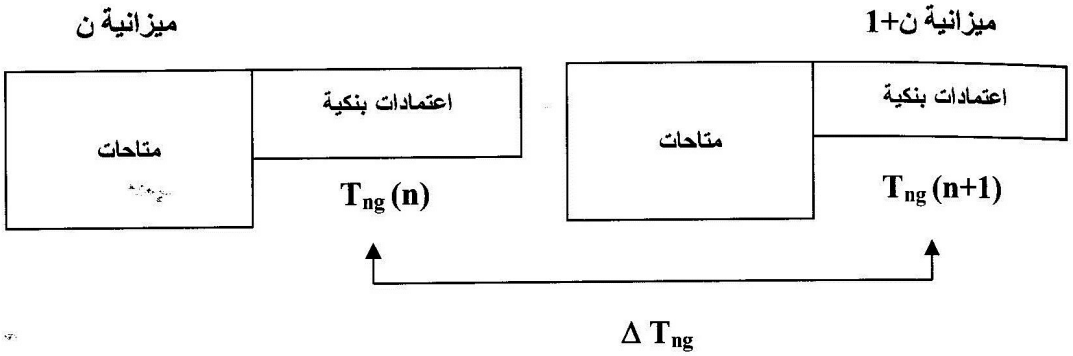

المصـــدر: Chiha, 2005, P : 72

والجدول التالي يحوي كل العناصر السابقة:

الجدول رقم (2-4)

الجـــزء الثانـــي من جـــدول التمويـــل(تمويل قصير الأجل)

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3)=(1)-(2)
التغير في عناصر الاستغلال:			
-التغير في أصول الاستغلال:			
المخزون			
تسبيقات إلى الموردين			
زبائن وحقوق استغلال أخرى			
-التغير في ديون الاستغلال:			
تسبيقات مستلمة من الزبائن			
موردون وديون استغلال أخرى			
مجموع			
التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال			
التغير في عناصر خارج الاستغلال			
-التغير في المدينون الآخرون			
-التغير في الدائنون الآخرون			
مجموع			
التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال			
التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي			
تغيرات الخزينة			
-التغير في المتاحات			
-التغير في ديون الخزينة			
مجموع			
التغير في الخزينة			
التغير في رأس المال العامل الإجمالي			

المصـــدر: Barreau et Autres, 2005, P : 203

الفـــرع الثالـــث: دور جدول التمويـــل في تقييـــم التـــوازن المالـــي

يعتبر جدول التمويل النوع الأول من جداول التدفقات وهو مبني على أساس تحليل التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل الإجمالي وتأثيرها على الخزينة للحكم على التوازن المالي [Eglem et Autres,2000,P :143] .

وهو أداة مهمة للتحليل والرقابة على المؤسسة، فإعداد هذا الجدول يسمح بالإجابة عن عدة تساؤلات، فمثلا [الأرقم، 1999، ص- ص:46-47]:

الجزء الأول من جدول التمويل: يوضح أسباب تغير رأس المال العامل الإجمالي وتقييم هذا التغير في إطار ظروف المؤسسة، بمعنى توضيح:

- إذا كانت الموارد المالية الخاصة بالدورة موضوع الدراسة كافية لتمويل احتياجات الدورة (زيادة رأس المال العامل الإجمالي) أو إذا اضطرت المؤسسة إلى تمويل هذه الاستخدامات بواسطة هامش الضمان أي رأس المال العامل الإجمالي الأصلي (انخفاض رأس المال العامل الإجمالي)؛
- طبيعة ومصادر الموارد المالية الناشئة خلال الدورة موضوع الدراسة، أي سياسة التمويل المنتهجة من طرف المؤسسة أي:

هل تمول المؤسسة نفسها بواسطة الاعتماد خاصة على الموارد المالية الناشئة عن نشاطها (قدرة التمويل الذاتي)؟ أم عن طريق الالتجاء إلى بيع موجوداتها ؟ أم بالاعتماد على التمويل الخارجي (قروض إضافية ، زيادة رأس المال...)؛

- طريقة تصرف المؤسسة بالموارد المالية التي أتاحتها الدورة موضوع الدراسة، هل استعملتها خاصة في الاستثمار ؟ أم في تسديد ديونها المالية أي القروض المتوسطة والطويلة الأجل ؟ وهل قامت بتوزيع الأرباح وإلى أي حد لم تؤثر هذه التوزيعات سلبا على برنامج الاستثمار؟.

أما الجزء الثاني من جدول التمويل فيبين:

- مدى خطورة أو بالعكس تحسن التطور المسجل في رأس المال العامل الإجمالي على التوازن المالي ولمعرفة ذلك يجب النظر إلى تطور (تغير) الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي وتطور الخزينة؛
- أسباب تطور الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي هل هي ناتجة عن النشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة أم عن النشاط خارج الاستغلال فهنا الأسباب تعتبر استثنائية وبالتالي فهي غير مؤهلة للتكرار مرة أخرى؛
- تعتبر عملية تحليل تطور العناصر المكونة للاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال هامة وضرورية حول تطور المخزون وائتمان الزبائن والحسابات المشابهة بالإضافة إلى ائتمان الموردين والحسابات المشابهة.

المبحـــث الثانـــي: مؤشـــرات تقييـــم السيولـــة

إن تحليل مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية عند استحقاقها تعتبر من النواحي المهمة حيث تهم عدة أطراف وعلى رأسها الدائنين والبنوك. وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب استخداما والتي كانت موضع الدراسة والاهتمام، فالدائن يهتم بسداد دينه عند الاستحقاق، وكذلك فإن البنك يهتم بدراسة المركز المالي للمؤسسة عند رغبته بتقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسة.

وكذلك الأمر فإن إدارة المؤسسة تحاول المحافظة على سمعة المؤسسة وذلك عن طريق رسم السياسات المالية الكفيلة بضمان استقرار الوضع المالي للمؤسسة وإمكانية سداد الديون المستحقة عليها عند حلول آجالها وبانتظام.

لذا سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه المؤشرات في تقييم سيولة المؤسسة وذلك من خلال المطالب التالية:

- مؤشـــرات الدراســـة الساكنـــة للسيولـــة؛
- مفهـــوم التدفقـــات النقديـــة للخزينـــة؛
- مؤشـــرات الدراســـة الديناميكيـــة للسيولـــة.

المطلـــب الأول: مؤشـــرات الدراســـة الساكنـــة للسيولـــة

تعرف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية. إلا أن القيام بدراسة السيولة يتطلب القيام ببعض التعديلات على الميزانية المحاسبية حتى تكون دراسة السيولة مبنية على أسس صحيحة وحتى تكون المؤشرات المستخرجة ذات دلالة، لذا سنحاول في هذا المطلب توضيح المفاهيم المرتبطة بالسيولة وفي الأخير التعرض إلى مؤشرات الدراسة الساكنة للسيولة.

الفـــرع الأول: المفاهيـــم الأوليـــة للسيولـــة

تتوقف سيولة المؤسسة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسرعة المناسبة، وعادة تسدد الالتزامات الجارية (الخصوم المتداولة) من الأصول المتداولة ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن السيولة تتأثر إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية للبلاد، فما هو داخل في حساب الأموال المتداولة قصيرة الأجل يمكن أن يجمد حاله مدة طويلة لذلك لا يمكن إعطاء قواعد عامة ثابتة في هذه الناحية.

والجدير بالذكر هنا أن كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة يتمتع بسيولة خاصة به، أي له مدة خاصة يتحول بعدها إلى أموال جاهزة، ويمكننا ترتيب الأصول المتداولة حسب درجة السيولة كما يلي [محمد وآخرون،2005،ص- ص: 72-73]:

- المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية؛
- البضاعة الجاهزة؛
- المدينون؛
- الأوراق المالية (وخاصة المسعرة في البورصة)؛
- أوراق القبض (وخاصة القابلة للخصم لدى البنك)؛
- الأموال النقدية (البنك- الصندوق).

ومن جهة أخرى يمكننا تقسيم الديون المترتبة على المؤسسة حسب مدة استحقاقها كما يلي:

- الديون طويلة الأجل: ومدة هذه الديون أكثر من ثلاث سنوات؛
- الديون متوسطة الأجل: ومدة هذه الديون من السنة حتى الثلاث سنوات؛
- الديون قصيرة الأجل: ومدة هذه الديون حتى السنة؛
- الديون المستحقة فورا: ومدة هذه الديون حتى 30 يوما كحد أقصى.

والشكل التالي يوضح درجة السيولة في الأصول المتداولة:

الشكـــل رقم (2-7)

درجـــة السيولـــة في الأصـــول المتداولـــة

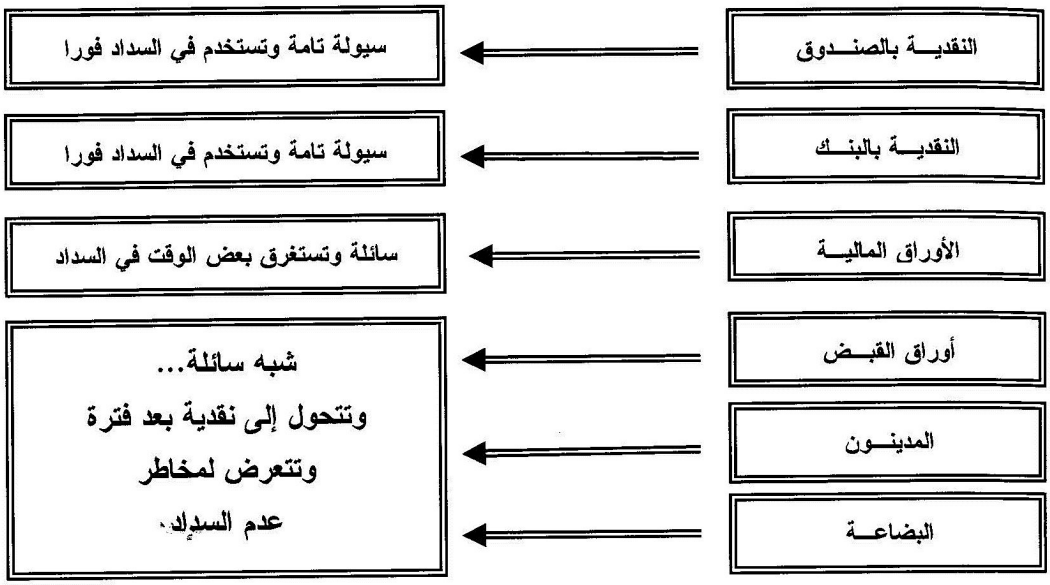

المصـــدر: خبراء الشركة العربية المتحدة و الاستشارات الإدارية، 2006، ص:54.

لذلك تقوم الجهات التي ستمنح المؤسسة الائتمان بدراسة التوزيع النسبي لبنود الأصول المتداولة للاطمئنان على مستوى السيولة للمؤسسة، حيث أنه كلما زاد النصيب النسبي لكل من النقدية – سواء بالصندوق أو بالبنك- والأوراق المالية كلما كانت درجة السيولة في المؤسسة مطمئنة.

الفـــرع الثانـــي: مؤشـــرات الدراســـة الساكنـــة للسيولـــة

مؤشرات هذه المجموعة دالة لملاءة المؤسسة في الأجل القصير، ويقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة الفنية ومضمونها أن المؤسسة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر السيولة، لذلك إن ملاءة المؤسسة من عدمه يعد مقياسا مناسبا وحقيقيا لمخاطر السيولة[النعيمي، التميمي،2008،ص:85].

وتعتبر الميزانيـــة الماليـــة – من وجهة نظر تحليلية- قائمة بموارد "التزامات" المؤسسة كما توضح كيفية استخدام هذه الموارد، وهي المصدر الرئيسي لحساب مؤشرات السيولة حسب الدراسة الساكنة، وتتمثل أهمية النسب المالية المستخرجة من الميزانية المالية والتي تعتبر مؤشرات

مالية في كونها توضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها العاجلة وتطور هذه المقدرة سنة بعد أخرى[علي فضالة،1999،ص:45]. ويتم دراسة السيـــولة وفق الدراسة الساكنة من خلال النسب التالية[محمد وآخرون،2005،ص- ص:72-75]:

1. **نسبـــة التـــداول:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التداول = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل وبكلمة أخرى أن يكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل فورا مع ضمان استمرار النشاط. لقد حظيت هذه النسبة باهتمام المحللين في بداية القرن العشرين وخاصة لأغراض تقييم الائتمان، وتم تحديد معيارا عاما لهذه النسبة وهو **(1:2)** أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة.

ولكن في الوقت الحالي ضعفت أهمية هذه النسبة لأن العبرة ليس في مبلغ الأصول المتداولة وإنما في تركيبة الأصول المتداولة وسرعة تحولها إلى نقدية هذا بالإضافة إلى أن هذه النسبة تدرس عنصرين من عناصر الميزانية المالية (الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) والتي تم إعدادها في وقت معين وبالتالي فإن هذه النسبة قد تتغير بعد لحظات من إعداد القوائم المالية.

2. **نسبـــة السيولـــة السريعـــة:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبـــة السيولـــة السريعـــة = الأصول المتداولة – أصعبها تحولا إلى نقدية / الخصوم المتداولة

تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة في وقت محدد، ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة، وتم تحديد معيارا عاما لهذه النسبة هو**(1:1)**، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو العنصر الذي يعتبر أصعب العناصر تحولا إلى نقدية؟

أغلب أدبيات المحاسبة اعتبرت المخزون هو أصعب العناصر تحولا إلى نقدية بمعنى آخر أبطئها في التحول لذلك نجد أن هذه الأدبيات أظهرت المخزون مباشرة في بسط هذه النسب. ولكننا نرى ضرورة دراسة هذه العناصر قبل الحكم عليها فربما كانت إحدى العناصر أكثر بطئا في التحول إلى نقدية كأوراق القبض غير القابلة للخصم لدى البنوك على سبيل المثال، عندئذ يجب إضافتها إلى عنصر المخزون في بسط النسبة، وأحيانا قد يكون المخزون السلعي من البضائع الجاهزة من العناصر السريعة التحول إلى نقدية كما في مؤسسات النفط والغاز (مؤسسات تصفية وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية) عندئذ لا يمكننا اعتبار هذا المخزون بطئ التحول إلى نقدية ويجب أن لا يظهر في بسط النسبة أيضا.

إذا فإن اعتبار عنصر المخزون هو الأصعب تحولا إلى نقدية بسبب تعرضه للخسائر (تلف، هبوط أسعار، تغير أذواق الجمهور) لا يمكن اعتباره صحيحا في كافة الأحوال، فكما ذكرنا فإن المخزون السلعي قد يكون من العناصر السريعة التحول إلى نقدية بسبب قلة العرض قياسا إلى الطلب، وكذلك الأمر فقد توجد أحيانا أسهم أو سندات أو أرصدة مدينين لا يمكن تحصيلها بالسرعة المطلوبة.

3. **نسبـــة السيولـــة النقديـــة:** وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبـــة السيولـــة النقديـــة = الأصول النقدية و شبه النقدية / الخصوم المتداولة

وتظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط. وهذا يعتبر إمعانا في سياسة الحيطة والحذر، وتفترض استحقاق الخصوم المتداولة قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي، وتم تحديد معيارا عاما لهذه النسبة هو(1:1).

وهنا لا بد من ذكر النقطتين التاليتين:

- المقصود بالأصول الشبه نقدية بالأصول التي تستطيع المؤسسة من تحويلها إلى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك، فالمؤسسة تستطيع خصمها والحصول على النقدية الجاهزة متى تشاء، وكذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية المسعرة في البورصة، حيث تستطيع المؤسسة التخلي عنها مقابل نقدية متى ترغب؛

- كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا ايجابيا عن سيولة المؤسسة ويعتبر ذلك مؤشرا ايجابيا للوضع المالي للمؤسسة لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي بسبب ارتفاع الطلب عليه، واعتمادها سياسة البيع النقدي ولذلك يكون عنصر المدينين منخفض أيضا وكذلك الأمر قد تكون الخصوم المتداولة منخفضة بسبب اعتماد سياسة الشراء النقدي للسلع والخدمات.

4. **صافـــي رأس المـــال العامـــل:** وهو مقياس مطلق لسيولة المؤسسة، ويوفر هامش الأمان للمقرضين في الأجل القصير، كما أن الصافي ممكن أن يؤشر حجم الأموال الممتلكة والمديونية في رأس المال العامل. وعليه فإن ارتفاع الصافي أمر مرغوب به. كما أن صافي رأس المال المساوي للصفر يعني أن نسبة التداول مساوية للواحد الصحيح،ويحسب الصافي كالآتي [النعيمي،التميمي،2008،ص:92]:

صافي رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – مجموع الديون قصيرة الأجل

الفـــرع الثالـــث: دور مؤشـــرات الدراســـة الساكنـــة في تقييـــم السيولـــة

في الواقع إن النسب المالية تحسب من واقع الأرقام المحاسبية الموجودة في القوائم المالية الختامية وعلى ذلك فإن الاعتماد على هذه النسبة كمؤشرات لقياس السيولة يتوقف على دقة قيمة الأرقام المحاسبية وعلى صدق القوائم المالية. فالميزانية المالية لا تعبر بحق عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية المعدة عنها بل هي مجرد بيان بالمركز المالي في وقت معين تكون فيه أعمال المؤسسة في أقل مستوى، كما أن إعداد هذه القائمة يستغرق وقتا قد يصل إلى ثلاثة أشهر بحيث أن المعلومات المالية التي تظهر بها تكون قديمة نوعا ما وقد لا تفيد الإدارة في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها، فهذه الميزانية تحتوي على أرصدة الحسابات في لحظة معينة وتتضمن هذه الأرصدة النقدية، و الواقع أن الأرصدة النقدية بالذات تتسم بالحركة لا بالسكون إذ قد تحدث حركة نقدية وأعمال مالية في غاية الأهمية قبل أو بعد لحظة إعداد الميزانية المالية كما أن هناك عوامل عديدة تؤثر على حالة المؤسسة مثل كفاءة الإدارة والمشاكل الفنية للتسويق ولكن لا تبرزها هذه الميزانية [علي فضالة،1999، ص-ص:47-48].

فيعاب على النسب المالية أنها مقياس للأداء عن مدة ماضية، ولما كانت مؤسسات الأعمال تعمل داخل اقتصاديات الحركة لذلك من الممكن الاستغناء عن هذه المؤشرات عن طريق استخدام تحليل منطقي يعتمد على التدفقات النقدية للمؤسسة [علي فضالة1999،ص:82] والذي سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلـب الثانـي: مفهـوم التدفقـات النقديـة للخزينـة

إن تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في مؤسسات القطاع العام والخاص على السواء. وفي الواقع تمثل مشاكل السيولة المالية واليسر المالي قلقا كبيرا للمؤسسات الاقتصادية. لهذا فإن الهدف الوظيفي لليسر المالي هو دور المدافع عن تأمين بقاء واستمرار المؤسسة.

من هنا تظهر السيولة كمتغير استراتيجي في إدارة المؤسسات، لذلك فإن صافي التدفقات النقدية Net Cash Flow المتولدة يكون القوة المالية الإستراتيجية الحاضرة في فترة زمنية معينة [جمعة،2000،ص:191]. ولفهم الدراسة الديناميكية للسيولة وعناصرها بشكل أعمق لا بد من إيضاح المفاهيم المرتبطة بالتدفق النقدي للخزينة.

الفـرع الأول: ماهيـة التدفقـات النقديـة

يستخدم كثيرا مصطلح التدفقات النقدية في الفكر المالي ويعود على كافة التدفقات المتولدة من الأنشطة والموضوعة تحت تصرف الإدارة في المؤسسة، لذلك فهو جاهز للإنفاق (نفقات التشغيل والاستثمار) خلال فترة محددة. فالتدفقات النقدية هي عبارة صافي المتحصلات المتولدة من النشاط حيث يسمح مقياس الأداء الحالي على أساس التدفقات النقدية لإدارة المؤسسة النجاة من معظم أو كل المشكلات المثارة بسبب المحاسبة التاريخية، إذ هي تظهر كمؤشر ديناميكي أكثر تعبيرا عن سيولة المؤسسة [جمعة،2000،ص-ص:138-139].

ويمكن تشبيه صندوق المؤسسة (بما في ذلك حسابها الجاري لدى البنك) بخزان للمياه ذي فتحتين عليا و سفلى يتدفق الماء إلى داخل الخزان من الفتحة العليا و يتدفق إلى خارجه من الفتحة السفلى . إذن فإن مقدار ما يتجمع في هذا الخزان من ماء يعتمد على سرعة تدفق التيارين وعلى تراكم الفرق بين حجمي التدفق. فإن كانا متعادلين لا يتجمع ماء في الخزان (على فرض أن الخزان كان فارغا عند بداية التدفق وأن التدفقين بدءا معا) وإن كان التدفق الداخل أسرع تجمع الماء أما إن زاد التدفق الخارج فإن مقدار ما يكون من ماء في فترات سابقة يبدأ بالنفاذ.

وهذا المثال ينطبق تمام الانطباق على صندوق النقدية ورصيد المؤسسة في البنك، فالرصيد النقدي هو متراكم فائض التيار النقدي الداخل (التدفق الداخل) عن التيار النقدي الخارج (التدفق الخارج) مع مرور الزمن شريطة أن يكون التدفق إلى الداخل أكبر من التدفق إلى الخارج فإن تعادل التدفقان لا تتجمع نقدية وإن زاد التدفق الداخل على الخارج تتجمع النقدية في الصندوق (أو

في الحساب لدى البنك أو كليهما) ويتشكل ما يعرف الرصيد النقدي. أما إذا حصل العكس فإن موجودات المؤسسة من النقود تبدأ بالنفاذ وقد ينشأ ما يسمى بالعجز النقدي أو العسر المالي[رمضان،1996،ص-ص:83-84].

الفـــرع الثانـــي: الخزينـــة مركـــز جميـــع التدفقـــات النقديـــة

لقد أصبحت الخزينة تحسب على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة التدفقات المالية، ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة الإجمالية على الدورات الأساسية المكونة للنشاط الأساسي للمؤسسة[بن ساسي، قريشي،2006،ص:123]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-8)

تدفقات الخزينة وتحليل السيولة

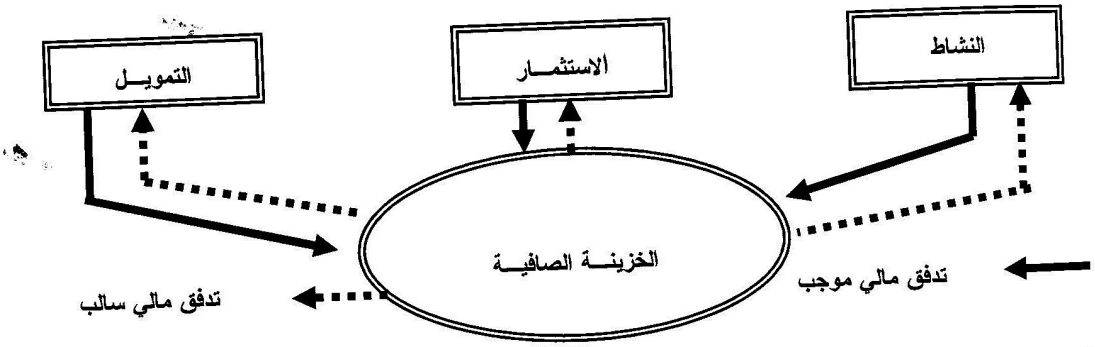

المصـــدر: Barreau et Autres, 2005, P :231

تتمثل الأسهم المتقطعة في التدفقات النقدية السالبة من منظور الخزينة مثل نفقات الاستغلال، حيازة الاستثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في التدفقات النقدية الموجبة من منظور الخزينة مثل تحصيلات الاستغلال التنازل عن الاستثمارات، الاستدانة، الرفع في رأس المال وغيرها.

وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة السيولة النقدية.

ومما سبق لدينا يمكن صياغة ذلك في المعادلة التالية:

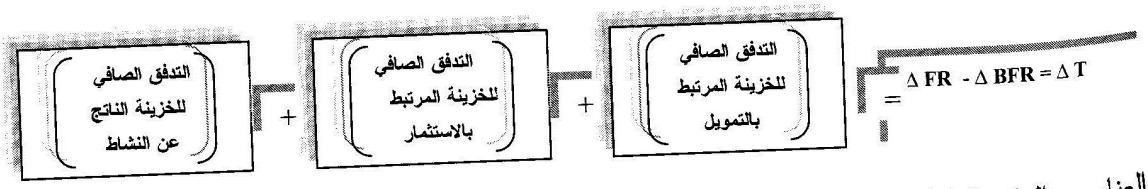

أما العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاثة المذكورة فإن الشكل رقم(2-9) يقدم تفصيلا لها:

الشكل رقم (2-9)
عناصر الأنشطة المكونة لجدول تدفقات الخزينة

1. **الأنشطة التشغيلية**: وتمثل الآثار النقدية للمعاملات والنشاطات الأساسية التي تدخل ضمن تحديد فائض خزينة الاستغلال وتدفقات الخزينة للعمليات الأخرى المرتبطة بالنشاط ويمكن تلخيص المعاملات المتعلقة بهذا الجانب بما يلي:

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة:
مبيعات السلع والخدمات	مشتريات البضاعة
الفوائد المستلمة	الرواتب والأجور
حصص الأرباح المستلمة	الفوائد المدفوعة
بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية	شراء الأوراق التجارية نقدا (عند تظهيرها)
مصادر الايراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة	المصاريف الأخرى
الاستثمارية والتمويلية (مثل تصفيات قضايا	الفقرات الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية
التأمين)	والتمويلية(أي المساهمات أو التبرعات)

2. **الأنشطة الاستثمارية**: وتمثل الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات غير المتداولة:

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
بيع الممتلكات، المعمل، والمعدات	شراء ممتلكات، المعمل، والمعدات
بيع الأوراق المالية الوقتية والطويلة الأجل	شراء الأوراق المالية الوقتية والطويلة الأجل
تحصيل القروض	منح قروض

3. **الأنشطة التمويلية**: المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين:

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
إصدار أسهم رأس المال	شراء سندات الخزينة
إصدار سندات(للاقتراض بالرهن أو كأوراق مالية أو	دفع الديون(أصل الديون فقط)
أي أسلوب للاقتراض النقدي طويل الأجل)	دفع حصص الأرباح النقدية

المصـــدر: محمد وآخرون،2005،ص:144.

الفـــرع الثالـــث: كيفيـــة حســـاب التدفقـــات النقديـــة للخزينـــة

تجدر بنا الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من التدفقات النقدية يخصص لدفع ثمن البضاعة و(المستلزمات السلعية)، الرواتب وباقي نفقات الاستغلال ؛ إذ هي تتعلق بواقع الحياة الاقتصادية لأن المؤسسة يجب أن تستمر في البيع وفي مواجهة التكاليف المتولدة من الاستغلال حتى تبقى في السوق، لذا نجد تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط تخضع لعدة مراحل لحسابها مقارنة بالتدفقات الأخرى وفيما يلي توضيح لكيفية حساب مختلف التدفقات النقدية للخزينة:

I.التدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط FNTA*

إن فكرة النشاط أوسع من فكرة الاستغلال، حيث أنها هنا قريبة إلى مفهوم المعيار الأمريكي والدولي « Activities Operating » بمعنى "الأنشطة التشغيلية"، فهي تأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بالاستغلال إضافة إلى المصاريف المالية والإيرادات المالية، بعض المصاريف والإيرادات الاستثنائية، المساهمات والضرائب على الأرباح، فهي تجمع كل الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار وبالتمويل [Barreau et Autres, 2005, P :230].

والتدفق الصافي للخزينة المتولد عن النشاط يمكن حسابه انطلاقا من القدرة على التمويل الذاتي من خلال القيام ببعض التصحيحات، والتي سنتناولها فيما يلي:

- **مفهوم وكيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي**

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو، حيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل، وبالمقابل يلعب دور الطعم لجذب وتحفيز وسائل التمويل الخارجية عند اللجوء إلى الاستدانة و/ أو فتح رأس المال للمساهمة ويمكن تعريف التمويل الذاتي على أنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافأة رأس المال، لينتج عنها فائض نقد محقق بواسطة النشاط والمخصص لتمويل النمو المستقبلي [بن ساسي، قريشي، 2006،ص-ص:240-241].

* : FNTA : Flux Net de Trésorerie généré par l'Activité.

ولفهم عملية حساب القدرة على التمويل الذاتي CAF* يجب إدراك طبيعة مخصصات الاهتلاك والمؤونات، و التي تعتبر مصاريف محسوبة لكنها لا تشكل أي تأثير على الخزينة، ومن ثم فإن النتيجة من منظور الخزينة تتمثل في القدرة على التمويل الذاتي، ونتحصل عليه من خلال مجموع النتيجة الصافية ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات [بن ساسي،قريشي،2006،ص-ص:148-149]:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك و المؤونات

ونقوم بإضافة، إذا كانت ذات أهمية، الاستثمارات المتنازل عنها والاهتلاكات والمؤونات المسترجعة خلال النشاط بمعنى [Barreau et Autres ,2005,P :197] :

- (+) القيمة الزائدة (القيمة الناقصة) من الاستثمارات المتنازل عنها + استرجاع المخصصات

- **مفهوم وكيفية حساب تدفق الخزينة الناتج عن النشاط**

ويتم الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن النشاط (عمليات الاستغلال) بطرح مختلف الآجال الناتجة عن النشاط والتي تشمل التغيرات في المخزون والتغيرات في الذمم و الديون والتي تتمثل في التغيرات في احتياجات رأس المال العامل.

القدرة على التمويل الذاتي - التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
= التدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط FNTA

والذي يمكن التعبير عنه كما يوضح الشكل التالي:

* : CAF : Capacité d'Autofinancement.

الشكل رقم(2-10)

التدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط

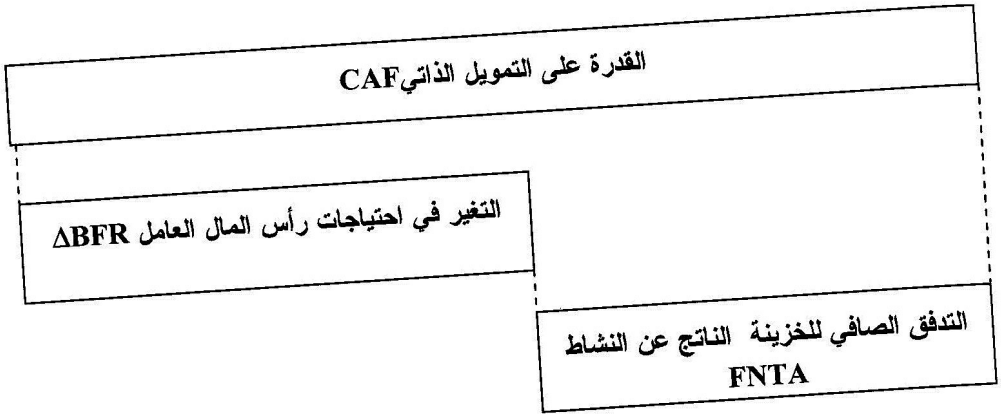

المصـــدر: Barreau et Autres, 2005, P : 232

II. فائـــض خزينـــة الاستغـــلال

فائض خزينة الاستغلال**ETE*** هو الخزينة المتولدة (أو المستهلكة) خلال النشاط من العمليات المتعلقة بالاستغلال فقط [Barreau et Autres, 2005, P : 234].

وبصفة عامة، يعتبر فائض الخزينة للاستغلال العنصر الرئيسي للتدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط، وذلك مثلما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم(2-11)

تدفق خزينة الاستغلال كعنصر رئيسي لتدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط

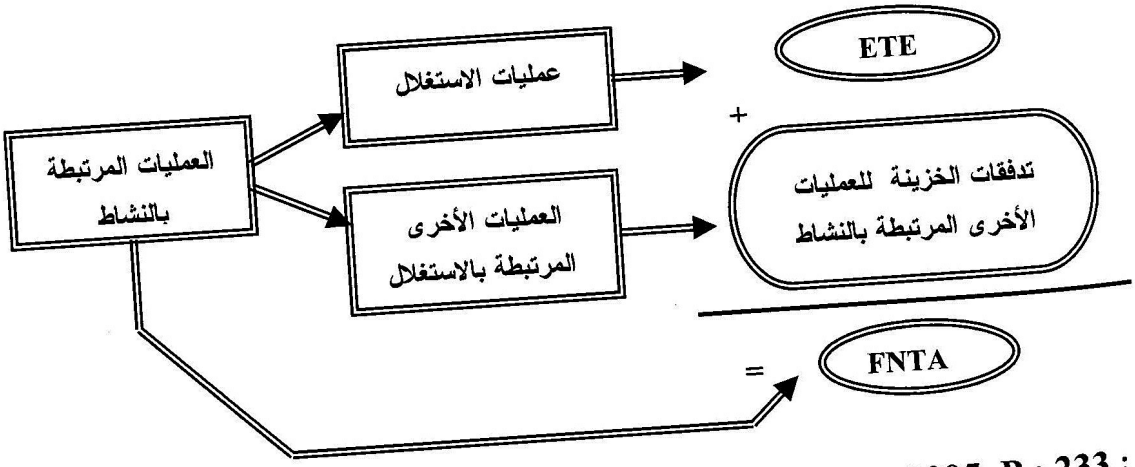

صـــدر: Barreau et Autres, 2005. P : 233

* : ETE : Excédent de Trésorerie d'Exploitation.

في الحالات الطبيعية يكون تدفق خزينة الاستغلال موجب إذ تسعى المؤسسة إلى تعظيم تحصيلات الاستغلال وتدنية نفقات الاستغلال، أما في الظروف الاستثنائية مثل حالات : بداية النشاط، نمو مرتفع جدا، توسع فصلي في النشاط، فيكون الرصيد سالب ويرجع ذلك إلى صعوبات في تسيير الآجال بين المؤسسة والعملاء من جهة، والمؤسسة والمورد من جهة أخرى.

إن مفهوم تدفق خزينة الاستغلال يرتبط أساسا بالخزينة، وبالتالي فهو مؤشر لا يتأثر بالتدفقات المالية غير النقدية، ومنها:

- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، ذلك لأنها تدفقات وهمية؛
- إعادة تقييم المخزونات، لأن حركة المخزون لا تعبر عن تدفق نقدي؛
- تسديد المصاريف الموزعة على عدة سنوات لأنها لا ترتبط بالاستغلال.

ويمكن حساب فائض الخزينة للاستغلال بعدة طرق إلا أننا سنتطرق إلى طريقة الفائض الإجمالي للاستغلال حيث يتوافق مع الهدف من الدراسة.

- **<u>مفهوم وكيفية حساب الفائض الإجمالي للاستغلال</u>**

تعتبر دورة الاستغلال المنشأ الأساسي لثروة المؤسسة، وهي المسؤولة عن تحقيق النتائج المرتبطة أساسا بالنشاط، وهذا ما يظهر من خلال عناصر دورة الاستغلال والتي تتمثل في الآتي [بن ساسي، قريشي،2006،ص:130]:

- تكوين الثروة: والمتمثلة في العمليات: المبيعات والإنتاج المباع؛
- تآكل الثروة: من خلال العمليات: المواد المستهلكة، اليد العاملة المستخدمة، الخدمات الخارجية...

ويمكن تحديد مساهمة دورة الاستغلال في تكوين الثروة من خلال العلاقة التالية:

إيرادات الاستغلال(التكوين الإجمالي للثروة) – مصاريف الاستغلال المستهلكة (التخفيض الإجمالي للثروة) = الفائض الإجمالي للاستغلال

ومن الجدير بالذكر أن كل من الإيرادات والمصاريف المستهلكة الداخلة في حساب الفائض الإجمالي للاستغلال يتأثران بالتغيرات في المخزون، ويرجع ذلك إلى تخزين المشتريات من المواد الأولية قبل استهلاكها وتخزين المنتجات التامة بعد إنتاجها وقبل بيعها، وبالتالي فهاته العناصر المخزنة لم تساهم في تكوين الثروة ومن ثم يستوجب إقصاؤها، وذلك كالآتي:

- حساب المواد الأولية المستهلكة عن طريق معالجة المشتريات بالتغير في مخزون المواد الأولية؛
- حساب الإنتاج عن طريق معالجة المبيعات بمخزون المنتجات التامة.

ويمكن حساب الفائض الإجمالي للاستغلال* **EBE** من خلال الجدول التفصيلي التالي:

الجدول رقم (2-5)

حساب الفائض الإجمالي للاستغلال

إنتاج مباع
+ إنتاج مخزن
= الإنتاج
– استهلاك المواد الأولية
– الاستهلاكات الخارجية الأخرى
– مصاريف المستخدمين
– ضرائب و رسوم
– مخصصات مؤونات تدني المخزون و الحقوق
= الفائض الإجمالي للاستغلال

المصـــدر: Quiry, Le Fur, 2005, P : 37

ونستنتج من طريقة الحساب أعلاه أن [Quiry, Le Fur, 2005, P:212]:

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة – مصاريف المستخدمين – الضرائب و الرسوم – مخصصات مؤونات تدني المخزون و الحقوق

- **كيفيـــة حســـاب فائـــض خزينـــة الاستغـــلال**

تتشكل تدفقات الاستغلال من النشاطات الأساسية حيث تقوم المؤسسة بعمليات شراء للمواد الأولية بمبالغ مالية تتمثل محاسبيا في مصاريف الاستغلال، في حين أن تسديد هذه المصاريف

* : **EBE : Excédent Brut d'Exploitation.**

يكون بعد آجال زمنية معينة، وبالتالي فالفارق بين المصاريف لحظة الشراء وآجال التسديد في نفقات الاستغلال.

من جهة أخرى وبعد عملية الإنتاج تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها، حيث تتمثل مبالغ البيع في إيرادات الاستغلال، إلا أن تحصيل هذه المبالغ لا يكون إلا بعد فترة زمنية، ويتمثل الفارق بين إيرادات الاستغلال وآجال الدفع في تحصيلات الاستغلال .

ونتحصل على فائض خزينة الاستغلال من خلال الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة، حيث مجموع هذين التدفقين يؤدي إلى تشكيل فائض خزينة الاستغلال، ولكن لتسهيل عملية الحساب نعتمد على:

- الفائض الإجمالي للاستغلال المتمثل في الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال من جهة ؛
- التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع للنشاط الاستغلالي في الدورة الجارية والذي يتمثل في الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} * من جهة أخرى.

ويمثل تدفق الخزينة للاستغلال المحقق خلال فترة زمنية معينة من خلال الفرق بين الفائض الإجمالي للاستغلال و الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال ويكتب بالعلاقة التالية [Barreau et Autres,2005,P :234] :

فائض خزينة الاستغلال ETE = الفائض الإجمالي للاستغلال EBE - التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال ΔBFR_{ex}

III. التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية

في تحديد صافي التدفق النقدي الاستثماري يتم دراسة بنود باب الأصول طويلة الأجل في لميزانية والذي يشمل الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل. ويتم هنا دراسة هذه البنود على نحو التالي [مطر،2003،ص:167]:

* : BFR_{ex}: Besoin en Fonds De Roulement D'Exploitation.

- **مصادر التدفق النقدي للاستثماري:** وتشمل هذه المصادر المقبوضات النقدية التي تحصل عليها المؤسسة من بيع الأصول الثابتة المستعملة أو من بيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات طويلة الأجل أو العقارات المملوكة من قبل المؤسسة.
- **استخدامات التدفق النقدي الاستثماري:** وتشمل المدفوعات النقدية التي تنفقها المؤسسة في شراء الأصول الثابتة أو في شراء الاستثمارات طويلة الأجل.

تتميز نفقات الاستثمار بضخامة الاعتمادات المالية المخصصة لها من جهة والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه النفقات، إذ تستمر لعدة دورات استغلال، فمثلا شراء تجهيزات للإنتاج تستغل لعدة سنوات وهو العمر الافتراضي لآلات الإنتاج.

IV.دورة التمويـــل

يتمثل دور الموارد المالية في تمويل تلك الاحتياجات المالية الناتجة عن دورة الاستغلال ودورة الاستثمار، وهو ما نصطلح عليه بفائض الخزينة المتاح السالب والذي يستوجب تغطية العجز فيه اعتمادا على موارد مالية خارجية، أما المصادر الرئيسية للتمويل فهي تتمثل في مصدرين أساسيين:

- **دورة رأس المال:** حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين، مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافأة رأس المال.
- **دورة الاستدانة:** حيث تلجأ المؤسسة إلى جلب قروض وذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافآت مالية تتمثل في الفوائد والاقتطاعات المالية وتوجه هذه القروض إلى:
  - تمويل عمليات الاستثمار في إطار توسيع النشاط وتعظيم إيراداتها وذلك من أجل ضمان تسديد القروض والفوائد المستحقة عليها؛
  - تمويل عمليات الاستغلال في إطار قروض الاستغلال التي تسمح بتقديم واستقبال التسبيقات.

ولضمان عملية تمويل فعالة يتوجب على المؤسسة جمع قدر من الإمكانيات المالية يفوق احتياجاتها لمالية، إلا أن ذلك يولد إيرادات مالية، بشرط أن تكون عملية استرجاع هذه الأموال سريعة في حالة الاحتياج الآني.

المطلـب الثالـث: مؤشـرات الدراسـة الديناميكيـة للسيولـة

يوفر تحليل التدفقات النقدية للمحلل المالي مؤشرات عن سيولة المؤسسة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة كنسب التداول ونسبة السيولة السريعة[مطر،2003،ص:177].

وفي هذا المدخل سيولة المؤسسة تكون وفق مدة ممارسة النشاط، حيث يتم النظر إذا كان النشاط قادر على توليد السيولة الكافية لتغطية:

- المصاريف الجارية (الموردين، مصاريف العاملين، مصاريف مالية، ضرائب...)؛
- التغيرات في **BFR** المرتبطة بالنشاط؛
- تسديد الديون المالية.

وبعد إيضاح المفاهيم المتعلقة بالتدفقات النقدية للخزينة وكيفية حسابها في المطلب السابق، سنتطرق الآن إلى الدراسة الديناميكية للسيولة وذلك من خلال ما يلي:

الفـرع الأول: جـدول تدفقـات الخزينـة

إن محتوى هذا الجدول هو تمثيل للجدول الذي يحتوي على المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة، والتدفقات الخارجية والذي يهتم بإظهار مدى السيولة النقدية التي تتوفر للمؤسسة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية. وبالتالي فإن هذا الجدول غطى فجوة كانت تعاني منها قائمتي الدخل والميزانية المحاسبية اللتان تظهران نتائج نشاط المؤسسة ومركزها المالي استنادا إلى مبدأ الاستحقاق، بينما يظهر جدول التدفقات النقدية هذه النتائج وفقا للمبدأ النقدي [محمد و آخرون،2005، ص- ص: 17-18].

ومنه نجد جدول تدفقات الخزينة معيار أساسي لقياس الأداء بسهولة وبوضوح كما أنه يعطي صورة واضحة للصعوبات المالية التي تواجه المؤسسة، فهو يشرح كفاءة المؤسسة في توليد السيولة من جهة والتحكم في مستوياتها الملائمة من جهة أخرى. كما يسمح بمعرفة كيفية تشكل السيولة وكيفية استعمالها حيث يقدم هذا الجدول تحليل تفصيلي لتدفقات السيولة.

ويمكن تمثيل التدفقات الصافية للخزينة الناتجة عن عمليات النشاط والاستغلال، الاستثمار والتمويل كما في الجدول التالي:

الجـــدول رقم(2-6)

جدول التدفقـــات الصافيـــة للخزينـــة

التدفق النقدي من النشاط:
القدرة على التمويل الذاتي
- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
= التدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط FNTA (1)
التدفق النقدي من الاستغلال:
الفائض الإجمالي للاستغلال **EBE**
- التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال ΔBFR_{ex}
= فائض خزينة الاستغلال ETE (1)′
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:
النقد المحصل من بيع أصول طويلة الأجل
النقد المدفوع لشراء أصول طويلة الأجل
= صافي التدفق النقدي الاستثماري (2)
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:
النقد المحصل من قروض طويلة الأجل
النقد المحصل من إصدار سندات طويلة الأجل
النقد المدفوع لتسديد قروض طويلة الأجل
النقد المدفوع لإطفاء سندات طويلة الأجل
النقد المحصل من ارتفاع الأموال المملوكة(إصدار أسهم...)
النقد المدفوع لإطفاء أسهم
توزيع الأرباح
= صافي التدفق النقدي التمويلي (3)
= صافي التدفق النقدي من جميع المصادر =(1) +(2)+(3)
= صافي التدفق النقدي من جميع المصادر =(1)′ +(2)+(3)

أو

المصـــدر: الجدول من إعـــداد الطالبـــة بالاعتمـــاد على بعـــض المراجـــع.

الفـــرع الثانـــي: دور جـــدول تدفقـــات الخزينـــة في تقييـــم السيولـــة

تنبع أهمية جدول التدفقات النقدية من دوره في توفير معلومات لا تظهر في أي من جدول حسابات النتائج والميزانية المحاسبية، لذا يعتبر هذا الجدول بمثابة صلة الوصل بين هذين الجدولين، كما أنه أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة فتشكل بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع.

وكما هو الحال بالنسبة لجدول حسابات النتائج والميزانية المالية يمكن الاستفادة من المعلومات التي يعرضها جدول تدفقات الخزينة في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة خاصة ما يتعلق منها باختبار مدى ملائمة الموارد المالية لتوظيفاتها [مطر،2003،ص:161] .

ويتمثل دور جدول تدفقات الخزينة في توفير مؤشرات تتسم بالديناميكية وأكثر دلالة للتعبير عن سيولة الأصول المتداولة وعن النشاط الجاري للمؤسسة، وتنقسم هذه المؤشرات إلى:

I. مقـــاييس جـــودة السيولـــة

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن جدول التدفقات النقدية يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة. إن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة هي [محمد و آخرون،2005،ص- ص: 164-166]:

1. **نسبة تغطية النقدية:** وتقاس هذه النسبة بواسطة المعادلة التالية:

نسبة تغطية النقدية= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

وتؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلا الطريقتين.

2. **نسبة الفائدة المدفوعة:** وتقاس بموجب المعادلة التالية:

نسبة الفائدة المدفوعة= الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتوفر هذه النسبة مؤشرا على مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض. إن ارتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.

3. **مؤشر التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:** هذا المؤشر تم اقتراحه من طرف المحللين الماليين عوضا عن نسبة التداول التي أثارت علامات استفهام كبيرة حول صلاحيتها كمؤشر لتقييم السيولة، ويقاس هذا المؤشر بموجب المعادلة التالية[مطر،2003،ص:179]:

مؤشر التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية= فائض خزينة الاستغلال + النقدية/ الخصوم المتداولة

II. مؤشـــرات تقييـــم السيولـــة علـــى مســـتوى النشـــاط

بعد تسديد المستحقات الجارية مثل المشتريات، مصاريف العاملين، مصاريف مالية، ضرائب...من القدرة على التمويل الذاتي، فائض الخزينة المتبقي، الذي ينتج عن العمليات الجارية يسمى بـــ" التدفق الصافي للخزينة المتولد عن النشاط **FNTA** " والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$FNTA = CAF - \Delta BFR$$

ونميز حسب النتيجة المتحصل عليها من هذه العلاقة حالتين كما يلي [Barreau et Autres, 2005,P :241]:

الجدول رقم (2-7)

تحليل السيولة على مستوى النشاط

الحالـــة	التعليـــــق
CAF >Δ BRF	المؤسسة لديها سيولة كافية لمواجهة مستحقاتها للتسيير الجاري، وتتحصل على فائض من الخزينة.
CAF<Δ BRF	المؤسسة لا تمتلك موارد كافية لمواجهة استحقاقاتها الجارية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

كما يمكن أن تتضمن الاستحقاقات القصيرة الأجل، بخلاف التي تتعلق بالتسيير الجاري، تسديد الديون المالية.

في الواقع، إذا كانت الموارد المتولدة من العمليات الجارية لا تسمح بتغطية الديون المالية، فالمؤسسة تتعرض لمخاطر تضر بسمعتها وتؤدي إلى إعلان إفلاسها، من هنا يمكن القول أن سيولة المؤسسة مضمونة، إذا كانت:

قدرة التمويل الذاتي – إ.ر.م.ع المرتبط بالنشاط – تسديد الديون المالية > 0

III. مؤشـــرات تقييـــم السيولـــة علـــى مستـــوى الاستغـــلال

يكون من الأحسن حساب السيولة انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال**EBE** وهذا راجع لكون الفائض الإجمالي للاستغلال والتغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال تمثل ما هو مهم من قدرة التمويل الذاتي والتغير في احتياجات رأس المال العامل. كما أن الفائض الإجمالي للاستغلال يعتمد بشكل حصري على عمليات الاستغلال، وعبارة السيولة يمكن أن تكتب كما يلي [Barreau et Autres,2005, P241]:

الفائض الإجمالي للاستغلال – التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال – مصاريف الفائدة– تسديد الديون – الضرائب على الأرباح >=0

أو

فائض الخزينة المتاح – مصاريف الفائدة – تسديد الديون – ضرائب على الأرباح > = 0

المبحـــث الثالـــث: مؤشـــرات تقييـــم إنشـــاء القيمـــة

يهدف هذا المبحث إلى استعراض مختلف المؤشرات التي ساهمت في قياس وتقييم معيار إنشاء القيمة والذي تطور مفهومه مع تطور وتعقد محيط المؤسسة الاقتصادية، خاصة مع ظهور أسواق الأوراق المالية. حيث شهدت في الدول المتقدمة وحتى الدول العربية في السنوات الأخيرة نشاطا ملحوظا انعكس على حجم التداول في الأسهم والسندات، فأصبحت تشكل أداة أساسية لتدعيم النمو الاقتصادي وتحقيق نهوض شامل ومتسارع في كل جوانب الحياة خاصة أنها تلعب دورا هاما في تأمين الموارد التمويلية الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية.

من هنا أصبح معيار إنشاء القيمة لا يقتصر فقط على المعلومات المحاسبية التي ترتكز على قاعدة الأرصدة الوسيطية للتسيير، بل تعدى مفهومه إلى إنشاء القيمة السوقية للسهم.

وعليه سنحاول في هذا المبحث تناول المطالب التالية:

- تطـــور مؤشـــرات إنشـــاء القيمـــة؛
- مؤشـــرات المردوديـــة؛
- المؤشـــرات الحديثـــة لإنشـــاء القيمـــة.

المطلـــب الأول: تطـــور مؤشـــرات إنشـــاء القيمـــة

لقد حظي موضوع إنشاء القيمة في الإدارة المالية باهتمام كبير، حيث أن مفتاح النجاح في المالية هو إنشاء القيمة[Brealey et Autres, 2005, P :603]، الأمر الذي أدى إلى تطوير عدد كبير من المؤشرات التي تهدف لقياسها. حيث نجد معظم المؤسسات تستغل عدم الوضوح الحالي وغياب معايير موحدة في الحسابات، حيث تقوم باختيار مؤشر يخدم مصالحها الظرفية مع تغييره باستمرار من سنة إلى أخرى.

والشكل التالي يوضح التوقيت الزمني لظهور مؤشرات إنشاء القيمة حسب ثلاثة معايير:

- خاصية التحكم؛
- تأثير الأسواق المالية؛
- طبيعة المؤشرات سواء كانت محاسبية ومالية، مختلطة وسوقية.

الشكـــل رقـــم (2-12)

تطـــور مؤشـــرات إنشـــاء القيمـــة

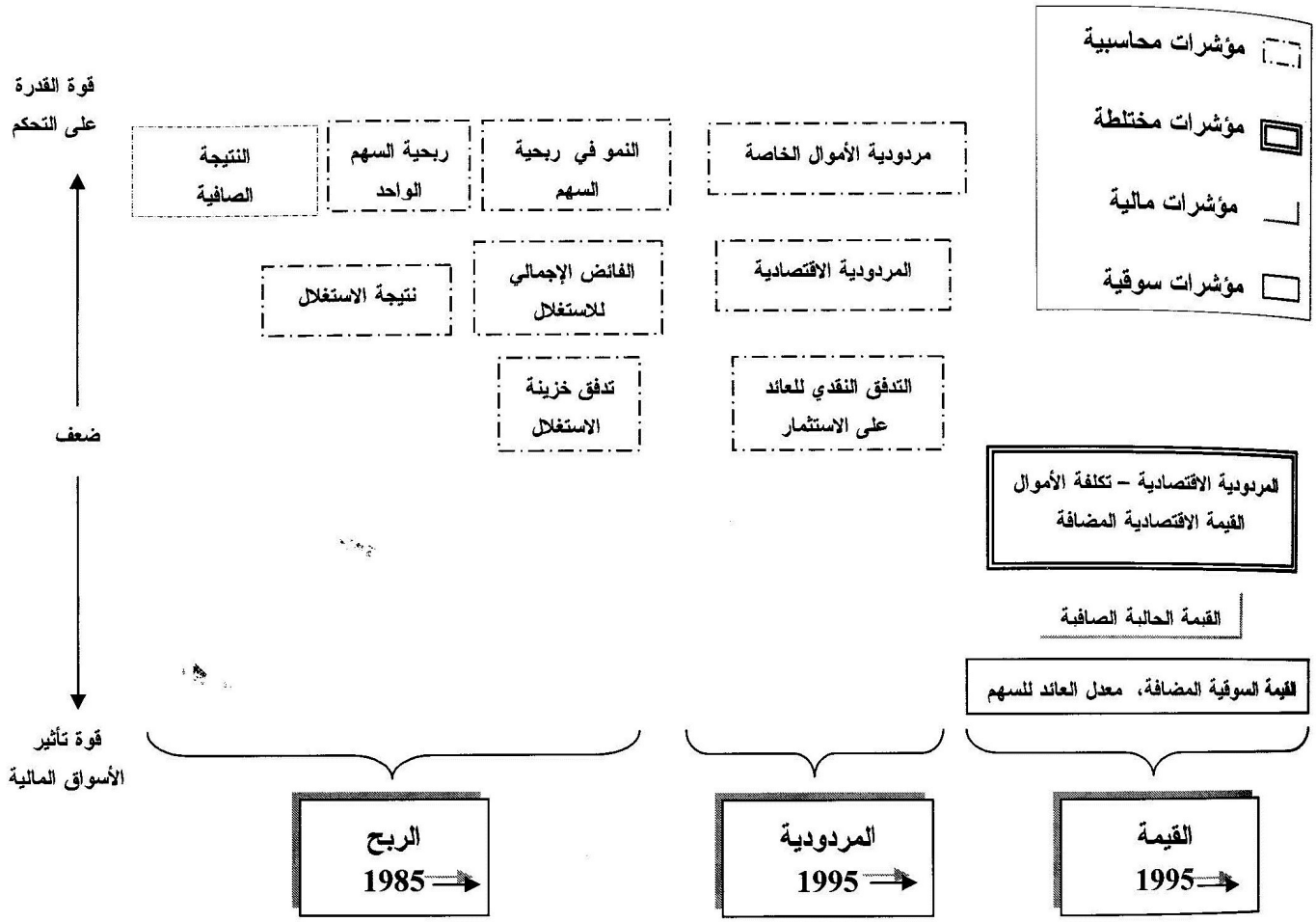

المصدر: Quiry, Le Fur, 2005, P : 625

هذه المؤشرات تقلص استعمالها مع الوقت ومع تجربة المستثمرين وتأثير الأسواق المالية المتزايد ويمكن تقسيمها حسب طبيعتها إلى أربعة أنواع[Quiry, Le Fur, 2005, P-P :626-627]:

- **مؤشـــرات محاسبيـــة:** حتى منتصف الثمانينات كان جل اهتمام المؤسسات موجه حول النتيجة الصافية أو ربحية السهم، ومن ثم تحول الاهتمام بدرجة مكثفة لنتيجة الاستغلال أو الفائض الإجمالي للاستغلال التي طورت مفهوم إنشاء القيمة بإقصاء تأثير الحسابات الاستثنائية.

جيل ثاني من المؤشرات المحاسبية أصبح أكثر استعمالا وتداولا عندما أصبح التركيز على المردودية بمعنى الكفاءة التي تدل على النتائج المحصل عليها من الأموال المستخدمة لبلوغها.

▪ **مؤشـــرات مختلطـــة**: وهي نصف محاسبيـــة نصف ماليـــة، ظهرت مع تفطن المؤسسات أن المردوديـــة معيار غير كافي فيما يخص موضوع القيمة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الخطر، فالمردوديـــة المتحصل عليها تبقى للمقارنة مع الأمـــوال المستخدمـــةROCE-WACC * بمعنى التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال أو تكلفة المال لقياس إذا ما تم إنشاء القيمة (مردودية الأصل الاقتصادي أكبر من تكلفة الأموال المستخدمة) أو إذا ما تم تخفيض القيمة (في حالة العكس)، كما يمكن من هنا إدخال الأموال المستخدمة في أول الفترة لقياس إنشاء القيمة خلال الدورة والذي يتم التعبير عنه بقيمة مطلقة. هذا المقياس لإنشاء القيمة أطلق عليه اسم القيمة الاقتصادية المضافة.

▪ **مؤشـــرات ماليـــة**: إن الأفضل من كل هذه المؤشرات بدون نقاش القيمة الحالية الصافية، لأنه عند حسابها يتم حساب القيمة التي أنشئت، إلا أن الإشكالية التي تطرح في حسابها بالنسبة للمحلل الخارجي تتمثل في صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية التي تشمل عدة سنوات.

▪ **مؤشـــرات سوقيـــة**: تعتبر كل من القيمة السوقية المضافة، معدل العائد الإجمالي لحقوق المساهمين من المؤشرات التي تتأثر بالسوق المالية. ويعبر عن معدل العائد الإجمالي لحقوق المساهمينTSR ** بالنسبة المئوية وهو عبارة عن معدل المردودية الذي يعود للمساهم الذي اشترى السهم في بداية الفترة وتحصل على توزيعات يفترض دوما أنه تم إعادة استثمارها بشراء أسهم جديدة مما يؤدي إلى تنوع في نهاية الفترة محفظته المالية على أساس سعر السهم الجاري لنهاية الفترة، وهو يعبر عن العلاقة بين سعر السهم في نهاية الفترة وسعر السهم في بداية الفترة.

المطلـــب الثانـــي: مؤشـــرات المردوديـــة

يسبب المقياس الصحيح للمردودية مشاكل صعبة. إذ أن المردودية تعتمد على عوامل كثيرة منها القطاع الاقتصادي والدورة الاقتصادية، المصاعب التقنية والفنية... بطريقة يصعب على المؤسسة مراقبتها والتحكم فيها. إلا أن كافة الجهود يجب أن تتجه إلى تحسين أو تدعيم هذه المردودية باتخاذ قرارات ما أمكن أكثر نفعا وفائدة.

فالمردودية هي السلوك أو الاستعداد لتوليد الربح أو النتيجة، ولإصدار الحكم على المردودية يكون من المفروض مقارنة النتيجة المحققة مع الوسائل المستخدمة للحصول على هذه النتيجة. هكذا فإن تقييم المردودية يجعل من الضروري الحكم في نفس الوقت على :

---

* : ROCE-WACC: Return On Capital Employed- Weighted Average Cost Of Capital.

** : TSR : Total Shareholder Return.

- هيكلها ومستواها من ناحية؛
- خلال الوقت، مستواها ومكوناتها من ناحية أخرى.

إذن فمقياس المردودية يفرض معرفة النتائج ووسائل تحقيقها، لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفـــرع الأول: دور المؤشـــرات التقليديـــة فـــي تقييـــم إنشـــاء القيمـــة

لقد كانت الاتجاهات التقليدية لقياس معيار إنشاء القيمة في المؤسسات الاقتصادية ترتكز على المؤشرات الداخلية لخلق القيمة والتي يطلق عليها مصطلح مؤشرات التسيير، حيث تستخرج من المعلومات المحاسبية المتوفرة لدى المؤسسة.

والمبدأ المشترك بين هذه المؤشرات الداخلية لخلق القيمة هو توليد رصيد تسيير من الأموال المستثمرة أو من الوسائل المستخدمة بهدف قياس الأربـــاح، ولقد كان الاهتمام منصبا منذ القدم على النتيجة الصافية، ولكن بعد ظهور جدول التدفقات النقدية أصبحت المؤسسات تعتمد على مؤشر يقيس جودة الأرباح وذلك من خلال التدفق النقدي التشغيلي.

كما كانت الإدارة المالية تولي الاهتمام بربحية الأسهم ونموها من أجل إنشاء القيمة للمساهمين خصوصا بعد اتساع النشاط وانفصال الإدارة عن المالكين بسبب ظهور عدة مساهمين في المؤسسة الواحدة. وسنخص بالدراسة في هذا المطلب المؤشرات التقليدية التالية التي ساهمت في خلق القيمة.

I. النتيجـــة الصافيـــة

يقدم جدول حسابات النتائج وفقا للمخطط المحاسبي العام مجموعة من أرصدة التسيير والتي تمثل مؤشرات هامة في تقييم أداء المؤسسة الكلي والمالي، وسوف نخص بالدارسة مؤشر النتيجة الصافية.

إن النتيجة الصافية (أو الربح الصافي) للمؤسسة الاقتصادية تترجم الغنى أو الفقر خلال مدة النشاط عادة تكون السنة وتساوي الفرق بين الإيرادات والمصاريف (الاستغلالية والمالية والاستثنائية) المحصل عليها في نفس المدة [Quiry, Le Fur, 2005, P :36] .

وتستعمل النتيجة الصافية في التحليل المالي منذ زمن (إلى غاية بداية الثمانينات) كمؤشر مفتاحي لقياس الأداء فكونه مؤشر محاسبي فلديه امتياز إمكانية التحكم فيه ولكن في الوقت الراهن مع تعقد المحيط وتطور الأسواق المالية، أصبح هذا المؤشر لا يلعب أي دور في قياس الأداء وإنما يمثل قاعدة حساب فقط لـــ:

- قدرة التمويل الذاتي؛
- ربحية السهم الواحد؛
- توزيع الأرباح؛
- مردودية الأموال الخاصة.

ولتحليل نتيجة المؤسسة لا بد من دراسة الأرصدة الوسيطية للتسيير * التي تنتج عنها النتيجة الصافية.

II. فائـــض خزينـــة الاستغلال

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على أساس النقد، والذي يتمثل في فائض خزينة الاستغلال. وكما تطرقنا سابقا ففائض خزينة الاستغلال هو التدفق الناتج عن النشاط الجاري للمؤسسة حيث يظهر الفرق بين التحصيلات والنفقات فهو مفهوم مستقل عن كل خيار محاسبي كما أنه متجانس لأنه يهتم فقط بتدفقات الخزينة كما أنه يعبر عن مستوى السيولة النقدية المتبقي بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط [Quiry, Le Fur,2005,P :22] .

وهذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع. كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المؤسسات المماثلة [محمد و آخرون،2005،ص- ص: 164-165]، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها قياس جودة الأرباح هي النسبة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) / صافي الربح

* أنظر الملحق رقم (03).

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

إن استخدام النسب والمقاييس المتقدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بتلك الخاصة بالمنشآت المماثلة، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات النتائج والميزانية المالية في المؤسسة ستوفر بلا شك إطار أوسعا يمكن من تقييم أدائها بشكل أكثر موضوعية من الاعتماد على النسب المستخدمة في تحليل جدول حسابات النتائج والميزانية المالية لوحدها.

III. ربحيـــة السهـــم الواحـــد / النمـــو في ربحيـــة السهـــم

يوفر مقياس ربحية السهم الواحد مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما أنه يؤشر النمو المحتمل في حقوق الملكية والذي بدوره ينعكس في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية. ولذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرا لانعكاساته الإيجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل.

1. ربحيـــة السهـــم الواحـــد

ربحية السهم والتي تعتبر مؤشرا هاما يهم المستثمرين والمساهمين أيضا وكذلك أسواق مال وتعتبر مؤشرا مؤثرا على اتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف المعنية(المساهمين والمستثمرين أسواق المال).

وتحسب نسبة ربحيـــة السهـــم الواحـــد من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة لضريبة، أي الربح المتاح للملاك (القابل للتوزيع) على عدد الأسهم العادية المصدرة، وتعتبر جة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما يعكس ربحية السهم الواحد، وبالتالي لا بد أن تكون هذه النسبة جها لحركة الاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني. وتطبق الصيغة الآتية لحساب هذه النسبة [بيدي، 2004، ص-ص:207-208] :

نسبة الربح لكل سهم عادي = صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / عدد الأسهم العادية

د من التوضيح أن مقدار صافي الربح المتاح للسهم العادي هو الصافي الذي يبقى بعد توزيعات ح الأسهم الممتازة (إن وجدت).

2. النمـــو في ربحيـــة السهـــم:

إن أكثر ما يهم المستثمر والمحلل المالي عند تحديد وتحليل ربحية السهم الواحد هو تحليل النمـــو في ربحيـــة السهـــم عن السنة الحالية، وفي هذا الإطار يمكن الاعتماد على النموذج الآتي لعرض مجموعة المتغيرات التي تؤثر على النمو في ربحية السهم الحالية:

$$C_n = (CF_n / A_n \div CF/A) \times (RE_n/CF_n \div RE/CF) \times (A_n/CP_n \div A/CP) \times (V_n \div V) - 1$$

إذ نشير أن:

C_n : النمو في ربحية السهم الواحد عن السنة الحالية قياسا بالسنة السابقة؛

$CF\ CF_n$: صافي المبيعات في نهاية السنة الحالية والسنة السابقة وعلى التوالي؛

$RE\ RE_n$: صافي ربح العمليات (نتيجة الاستغلال) في نهاية السنة الحالية والسنة السابقة وعلى التوالي؛

$CP\ CP_n$: حق الملكية في نهاية السنة الحالية والسنة السابقة وعلى التوالي؛

$V\ V_n$: القيمة الدفترية للسهم في نهاية السنة الحالية والسنة السابقة وعلى التوالي؛

$A\ A_n$: مقدار الأصول (الاستثمار) في نهاية السنة الحالية والسنة السابقة وعلى التوالي؛

وكما يلاحظ من النموذج أعلاه أن النمو في ربحية السهم هي انعكاس لأربع متغيرات تحليلية في غاية الأهمية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8)
متغيرات النمو في ربحية السهم

$(CF_n / A_n \div CF/A)$	$(RE_n/ CF_n \div RE/ CF)$	$(A_n / CP_n \div A / CP)$	$(Vn \div V)$
تعكس هذه العلاقة مستوى التغير الذي طرأ على قدرة الموجودات في خلق و توليد المبيعات.	تشير هذه المعادلة إلى أثر التغيرات التي تحصل في نسبة الهامش و التي تعكس التغيرات في ربحية الدينار الواحد من المبيعات.	تعكس هذه العلاقة التغير الناتج عن سياسة المؤسسة في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في هيكل الأموال.	تعكس هذه المعادلة حجم التغير الناتج عن مساهمة حقوق الملكية في التمويل
إذا كانت قيمة هذين المتغيرين أكبر من واحد عدد صحيح هذا يعني أن هذين المتغيرين يساهمان بشكل ايجابي في نمو ربحية السهم،فالزيادة عن الواحد عدد صحيح تعني تعظيما في النمو في ربحية السهم.		إذا كانت قيمة هذا المتغير أكبر من الواحد عدد صحيح فإن تأثيره في نمو ربحية السهم إيجابية شرط أن يكون معدل العائد على الاستثمار أكبر من كلفة الأموال التي ساهمت في توليد ذلك الاستثمار.	تأثير هذا المتغير على النمو في ربحية السهم تختلف باختلاف مصدر التغير الذي طرأ عليه، أي إذا ما كانت نتيجة لزيادة الأسهم الصادرة أو نتيجة لزيادة الأرباح المحتجزة.

المصدر :الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع الزبيدي، 2004، ص-ص:209-210.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ من المتغير الأول والثاني أن الربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة يطرح إشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال : هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة ؟

ففي حقيقة الأمر نجد أن كلمة الأداء تشمل عدة مفاهيم متعلقة بالنمو، المردودية، الربحية الإنتاجية و التنافسية، وفي العنصر الموالي سيكون معنى كلمة الأداء بعبارة المردودية والتي يتم حسابها من المعطيات الموجودة في القوائم المحاسبية بغرض تقييم كفاءة المؤسسة في استعمال مواردها المتاحة.

الفـــرع الثانـــي : دور مؤشـــرات المردوديـــة في تقييـــم إنشـــاء القيمـــة

تعتبر المردودية الجيل الثاني من المؤشرات المحاسبية الأكثر استعمالا وتداولا عندما أصبح التركيز على الكفاءة التي تدل على النتائج المحصل عليها من الأموال المستخدمة لبلوغها.

فالهدف الرئيسي من التحليل المالي لحسابات التسيير يكون لتقييم المردودية التي تعتبر المكون الأساسي لإنشاء القيمة في اعتقاد النيوكلاسيك للنظرية الاقتصادية، فمفهوم المردودية يحمل عدة واجهات ، أين كل واحدة منها متصلة بهدف دقيق يتمثل في توزيع القيمة التي تم إنشاؤها .

فقياس المردودية يعود لتحديد الأداء مقارنة بهدف جد دقيق وبالوسائل المستعملة، فيمكن أن يكون الأداء تجاري واجتماعي ، اقتصادي ومالي [Corhay,Mbangala,2007,P :70] ، وسيتم تناول مؤشرات المردودية التالية:

I. المردوديـــة التجاريـــة أو الصناعيـــة

تحدد هذه المردودية الفائض المتولد من الأنشطة الصناعية والتجارية للمؤسسة، أي فيما يتعلق بقدرتها على استخلاص فائض من التشغيل. وهي ترتبط إجباريا بدورة التشغيل لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الإنتاج والمتاجرة [جمعة،2000،ص-ص:83-84].

يتمثل هدفها في إصدار حكما ذو قيمة حول فعالية وكفاءة السياسات الإنتاجية والتجارية التي تنتهجها إدارة المؤسسة ينتج عن ذلك أن المردودية التجارية مستقلة عن سياسات الاستثمار، المديونية والأوراق المالية قصيرة الأجل، توزيع الأرباح وأيضا الآثار الضريبية. ومن ناحية أخرى لا تأخذ في الحسبان العمليات الاستثنائية أو خارج التشغيل.

يتم التعبير عن المردودية التجارية والصناعية بالهامش الإجمالي والذي تستقطعه المؤسسة من سعر تكلفة البضائع المباعة، إذ هي تعرف غالبا كإجمالي فائض التشغيل كعنصر أساسي لقياس الأداء التشغيلي.

وطالما نحن بصدد الحديث عن فعالية وكفاءة الموارد المستخدمة في التشغيل، نجد أن مؤشر الفائض الإجمالي للاستغلال هو المؤشر الذي يحدد مقياس الأداء التشغيلي، فمن خلاله يتم تحليل الوضعية الحالية للمؤسسة وموقعها التنافسي وقدرتها الإنتاجية ومدى أهمية مواردها المالية

وأيضا نوعية العنصر البشري [Barreau et Autres, 2005, P : 242]، ومنه يمكن دراسة العلاقة التالية:

المردودية التجارية =الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال

I. المردوديـــة الاقتصاديـــة

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول من الميزانية المالية[Corhay, Mbangala,2007,P :79].

تقاس المردودية بمعدل المردودية الاقتصادية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول

إن الفكرة الرئيسية لتقدير المردوديـــة الاقتصاديـــة هي تقييم أداء المؤسسة من خلال مخرجات عمليات الإنتاج، لذا لا يتم أخذ نتيجة الاستغلال بعد الضريبة كما يتم استبعاد أثر التمويل الأجنبي في الأجلين المتوسط والطويل لأن رؤيتها تقوم واجهة الاستخدامات المتاحة.

إذ هي مرتبطة بالاستثمارات الثابتة والمتداولة دون النظر إلى واجهة مصادر التمويل الخاصة أو الأجنبية ولهذا السبب نتجنب الأعبـــاء الماليـــة والتأثيـــر الضريبـــي عند طريقة الحساب[Couvreur et Autres, 2003,P :119].

تلعب المردودية الاقتصادية دورا أساسيا لتقييم أداء المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة عن مقدمي الأموال، حيث تعتبر مقياسا ملائما لازدهار وتقدم الأعمال، ويشير وجود مردودية اقتصادية في المؤسسة إلى[جمعة،2000 ، ص: 89]:

- طاقة تمويل ذاتي قادرة على المشاركة في تطويرها ونموها؛
- مكافأة مغرية لمساهميها؛
- مقدرة متميزة كضمان لسداد المقرضين؛
- موقف ناجح لمعاونة بيئتها؛
- استخدام أمثل لطاقتها التمويلية المتاحة؛

- تأمين مكافأة الأموال المستثمرة بعدالة.

II. المردوديـــة الماليـــة

تعني المردودية المالية القدرة الكسبية أو الربحية لرؤوس الأموال المستثمرة، لأن واجهتها ترتكز على مصادر التمويل الموزعة بين مصادر خاصة ومصادر أجنبية دون اعتبار لاستخدامها؛ ومن ثم تأخذ في الحسبان كل ما يخص المساهمين أو الملاك بصفة عامة[جمعة،2000،ص:90].

تسمح هذه المردودية بالحكم على فعالية وكفاءة رؤوس الأموال الخاصة وخاصة في الأجل الطويل. يلاحظ أنها تكشف عن واحد من المؤشرات الرئيسية لتشخيص الإدارة الجيدة أو السيئة للأعمال، حتى أنها تمثل أساس يرجع إليه المساهم وضمانا للمقرض والمصرفي.

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية [بن ساسي، قريشي،2006،ص:268].

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تحدد العلاقة أعلاه، مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة، تعريف مردودية الأموال الخاصة، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم أي عدم وجود أثر للرافعة المالية والتي سنتطرق لها فيما يلي.

1. الرافعـــة الماليـــة

إن المردودية المالية لرؤوس الأموال الخاصة تعتمد على تفاعل الأبعاد التالية [جمعة،2000،ص:91]:

- مستوى المردودية الاقتصادية؛
- أهمية الفرق (مرغوب أو مذموم) بين المردودية الاقتصادية ومعدل الفائدة؛
- الأهمية النسبة للمديونية.

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافأة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون)، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هذا عن أثر رافعة إيجابي، أما في الحالية العكسية، أي إذا كانت هذه المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.

إذن يمكننا تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين.

2. الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية

يمكن تحديد علاقة أثـــر الرافعـــة الماليـــة [Corhay, Mbangala,2007,P :81]، انطلاقا من المعطيات التالية:

- **ن إ:** نتيجة الاستغلال؛
- **ن ص:** النتيجة الصافية؛
- **م ق:** المردودية الاقتصادية؛
- **م م:** مردودية الأموال الخاصة؛
- **أخ:** الأموال الخاصة.
- **د** : مجموع الديون؛
- **ع:** معدل فوائد الديون (تكلفة الاستدانة)؛
- **د.ع:** المصاريف المالية؛
- **ض:** معدل الضريبة على أرباح الشركات.
- **أ:** الأصول.

لدينا ما يلي: نحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال:

ن ص = (ن إ – د.ع) . (1– ض) .....(1)

حيث: ن إ = م ق . أ = م ق (أ خ + د)

و منه : ن ص = م ق (أ خ + د) – د.ع .(1 – ض)

= م ق .أ خ + م ق .د – د.ع .(1 – ض).....(2)

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على قيمة الأموال الخاصة أ خ نجد أن:

م م = ن ص/ أخ = [م ق + (م ق– ع). د/أ خ] . (1–ض)

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كالتالي:

$$م م = ن ص/ أخ = [م ق + (م ق - ع). د/أ خ] . (1-ض)$$

(م ق – ع): الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الديون؛

د/أ خ: الرافعة المالية و تقيس تركيبة الهيكل المالي؛

(م ق – ع). د/ أخ: أثر الرافعة المالية.

ومنه: **مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية(1-ض) + أثر الرافعة المالية (1-ض)**

باستخدام هذه العلاقة ندرس أثر الاستدانة على المردودية، وذلك وفقا للحالات التالية:

- **رافعة مالية سالبة:** وذلك عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الاستدانة ذو تأثير سلبي على المردودية، أي أنه زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية؛

$$(م ق - ع) < 0 \Longleftarrow م م - م ق = (م ق - ع). د/ أخ < 0$$

- **رافعة مالية معدومة:** وذلك عندما تكون المردودية الاقتصادية معادلة لتكلفة الاستدانة أو في حالة انعدام الديون، وفي هذه الحالة يكون أثر الاستدانة معدوم أي لا يوجد فرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية فهما متساويتان؛

$$(م ق - ع) = 0 \Longleftarrow م م - م ق = (م ق - ع). د/ أخ = 0$$

- **رافعة مالية موجبة:** عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، أي أن اللجوء إلى الاستدانة مرغوب فيه بسبب ارتفاع ربحية المؤسسة، فكلما زادت الديون أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية.

$$(م ق - ع) > 0 \Longleftarrow م م - م ق = (م ق - ع). د/ أخ > 0$$

المطلـب الثالـث: المؤشـرات الحديثـة لإنشـاء القيمـة

منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم تم إحياء مفاهيم الربح الاقتصادي أو الدخل المتبقي، وتحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة. حيث أنها ليست فقط مقاييس للأداء المالي للمؤسسات ونظام مكافأة الإدارة، بل أيضا مؤشرات خلق القيمة، يسترشد بها المستثمرين وحملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة. هذا بجانب أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة قد حل محل المؤشرات التقليدية منها على سبيل المثال معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات، وخصم التدفقات النقدية وصافي القيمة الحالية...، ومنذ ذلك الوقت بدأ معيار القيمة الاقتصادية المضافة ينال اهتمام الباحثين في قياس تأثيره على القيمة السوقية للمؤسسة. وسنحاول في هذا المطلب تناول الفروع التالية:

الفـرع الأول: القيمـة الاقتصاديـة المضافـة

أزالت القيمة الاقتصادية المضافة كل الغموض المتعلق بربط القرارات المالية، لا بل أصبحت لغة عامة لكل الوظائف التشغيلية والإدارية في المؤسسة لأغراض الرقابة والمتابعة والتقييم.

ولقد ارتبط معيار القيمة الاقتصادية المضافة بالعلامة التجارية للمؤسسة* **Stern Stewart** في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بدأت المؤسسة بتنفيذ هذا المعيار كمدخل لقياس الأداء منذ منتصف عام **1980**م بعد إجراء عدد كبير من التعديلات والتسويات التي تشترك في تأثيرها المباشر وغير المباشر على صافي الربح وكلفة الاستثمار [النعيمي،التميمي،2008،ص-ص:135-136].

I. مفهـوم القيمـة الاقتصاديـة المضافـة

من وجهة نظر اقتصادية، المؤسسة التي تخلق قيمة اقتصادية هي المؤسسة التي يكون العائد على رأس المال أكبر من كلفة الفرصة البديلة. أي بمعنى أن المؤسسة التي تخلق الثروة هي التي لها عائد أكبر من كلفة رأس المال (كلفة الديون مضافا إليها كلفة حق الملكية). وفي إطار النظرية المحاسبية والفكر المالي المعاصر فإن مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين تحت صيغ ومفاهيم مختلفة من ضمنها الدخل المتبقي ويعرف على أنه الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوما منه كلفة رأس المال المستثمر.

---

*: و هي مؤسسة استشارات أمريكية قامت بتسويق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة للأداء الداخلي و الخارجي لنظام الإدارة المالية و نظم التعويضات و الحوافز للمدراء، و كذلك مقياس القيمة السوقية المضافة.

وبعد تطوير هذا المقياس من قبل مؤسسة **Stewart Com** أصبح معيار القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي كما أنه معيار جيد لربط الأداء لخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين [النعيمي، التميمي،2008،ص:137] .

II. طريقـــة حســـاب *القيمـــة الاقتصاديـــة المضافـــة*

إن معيار القيمة الاقتصادية المضافة وفق صيغتها هو عبارة عن نتيجة الاستغلال بعد الضريبة مطروحا منه كلفة رأس المال. وعلى وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$EVA = NOPAT - WACC \times I$$

إذ أن:

EVA = القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added.

NOPAT = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة Net Operating Profit After Tax

WACC = كلفة رأس المال Weighted Average Cost Of Capital.

I = مبلغ الاستثمار Investment.

فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من كلفة الاستثمار (قيمة موجبة) سوف يزيد من تأثيره الإيجابي في ثروة المساهمين من خلال تأثيرها في أسعار الأسهم السوقية. أما إذا كان الفرق سالبا نتيجة زيادة كلفة الاستثمار على الربح التشغيلي فإن الأثر السلبي لهذا المقدار واضح على القيمة السوقية للسهم، وبالتالي التأثير السلبي في ثروة المساهمين.

وعليه فإن نتيجة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة توضح للمستثمرين صافي العائد على رأس المال المستثمر، فالمؤسسة التي بها **EVA** موجبة مرتفعة يتوقع أن تكون لها قيمة سوقية أكبر. لذا فإن **EVA** تعكس النمو الحقيقي للربحية لاسيما في الأجل الطويل.

إن الملاحظة الجديرة بالذكر هنا هو أن الكلفة الضمنية لرأس المال المستثمر تمثل الحد الأدنى المقبول لمعدل العائد، الذي بدوره يمثل كلفة الاستثمار، وبالتالي إن حساب هذه الكلفة الضمنية سوف يؤدي إلى توفير مقياس أشمل للأداء، وتحصيل حاصل فإن **EVA** توفر معلومات ذات قيمة وفائدة أعلى للمستثمرين قياسا بالمقاييس المحاسبية.

يتضح من مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة وقياسها أن هناك ثلاث عوامل أساسية تدخل في حسابها [النعيمي، التميمي،2008،ص-ص139-140]:

1. **صافي الربح التشغيلي** (نتيجة الاستغلال) بعد الضرائب؛
2. **مقدار الاستثمار المستخدم أو الأصول الاقتصادية:** والذي يضم الاستثمارات المادية الثابتة (بقيمتها الصافية أي طرح الاهتلاكات والمؤونات) والمعنوية والمالية الثابتة(بقيمتها الإجمالية) وبالإضافة إلى الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي (حيث تكون الأصول بقيمتها المحاسبية الإجمالية ويمكن حسابه بالاعتماد على الميزانية الوظيفية) [Palou,2003,P :115]، وعادة يشار هنا إلى القيمة الدفترية لرأس المال المستخدم في بداية السنة لاسيما الذي يتضمن كلفة واضحة. أي تستبعد المطلوبات المتداولة كونها لا تحمل فائدة وهي عبارة عن مستحقات مؤجلة الدفع أو إيرادات مقبوضة مقدما، وتتمتع بصفة التصفية الذاتية خلال السنة.

وتحسب الأصول الاقتصادية كما يلي:

الأصول الاقتصادية = الاستثمارات +احتياجات رأس المال العامل الاجمالي

3. **تكلفـــة الأمـــوال:** يمكن تعريف تكلفة الأموال بأنها الحد الأدنى للمعدل الواجب تحقيقه على المشروعات الاستثمارية للمحافظة على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة بدون تغير، لهذا فإن تحقيق عائد يقل عن هذا المعدل (تكلفة الأموال) يؤدي إلى أن يصبح الوضع المالي لأصحاب المشروع أسوأ مما كان عليه من قبل مع انخفاض إجمالي القيمة السوقية لأسهم المؤسسة. بينما يؤدي تحقيق عائد يزيد عن هذا المعدل إلى تحسين الوضع المالي لأصحاب المشروع مع ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لأسهم المؤسسة [محمد عبد العزيز.2006 ص:166]

وتحسب بعدة طرق لكن الطريقة الأكثر استعمالا هي التكلفة المرجحة لرأس المال.

❖ **التكلفـــة المرجحـــة لـــرأس المـــال**

أساس هذه التكلفة هو أنه بعد تحديد هيكل رأس المال الواجب استخدامه ثم تحديد التكلفة النوعية لكل عنصر فيه نتمكن من تقدير تكلفة مزيج الأموال. ويتم ترجيح تكلفة كل عنصر من عناصر هيكل رأس المال عن طريق منحه وزنا هو نسبة هذا العنصر إلى مجموع الأموال متحصل عليها، [محمد عبد العزيز،2006،ص:176] حيث:

نسبة كل نوع= مبلغ الأموال من مصدر معين / مجموع الأموال

ويمكن حساب تكلفة رأس المال المتمثلة في المتوسط الحسابي المرجح لتكاليف مختلف مصادر رأس المال حيث يتم حساب التكلفة المرجحة لكل من الأموال الخاصة وتكلفة الديون بالعلاقة التالية [Quiry , Le Fur, 2005. P : 752]:

$$K = K_{CP} \frac{V_{CP}}{V_{CP}+V_D} + K_D \ (1\text{-}IS) \frac{V_D}{V_{CP}+V_D}$$

VD : القيمة المحاسبية الإجمالية للديون طويلة الأجل ذات الفائدة؛

VCP : القيمة المحاسبية الإجمالية للأموال الخاصة؛

IS : نسبة ضريبة الربح؛

K_D : معدل الفائدة على الديون (قبل الضريبة وتعطى عادة بنسبة المصاريف المالية إلى مجموع الديون) ؛

K_{CP} : تكلفة الأموال الخاصة (تعطى عادة بمعدل المردودية الأدنى لرأس المال).

III. دور القيمـــة الاقتصاديـــة المضافـــة في تقييـــم إنشـــاء القيمـــة

بالنظر إلى كون القيمة الاقتصادية المضافة تعد اليوم من الموضوعات الساخنة في الفكر المالي المعاصر لأغراض تقييم الأداء الداخلي والخارجي، فإن أهمية هذا المعيار تكمن في الآتي[النعيمي، التميمي،2008،ص-ص141-142]:

- يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري؛
- معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء المؤسسات؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا؛
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم العادية؛

- أداة للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتوقعة؛
- أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية؛
- معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في المؤسسة في إطار الرقابة والمتابعة.

وعلى الرغم من هذه المزايا لمعيار القيمة الاقتصادية المضافة فهناك بعض المحددات في استخدامها لتقييم نجاح المؤسسات كما يلي:

- **فروقات حجم الشركات:** إذ أن بعض الشركات يصعب لها التعامل مع هذا المعيار لاسيما الشركات المالية والحديثة التأسيس؛
- **الاتجاهات المالية:** إذ أن القيمة الاقتصادية المضافة تعتمد في حسابها على مداخل المحاسبة المالية للإيراد والنفقات. وفي هذه الحالة يستطيع المدراء من معالجة هذه الأرقام المحاسبية بشكل يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات. إذ بالإمكان المناقلة لهذه الفقرات بين الفترات المحاسبية وعلى شكل سيناريوهات تولد الثقة والقناعة لدى المستثمرين وحملة الأسهم بأداء المؤسسة؛
- **الاتجاهات في الأجل القصير:** إذ أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة ينظر إلى فترات سابقة،وعليه فإنها تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار الإبداع والابتكار في تكنولوجيا المنتوج والعمليات، والتي تحتاج إلى أجل طويل لخلق القيمة وعليه إدخال نفقات الإبداع والابتكار ضمن الفترة المحاسبة للقيمة الاقتصادية المضافة ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يعكس نتائج غير دقيقة للأداء.
- صعوبة تقييم تكلفة الأموال الخاصة، وبالتالي عدم مصداقية مؤشر التكلفة المرجحة لرأس المال [Palou,2003,P :121].

المطلب الثاني: القيمـــة السوقيـــة المضافـــة

شهدت القيمة الاقتصادية المضافة كمفهوم وتطبيق، صدى واسع بين المستثمرين ومحللي الأسواق المالية. كونها سوقت مع معيار القيمة السوقية المضافة **MVA** * من قبل شركة **Stern Stewart** الذي وصفته الشركة معيارا لتقييم القيمة السوقية للأسهم. هذا بالإضافة إلى أن النظرية المالية اقترحت على أن القيمة السوقية للمؤسسة تعتمد بشكل مباشر على القيمة الاقتصادية المضافة. ومن هنا جاءت أهمية القيمة السوقية المضافة.

---

* : **MVA: Market Value Added.**

I. مفهـــوم القيمـــة السوقيـــة المضافـــة

يقصد بـــ "القيمة السوقية المضافة" بأنها الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين. في حين يرى البعض إلى أن القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين، ووفقا لهذا المفهوم فإن القيمة السوقية المضافة مشابهة لمفهوم مضاعف القيمة الدفترية **Market To Book Value** واختصارا **MBV** الفرق الوحيد بينهما هو أن **MVA** قيمة مطلقة والمضاعف**MBV** مقياس نسبي، فإذا **MVA** موجبة هذا يعني أن **MBV** أكبر من الواحد الصحيح، والقيمة السالبة تعني المضاعف أقل من الواحد [النعيمي، التميمي،2008،ص:145].

يتضح مما تقدم أن القيمة السوقية المضافة وفقا للمؤسسة المسوقة تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فإن هذا المعيار مقياس للشركات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة. كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

II. طريقـــة حســـاب القيمـــة السوقيـــة المضافـــة

هناك طرق متعددة لاحتساب القيمة السوقية المضافة. واختلاف الطرق يعتمد على الافتراضات المعتمدة في قياس **MVA**، كما أن اختيار الطريقة المناسبة يعتمد بشكل أساسي على أهداف المستثمرين ومحللي الأوراق المالية. تتأثر القيمة السوقية المضافة بالعوامل الآتية [النعيمي،التميمي،2008،ص-ص:146-147]:

1. معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر ولكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر؛
2. إنتاجية الدينار المستثمر، وكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة. لاسيما في ظل انخفاض أو ثبات كلفة رأس المال؛
3. الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

وسوف نتطرق لطريقة الحساب التالية لحساب القيمة السوقية المضافة:

❖ طريقـة صافـي حقـوق المالكيـن

إن حساب القيمة السوقية المضافة بموجب هذه الطريقة، يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل وتكون مساوية لقيمتها الدفترية. وعليه فإن MVA تكون مساوية إلى الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.

$$MVA = MVE - MBV$$

إذ أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة

MVE: القيمة السوقية لأسهم الشركة (عدد الأسهم × سعر السهم)

MBV: القيمة الدفترية لحقوق المالكين وكما تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة.

وطبقا لهذه الصيغة فإن MVA الموجبة تعني أن المؤسسة تخلق قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين، وبالتالي زيادة قيمة رأس المال المستثمر في حين MVA السالبة تعني فشل المؤسسة في زيادة ثروة المساهمين وبالتالي سوف تنخفض قيمة رأس المال المستثمر.

III. دور القيمـة السوقيـة المضافـة في تقييـم إنشـاء القيمـة

على الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولتها، إلا أنها تعاني من عيوب أهمها:

- افتراضها لثبات القيمة السوقية لديون المؤسسة الطويلة الأجل. ومثل هذا الافتراض لا يمكن قبوله لاسيما إذا كان للمؤسسة سندات طويلة الأجل بيد الجمهور، وتتعرض قيمتها إلى التقلب بسبب تغيير معدلات الفائدة السوقية لأن هناك علاقة عكسية بين هذه المعدلات والقيمة السوقية للسند؛
- لا تأخذ بنظر الاعتبار كلفة الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية الأخرى أي لا تنظر هذه الطريقة إلى العوائد المتوقعة من فرص استثمارية ذات مخاطرة مماثلة.

خـــــلاصـــــة

إن تعقد محيط المؤسسة وتطوره بصفة مضطردة ساهم بنسبة كبيرة في تطور وسائل وتقنيات التحليل المالي، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤشرات المالية التي ساهمت في تقييم الأداء المالي. ولقد حاولنا في هذا الفصل التركيز على أهم المؤشرات المالية التي لعبت دورا كبيرا في قياس وتقييم كل من التوازن المالي والسيولة وإنشاء القيمة. ويتمثل الهدف الرئيسي من تصنيف مؤشرات الدراسة إلى مؤشرات ساكنة ومؤشرات ديناميكية في إبراز دورها في قياس وتقييم معايير الأداء المالي.

فمؤشرات الدراسة الساكنة للتحليل المالي الكلاسيكي والتحليل الوظيفي لمعيار التوازن المالي تميزت بالسكون وذلك لاعتمادها بشكل مطلق على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة، بالإضافة إلى أن الخزينة حسب هذه الدراسة غامضة ولا تعرف كيفيات لتشكلها ولا النشاطات المسؤولة عن حالات العجز أو الفائض فيها، مما أدى إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا أتت ضرورة البحث عن تحليل يوفر رؤية ديناميكية عن التوازن المالي للمؤسسة.

من هذا المنطلق جاء جدول التمويل ليحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، وذلك بغية الوصول إلى حركية في تفسير حركات الخزينة والنتيجة وإظهار كافة التدفقات المالية التي لم تكن واردة في التحليل الساكن للتوازن المالي. ويعتبر جدول التمويل النوع الأول من جداول التدفقات وهو مبني على أساس تحليل التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل الإجمالي وتأثيرها على الخزينة للحكم على التوازن المالي، وهو أداة مهمة للتحليل والرقابة على المؤسسة.

أما بالنسبة لمؤشرات الدراسة الساكنة لمعيار للسيولة تمثلت في مجموعة من النسب المالية والتي تحسب من واقع الأرقام المحاسبية الموجودة في القوائم المالية الختامية وعلى ذلك فإن الاعتماد على هذه النسب كمؤشرات لقياس السيولة يتوقف على دقة قيمة الأرقام المحاسبية وعلى صدق القوائم المالية، كما يعاب على النسب المالية أنها مقياس للأداء عن مدة ماضية، ولما كانت مؤسسات الأعمال تعمل داخل اقتصاديات الحركة لذلك كان من الممكن الاستغناء عن هذه المؤشرات عن طريق استخدام تحليل منطقي يعتمد على التدفقات النقدية للمؤسسة.

وتنبع أهمية جدول التدفقات النقدية للخزينة من دوره في تقديم تحليل تفصيلي لتدفقات السيولة. وتوفير معلومات لا تظهر في أي من جدول حسابات النتائج والميزانية المحاسبية، لذا يعتبر هذا الجدول بمثابة صلة الوصل بين هذين الجدولين، كما أنه أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة وفي توفير مؤشرات تتسم بالديناميكية وأكثر دلالة للتعبير عن سيولة الأصول المتداولة وعن النشاط الجاري للمؤسسة من خلال مؤشر فائض خزينة الاستغلال ومؤشر التدفق النقدي الناتج عن النشاط.

وفيما يخص معيار إنشاء القيمة انبثقت عنه مجموعة كبيرة من المؤشرات التي ترتكز على قاعدة محاسبية وسوقية، مالية ومختلطة، ولقد كانت الاتجاهات التقليدية لقياس وتقييم هذا المعيار في المؤسسات الاقتصادية ترتكز على المؤشرات الداخلية لخلق القيمة والتي يطلق عليها مصطلح مؤشرات التسيير، حيث تستخرج من المعلومات المحاسبية المتوفرة لدى المؤسسة.

كما ظهرت مؤشرات أخرى على شكل نسب تعبر عن المردودية، حيث تعتبر الجيل الثاني من المؤشرات المحاسبية الأكثر استعمالا وتداولا عندما أصبح التركيز على الكفاءة التي تدل على النتائج المحصل عليها من الأموال المستخدمة لبلوغها. فقياس المردودية يعود لتحديد الأداء مقارنة بهدف جد دقيق وبالوسائل المستعملة، فيمكن أن يكون الأداء تجاري واجتماعي، اقتصادي ومالي.

ومنذ بداية التسعينات من القرن المنصرم تم إحياء مفاهيم الربح الاقتصادي أو الدخل المتبقي، وتحت مسميات القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة. حيث أنها ليست فقط مقاييس للأداء المالي للمؤسسات ونظام مكافأة الإدارة، بل أيضا مؤشرات خلق القيمة، يسترشد بها المستثمرين وحملة الأسهم للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

الفصل الثالث

دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي لمبنة نوميديا قسنطينة

تمهيـــد

بالرغم من أن الجزائر قطعت سنوات من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وجنت من وراء ذلك العديد من المكاسب (توصلت إلى حد ما إلى إعادة التوازنات الكليـة وتحرير الاقتصاد وانعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مكاسب أخرى متعددة كتقلص معدل البطالة، وتحسن مستوى الدخل...)، إلا أن ثمة حاجزا ما أو معوقات ما أمام الانطلاق والتنمية المتواصلة للمؤسسات الجزائرية.

وعليه يكمن الهدف الأساسي من هذا الفصل في المساهمة في معرفة جوانب القوة والضعف للمؤسسات الاقتصادية، ومحاولة إسقاط أهم نقاط الجانب النظري على الواقع المعاش من خلال القيام بدراسة ميدانية لمؤسسة اقتصادية جزائرية بهدف الحصول على معلومات أكثر مصداقية، موضوعية وواقعية، وفيما يلي سنقدم المعطيات المرتبطة بالمكان والزمان والعنصر البشري للدراسة التطبيقية بالإضافة إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة من خلال تطورها التاريخي واستعراض هيكلها التنظيمي وطبيعة نشاطها.

وتتمثل هذه المؤسسة في مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته ملبنـة نوميديـا قسنطينـة ولقد تمت الدراسة الميدانية وفق الإطار المنهجي التالي:

I. مبـررات الاختيـار

- التسهيلات المقدمة وفرصة الإطلاع على الوثائق أفضل مما هو عليه الحال في المؤسسات الأخرى التي تمت زيارتها؛
- انتمائها إلى قطاع حيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- المؤسسة عانت لفترة طويلة من العجز المالي، حيث تم إعادة هيكلتها في ظل التحولات الاقتصادية، وبالتالي ينتابنا الفضول حول الوضعية الحالية للملبنة؛
- تسليط الضوء على مسار الأداء بوجه عام ومسار الأداء المالي بوجه خاص لملبنـة نوميديـا قسنطينـة؛
- معرفة دور معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية؛

- إن منتجات الملبنة استهلاكية ضرورية، تتطلب دراسات معمقة، حتى تتمكن الملبنة من البقاء والاستمرار في تحسين أدائها المالي؛
- وجود عدد كبير من المنافسين وخاصة الخواص منهم في ميدان إنتاج الحليب ومشتقاته.

II. أدوات الدراســـة

يتوقف نجاح البحث العلمي على اختيار أنسب الأدوات وكذا كيفية استعمالها من طرف الباحث. وقد تم استخدام مجموعة من الأدوات لإتمام هذا البحث في المجال التطبيقي والتي تتمثل فيما يلي:

- **الوثائـــق والسجـــلات:** تم تفحص مختلف وثائق الملبنة محل الدراسة، خاصة الوثائق المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي.
- **المقابلـــة:** تم استخدام المقابلة قصد الحصول على إجابات لمختلف الأسئلة التي تم طرحها بشأن المنشأ التاريخي للمؤسسة وكذا مناقشة هيكلها التنظيمي، طبيعة نشاطها وأدائها. كما وجهنا الاهتمام إلى عمال المؤسسة خاصة إلى إطارات مديرين ومسيرين لمديرية الإدارة والمالية بحكم توفرها على المعلومات التي تفيدنا في البحث.

III. مجالات الدراســـة الميدانيـــة: والتي تتمثل في كل من:

- **المجال الجغرافي للدراسة الميدانية:** تمت الدراسة الميدانية على مستوى ولاية قسنطينة بـــ: مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته – ملبنـــة نوميديـــا– الواقعة في منطقة شعبة الرصاص على بعد 4.7 كلم جنوب شرق مدينة قسنطينة.
- **المجال الزمني للدراسة الميدانية:** تمت دراسة حالة ملبنة نوميديا قسنطينة خلال الفترة الممتدة بين سنة2005 وسنة 2009.

وللقيام بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث حاولنا في المبحث الأول استعراض بطاقة فنية للمؤسسة، وتناولنا في المبحث الثاني موضوع تقييم الأداء المالي. أما في المبحث الثالث فقد قمنا بتطبيق وسائل التحليل المالي من خلال حساب وتحليل المؤشرات المالية انطلاقا من الوثائق المالية للفترة (2009/2005)، كما قمنا فيه بإبداء رأينا الشخصي حول استخدام مختلف المعايير والمؤشرات التي تم اختيارها في تقييم الأداء المالي وذلك باستعمال مختلف تقنيات التحليل المالي داخل مؤسسة ملبنة نوميديا.

المبحـــث الأول : البطاقـــة الفنيـــة لملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة

بعد تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية لملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة لإنتاج الحليب ومشتقاته سيتم استعراض البطاقة الفنية للملبنة من خلال المطالب التالية:

- تقديـــم المؤسســـة محـــل الدراســـة ووضعيتهـــا الحاليـــة؛
- الهيكـــل التنظيمـــي لملبنـــة نوميديـــا ووظائفهـــا؛
- طبيعـــة نشـــاط ملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة.

المطلـــب الأول: تقديـــم المؤسسة محل الدراسة و وضعيتها الحالية

الفـــرع الأول: التطور التاريخي للمؤسسة الأم

الديـــوان الجهـــوي للحليـــب ومشتقاتـــه كان فيما مضى عبارة عن مؤسسة صغيرة قام بإنشائها المستعمر الفرنسي، وكانت تسمى آنذاك **LAIKO**، وتعني التعاونية الجزائرية للحليب، وكان موقعها بئر خادم بالجزائر العاصمة، حيث كانت تقوم بتوزيع حليب البقر في قارورات من الزجاج. وبما أن إنتاجها كان ضعيفا بدأ الديوان الوطني للتجارة يقوم باستيراد الحليب من السوق الأوروبية المشترك آنذاك، إلا أن هذا لم يلبي حاجيات السكان المتزايدة على الحليب.

ولهذا تم إنشـــاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاتـــه "**ONALAIT***" بمرسوم رئـــاسي رقم **69-23 نوفمبر 1969**، وهي مؤسسة اقتصادية تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة. ولقد تم تأسيس الديوان الوطني للحليب ومشتقاته من طرف مكتب دانمارك للدراسات بموجب قرض من الدانمارك، أطلق عليه اسم الديـــوان الوطنـــي الجزائـــري للحليـــب، وقد قسم هذا الأخير إلى ثلاث مركبات هي :

- مركب الحليب ومشتقاته بقسنطينة؛
- مركب الحليب ومشتقاته بالجزائر؛
- مركب الحليب ومشتقاته بوهران.

* : **ONALAIT : Office National du Lait et des Produits Laitiers.**

الفـــرع الثانـــي: تقديـــم ملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة

دخل مشروع وحدة قسنطينة حيز التنفيذ سنة **1974** في إطار برنامج التنمية الصناعية الوطنية، واكتمل هذا المشروع وظهر إلى الوجود في شكل ملبنـــة نوميديـــا في جانفي **1980** .

وفي جانفي **1981** أي بعد الانطلاقة بسنة وبعد إعادة الهيكلة للمؤسسات قامت الدولة بإنشاء دواوين جهوية موزعة على ثلاث مناطق هي:

- الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته بالوسط **ORLAC** ومركزه بالجزائر العاصمة وهذا طبقا للمرسوم**81/353** الصادر في **1981/12/19**؛
- الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته بالغرب **OROLAIT** ومركزه بوهران وهذا طبقا للمرسوم **81/354** الصادر في **1981/12/19**؛
- الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته بالشرق **ORELAIT** ومركزه بعنابة وهذا طبقا للمرسوم **81/352** الصادر في **1981/12/19**؛

وكان مقر الديوان الجهوي الشرقي ومشتقاته يتمركز بمنطقة الحجار ولاية عنابة، تفرعت عنه **4** وحدات هي:

- وحدة عنابة؛
- وحدة قسنطينة؛
- وحدة سطيف؛
- وحدة باتنة.

وإبتداءا من تاريخ **1997/12/22** تم حل الدواوين الجهوية الثلاثة لتصبح كل الوحدات في إطار التوجه الاقتصادي الجديد نحو اقتصاد السوق مؤسسات مستقلة ذات أسهم ويبلغ العدد الإجمالي لهذه الأخيرة **18** مؤسسة أصبحت كلها تابعة لمجمع الحليب الصناعي لإنتاج الحليب ومشتقاته **GIPLAIT** * الكائن مقره بالجزائر العاصمة.

* : **GIPLAIT : Groupe Industriel des Productions Laitières.**

وهذا وقد ظهرت في نفس التاريخ ملبنـــة نوميديـــا بقسنطينـــة كمؤسسة مستقلة ذات أسهم برأسمال قدره **150.000.000.00 دج** إلى غاية **2007**. أما في سنة **2008** فقد بلغت أسهمها برأسمال قدره **372.650.000.00 دج** ، عدد عمالها سنة **2010** هو **233** عامل يسيرها رئيس مدير عام ومجلس إدارة. أي أنها تتمتع باستقلالية التسيير في تسعير مختلف منتجاتها، ما عدا سعر الحليب باعتباره منتوجا استراتيجيا، فسعره تسيطر عليه المديرية لجميع الوحدات وبأمر من الدولة.

تتواجد ملبنـــة نوميديـــا لإنتاج وتسويق الحليب حاليا في منطقة شعبة الرصاص على بعد **4.7 كلم** جنوب شرق مدينة قسنطينـــة وتتربع على مساحة تقدر بـــ 5 هكتارات مستطيلة ومقسمة كالآتي:

- **هكتار و582** متر مربع مساحة مبنية:
- **ثلاثة هكتارات و468** متر مربع مساحة غير مبنية.

وتشكل المساحة المبنية كالآتي:

1. الإدارة على شكل عمارة من طابقين؛
2. مركز المراقبة والأمن والاستقبال عند مدخل المؤسسة؛
3. المصنع بجميع ورشاته؛
4. المخازن؛
5. رصيف التوزيع.

المطلب الثانـــي: *الهيكـــل التنظيمـــي لملبنـــة نوميديـــا و وظائفهـــا*

ينقسم هيكل المؤسسة تقسيما وظائفيا، ففي أعلى الهرم نجد المدير وفروع تابعة له مباشرة وهي:

- السكريتاريا؛
- أربعة مساعدين للرئيس المدير العام.

كما يحتوي على ثلاثة مديريات رئيسية يمكن توضيحها عن طريق الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-1)

الهيكل التنظيمي لمؤسسة نوميديا

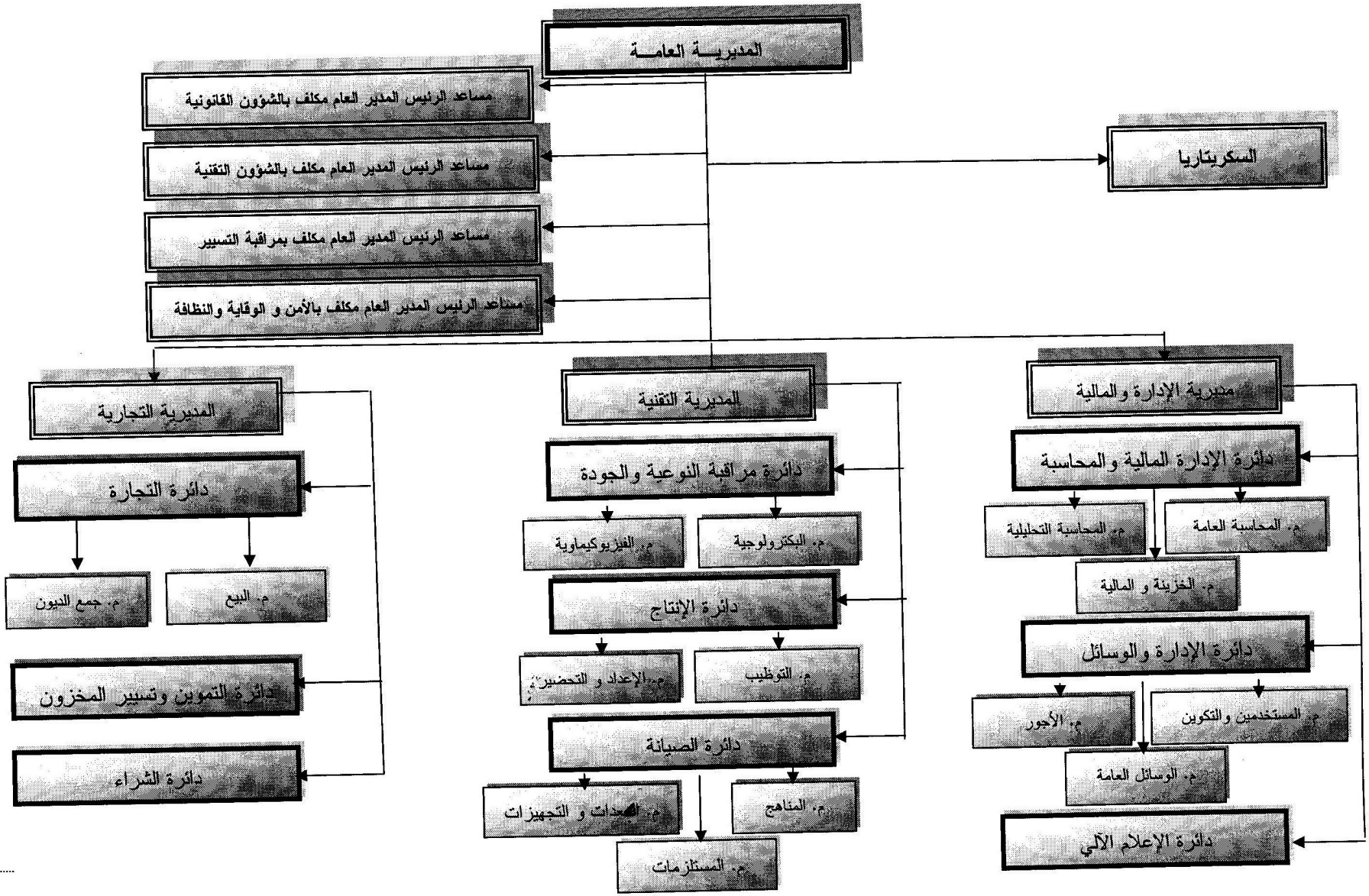

المصدر: مصلحة المستخدمين والتكوين.

تتمثل الوظائف المنوطة للملبنة حسب هيكلها التنظيمي فيما يلي:

1. **أداء المدير العام:** يقوم المدير العام بالمهام التالية:

- إدارة الوحدة وتحمل مسؤولية كل مجريات النشاط اليومي للوحدة والمديريات؛
- التكفل بتنفيذ التوجيهات السياسية والتنموية للوحدة (التموين- الإنتاج – التوزيع)؛
- مسؤولية مدنية على كل نشاطات الوحدة، وأخطار التسيير ومسؤولية جبائية؛
- الإشراف على الهيئات والمصالح والأقسام في الوحدة من أجل المتابعة المستمرة لنشاط الوحدة وظروف العمل؛
- الإطلاع على الحالة المالية والمحاسبية للوحدة ومختلف المعلومات الضرورية للتسيير من أجل اتخاذ القرارات؛
- إبرام صفقات مع الموردين والزبائن تحت شكل عقود تجارية؛
- عقد اجتماعات دورية ما بين مختلف المديريات للوحدة، وذلك للتنسيق فيما بينها؛
- إمضاء كل المستندات، الوثائق والتقارير بغية إرسالها إلى المديرية العامة أو المتعاملين.

2. **إدارة المراقبة الداخلية:** تضم هذه الإدارة خمسة مكاتب رئيسية وهي:

- مكتب أمانة المدير العام (السكريتاريا)
- مساعد الرئيس المدير العام مكلف بالشؤون القانونية ؛
- مساعد الرئيس المدير العام مكلف بالشؤون التقنية؛
- مساعد الرئيس المدير العام مكلف بمراقبة التسيير؛
- مساعد الرئيس المدير العام مكلف بالأمن والوقاية والنظافة.

ويمكن تلخيص مهام هذه المكاتب فيما يلي:

- تنشيط وتنسيق أعمال المراقبين بالتسيير الأمثل لأدوات الإعلام الآلي؛
- المراقبة اليومية لحالات الإنتاج والمبيعات والسهر على احترام الأسعار المطبقة؛
- المراقبة اليومية للاستهلاكات، وهذا فيما يخص المواد الأولية ومواد التعبئة؛
- تقييم النتائج واقتراح إجراءات تصحيحية؛

- فحص تواجد إيصالات التحويل اليومي للمنتجات المصنعة لمصلحة التوزيع؛
- المراقبة اليومية لوضعية المخزونات ومراقبة الشحن؛
- متابعة هيكل الأسعار والتكلفة وتحليل وضعية خزينة الوحدة؛
- مراقبة وضعية الزبائن وديون الوحدة، وتحليل جدول حسابات النتائج؛
- مراقبة الأصول واستهلاكات قطع الغيار للحظيرة المتنقلة؛
- مراقبة الجرد والفحص؛
- احترام إجراءات التسيير؛
- مراقبة درجة أداء النتائج لهياكل الوحدة، ومنح المردودية الإجمالية.

3. **مديرية الإدارة والمالية**: وتتكون هذه المديرية من الدوائر التالية:

1.3. **دائرة الإدارة المالية والمحاسبة**: تتكون دائرة الإدارة المالية والمحاسبة من أربع مصالح وهي مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة الخزينة والمالية. وتقوم هذه المديرية بعدة وظائف بمساعدة هذه المصالح، وتقوم بالمهام التالية:

- مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات؛
- مسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات؛
- السهر على تحقق الموازنات، كما أنه تصدر وتتابع الصكوك وتدفعها لأجل قبضها؛
- السهر على دفع الديون والقروض وتغطية الزبائن؛
- متابعة ملفات المنازعات التجارية (الزبائن)؛
- الحرص على أملاك المؤسسة ومتابعة العقود (الاستثمارات)؛
- العمل على استهلاك المواد في وقتها والمعرفة الحقيقية لسير الوحدة؛
- استعمال الأموال بفعالية (شراء، استثمار...)؛
- السهر على التصريحات الضريبية المتعلقة بالنشاط (الجباية) ومراجعة الحسابات؛
- الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية)؛
- السهر على المراقبة الدورية على الخزينة.

2.3. **دائرة الإدارة والوسائل:** تشرف دائرة الإدارة والوسائل على ثلاث مصالح وهي مصلحة المستخدمين والتكوين، مصلحة الأجور، مصلحة الوسائل العامة. ومن بين مهام هذه الدائرة:

- السهر على احترام حسن السلوك العام، والإجراءات الخاصة به؛
- المساهمة في وقاية أو تصفية الصراعات الجماعية أو الفردية؛
- المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين؛
- إنجاز مخططات التدريب والتربصات وتنفيذها، كما أنها تتكفل بالمتابعة المالية لهم بالتعاون مع المديرية الفرعية للمحاسبة والمالية؛
- إنجاز مخططات التشغيل حسب حاجيات الوحدة، وتنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة؛
- إنجاز مشاريع المخططات التكوينية والإتقان، وتسيير السلك المهني للوحدة؛
- تطبيق سياسة منسجمة فيما يخص التوظيف، التكوين، التربصات، الترقيات، أجور ومزايا اجتماعية.

3.3. **دائرة الإعلام الآلي:** إن الإعلام الآلي في المؤسسة هو جد ضروري في التسيير، حيث يضمن السرعة في عملية معالجة المعلومات وييسر البحث عنها ويمكن من إعداد ملخصات للنتائج ومن ثم ربح الوقت وتخفيض التكاليف وتجاوز الصعوبات والتعقيدات، وهو تخصص يتعلق بالمعالجة الأوتوماتيكية للمعلومات.

وتتمثل المعالجة الأوتوماتيكية للمعلومات في حجز وتخزين المعلومات في القرص الصلب ومعالجة المعلومات تبعا لاحتياجات المستعملين باستعمال البرمجيات. حيث تتنوع البرمجيات حسب الوظيفة المخصصة لها ونذكر على سبيل المثال البرمجيات التالية:

- **أنظمة الاستغلال:** تتعلق باستغلال وتسيير موارد الجهاز، القراءة الكتابة على القرص ومن أشهرها نذكر: **WINDOWS , MS-DOS, UNIX**.
- **برامج المكتبيات:** تسمح بإنتاج نصوص أو إنجاز حسابات أو إدارة وتسيير معطيات. ومن أمثلتها: معالج النصوص، المجدول.
- **برامج مهنية للتسيير:** ومهمتها إنجاز أو المساهمة في تسيير المؤسسة من أمثلتها: برامج المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية ، الفوترة والأجور.

4. **المديرية التقنية:** تنقسم المديرية التقنية إلى ثلاث دوائر رئيسية، حيث تقوم هذه الدوائر بنشاطاتها المختلفة الموكلة لها، كما لها علاقة مع دائرة الصيانة في حالة حدوث عطب في الآلات. وتتمثل الدوائر التابعة لها في كل من:

1.4. **دائرة الإنتاج:** تشرف دائرة الإنجاز على مصلحتين هما:

1.1.4 **مصلحة الإعداد والتحضير:** وتشرف على قسم إنتاج الحليب، وقسم إنتاج مشتقات الحليب.

2.1.4 **مصلحة التوظيب:** قسم جمع وتنظيم الإنتاج.

وتقوم هذه الدائرة بـــ:

- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة والمساهمة في شراء المواد الأولية؛
- الإشراف وتنسيق نشاطات هذه الوظيفة، وتحرير تقارير النشاط؛
- تحضير برامج الإنتاج واستهلاك المواد؛
- إيجاد سبل الاستهلاك المعياري للمواد الأولية ومركبات مواد التعبئة؛
- السهر على النظافة والأمن والآداب داخل الورشات الصناعية؛
- المساهمة في إعداد البحوث فيما يخص المنتجات الجديدة بالأخذ في الحسبان الملاحظات المخبرية؛
- تحديد حاجيات المخبر فيما يخص المنتجات والتجهيزات.

2.4. **دائرة مراقبة النوعية والجودة:** وتضم هذه الدائرة كل من المصلحة البيكترولوجية والمصلحة الفيزيوكيمياوية، وهذه الدائرة تتمثل مهامها في:

- السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا من جانب النظافة ومراقبة الجودة؛
- السهر على احترام إجراءات المراقبة بالعينات وتحليلها، وكذا تحسينها؛
- السهر على احترام مقاييس الاستهلاك، واحترام قانون الجودة الصحية للمركبات وتمييز المنتوج؛
- الاستغلال والمراقبة والمصادقة على نتائج التحليل والتخلص من المواد الفاسدة؛
- إظهار للمسؤولين نتائج التحليل مع الملاحظات والتوجيهات الضرورية.

3.4. <u>دائرة الصيانة</u>: وتضم دائرة الصيانة كل من مصلحة المناهج ومصلحة المعدات والتجهيزات و مصلحة المستلزمات. وتقوم دائرة الصيانة بـــ:

- تحديد سياسة الصيانة و ميزانية الصيانة السنوية واحترام معايير الأمن؛
- إنجاز البرامج وميزانية الصيانة السنوية واحترام معايير الأمن؛
- المشاركة في إنجاز مخطط التكوين، وتشغيل المستخدمين في مصالحها؛
- التكفل بتنسيق مصالحها مع المصالح الأخرى.

5. <u>المديرية التجارية</u>: وتضم هذه المديرية ثلاث دوائر هي دائرة التجارة ودائرة التموين وتسيير المخزون ودائرة الشراء، ولكل منهما مجموعة من المصالح تقوم بالإشراف عليها، كما هي مبنية في الشكل السابق، ومن بين مهامها:

- المشاركة في إنجاز الميزانية التقديرية السنوية؛
- عقد الصفقات التجارية مع الموردين، مراعية في ذلك الجودة والسعر؛
- القيام بالتقديرات بدلالة مختلف الورشات الإنتاجية والمخزون الموجود؛
- تموين المؤسسة بعد تسجيل احتياجات كل ورشة من ورشات الإنتاج من المواد الأولية اللازمة للإنتاج، والقيام بتحرير الطلبيات لتوفير هذه المتطلبات من غبرة الحليب، ومواد دسمة وغيرها من الأدوات والمشتريات التي تلزم مختلف مصالح المؤسسة؛
- تقديم المواد المطلوبة في العملية الإنتاجية لمصلحة الإنتاج حسب الطلبية اليومية المراد إنتاجها؛
- المشاركة في إنجاز برامج التوزيع المحلي؛
- تحديد منافع البيع والقيام بعملية الفحص والمراقبة من ناحية الجودة والكمية، وهذا قبل شحن المبيعات؛
- بعث الفحوصات والإعلانات المتعلقة بالحاجيات على المستوى الوطني والخارجي.

وتوظف هذه المديريات في مجموعها **233** عامل، وهذه الإحصائيات هي لشهر ماي **2010**، وهم موزعون على المديريات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1)

توزيع العمال حسب الهيكل التنظيمي

نوع العمال	الوظائف	عدد العمال	النسبة
عمال الإنتاج	دائرة الإنتاج	83	% 35.62
	مصلحة البيع	27	% 11.60
	المجمـــوع (1)	**110**	**% 47.22**
عمال التدعيم	دائرة الصيانة	19	% 8.15
	دائرة المخبر	26	% 11.16
	دائرة تسيير المخزون	07	% 3.01
	دائرة المشتريات	05	%2.15
	التنظيف	04	%1.71
	المجمـــوع (2)	**61**	**%26.18**
عمال الإدارة	المدير العام	01	% 0.43
	مساعدي الرئيس المدير العام	04	% 1.71
	عمال إداريين	57	% 24.46
	المجمـــوع (3)	**62**	**% 26.60**
المجمـــوع الكلـــي للعمـــال = (1)+(2)+(3)		**233**	**% 100**

المصـــدر: مصلحة المستخدمين و التكوين ماي 2010 .

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن مستخدمي ملبنة نوميديا موزعين كالآتي:

- **110** عامل منتج ←—— **%47.22**
- **61** عامل تدعيم ←—— **%26.18**
- **62** عمال إداريين ←—— **%26.60**

حسب هذا التوزيع نجد ملبنة نوميديا:

- تعتمد على عمال منتجين بنسبة **47.22 %**، وهذه النسبة في الحقيقة تمثل محور الجدل، فـــ :

- من جهة نجدها جيدة نظرا لأن المؤسسة مؤسسة صناعية تحويلية، لذا لا بد من أن حصة الأسد تكون لصالح عمال الإنتاج، كما نلاحظ ضم عمال مصلحة البيع إلى عمال الإنتاج وهذا نظرا لطبيعة المنتجات -سريعة التلف خاصة الحليب- مما جعل مصلحة البيع مدرجة مع العمال المنتجين؛

- من جهة أخرى هي نسبة كبيرة خاصة في ظل التطور التكنولوجي وتطور سير جميع مكائن وآلات المصانع، حيث أصبحت تعمل بالأسلوب الذاتي دون الحاجة إلى الأيدي العاملة، إلا على سبيل المراقبة لسير العملية الإنتاجية والصيانة.

- تعتمد على عمال التدعيم بنسبة **26.18%** من عدد العمال الإجمالي، ونلاحظ أن أكبر عدد من عمال التدعيم يتمثل في عمال دائرة المخبر وهذا لأهمية مراقبة الجودة والنوعية قبل الإنتاج وبعد الإنتاج (المواد الأولية والمنتجات النهائية) من أجل ضمان سلامة المنتجات، ثم تليها نسبة **31%** من عمال الصيانة ويرجع ذلك إلى قدم آلات ومعدات الإنتاج.

- تعتمد على عمال إداريين بنسبة **26.60%** من العدد الإجمالي لعمال المؤسسة، وتضم عمال مديرية الإدارة والمالية، ويمثل عدد عمال دائرة المحاسبة والمالية **39** عامل أي نسبة **62%** من العمال الإداريين.

المطلـــب الثالـــث: طبيعـــة نشـــاط ملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة

إن مؤسسة نوميديا ومنذ نشأتها كانت تنتج منتوج ضروري وأساسي في حياتنا اليومية ألا وهو الحليب، كما تنتج أيضا مشتقاته والمتمثلة في القشدة الطازجة، الجبن، الياغورت، زبدة البقرة اللبن، الجبن الطري والسمن. غير أنه ومع مرور السنين وقدم الآلات من جهة وكذا ندرة المواد الأولية من السوق الوطنية من جهة أخرى أدى إلى تراجع خط منتجات الملبنة.

وحاليا تقوم الملبنة بإنتاج الحليب بنوعية المبستر وحليب البقر، الجبن الطري واللبن ، أما في سنة **2005** انطلقت في إنتاج الجبن المعقم لمدة سنة ثم توقفت بسبب ارتفاع المواد الأولية وقدم الآلات.

كما تقوم المؤسسة بإحضار منتجات أخرى من الملبنات التابعة لمجمع الحليب **GIPLAIT**، ثم تعيد توزيعها وبيعها عن طريق مسالكها وهذا من أجل الحفاظ على حصتها في السوق، وتغطية العجز الذي تحققه من جراء إنتاجها وبيعها لمنتوج الحليب المسعر إداريا. وفيما يلي نستعرض المنتجات الموجودة في الملبنة حسب طبيعتها كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2)

تصنيف طبيعة منتجات ملبنة نوميديا قسنطينة

المواد الأولية	المنتوج النهائي	البضاعة حسب مصدرها
• الحليـــب الطـــازج. • غبـــرة الحليـــب ويتم استيرادها من البلدان الأوروبية. • المـــواد الدسمـــة ويتم جلبها عادة من نيوزيلندا ويطلق عليها اســـم MGLA. • المـــاء وهو المادة المتوفرة في السوق الوطنية. • الخمائـــر والمعطـــرات، الملـــح، بوليفوسفـــاط ونتـــرات الصوديوم.	• **الحليـــب**: وهو عبارة عن منتوج سهل الاستعمال . • **الجبـــن**: وينقسم إلى نوعين: **1. الجبن الطري**: أو ما يسمى بـــ **القسنطيني الصغير** وهو عبارة عن جبن ذائب. **2.الجبن المعقم**: وهذا النوع من الجبن شرعت في إنتاجه سنة **2005** ثم توقفت. • **حليـــب البقـــر**: وهو عبارة عن حليب طبيعي يتم جلبه من المزارع، وبعد تصفيته وتنقيته بطرق علمية يتم تعقيمه وتعبئته في أكياس خاصة به كالحليب. • **السمـــن**: وهو منتوج يتكون أساسا من المواد الدسمة.	**البليدة (بني تامو)** قشدة التحلية ياغورت جبن الحمية **العاصمة (بئر خادم)** زبدة مبسترة **بودواو** جبن ذائب **الشلف** حليب علب مغلف

المصـــدر:**الجـــدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.**

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة

سنحاول في هذا المبحث إسقاط أهم نقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة لإنتاج الحليب ومشتقاته (خلال الفترة من 2005 إلى 2009) وذلك وفقا للمعطيات المقدمة من طرف مديرية الإدارة والمالية لهذه المؤسسة. وللقيام بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

- الأداء المتوازن لملبنة نوميديا وأنواع الأداء؛
- الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة؛
- تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة.

المطلب الأول: الأداء المتوازن لملبنة نوميديا وأنواع الأداء

سيتم في هذا المطلب تناول موضوع الأداء لملبنة نوميديا من خلال التطرق أولا إلى الأداء المتوازن للملبنة بالإضافة إلى أنواع الأداء.

الفرع الأول : الأداء المتوازن لملبنة نوميديا

إن الهدف الأساسي لأي مؤسسة اقتصادية من خلال إنتاج السلع والخدمات هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبالتالي المساهمة في زيادة الدخل القومي مما يمكنها من المشاركة في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، بما يضمن لها الاستمرار والمحافظة على البيئة الداخلية والخارجية لها على نحو متوازن في الأداء، ونجد ملبنة نوميديا تعمل جاهدة لتحقيق تكافؤ الأخذ مع العطاء لكل ما يحيط بها، حيث تسعى لتحقيق التوازن في الأداء عن طريق :

- بلوغ تنسيق أمثل بين الملبنة وباقي المؤسسات الأخرى المماثلة في النشاط الصناعي الغذائي للاستفادة من الخبرات المقدمة من الإطارات المشاركة في مجلس إدارة الملبنة؛
- تنظيم وتطوير هياكل الصيانة وطرقها للتمكن من الاستغلال الأقصى للتجهيزات الإنتاجية؛
- الزيادة من خط الإنتاج كهدف تسمو إليه الملبنة عن طريق محاولة الحصول على آلة جديدة بتغليف متطور لصناعة مادة الياغورت حتى يتسنى لها إنتاجه من جديد بدل إعادة بيع ما تنتجه الملبنات الأخرى(بني تامو وبئر خادم مثلا)؛
- التغلب على المنافسة الشرسة عن طريق الجودة والسعر المدروس بما يتلاءم مع الموزع من جهة والمستهلك النهائي من جهة أخرى؛

- المؤسسة تهدف إلى التقليل من التبعية للأسواق الأجنبية فيما يخص المواد الأولية وارتفاع أسعارها، وهذا عن طريق تشجيع الإنتاج الوطني من حليب الأبقار الطازج الذي تعمل الملبنة على جمعه وشرائه من المربين في كامل تراب ولاية قسنطينة؛

- العمل والبحث المستمر عن وسائل تقنية وتكنولوجية واقتصادية ومالية تجعل المؤسسة تلبي احتياجات عملائها، مع المحافظة على أسواقها من دون الوقوع في خطر الفساد أو البيع بأقل من التكلفة الحقيقية؛

- المؤسسة تحاول دوما الحفاظ على موزعيها وكذلك زبائنها عن طريق إعطاء تسهيلات فيما يخص الدفع وهامش الربح؛

- تطمح المؤسسة من التخلص الجزئي من الموزعين الخواص عن طريق سعيها إلى التزود بوسائل نقل حديثة خاصة بها.

الفـــرع الثانـــي: أنـــواع الأداء لملبنـــة نوميديـــا

لقد تم في الجزء النظري اتخاذ معيار المصدر لتصنيف الأداء، ووفقا لهذا المعيار نجد أن أنواع الأداء لملبنة نوميديا تنقسم إلى:

I.الأداء الخارجـــي

إن مشاكل الحليب كبيرة ومتنوعة وليست مختصة بمصانع إنتاج الحليب فقط بل هي موجودة عند جامعي الحليب والمربين كل واحد من هؤلاء لديه مشاكل خاصة. هذا ما جعل الجزائر تعتمد على غبرة الحليب دائما. فغلاء أسعار غبرة الحليب في السوق العالمية خلق مشكلا كبيرا لأن كميات الغبرة التي تمنح الآن للمؤسسات ليست كافية لتغطية حاجيات المواطنين. وسنخص بالدراسة أداء المتغيرات الاقتصادية التالية:

1. التدخـــل الحكومـــي

إن الدولة تفرض على المؤسسة تسعير الحليب بسعر يكون في أغلب الأحيان أقل من تكلفة إنتاجه وهذا في إطار الدعم الحكومي المقدم إلى المؤسسات العمومية للصناعات الغذائية إلا أن ملبنة نوميديا لم تتلقى أي دعم مالي منذ عام 1994 أي قبل أن تصبح مستقلة عن الديوان الوطني للحليب الصناعي إلى غاية سنة 2008 (أين تم استحداث الديوان الوطني للحليب). هذا فيما يخص الحليب، أما مشتقات الحليب فالحكومة تفرض عليها سعر أدنى وسعر أعلى لا تستطيع المؤسسة الخروج عن

مجاله. فالحكومة تتبع هذه السياسة منذ مرحلة إعادة بناء الجزائر إلى الآن، والأكثر من ذلك فإن المؤسسة مطالبة بتحقيق الأرباح في عملياتها الإنتاجية لكي تضمن الاستمرار والبقاء.

2. الانطلاقات الهائلة للتكنولوجيا وعدم التأكد من المحيط

تعاني مؤسسة نوميديا من قدم آلات الإنتاج بعكس المؤسسات المنافسة التي تستخدم آلات مجهزة بالتكنولوجيا الحديثة، مما يمكن من التحكم في تكلفة الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك المنافسة القوية التي شهدها قطاع النشاط والذي جعل ملبنة نوميديا تعاني مشكل كبير في تسعير منتجاتها فالمؤسسة تواجه نوعين من المنافسة:

- منافسة في إنتاج الحليب وتكون هذه الأخيرة معتمدة على تحسين الجودة والنوعية لأن سعر الحليب محدد مسبقا.
- منافسة في إنتاج مشتقات الحليب والتي تمتاز بالسعر المنخفض والجودة الغالية بالإضافة إلى تسخير مجهودات كبيرة في الترويج.

والأمر الذي زاد الوضع سوءا هو غياب مديرية أو دائرة أو حتى مصلحة تعني اهتمامها بالتسويق وكل ما يتعلق به من بحوث تسويقية ودراسات سوقية وبالتالي انعدام هيئة مكلفة بتغيرات الطلب والأسباب المؤدية إلى ذلك، وحقيقة الأمر أن التقديرات التي تقوم بها هذه المؤسسة تعتمد على معلومات مستقاة من السنوات الماضية مسجلة في دفاتر، يتم إضافة إليها بعض المتغيرات دون الخروج إلى الميدان والبحث عن هذه المعلومات باستخدام طرق علمية ناجحة.

هذا السبب جعل مؤسسة نوميديا تعاني في بعض الأحيان الكساد في منتجاتها لأنها لا تتبع أي طرق عملية وتسويقية في تصريف منتجاتها، وأحيانا أخرى تضطر إلى البيع بأسعار أقل من سعر التكلفة وهذا بالنسبة لمشتقات الحليب وذلك لمواجهة أسعار المنافسة حتى لا تفقد زبائنها.

3. القدرة الشرائية للمستهلكين

تمثل منتجات الحليب ومشتقاته أهمية خاصة في غذاء كافة الفئات العمرية لكونها تتفوق على بقية الأغذية بقيمتها الغذائية ولاحتوائها على كافة العناصر الغذائية المتوازنة. ونتيجة لذلك فقد ازداد الطلب على الحليب ومشتقاته في الجزائر. وقد ساعد على ذلك النمو السكاني وزيادة الوعي بقيمة الحليب، وتختلف العادات الاستهلاكية للحليب ومنتجاته حسب اختلاف الموقع الجغرافي والعادات الاجتماعية للسكان ودخل الأسر، لذا نجد أغلب المؤسسات المنافسة تتجه إلى تخفيض الأسعار (

حرب الأسعار) وهذا يتماشى مع السلوكات الشرائية للمستهلك الجزائري الذي يعطي الأولوية الأولى إلى السعر عند اقتنائه لأي منتوج وخاصة المنتجات الاستهلاكية.

وكما نعلم أن أي مؤسسة لتفادي المنافسة السعرية عليها بالجودة العالية في إنتاج منتجاتها وهذا ما جعل ملبنة نوميديا مضطرة إلى تسعير منتجاتها (مشتقات الحليب) بسعر المنافسة كي لا تفقد عملائها من جهة ولا تستطيع الوصول إلى الجودة العالية بسبب قدم آلات الإنتاج والتبعية الكبيرة في التموين إلى السوق الخارجية من جهة أخرى.

فالمؤسسة نتيجة هذا تواجه أمرين : فمن جهة هي مطالبة بتحقيق الأرباح، ومن جهة أخرى تفرض عليها أسعار لا تخدم مصالحها المالية بالدرجة الأولى، فالمؤسسة من خلال عملية التسعير مطالبة بالمحافظة على مستوى معين من الأسعار الذي من شأنه أن يتوافق مع القدرة الشرائية للمستهلك إلى حد معين خصوصا وأن منتجات المؤسسة ضرورية في الحياة اليومية للأفراد.

4. ارتفـــاع الـــواردات مـــن المـــادة الأوليـــة وعـــدم استقـــرار الأسعـــار

يبقى العائق الرئيسي أمام تطور إنتاج الحليب ومشتقاته بالجزائر مرتبطا بمشكل الحليب الذي يعرف هو الآخر نقصا ملحوظا بسبب قلة عدد الأبقار الحلوب التي لا يتجاوز عددها **850 ألف رأس**، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى الاستيراد من الخارج لتعزيز إنتاج الحليب وتغطية العجز المحلي. ويتم استهلاك سنويا **3 ملايير لتر** من الحليب فيما يقدر الإنتاج الوطني بـــ **2,2 مليار لتر**، حيث تنفق الدولة ما يقارب **700 مليون دولار** سنويا لاستيراد هذه المادة من مموليها الأساسين في نيوزلندا وهولندا وبلجيكا، والذي جعل الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث استيراد الحليب ومشتقاته بعد إيطاليا والمكسيك* .

ويرجع ارتفاع سعر مادة الحليب في العالم بسبب وجود زبائن جدد كالإتحاد السوفياتي والصين و الفيتنام وأوربا الشرقية وهو الإقبال الذي جعل سعر هذه المادة عند حدود الـــ**5000 دولار للطن** سنة **2007** ** . بالإضافة إلى ذلك نقص الإنتاج المحلي من الأجبان، حيث يتم استيراد كميات كبيرة منها والتي تزداد خلال المناسبات كشهر رمضان، حيث يزيد الطلب عليها بحكم الإقبال الكبير

---

*: لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع: جريدة المساء: الإنتاج المحلي غير كاف بسبب نقص الحليب ،2010/09/04، على شبكة الانترنت:

http://www.el-massa.com/ar/content/view/37535

**: لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع: الشروق أون لاين، وزير التجارة للشروق: أسعار الحليب والسميد لن ترتفع مهما ارتفعت في الأسواق الدولية،2007/12/25. على شبكة الانترنت:

http://www.echoroukonline.com/ara/?news=20267&output_type=rss

للمواطنين على مختلف أنواع الجبن. وغالبا ما تستورد هذه المادة من الدول الأوروبية المعروفة بنوعية أجبانها كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا وهولندا حسبما أكده بعض مستوردي هذا المنتوج.

وفي ظل هذه الظروف نجد ملبنـــة نوميديـــا تواجه عدة مشاكل لإنتاج الحليب ومشتقاته كغيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية الأخرى التي تنتج مواد استهلاكية، ومن بين هذه المشاكل:

- عدم القدرة على تلبية الطلب المحلي نتيجة الزيادة المضطردة على منتجات الحليب، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث استهلاك الحليب على المستوى المغاربي؛
- قلة الإمكانيات وغياب المواد الأولية التي تدخل في إنتاج هذه المادة الغذائية الحيوانية؛
- التبعية الخارجية فيما يخص المادة الأولية، وارتفاع فاتورة الواردات.

الأمر الذي جعل ملبنـــة نوميديـــا عرضة لتقلبات أسعار المواد الأولية المرتفعة، مما يؤثر على تشغيلها وعلى خططها المستقبلية وبالتالي على أدائها الكلي. وكما هو معروف فملبنة نوميديا تنتج منتوج أساسي وهو الحليب الذي لا تستطيع تغيير سعره إلا بمرسوم حكومي، فالمؤسسة تنتج وتبيع رغم معرفتها بالخسارة.

II. *أداء ملبنـــة نوميديـــا:* والذي يتكون أساسا من التوليفة التالية:

1. *الأداء البشـــري:* تنتج المؤسسة حاليا ما يقارب **200000** لتر يوميا من الحليب ومشتقاته بفضل تضاعف جهود **233** عامل، وما يلاحظ من سياسة الموارد البشرية لملبنة نوميديا أنها محصورة في إدارة العمال و المسك الاجتماعي التقليدي الذي يهتم بتصنيف العمال حسب الفئات الاجتماعية المهنية وبتوزيعهم في كل فئة. والجدول التالي يبين لنا هذا التصنيف:

الجدول رقم (3-3)

تصنيف المستخدمين حسب الفئات الاجتماعية المهنية

السنوات / الفئات الاجتماعية المهنية	2009	
	العدد	%
اطارات متوسطة	58	24.90
إطارات عليا	09	3.86
إطارات مديرين	02	0.86
أعوان تحكم	52	22.31
أعوان تنفيذ	112	48.07
المجموع	233	100

المصدر: مصلحة المستخدمين والتكوين – ماي 2010-.

الجدول أعلاه يبين لنا:

- نسبة عمال التنفيذ تمثل أعلى نسبة وتقدر بـــ **48.07%** أما عمال التحكم فيمثلون **22.31%** والإطارات فيمثلون **29.62%** من إجمالي العمال.

إذن حسب هذا التصنيف نستنتج أن نسبة التأطير ونسبة التحكم هي نسبة معتبرة نظرا للدور الإشرافي الذي يقومون به وهو ما يرفع من مستوى الإشراف على العمال ومنه زيادة المردودية. ومع هذا فعدم وجود أدوات ومؤشرات للتسيير تسمح لنا بقياس المردود والأداء مثل: أداء الأفراد عائد الأفراد...، تجعل من المستحيل معرفة مردودية الأفراد لملبنة نوميديا.

2. ***الأداء التقنـــي:*** إن الجدول أدناه يبين لنا الكيفية التي تدار بها الاستثمارات طويلة الأجل أي مدى كفاءة ملبنة نوميديا في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها، ويتم حساب الأداء التقني من خلال العلاقة التالية:

معدل دوران الأنشطة الاستثمارية = رقم الأعمال / الاستثمارات الثابتة الصافية (الأصول)

الجدول رقم (3-4)

حساب معدل دوران الأنشطة الاستثمارية للفترة 2009/2005

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
رقم الأعمال	1107736.72	1085497.23	1295929.58	1653058.90	1571616.02
مجموع الأصول الثابتة	417749.56	379227.10	559101.82	524767.75	491203.03
معدل دوران الأصول	2.65	2.86	2.31	3.15	3.19

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج لملبنة نوميديا للفترة 2009/2005 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أن معدل دوران الأصول الثابتة متزايد خلال فترة الدراسة ما عدا سنة **2007** وهذا راجع إلى أن استثمار المؤسسة في الأصول لتلك السنة أكثر مما يجب؛
- أن الملبنة تستغل الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بكفاءة وفعالية متزايدة، حيث بلغ سنة **2009** معدل الدوران **3.15** مرة ، بمعنى تطور المؤشر بنسبة **20%** مقارنة بسنة **2005**.

3. ***الأداء المالي***: والذي سنتطرق له في المطلب الموالي.

المطلـــب الثانـــي: الأداء المـــالي لملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة

يظهر الأداء المالي لملبنة نوميديا من خلال أداء دائرة الإدارة المالية والمحاسبة، وسنتطرق فيما يلي إلى:

الفـــرع الأول: أداء ملبنـــة نوميديـــا من المنظـــور المالـــي

يترأس دائرة الإدارة المالية والمحاسبة "المدير المالي" وهو المسؤول عن المراقبة والسير الحسن لمختلف المصالح والأقسام التابعة لهذه الدائرة، وذلك من أجل إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية والاستخدام الأمثل لها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المالية خاصة وأهداف المؤسسة عامة، ولقد بدأت هذه المديرية منذ سنة **2008** تولي اهتماما كبيرا بقواعد التحليل المالي بغية تقييم أداء المؤسسة من المنظور المالي والمنظور الكلي لأدائها، حيث شهدت نوعا من الصحوة خصوصا عند ظهور المنافسة.

الفـرع الثانـي: أهميـة ودور الوظيفـة الماليـة في ملبنـة نوميديـا

تتمثل الأهمية والدور الذي تلعبه دائرة الإدارة المالية والمحاسبة في ملبنة نوميديا من خلال القيام بالمهام التالية:

- تحليل احتياجات الخزينة؛
- المشاركة في وضع الميزانية التقديرية السنوية؛
- السهر على تحقيق كل العمليات المالية؛
- تمثيل المؤسسة لدى البنك؛
- إعداد ومتابعة جدول التقارب البنكي؛
- السهر على مراجعة الصندوق؛
- متابعة المدينين والدائنين؛
- الاهتمام بالجباية (التصريحات ، الدفع، القيام بإجراءات الطعن فيما يخص العقوبات).

الفـرع الثالـث: ماهيـة الأداء المالـي لملبنة نوميديـا قسنطينـة

يتمثل الأداء المالي لملبنة نوميديا في النتائج التي تسعى وتحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك الأهداف المالية التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية، والأداء المالي للملبنة يتمثل في:

- توفير الأموال واستغلالها بأسلوب أمثل؛
- تحقيق خزينة موجبة؛
- التسيير الحسن لنشاطات المؤسسة؛
- تعظيم الأرباح : قبل توجه الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، كانت المؤسسات العمومية الجزائرية تنشط وفق مبادئ النظام الاشتراكي ومن بينها ملبنة نوميديا التي كانت تسعى إلى تحقيق الإنتاج وتشغيل العمال، ولكن بعد عام **1997** أصبحت مستقلة، وكأي مؤسسة اقتصادية فإن الأولويات التي تهدف إليها هي تحقيق الربح من أجل البقاء والاستمرار في ظل منافسة السوق.

وبما أن المؤسسة هي مؤسسة منتجة لمادة أساسية وضرورية واسعة الاستهلاك ، كان لزاما يها الخضوع لقرارات الحكومة المتمثلة في تحديد سعر الحليب، وبالتالي فالمؤسسة لديها هامش ح ضعيف لذا نجدها تسعى إلى الإنتاج المكثف بغرض الزيادة في حجم المبيعات من أجل تعظيم

أرباحها. وأما فيما يخص مشتقات الحليب فالمؤسسة تسعى إلى تعظيم الأرباح لتغطية الخسارة الناجمة عن منتوج الحليب.

المطلـــب الثالـــث: تقييـــم الأداء المالـــي لملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تطبيق ما جاء في القسم النظري على مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة . ولقد أشرنا في الفصل الأول ضرورة تخطيط عملية التقييم قبل تنفيذ التقييم، حيث تعد عملية تخطيط التقييم الحجر الأساس، لأنه عند مستواها يتم اختيار نوع التقييم و تحديد المعايير بالإضافة إلى اختيار المؤشرات التي تلعب دورا هاما في تعريف المعايير من جهة وفي تحديد طريقة الحصول على المعلومات من جهة أخرى.

الفـــرع الأول: مخطـــط تقييـــم الأداء المالـــي لملبنـــة نوميديـــا

قبل الشروع في عملية التقييم، يستوجب إتباع الإجراءات التالية:

1. طرح التساؤلات حول الهـــدف الأساسي من عمليـــة تقييـــم الأداء المالـــي لملبنـــة نوميديـــا

يتمثل الهدف الأساسي لموضوع دراستنا في تقييم مستوى الأداء المالي لملبنة نوميديا ، لذا فنوع التقييم المتبع هو " تقييـــم نتائـــج الأداء المالي " خلال الفترة **2009/2005**.

2. الإجابة عن أسئلة التقييم عن طريق المعايير

ولقد توصلنا إلى أن الإدارة المالية كوظيفة لا بد أن تسعى إلى تحقيق هدف محدد وواضح يتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة في المدى الطويل كهدف يدل على تعظيم الثروة، حيث أنه في إطار هذا الهدف نجد ملبنة نوميديا تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق الأهداف الخاصة أي المعايير التالية: التـــوازن المالـــي والسيولـــة وإنشـــاء القيمـــة.

3. ترجمة المعايير إلى مؤشرات وتحديد طريقـــة الحصـــول علـــى المعلومـــات

إن طبيعة المؤشرات التي تعرف المعايير المختارة للقيام بعملية تقييم الأداء المالي تسمح لنا بمعرفة الكيفية التي يتسنى لنا من خلالها استخراج هذه المؤشرات، حيث يتم الحصول عليها عن طريق الوثائق المحاسبية التي توفرها الإدارة المالية والمحاسبة لملبنـــة نوميديـــا خلال الفترة **2009/2005**.

الفـــرع الثانـــي : عمليـــة تقييـــم الأداء المالـــي لملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة

لقد أتاحت لي الفرصة من خلال التربص بملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة بإعداد وتحضير عملية تقييم الأداء المالي، وذلك من خلال:

1. **جمـــع البيانـــات والمعلومـــات:** تقتضي عملية التقييم مجموعة من المعلومات والبيانات والتي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية المتوفرة لدى ملبنة نوميديا وهذا خلال الفترة 2009/2005.

2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات:** في هذه المرحلة تم قياس الأداء المالي لملبنة نوميديا للفترة 2009/2005 بواسطة التحليل المالي الذي يعد أفضل أداة للقيام بهذه العملية. حيث تعد المعلومات الموجودة في الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج والملاحق من أهم المعلومات التي تم الاعتماد عليها في عملية التقييم.

أما بالنسبة إلى النظام المحاسبي المطبق في الدراسة فهو المخطط المحاسبي الوطنيPCN وهذا لعدم توفر كشوف مالية معدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد بسبب انطلاق المؤسسات الجزائرية في تطبيقه إبتداءا من سنة 2010.

3. **إصـــدار الحكـــم على النتائـــج:** بعد تحليل المعلومات تأتي مرحلة إصدار الحكم حول النتائج التي تم التوصل إليها في عملية التقييم والتي كانت على شكل:

- **استنتاجات:** حيث تتبع عملية حساب أي مؤشر من مؤشرات التقييم ملاحظات حول تطور المؤشرات خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى الإشارة إلى دورها وحدودها في عملية تقييم معايير الأداء المالي.

- **توصيـــات:** إن عملية التقييم لا يمكن أن يتجاوز تنفيذها الوصول إلى برمجة أهداف ومهمات جديدة، وهذا العنصر تم التطرق إليه مع الاستنتاجات المتوصل إليها.

وعليه سيتم في المبحث الموالي استعراض هذه المراحل بتفصيل أكثر مع إبراز دور المعايير والمؤشرات المختارة في تقييـــم الأداء المالـــي لملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة خلال الفترة 2009/2005 .

المبحـث الثالـث: استخـدام المعاييـر والمؤشـرات في تقييـم الأداء المالـي لملبنـة نوميديـا

إن الحديث عن موضوع معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي لملبنة نوميديا قسنطينة لا يتوقف عند تحديد المفاهيم الأولية المتعلقة به، بل يتعداه إلى دائرة أوسع تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه في تقييم الأداء المالي.

وفي هذا الجزء من البحث سنسعى إلى تطبيق المؤشرات التي تطرقنا إليها في القسم النظري على مؤسسة نوميديا مستخدمين في ذلك القيم الفعلية المحسوبة من مختلف الميزانيات والجداول التي تم إعدادها. لذا سيتم تناول المطالب التالية:

- استخدام المؤشرات في تقييم التوازن المالي للمؤسسة؛
- استخدام المؤشرات في تقييم سيولة المؤسسة؛
- استخدام المؤشرات في تقييم إنشاء القيمة للمؤسسة.

المطلـب الأول: استخدام المؤشرات في تقييـم التـوازن المالـي للمؤسسة

سيتم في هذا المطلب تناول مختلف المؤشرات المالية مع إبراز دورها في تقييم التوازن المالي، بداية من مؤشرات الدراسة الساكنة والتي تتمثل في مؤشرات الميزانية المالية ومؤشرات الميزانية الوظيفية وفي الأخير التطرق إلى مؤشرات الدراسة الديناميكية من خلال جداول التمويل.

الفـرع الأول: مؤشـرات الميزانيـة المالية

قبل استخدام مؤشرات الميزانية المالية في تقييم التوازن المالي، لا بد من تعديل عناصر الميزانية المحاسبية وفق ما يتماشى مع متطلبات الدراسة، ومن ثم حساب هذه المؤشرات، والتي سيتم تناولها فيما يلي:

I. إعادة ترتيب الميزانيات المحاسبية للفترة 2009/2005

بالاعتماد على مبادئ إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية*، سنحاول تعديل الميزانيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة نوميديا خلال الفترة **2009/2005**، حيث سنتناول بالدراسة العناصر الخاضعة للتغيير فقط في كل سنة من سنوات الدراسة، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

*: أنظر الملحق (05).

➢ خلال الفترة **2008/2005** قيم الحسابين **88**- نتيجة الدورة و**18**- نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة بإشارتها الجبرية.

وفي عام **2009** اجتمع مجلس إدارة الشركة وقرر توزيع نتيجة الدورة الصافية لسنة **2008** على النحو الآتي:

- خصص مبلغ منها بقيمة **56549.05 ألف دج** لامتصاص المبلغ السالب لنتائج رهن التخصيص.
- احتياطي قانوني **3841.05 ألف دج** تم ضمه إلى الاحتياطيات، إذن أصبح لدينا احتياطيات قانونية بالقيمة: **3064.43+3841.05=6905.48 ألف دج؛**
- أما الاحتياطيات الاختيارية فبلغت **950.92 ألف دج** وبذلك أصبح لدى المؤسسة احتياطيات جديدة بالقيمة:**950.92+6905.48 = 7856.40 ألف دج.**

➢ **<u>حـــ/ 19: مخصصات الخسائر والتكاليف:</u>**

- سنة **2007** أعد مخصص بمبلغ **78224.37 ألف دج** لمواجهة احتمال التقاعد المبكر لبعض العمال، حيث سيوزع المبلغ على عدة سنوات.
- أما في سنة **2008** فقد تم:
- استرجاع مبلغ **444.96 ألف دج** من المخصص المعد في **2007** ليصبح بذلك مبلغ المؤونة**77779.41 ألف دج ؛**
- إضافة مخصص نتيجة خطر محتمل لسوء تفاهم مع أحد الموردين بمبلغ **1721.29 ألف دج** ليصبح بذلك مبلغ المؤونة الإجمالي : **77779.41 + 1721.29 = 79500.70 ألف دج.**
- أما في سنة **2009** :
  - تم استرجاع المخصص المعد (**79500.70 ألف دج**) في سنة**2008.**
  - إعداد مخصص يوزع على عدة سنوات، بقيمة:**77779.41 ألف دج.**

➢ **<u>حـــ/31: مواد ولوازم</u>**: على مدى الخمس سنوات كان يضم مخزونا حيا (أقل من سنة) ومخزونا ميتا (أكثر من خمس سنوات) يتكون من قطع غيار وسكر، عطور وملصقات. وعليه فإن المخزون الميت يدرج ضمن الأصول الثابتة والفرق بينهما وبين القيمة الصافية هو المخزون المتداول. والجدول التالي يوضح القسم الثابت والقسم المتداول من مخزون مواد ولوازم في السنوات الخمس:

الجدول رقم (3-5)

تصنيف مواد ولوازم إلى أصول ثابتة ومتداولة

الوحدة: 1000 دج

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة الصافية	147991.77	114377.75	96436.80	34204.11	91569.45
المخزون الثابت	4069.35	4069.35	4069.35	4069.35	4069.35
المخزون المتداول	143922.42	110308.40	92367.45	30134.76	87500.10

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة تسيير المخازن.

- **حـــ/40: حسابات الخصوم المدينة**: يرصد في حسابه الأصلي والذي يتمثل في الموردين. والجدول التالي يعطينا القيم الحقيقية لهذا الحساب.

الجدول رقم (3-6)

ترصيد حسابات الخصوم المدينة في الحسابات الأصلية

الوحدة: 1000 دج

السنوات / البيان	الحسابات الأصلية	قيمتها الإجمالية	حـــ/40	القيم الحقيقية
2005	الموردون	31394.16	326.00	31068.16
2006	الموردون	29118.36	287.50	28830.86
2007	الموردون	362663.07	277.50	362385.57
2008	الموردون	419551.40	277.50	419273.90
2009	الموردون	120984.70	270.24	120714.46

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة العامة(تفصيل حـــ/40 وجداول الديون للفترة2005/2009).

- **حـــ/ 42: مدينو الاستثمارات**: تم تصنيفه حسب جدول المدينين كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7)

تقسيم مدينو الاستثمارات إلى أصول ثابتة ومتداولة

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة الصافية	7170.95	3878.65	1562.10	872.60	250405.45
ط.م.أ	-	-	-	872.60	250405.45
ق.أ	7170.95	3878.65	1562.10	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تفصيل الحساب 42: مدينو الاستثمار المتحصل عليه من مصلحة المحاسبة العامة.

- **حـــ/ 40:ديون الاستغلال** : ضمن رصيد الحساب 46: ديون الاستغلال لسنة 2006/2005 نجد حـــ/464: تسبيقات على الضرائب والرسوم (IBS) بمبلغ 4000.00 ألف دج ولسنة 2007 بمبلغ 4004.50 ألف دج يمثل أصول ثابتة.

- **حـــ/ 470: زبائن**: خلال الفترة 2009/2005 كان يضم عملاء مشكوك فيهم حيث قامت المؤسسة بتشكيل مخصصات لهذا الغرض، وهو يمثل أصول متداولة.

- **حـــ/ 50: حساب الأصول الدائنة**: يرصد في حسابه الأصلي المتمثل في الزبائن للفترة 2009/2005.

الجدول رقم (3-8)

ترصيد الأصول الدائنة في حسابه الأصلي

الوحدة: 1000 دج

البيـــان / السنـــوات	الحسابات الأصلية	قيمتها الصافية	حـــ/50	القيم الحقيقية
2005	الزبائن	63017.00	1387.10	61629.90
2006	الزبائن	35446.92	1410.51	34036.41
2007	الزبائن	13047.03	1419.20	11627.83
2008	الزبائن	11917.54	1426.40	10491.14
2009	الزبائن	12685.72	1410.52	11275.20

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة العامة(تفصيل حـــ/50 وجداول المدينين للفترة2005-2009).

حيث أن القيمة الحقيقية للحسابات المعنية عبارة عن الفرق بين قيمتها الصافية ورصيد حـ/50: الأصول الدائنة الموافق لها.

- **حـ/52: ديون الاستثمار**: تضمن سنة 2008 /2009:

▪ ديون طويلة الأجل والتي تتكون من كفالات مقبوضة وموردون ضمانات محجوزة ؛

▪ ديون قصيرة الأجل والتي تتمثل في دائني الاستثمارات.

والجدول التالي يوضح ما سبق:

الجدول رقم (3-9)

تقسيم ديون الاستثمار إلى ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل

الوحدة:1000 دج

البيان \ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة الاجمالية	6010.10	4659.94	4444.10	5778.36	3671.53
ديون الاستثمار طويلة الأجل	-	-	-	2684.88	1359.15
ديون الاستثمار قصيرة الأجل	6010.10	4659.94	4444.10	3093.48	2312.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تفصيل الحساب 52: ديون الاستثمار المتحصل عليه من مصلحة المحاسبة العامة.

- **حـ/ 55: ديون اتجاه الحلفاء والشركات الحليفة:** خلال الفترة 2005-2009 هو موجودات ثابتة.

II. الميزانيات المالية لملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2005

بعد تحضير ورقة العمل وترصيد الحسابات، نقوم بإعداد الميزانيات المالية المفصلة لملبنة نوميديا للفترة 2009/2005 *، غير أن هذا العرض للميزانيات المالية لا يفيدنا بشكل كبير عند القيام بعملية التحليل وعليه سنورد فيما يلي الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة:

* أنظر الملحق رقم (06).

الجدول رقم (3-10)

الميزانيات المالية المختصرة للفترة 2009/2005

جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
الأصول الثابتة					
الاستثمارات	417749.56	379227.10	559101.82	524767.75	491203.03
الأصول الثابتة لأكثر من سنة	8069.35	8069.35	8073.85	4941.95	254474.80
المجموع 1	**425818.91**	**387296.45**	**567175.67**	**529709.70**	**745677.83**
الأصول المتداولة					
المخزونات	157505.97	111156.45	94285.98	30806.98	100604.73
حقوق المؤسسة لدى الغير	139347.71	193279.91	254812.05	27396.63	166460.11
المتاحات	145698.52	144316.13	607333.56	1093830.24	483154.54
المجموع 2	**442552.20**	**448752.49**	**956431.59**	**1152033.85**	**750219.38**
المجموع العام =(1)+(2)	**868371.11**	**836048.94**	**1523607.26**	**1681743.55**	**1495897.21**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06).

الجدول رقم (3-11)

الميزانيات المالية المختصرة للفترة 2009/2005

جانب الموارد

الوحدة: 1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
الأموال الدائمة					
الأموال الدائمة الخاصة	46374.87	39921.31	319165.38	395986.39	456214.62
الأموال الدائمة الأجنبية	745920.45	745920.45	823984.07	827958.23	825518.21
المجموع 3	**792295.32**	**785841.76**	**1143149.45**	**1223944.62**	**1281732.83**
الديون قصيرة الأجل					
المورد و ديون أخرى	76075.79	50207.18	380457.81	457798.93	214164.38
الإعتمادات البنكية الجارية	-	-	-	-	-
المجموع 4	76075.79	50207.18	380457.81	457798.93	214164.38
المجموع العام=(3)+(4)	**868371.11**	**836048.94**	**1523607.26**	**1681743.55**	**1495897.21**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06).

III. حساب المؤشرات المالية الأساسية للتوازن المالي

1. رأس المال العامل

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا، ومدى احترامها لقاعدة التوازن المالي الأدنى، نقوم بحساب رأس المال العامل خلال الفترة 2009/2005 وهذا من أجل متابعة تطوره.

كما تم التطرق في الجانب النظري فإن رأس المال العامل يحسب بطريقتين:

رأس المال العامل: الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (1)

رأس المال العامل: الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل (2)

ولتحديد رأس المال العامل لفترة الدراسة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12)

حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية وأدنى الميزانية

الوحدة: 1000 دج

البيان \ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
رأس المال العامل من أعلى الميزانية					
الأموال الدائمة	792295.32	785841.76	1143149.45	1223944.62	1281732.83
الأصول الثابتة	425818.91	387296.45	567175.67	529709.70	745677.83
رأس المال العامل	**366476.41**	**398545.31**	**575973.78**	**694234.92**	**536055.00**
رأس المال العامل من أدنى الميزانية					
الأصول المتداولة	442552.20	448752.49	956431.59	1152033.85	750219.38
القروض قصيرة الأجل	76075.79	50207.18	380457.81	457798.93	214164.38
رأس المال العامل	**366476.41**	**398545.31**	**575973.78**	**694234.92**	**536055.00**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-10)، (3-11).

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- تساوي رأس المال العامل من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية لفترة الدراسة.

2. أنـــواع رأس المـــال العامـــل

كما ذكرنا في الفصل السابق يمكن حساب عدة أنواع لرأس المال العامل لمعرفة مصدر التوازن أو الاختلال المالي لهيكل المؤسسة. وإن دراستنا لهذا المؤشر الأول للتوازن المالي تشير إلى وجود ثلاثة أنواع من رأس المال العامل:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الموجودات المتداولة
رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الموجودات الثابتة
رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل – رأس المال العامل الخاص

ولتحديد قيمة كل نوع خلال فترة الدراسة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13)

حساب أنـــواع رأس المـــال العامـــل

الوحدة:1000 دج

البيـــان \ السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
الموجودات المتداولة	442552.20	448752.49	956431.59	1152033.85	750219.38
= رأس المال العامل الإجمالي	**442552.20**	**448752.49**	**956431.59**	**1152033.85**	**750219.38**
الأموال الخاصة	46374.87	39921.31	319165.38	395986.39	456214.62
- الموجودات الثابتة	425818.91	387296.45	567175.67	529709.70	745677.83
= رأس المال العامل الخاص	**(379444.04)**	**(347375.14)**	**(248010.29)**	**(133723.31)**	**(289463.21)**
رأس المال العامل	366476.41	398545.31	575973.78	694234.92	536055.00
- رأس المال العامل الخاص	(379444.04)	(347375.14)	(248010.29)	(133723.31)	(289463.21)
= رأس المال العامل الأجنبي	**745920.45**	**745920.45**	**823984.07**	**827958.23**	**825518.21**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-10) و(3-11) و(3-12).

ملاحظة : المبالغ بين قوسين سالبة.

من خلال الجدول التالي نتوصل إلى أن:

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الأموال الأجنبية؛
- رأس المال العامل = رأس المال العامل الخاص+ رأس المال العامل الأجنبي.

IV. استخـــدام رأس المـــال العامـــل فـــي تقييـــم التـــوازن المالـــي للمؤسســـة

سنقوم في هذا الفرع بدراسة حالات رأس المال العامل **لملبنـــة نوميديـــا** للفترة **2009/2005** تبعا لكل منظور.

1.منظـــور أعلـــى الميزانيـــة: عند قراءة الجدول رقم (3-12) يتبين لنا أن:

- رأس المال العامل موجب خلال الفترة **2009/2005**، وهذا يعني أن المؤسسة استطاعت احترام قاعدة التوازن المالي الأدنى، والتي مفادها أن الملبنة قامت بتمويل جميع الأصول الثابتة بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت هامش أمان بتمويلها جزء من الأصول المتداولة والذي يتمثل في رأس المال العامل؛
- بالإضافة إلى احترام الملبنة لقاعدة التوازن المالي الأدنى، فهي قامت بالتحسين المستمر لقيمة رأس المال العامل من سنة **2005** إلى **2008**؛
- أما في سنة **2009** فقد شهد رأس المال العامل انخفاضا مقارنة بـــ **2008** قدر بـــ **(158179.92 ألف دج)**، يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الأموال الدائمة بـــ **57788.21 ألف دج** و زيادة الأصول الثابتة بـــ **215968.13 ألف دج** .

2.منظـــور أدنـــى الميزانيـــة: نلاحظ من خلال الجدول (3-12) أن:

- رأس المال العامل لملبنة نوميديا موجب خلال الفترة **2009/2005**، وهذا يعني أن المؤسسة احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى، حيث استطاعت الملبنة مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، وحققت هامش أمان وهو رأس المال العامل، الذي لعب دورا هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة؛
- كما نلاحظ تحسن وزيادة قيمة رأس المال العامل من سنة **2005** إلى غاية سنة **2008** وهذا راجع لارتفاع قيمة الأصول المتداولة مقارنة بالقروض القصيرة الأجل؛

▪ أما في سنة **2009** فقد انخفض رأس المال العامل مقارنة بسنة **2008** بمقدار (**158179.92 ألف دج**)، وهذا راجع إلى انخفاض الأصول الثابتة بمقدار (**401814.47 ألف دج**) وانخفاض الديون القصيرة الأجل بـــ (**243634.55 ألف دج**).

كما أن تحليل أنواع رأس المال العامل يفيدنا في معرفة مصدر التوازن المالي لملبنة نوميديا، حيث توصلنا من خلال الجدول رقم (3-13) إلى أن:

▪ رأس المال العامل الخاص سالب خلال الفترة **2009/2005**، وذلك يعود إلى امتصاص نتيجة الدورة السالبة ونتائج رهن التخصيص الجزء الأكبر من الأموال الجماعية (خلال الفترة **2008/2005**)؛

▪ اللجوء الكبير إلى التمويل الأجنبي وهذا لعدم كفاية التمويل الخاص، وهذا يعني أن الأصول الثابتة لا تغطى كلية بالأموال الخاصة بل جزء منها فقط، وهذا ما يدعم القول بأن المؤسسة تمول جزء غير صغير من الموجودات الثابتة بديون طويلة ومتوسطة الأجل، وهذا ما يؤثر على استقلاليتهـــا الماليـــة خلال فترة الدراسة؛

▪ اعتماد الملبنة في تمويل موجوداتها المتداولة على الأموال الدائمة والتي مصدرها رأس المال العامل الأجنبي، حيث يبقى جزء صغير ممول بالديون قصيرة الأجل، والجدول (3-14) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-14)

نسبة تمويل الموجودات المتداولة من رأس المال العامل والديون قصيرة الأجل

الوحدة: 1000 دج

السنـــوات / البيـــان	2005	2006	2007	2008	2009
رأس المال العامل %	82.80	88.81	60.22	60.26	71.45
الديون قصيرة الأجل %	17.20	11.19	39.78	39.74	28.55

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-13).

إذن فإن مصدر التوازن المالي لملبنة نوميديا خلال الفترة **2009/2005** راجع إلى الاعتماد في تمويلها على الديون الأجنبية.

لكن رغم اعتبار رأس المال العامل كمؤشر وكأداة من أدوات قياس وتقييم التوازن المالي للمؤسسة بتاريخ معين فهو غير كاف، خصوصا مع التطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي، حيث:

- هذا التحليل لا يعطي تصورا واضحا حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل؛
- رأس المال العامل يعتبر أداة تحليل ساكنة لأنها تشخص وتحكم على التوازن المالي في نقطة زمنية معينة هي تاريخ وضع الميزانية؛
- لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة، بالرغم من أنه يفترض في الخزينة في حالة توفر رأس المال العامل أنها ستكون موجبة.

مما يستدعي الأمر إلى التخلي عن هذا المؤشر والانتقال إلى مؤشرات أكثر فعالية في تقييم التوازن المالي لملبنة نوميديا.

الفرع الثاني: مؤشرات الميزانية الوظيفية

تجاوز المفهوم الوظيفي فكرة الذمة المالية للمؤسسة، من فكرة أصول وخصوم إلى فكرة استخدامات وموارد، وعرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل مهمتها تحقيق الهدف العام للمؤسسة.

I. إعداد الميزانيات الوظيفية لملبنة نوميديا خلال الفترة 2005/2009

الميزانية الوظيفية هي جدول مقترح من المخطط المحاسبي العام **PCG**، تقوم على أساس تصنيف الاستخدامات والموارد حسب مبدأ الوظائف وليس مبدأ سيولة-استحقاق.

وانطلاقا من الوظائف الأساسية للمؤسسة، نجد أن الميزانية الوظيفية تتجزأ إلى أربع مستويات حيث يتم إعدادها إبتداءا من الميزانيات المحاسبية وتدرج عناصرها بقيمها الإجمالية، حيث:

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي يحسب من الميزانية المحاسبية قبل التوزيع، إذن فنتيجة نشاط الدورة للسنة المالية تضم ضمن الأموال الخاصة؛
- كل الإهتلاكات والمؤونات تضم إلى الموارد المستقرة؛
- فوائد القروض تضم إلى الموارد خارج الاستغلال؛
- تعد الضرائب على الأرباح كحساب خارج الاستغلال؛

- يعتبر حساب مدينو الاستثمار وديون الاستثمار حسابات خارج الاستغلال؛
- يتم عكس رصيد حسابات الخصوم المدينة وحسابات الأصول الدائنة في الميزانية الوظيفية، وهذا حتى ترصد هذه الحسابات بصفة تلقائية في حساباتها الأصلية.

وفيما يلي الميزانيات الوظيفية المختصرة* لملبنة نوميديا خلال الفترة 2005 /2009:

الجدول رقم (3-15)

الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترة 2009/2005

جانب الاستخدامات

الوحدة: 1000 دج

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الاستخدامات المستقرة:	1135116.36	1131896.86	1353778.20	1361404.08	1614671.53
المجمـــــوع (1)	1135116.36	1131896.86	1353778.20	1361404.08	1614671.53
استخدامات الاستغلال	438888.59	468344.25	602630.72	299650.45	503805.27
المجمـــــوع(2)	438888.59	468344.25	602630.72	299650.45	503805.27
استخدامات خارج الاستغلال	13436.71	10009.91	7697.88	6318.91	8584.17
المجمـــــوع (3)	13436.71	10009.91	7697.88	6318.91	8584.17
استخدامات الخزينة	145698.52	144316.13	607333.56	1093830.24	483154.54
المجمـــــوع (4)	145698.52	144316.13	607333.56	1093830.24	483154.54
المجموع العام =(1)+(2)+(3)+(4)	1733140.18	1754567.15	2571440.36	2761203.68	2610215.51

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (07).

*: لمزيد من التفصيل حول تصنيف عناصر الاستغلال وخارج الاستغلال أنظر الملحق (07).

الجدول رقم(3-16)

الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترة 2009/2005

جانب الموارد

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
الموارد الدائمة:					
الأموال المملوكة	46374.87	39921.31	319165.38	395986.39	456214.62
المجمـــوع (أ)	46374.87	39921.31	319165.38	395986.39	456214.62
الديون المتوسطة وطويلة الأجل:	745920.45	745920.45	823984.07	827958.23	825518.21
المجمـــوع (ب)	745920.45	745920.45	823984.07	827958.23	825518.21
مجموع الاهتلاكات والمؤونات (جـ)	864769.07	918518.21	1047833.10	1079460.15	1114318.31
المجمـــوع (5)=(أ)+(ب)+(جـ)	1657064.39	1704359.97	2190982.55	2303404.77	2396051.14
موارد الاستغلال	69729.59	45486.16	375959.71	447561.87	156317.41
المجمـــوع(6)	69729.59	45486.16	375959.71	447561.87	156317.41
موارد خارج الاستغلال	6346.20	4721.02	4498.10	10237.04	57846.96
المجمـــوع(7)	6346.20	4721.02	4498.10	10237.04	57846.96
موارد الخزينة	-	-	-	-	-
المجمـــوع (8)	-	-	-	-	-
المجموع العام = (5)+(6)+(7)+(8)	1733140.18	1754567.15	2571440.36	2761203.68	2610215.51

المصـدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (07).

II. *حسـاب المؤشـرات الماليـة للتـوازن المالـي الوظيفـي*

كما تطرقنا في الفصل السابق يمكن حساب مختلف مؤشرات الميزانية الوظيفية من خلال العلاقات التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال =استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال =استخدامات خ الاستغلال – موارد خ الاستغلال

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي =

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال+ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

ويبين الجدول أدناه مختلف مؤشرات الميزانية الوظيفة لملبنـــة نوميديـــا خلال الفترة 2005 /2009:

الجدول رقم(3-17)

حساب مؤشرات الميزانية الوظيفية لملبنـــة نوميديـــا

الوحدة: 1000 دج

السنـــــوات / البيـــــان	2005	2006	2007	2008	2009
الموارد الدائمة	1657064.39	1704359.97	2190982.55	2303404.77	2396051.14
الاستخدامات المستقرة	1135116.36	1131896.86	1353778.20	1361404.08	1614671.53
ر.م.ع.ص.الإجمالي	**521948.03**	**572463.11**	**837204.35**	**942000.69**	**781379.61**
استخدامات الاستغلال	438888.59	468344.25	602630.72	299650.45	503805.27
موارد الاستغلال	69729.59	45486.16	375959.71	447561.87	156317.41
إ.ر.م.ع.للاستغلال	**369159.00**	**422858.09**	**226671.01**	**(147911.42)**	**347487.86**
استخدامات خ الاستغلال	13436.71	10009.91	7697.88	6318.91	8584.17
موارد خ الاستغلال	6346.20	4721.02	4498.10	10237.04	57846.96
إ.ر.م.ع.خ.الاستغلال	**7090.51**	**5288.89**	**3199.78**	**(3918.13)**	**(49262.79)**
إ.ر.م.ع.للاستغلال	369159.00	422858.09	226671.01	(147911.42)	347487.86
إ.ر.م.ع.خ.الاستغلال	7090.51	5288.89	3199.78	(3918.13)	(49262.79)
إ.ر.م.ع.الإجمالي	**376249.51**	**428146.98**	**229870.79**	**(151829.55)**	**298225.07**
ر.م.ع.ص.الإجمالي	521948.03	572463.11	837204.35	942000.69	781379.61
إ.ر.م.ع.الإجمالي	376249.51	428146.98	229870.79	(151829.55)	298225.07
الخزينة الصافية	**145698.52**	**144316.13**	**607333.56**	**1093830.24**	**483154.54**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (3-15) و(3-16) .

ملاحظـــة: المبالغ بين قوسين سالبة.

III. *استخدام مؤشـــرات الميزانيـــة الوظيفيـــة في تقييم التوازن المالي للمؤسســـة*

بعد حساب مختلف مؤشرات الميزانية الوظيفية لملبنة نوميديا، سنحاول استخدام هذه المؤشرات في تقييم التوازن المالي. ومن خلال الجدول رقم(3-16) يتبين لنا:

خلال الفترة 2005 /2009 استطاعت المؤسسة أن تحقق التوازن المالي حيث أن:

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي > 0 :** ملبنـــة نوميديـــا متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

- **رأس المال العامل الصافي > احتياجات رأس المال العامل الإجمالي:** تمكنت ملبنـــة نوميديـــا من تغطية احتياجات رأس المال العامل الإجمالي، ونلاحظ أنه في سنة **2008** كان رأس المال العامل الإجمالي موجبا واحتياجات الدورة سالبة، وهذا يعني أن المؤسسة حققت فائضا في دورة نشاطها الاستغلالي، بالإضافة إلى أنها بالغت في تمويل جزء كبير من الاستخدامات القصيرة الأجل بالموارد المستقرة، حيث كان من المفروض استثمارها لتحسين مردوديتها.
- **الخزينة الصافية > 0:** بما أن الملبنة حققت الشرطين السابقين، فخزينتها موجبة ونلاحظ عدم اعتماد المؤسسة على الاعتمادات البنكية الجارية لذا فالرصيد المتبقي من تغطية احتياجات رأس المال العامل الإجمالي تبقى متجمدة؛

ورغم الإضافات والإسهامات التي قدمها التحليل الوظيفي، وتجاوزه للعديد من نقاط القصور التي أحيطت بتحليل سيولة- استحقاق، إلا أن الطبيعة العملية للتحليل المالي تقتضي العديد من التغيرات المستمرة والتي تتأثر بدرجة كبيرة بتغيرات المحيط الاقتصادي والمالي.

ومن أهم الانتقادات والتساؤلات التي تثار حول التحليل الوظيفي في موضوع دراستنا ما يلي:

- اعتبار الخزينة كمجرد حاصل لعملية تمويل الموارد للاستخدامات؛
- كما أن الخزينة حسب هذا التحليل غامضة، فلا يمكننا معرفة كيفية تشكلها ولا النشاطات المسؤولة عن حالات العجز أو الفائض فيها؛
- اعتماد التحليل الوظيفي على الميزانية يعطي تصور ساكن لتقييم التوازن المالي، ولا يعطي رؤية ديناميكية حول الوضعية المالية.

الفـــرع الثالـــث: مؤشـــرات الدراســـة الديناميكيـــة

هذا التحليل يوفر رؤية ديناميكية عن التوازن المالي للمؤسسة، عن طريق جدول التمويل ذي يحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، وذلك بغية الوصول إلى ركية في تفسير حركات الخزينة والنتيجة وإظهار كافة التدفقات المالية (خلال سنتين متتاليتين) التي تكن واردة في التحليل الساكن للتوازن المالي.

I. إعـــداد جـــداول التمويـــل لملبنـــة نوميديـــا خلال الفتـــرة 2009/2005

ما تجدر الإشارة إليه أن جدول التمويل يرتكز على التحليل الوظيفي فهو لا يعتمد على الميزانية المالية، بل يعتمد على الميزانية الوظيفية، أي يميز بين ما هو تابع للاستغلال وما هو خارج عن الاستغلال، وهو يتكون كما سبقت الإشارة إليه من قسمين:

1. **الجزء الأول من جدول التمويل (قسم طويل المدى):** وقبل تشكيله لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

- **القدرة على التمويل الذاتي:** هي مورد داخلي دائم (لأكثر من سنة) يتمثل في قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها الجديدة بنفسها، وهي توضع ضمن الموارد في الأصل ولكن إذا لم تكن هناك قدرة على التمويل الذاتي فإننا نعتبرها استخداما لأنها تعبر عن تدفقات خارجة من المؤسسة، وتتمثل في:

قـــدرة التمويـــل الذاتـــي = نتيجة الدورة الصافية + مخصص اهتلاك الدورة + مخصص مؤونة الدورة – استرجاع مؤونة خلال الدورة – فائض قيم التنازلات

علما أن: فائض قيم التنازلات = سعر التنازل عن الأصول – القيمة المحاسبية للأصول المتنازل عنها

والجدول رقم (3-18) يبين قدرة التمويل الذاتي لملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2005:

الجدول رقم (3-18)

حســـاب قـــدرة التمويـــل الذاتـــي

الوحدة:1000 دج

البيـــــان / السنـــــوات	2005	2006	2007	2008	2009
نتيجة الدورة	(99703.71)	(6453.55)	56594.08	76821.01	75708.22
مخصص اهتلاك الدورة	46254.22	47302.04	44457.22	39226.15	37299.32
مخصص مؤونة الأصول المتداولة للدورة	3556.24	19821.35	88901.17	9183.47	243116.47
+ مخصصات الخسائر و التكاليف	-	-	78224.37	1721.29	77779.41
= مخصص مؤونة الدورة	3556.24	19821.35	167125.54	10904.75	320895.88
استرجاع مؤونة الأصول المتداولة	1252.03	1375.17	1592.90	16782.56	245557.62
+ استرجاع مؤونة مخصصات الخسائر و التكاليف	-	-	-	444.96	79500.70
= استرجاع مؤونة خلال الدورة:	1252.03	1375.17	1592.90	17227.52	325058.32
إيرادات التنازل عن الاستثمارات	7097.60	7364.30	2393.53	-	-
- القيمة المحاسبية الباقية للاستثمارات المتنازل عنها	174.44	714.38	1483.53	-	-
= فائض قيم التنازلات	6923.16	6649.92	910.00	-	-
قـدرة التمويـل الذاتـي	**(58068.44)**	**52644.75**	**265673.94**	**109724.39**	**108845.10**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول الاستثمارات وجداول المؤونات و الاهتلاكات للفترة 2009/2005 .

- **التنازل عن عناصر الاستثمارات الثابتة:** يندرج تحت هذا العنصر سعر بيع الاستثمارات (معنوية، مادية، مالية) أو المبلغ المسترجع فيما يخص الاقراضات أو الكفاءات المدفوعة.

- **زيادة الأموال الخاصة:** المقصود هنا هو زيادة الأموال الجماعية أو الشخصية من مصادر خارجية (طرح أسهم أو حصص جديدة للبيع) وليس عن طريق التحويلات الداخلية بواسطة مثلا إدماج الاحتياطيات أو زيادة مبلغ الاحتياطيات التي يكون مصدرها الوحيد توزيع رصيد الحسابين (18 أو 88).

وفي سنة 2007 قامت الملبنة بإصدار أسهم جديدة بقيمة **222650.00 ألف دج** بعد الكشف عن نتائج إعادة تقييم ممتلكات الملبنة والتي تمثلت في زيادة القيمة السوقية للأراضي عن قيمتها المحاسبية، حيث تمثل فرق إعادة التقدير في طرح أسهم جديدة من جهة، وتسجيل هذه الزيادة في قيمة الأراضي من جهة أخرى.

▪ **زيادة الأموال الدائمة الأجنبية:** وهي كل زيادة في رصيد الحساب 52/ دائنو الاستثمار وما يتفرع منه من حسابات فرعية، إضافة إلى الزيادة في جميع أنواع الديون الأخرى التي تتعدى درجة استحقاقها السنة*.

▪ **الأرباح الموزعة خلال الدورة موضوع الدراسة:** وتتمثل في مبلغ الأرباح التي وزعت على المساهمين أو العاملين والتي تحققت خلال الدورة (ن-1)، علما أن:

الأرباح الموزعة خلال السنة (ن) = نتيجة الدورة (ن-1) - Δ الاحتياطيات - Δ نتائج رهن التخصيص

وبالنسبة لملبنة نوميديا لم يتم توزيع الأرباح خلال الفترة **2008/2005**، وهذا لامتصاص النتيجة السالبة لنتائج رهن التخصيص، ومنه الأرباح الموزعة لسنة **2009** :

الأرباح الموزعة لسنة 2009 = 76821.01 - [56549.04 + 4791.97] = **15480 ألف دج.**

▪ **حيازة عناصر الأصول الثابتة:** يضم هذا البند تكلفة شراء مختلف أنواع عناصر الاستثمارات خلال الدورة موضوع الدراسة، وتحسب كالآتي:

حيازة الأصول الثابتة = الأصول الإجمالية للسنة (ن) - الأصول الإجمالية للسنة (ن-1) + الانخفاض

والجدول التالي يبين حيازة الاستثمارات لملبنة نوميديا خلال الفترة **2009/2005**:

---

* أنظر زيادة الأموال الدائمة الأجنبية في الجدول رقم (3-20).

الجدول رقم (3-19)

حساب حيازة عناصر الأصول الثابتة (الاستثمارات)

الوحدة :1000 دج

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمارات المادية:					
الاستثمارات المادية الإجمالية للسنة (ن)	1135116.36	1131896.86	1353778.20	1358670.30	1362404.90
- الاستثمارات المادية الإجمالية للسنة (ن-1)	1122599.82	1135116.36	1131896.86	1353778.20	1358670.30
+ القيمة الإجمالية للاستثمارات المتنازل عنها أو المحطمة	38206.26	12713.47	3934.14	-	-
= حيازة الاستثمارات المادية (1)	**50722.80**	**9493.97**	**225815.48**	**4892.10**	**3734.60**
الاستثمارات المالية:					
الاستثمارات المالية الإجمالية للسنة (ن)	-	-	-	2733.78	252266.63
- الاستثمارات المالية الإجمالية للسنة (ن-1)	-	-	-	-	2733.78
+ الانخفاض	-	-	-	-	475.15
= حيازة الاستثمارات المالية (2)	-	-	-	**2733.78**	**250008.00**
حيازة عناصر الأصول الثابتة = (1)+(2)	**49490.68**	**9493.97**	**225815.48**	**7625.88**	**253742.60**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول الاستثمارات والتنازل عن الاستثمارات من مصلحة المحاسبة العامة.

- **انخفاض الأموال الخاصة:** وهي حالة نادرة الوقوع وتتمثل فقط في تعويض الأموال الجماعية (المساهمات) إلى الشركاء أو في المسحوبات الشخصية لصاحب المؤسسة.

- **تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل:** وتتمثل خاصة في مبالغ القروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى تسديد أرصدة باقي حسابات ديون الاستثمارات ذات درجات الاستحقاقات التي تفوق سنة، وتحسب كما يلي:

تسديد الديون الطويلة و المتوسطة الأجل =

الديون الطويلة و المتوسطة للسنة (ن-1) + الزيادة - الديون الطويلة و المتوسطة للسنة (ن)

الجدول رقم (3-20)

حساب تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل

الوحدة:1000 دج

البيـــــان / السنـــــوات	2005	2006	2007	2008	2009
الديون الطويلة و المتوسطة الأجل					
ديون الاستثمار	-	-	-	2684.88	1359.15
الزيادة	-	-	-	2684.88	-
تسديد ديون الاستثمارات (1)	-	-	-	-	**1325.73**
ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة	745920.45	745920.45	745759.70	745772.65	746379.65
الزيادة	-	-	-	12.95	607.00
تسديد ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة (2)	-	-	**160.75**	**0.00**	**0.00**
تسديد الديون الطويلة و المتوسطة الأجل= (1)+(2)	-	-	**160.75**	**0.00**	**1325.73**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (07).

2. **الجزء الثاني من جدول التمويل (قصير المدى):** نقوم بتشكيله من خلال جدول تغيرات العناصر المتداولة للميزانية الوظيفية*، حيث:

- يتم حساب التغير في كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة (بقيمتها الإجمالية) فإذا كانت إشارته موجبة فهو يعبر عن استخدام ويكون مورد في حالة العكس؛
- يتم حساب التغير في كل عنصر من عناصر الديون قصيرة الأجل فإذا كان موجبا فهو مورد أما إذا كان سالبا فهو استخدام؛
- التغير يحسب بالعلاقة: رصيد (ن) – رصيد (ن-1)؛
- للفصل بين تغيرات الاستغلال وتغيرات خارج الاستغلال نتبع نفس المنطق المعتمد عند إعداد الميزانية الوظيفية؛
- تأتي الاحتياجات من الزيادة في الموجودات المتداولة والنقص في الديون قصيرة الأجل؛
- تنشأ الموارد من انخفاض الموجودات المتداولة والزيادة في الديون قصيرة الأجل.

وفيما يلي نورد جداول التمويل للسنوات **2009/2005**:

* : أنظر الملحق رقم (08).

الجدول رقم (3-21)

الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2005

الوحدة:1000 دج

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
توزيع النتائج	-		
حيازة عناصر الأصول الثابتة		تنازل أو تخفيض عناصر الأصول الثابتة	
استثمارات مادية	50722.80	استثمارات مادية	7097.60
استثمارات مالية	-	استثمارات مالية	-
تكاليف موزعة على عدة سنوات	-	زيادة الأموال الخاصة	-
تخفيض الأموال الخاصة	-	زيادة الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	-
تسديد الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	-		
عدم القدرة على التمويل الذاتي	58068.44		
مجموع الاستخدامات	**108791.24**	**مجموع الموارد**	**7097.60**
رأس المال العامل الإجمالي الصافي (مورد صافي)		**رأس المال العامل الإجمالي الصافي (استخدام صافي)**	**(101693.64)**

المصـــدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-18) و(3-19) و (3-20)

الجدول رقم (3-22)

الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة 2005

الوحدة : 1000 دج

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
التغير في عناصر الاستغلال:	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3)=(1)-(2)
-التغير في أصول الاستغلال:			
المخزون	6947.78		
تسبيقات إلى الموردين		123810.16	
زبائن وحقوق استغلال أخرى	23271.99		
-التغير في ديون الاستغلال:			
تسبيقات مستلمة من الزبائن		69.93	
موردون وديون استغلال أخرى		31910.82	
مجموع	30219.77	155790.91	
التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال			125571.14
التغير في عناصر خارج الاستغلال			
-التغير في المدينون الآخرون		7744.13	
-التغير في الدائنون الآخرون		433.63	
مجموع		8177.76	
التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال			8177.76
التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي			133748.90
تغيرات الخزينة			
-التغير في المتاحات	32055.26		
-التغير في ديون الخزينة	-	-	
مجموع	32055.26		
التغير في الخزينة			(32055.26)
التغير في رأس المال العامل الإجمالي			101693.64

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08).

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال الدورة **2005**:

- انخفاض رأس المال العامل الإجمالي الصافي بسبب:
  - عدم كفاية التمويل الذاتي نتيجة الخسائر المحققة خلال الدورة، أما المورد المالي الوحيد الناشئ خلال هذه الدورة للمؤسسة هو الناتج عن بيع الاستثمارات؛
  - قيام المؤسسة بعملية استثمار.

- وفي المقابل نجد الاحتياجات من رأس المال العامل قد انخفضت بسبب:
  - انخفاض التسبيقات إلى الموردين وانخفاض العناصر المدينة الأخرى خارج الاستغلال وزيادة ديون الموردين وديون الاستغلال الأخرى.

وإذا كان انخفاض رأس المال العامل يؤدي إلى انخفاض الخزينة فإن انخفاض الاحتياجات يؤدي إلى زيادتها، إذن فتغيرات رأس المال العامل الإجمالي وتغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي سمحت بزيادة التغير في الخزينة وهذا شيء ايجابي يرمز إلى تحسن إدارة النقدية.

الجدول رقم (3-23)

الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2006

الوحدة : 1000 دج

الاستخدامـــات	المبالـــغ	المـــوارد	المبالـــغ
توزيع النتائج	-	قدرة التمويل الذاتي	52644.75
حيازة عناصر الأصول الثابتة		تنازل أو تخفيض عناصر الأصول الثابتة	
استثمارات مادية	9493.97	استثمارات مادية	7364.30
استثمارات مالية	-	استثمارات مالية	-
تكاليف موزعة على عدة سنوات	-	زيادة الأموال الخاصة	-
تخفيض الأموال الخاصة	-	زيادة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	-
تسديد الديون الطويلة و المتوسطة الأجل	-		
مجموع الاستخدامات	9493.97	مجموع الموارد	60009.05
رأس المال العامل الإجمالي الصافي (مورد صافي)	**50515.08**	**رأس المال العامل الإجمالي الصافي (استخدام صافي)**	

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-18) و(3-19) و(3-20).

الجدول رقم (3-24)

الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة 2006

الوحدة:1000 دج

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
التغير في عناصر الاستغلال:	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (1)-(2)=(3)
-التغير في أصول الاستغلال:			
المخزون			
تسبيقات إلى الموردين		47425.44	
زبائن وحقوق استغلال أخرى	82945.46		
-التغير في ديون الاستغلال:		6064.36	
تسبيقات مستلمة من الزبائن			
موردون وديون استغلال أخرى		0.00	
مجموع	24243.43		
التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	107188.89	53489.80	
التغير في عناصر خارج الاستغلال			(53699.09)
-التغير في المدينون الآخرون			
-التغير في الدائنون الآخرون		3426.80	
مجموع	1625.18		
التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	1625.18	3426.80	
التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي			1801.62
تغيرات الخزينة			(51897.47)
-التغير في المتاحات			
-التغير في ديون الخزينة		1382.39	
مجموع	-	-	
التغير في الخزينة		1382.39	
التغير في رأس المال العامل الإجمالي			1382.39
			(50515.08)

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08).

ن الجدول أعلاه المؤسسة شهدت في سنة **2006**:

- ارتفاع القدرة على التمويل الذاتي بسبب ارتفاع المؤونات خلال الدورة .بالإضافة إلى قيام المؤسسة ببيع استثماراتها؛
- هذا الارتفاع سمح للمؤسسة بحيازة استثمارات جديدة وبتحسين رأس المال العامل الإجمالي؛

- ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل رغم انخفاض المخزون والزبائن وحقوق الاستغلال الأخرى وانخفاض الاحتياجات خارج الاستغلال وهذا بسبب انخفاض ديون الموردين وديون الاستغلال الأخرى.

فارتفاع رأس المال العامل الإجمالي لم يغطي الارتفاع في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي، مما أثر سلبا على الخزينة وأدى إلى انخفاضها بقيمة **1382.39 ألف دج** .

الجدول رقم (3-25)

الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2007

الوحدة 1000 دج

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
توزيع النتائج	–	قدرة التمويل الذاتي	265673.94
حيازة عناصر الأصول الثابتة		تنازل أو تخفيض عناصر الأصول الثابتة	
استثمارات مادية	225815.48	استثمارات مادية	2393.53
استثمارات مالية	–	استثمارات مالية	–
تكاليف موزعة على عدة سنوات	–	زيادة الأموال الخاصة	222650.00
تخفيض الأموال الخاصة	–	زيادة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	0.00
تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	160.75		
مجموع الاستخدامات	225976.23	مجموع الموارد	490717.47
رأس المال العامل الإجمالي الصافي (مورد صافي)	**264741.24**	**رأس المال العامل الإجمالي الصافي (استخدام صافي)**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-18) و(3-19) و (3-20) .

الجدول (3-26)

الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة 2007

الوحدة:1000 دج

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3)=(2)-(1)
التغير في عناصر الاستغلال:			
-التغير في أصول الاستغلال:			
المخزون	26381.62		
تسبيقات إلى الموردين	112025.92		
زبائن وحقوق استغلال أخرى		4121.07	
-التغير في ديون الاستغلال:			
تسبيقات مستلمة من الزبائن	93.83		
موردون وديون استغلال أخرى		330567.38	
مجموع	138501.37	334688.45	
التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال			196187.08
التغير في عناصر خارج الاستغلال			
-التغير في المدينون الآخرون		2312.03	
-التغير في الدائنون الآخرون	222.92		
مجموع	222.92	2312.03	
التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال			2089.11
التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي			198276.19
تغيرات الخزينة			
-التغير في المتاحات	463017.43		
-التغير في ديون الخزينة	-	-	
مجموع	463017.43	-	
التغير في الخزينة			(463017.43)
التغير في رأس المال العامل الإجمالي			(264741.24)

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08).

ل الدورة **2007** نلاحظ أن:

الملبنة حققت ارتفاع في قدرتها على التمويل الذاتي نتيجة تحسن الدورة وزيادة مخصصات سائر والتكاليف؛

كما أن الاستثمارات الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة حصتها الأكبر(بمبلغ **222658.40** ألف) ناتجة عن إعادة تقييم لموجودات المؤسسة سنة **2007** والتي كانت نتيجتها زيادة القيمة السوقية

للأراضي عن قيمتها المحاسبية حيث تم ضم هذه الزيادة إلى قيمة الأراضي كما تم نقل هذا الفرق بالمقابل في الأموال الجماعية عن طريق إصدار أسهم جديدة قيمتها الإجمالية **222650.00 ألف دج**، وبالتالي لم يترتب على هذه العملية أي أثر على رأس المال العامل الإجمالي.

المهم أن المؤسسة تمكنت من تحقيق فائض مالي قدره **264741.24 ألف دج** بعد تسديد جزء صغير من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل وشراء تجهيزات إنتاج جديدة بمبلغ **3165.48 ألف دج**. هذا الفائض المالي المحقق يتمثل في رأس المال العامل الإجمالي الذي شهد ارتفاعا مقارنة بالدورة السابقة.

- كما نلاحظ انخفاض احتياجات رأس المال العامل الإجمالي بسبب ارتفاع ديون الاستغلال الذي غطى الزيادة في أصول الاستغلال بالإضافة إلى انخفاض الاحتياجات خارج الاستغلال؛
- إن ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي وانخفاض احتياجات رأس المال العامل الإجمالي أدى إلى تحسين الخزينة .

الجدول رقم (3-27)

الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2008

الوحدة : 1000 دج

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
توزيع النتائج	-	قدرة التمويل الذاتي	109724.39
حيازة عناصر الأصول الثابتة		تنازل أو تخفيض عناصر الأصول الثابتة	-
استثمارات مادية	4892.10	استثمارات مادية	-
استثمارات مالية	2733.78	استثمارات مالية	-
تكاليف موزعة على عدة سنوات	-	زيادة الأموال الخاصة	-
تخفيض الأموال الخاصة	-	زيادة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	2697.83
تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل			
مجموع الاستخدامات	7625.88	مجموع الموارد	112422.22
رأس المال العامل الإجمالي الصافي (مورد صافي)	**104796.34**	**رأس المال العامل الإجمالي الصافي (استخدام صافي)**	

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-18) و(3-19) و (3-20) .

الجدول رقم (3-28)

الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة 2008

الوحدة:1000 دج

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3)=(2)-(1)
التغير في عناصر الاستغلال:			
-التغير في أصول الاستغلال:			
المخزون			
تسبيقات إلى الموردين		65274.58	
زبائن وحقوق استغلال أخرى		232089.72	
-التغير في ديون الاستغلال:		5615.97	
تسبيقات مستلمة من الزبائن			
موردون وديون استغلال أخرى	56.70		
مجموع		71658.86	
التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	56.70	374639.13	
التغير في عناصر خارج الاستغلال			374582.43
-التغير في المدينون الآخرون			
-التغير في الدائنون الآخرون		1378.97	
مجموع		5738.94	
التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال		7117.91	
التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي			7117.91
تغيرات الخزينة			381700.34
-التغير في المتاحات			
-التغير في ديون الخزينة	486496.68		
مجموع	-	-	
التغير في الخزينة		(486496.68)	
التغير في رأس المال العامل الإجمالي			(486496.68)
			(104796.34)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08).

من جدول التمويل لسنة **2008** نستخلص ما يلي:

ن تمويل المؤسسة تمثل في جزء أكبر من القدرة على التمويل الذاتي بالإضافة إلى زيادة الديون ويلة و المتوسطة الأجل بمبلغ **2697.83 ألف دج**، ومن خلال هذه الموارد قامت المؤسسة بحيازة ثمارات مادية ومالية جديدة؛ كما بقي فائض بقيمة **104796.34 ألف دج** من هذه الموارد والذي ن في رأس المال العامل الإجمالي؛

- كما شهدت هذه الدورة انخفاض احتياجات رأس المال العامل الإجمالي بسبب انخفاض عناصر الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال.

إن ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي وانخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي أديا إلى ارتفاع الخزينة وزيادتها بمبلغ **486496.68 ألف دج** باتجاه التحسن لأنها في الدورة السابقة كانت **463017.43 ألف دج** .

الجدول رقم (3-29)

الجزء الأول من جدول التمويل لسنة 2009

الوحدة :1000 دج

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
توزيع النتائج	15480.00	قدرة التمويل الذاتي	108845.10
حيازة عناصر الأصول الثابتة		تنازل أو تخفيض عناصر الأصول الثابتة	-
استثمارات مادية	3734.60	استثمارات مادية	
استثمارات مالية	250008.00	استثمارات مالية	475.15
تكاليف موزعة على عدة سنوات	-	زيادة الأموال الخاصة	-
تخفيض الأموال الخاصة	-	زيادة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	607.00
تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	1325.73		
مجموع الاستخدامات	270548.33	مجموع الموارد	109927.25
رأس المال العامل الإجمالي الصافي (مورد صافي)		**رأس المال العامل الإجمالي الصافي (استخدام صافي)**	**(160621.08)**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-18) و(3-19) و(3-20).

الجدول رقم (3-30)

الجزء الثاني لجدول التمويل لسنة 2009

الوحدة:1000 دج

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3)=(2)-(1)
التغير في عناصر الاستغلال:			
-التغير في أصول الاستغلال:			
المخزون	71106.68		
تسبيقات إلى الموردين	133905.40		
زبائن وحقوق استغلال أخرى		857.26	
-التغير في ديون الاستغلال:			
تسبيقات مستلمة من الزبائن	-		
موردون وديون استغلال أخرى	291244.46		
مجموع	496256.54	857.26	
التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال			**(495399.28)**
التغير في عناصر خارج الاستغلال			
-التغير في المدينون الآخرون	2265.26		
-التغير في الدائنون الآخرون		47609.92	
مجموع	2265.26	47609.92	
التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال			**45344.66**
التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي			**(450054.62)**
تغيرات الخزينة			
-التغير في المتاحات		610675.70	
-التغير في ديون الخزينة	-	-	
مجموع		610675.70	
التغير في الخزينة			**610675.70**
التغير في رأس المال العامل الإجمالي			**160621.08**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08).

من خلال جدول التمويل لدورة **2009** نلاحظ:

- الموارد المالية الناشئة مكونة من جزء أكبر من التمويل الذاتي تليها انخفاض الاستثمارات المالية في الأخير زيادة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل؛
- هذه الدورة تميزت بانخفاض رأس المال العامل الإجمالي حيث قامت المؤسسة توزيع الأرباح المحققة في سنة **2008** مما أثر عليها سلبا؛

- كما قامت المؤسسة بتوظيفات مالية جديدة بقيمة **250008.00 ألف دج** ،
- حيازة استثمارات مادية جديدة، وتسديد جزء صغير من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل؛
- نلاحظ ارتفاع احتياجات رأس المال العامل الإجمالي بسبب انخفاض ديون الموردين وديون الاستغلال الأخرى؛

وحيث أن انخفاض رأس المال العامل الإجمالي وارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي كل منهما يؤدي إلى انخفاض الخزينة والتي انخفض مستواها إلى **(610675.70 ألف دج)** مقارنة بالدورة السابقة.

كما نلاحظ في مختلف الدورات عدم اعتماد المؤسسة على الاعتمادات البنكية في تمويل خزينتها خلال فترة الدراسة.

II. استخدام مؤشـــرات جـــدول التمويـــل في تقييـــم التـــوازن المالـــي للمؤسســـة

لتسهيل عملية إصدار الحكم على التوازن المالي للمؤسسة انطلاقا من جداول التمويل نقدم الجدول التالي الذي يظهر المؤشرات الأساسية لهذا المعيار:

الجدول رقم (3-31)

التوازن المالي لملبنـــة نوميديـــا خلال الفترة 2009/2005

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
Δ ر.م.ع. إ	(101693.64)	50515.08	264741.24	104796.34	(160621.08)
Δ إ.ر.م.ع.إ	(133748.90)	51897.47	(198276.19)	(381700.34)	450054.62
Δ الخزينة	32055.26	(1382.39)	463017.43	486496.68	(610675.70)

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول التمويل لملبنة نوميديا خلال الفترة2005/2009.

ملاحظة: المبالغ ما بين قوسين سالبة.

من الجدول أعلاه نستنتج أنه:

- في سنة **2005** المؤسسة حققت التوازن المالي حيث أن الانخفاض في الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي فاق الانخفاض في رأس المال العامل الإجمالي (رأس المال العامل الإجمالي خلال هذه الدورة يمثل استخداما صافيا)، مما أدى إلى تحقيق خزينة موجبة؛

▪ أما في سنة **2006** فإن الملبنة لم تحقق التوازن المالي رغم تحسن وارتفاع رأس المال العامل الإجمالي مقارنة بالدورة السابقة، وذلك لارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي، لذا نجد تدهور الخزينة خلال هذه الدورة؛

▪ وخلال دورة **2007** نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي وانخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي، مما أدى إلى زيادة الخزينة، فوجود خزينة موجبة لهذه الدورة راجع إلى قدرة الملبنة على تمويل استخداماتها المستقرة من مواردها المستقرة من جهة، وتحقيق فائض من انخفاض احتياجاتها القصيرة المدى من جهة أخرى، والذي انعكس بالإيجاب على تحقيق التوازن المالي؛

▪ وفي سنة **2008** نلاحظ الانخفاض الشديد في الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي وتحقيق المؤسسة لفائض في الخزينة حيث بلغت أعلى مستوى خلال فترة الدراسة بقيمة **486496.68 ألف دج** ، فالمؤسسة حققت توازن مالي لكنها بالغت فيه، حيث كان من الأحسن أن تعمل على تحسين مردوديتها عوض تجميد هذه الأموال في خزينتها.

▪ أما في سنة **2009** فالمؤسسة لم تحقق فائض من الموارد المستقرة حيث استخدمت رأس المال العامل الإجمالي في تمويل استخداماتها المستقرة، بالإضافة إلى ارتفاع احتياجاتها من رأس المال العامل الإجمالي والذي أثر بالسلب على خزينتها بانخفاضها عن الدورة السابقة بقيمة **(610675.70 ألف دج)**، فهذه الدورة هي أسوء دورة خلال فترة الدراسة نظرا لتدهور خزينة المؤسسة والتي أدت إلى انعدام التوازن المالي.

ومنه نلاحظ أهمية جدول التمويل لما يتوفر عليه من مؤشرات مالية ديناميكية تجعل من عملية تقييم التوازن المالي أكثر مصداقية وواقعية فلو تم الاعتماد فقط على مؤشرات الدراسة الساكنة لقلنا أن الملبنة حققت التوازن المالي في مختلف دوراتها لفترة الدراسة وهو على العكس، حيث لم تحقق الملبنة التوازن المالي في سنة **2006** و **2009** .

والشكل رقم (3-2) يظهر لنا تطور مؤشرات جدول التمويل لتقييم التوازن المالي لملبنة نوميديا خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (3- 2): تطور التوازن المالي لملبنة نوميديا حسب مؤشرات جدول التمويل خلال الفترة 2005/2009

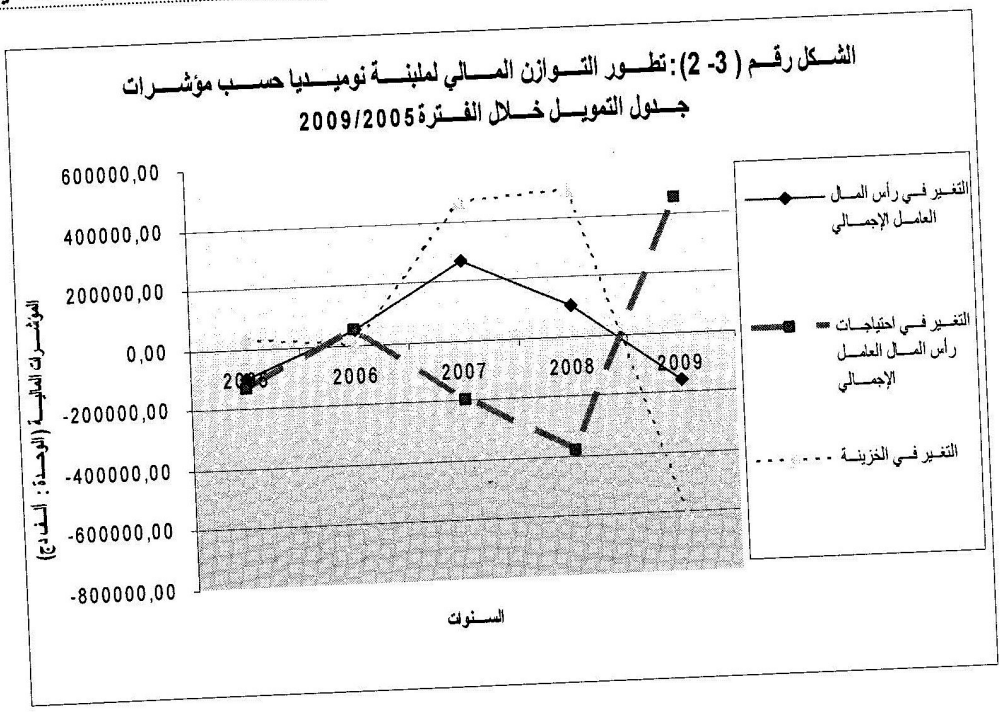

ووفقا لما سبق يمكن أن نقترح بعض التوصيات لملبنة نوميديا:

- على المؤسسة أن تستخدم مؤشر جدول التمويل لتقييم توازنها المالي وهذا حتى تضمن سلامة وفعالية النتائج المتحصل عليها من عملية التقييم؛
- يجب على الملبنة أن تحافظ بصفة مستمرة في تخفيض التغير في احتياجاتها من رأس المال العامل الإجمالي خصوصا أن مصدر اختلال التوازن المالي هو حسابات الموردين وديون الاستغلال الأخرى في كل من دورة **2006** و **2009**؛
- إن الملبنة تعمل باستمرار على تجديد استثماراتها المادية وبالتالي عليها إصدار أسهم جديدة أو الحصول على قروض طويلة الأجل حتى تتمكن من حيازة استثمارات جديدة تمكنها من تحسين إنتاجها وتحقيق رأس مال عامل موجب يضمن تحقيق توازنها المالي.

المطلب الثاني: استخدام المؤشرات في تقييم سيولة المؤسسة

إن السيولة معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و لدراسة هذا المعيار وتوضيح دوره ودور المؤشرات التي يعتمد عليها في الحكم على أداء ملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2005 نستند إلى المنهج الستاتيكي و بعده إلى المنهج الديناميكي المتمثل في جدول التدفقات.

الفرع الأول: مؤشرات الدراسة الساكنة

لتقييم سيولة ملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2005 سنقوم بالاعتماد على المؤشرات التالية:

I. نسبة التداول

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التداول = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

الجدول رقم (3-32)

حساب نسبة التداول لملبنة نوميديا

الوحدة :1000 دج

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الأصول المتداولة	442552.20	448752.49	956431.59	1152033.85	750219.38
الخصوم المتداولة	76075.79	50207.18	380457.81	457798.93	214164.38
نسبة التداول	**5.81**	**8.93**	**2.51**	**2.51**	**3.50**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-10) و(3-11).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن نسبة التداول للسنوات الخمسة تجاوزت نسبة التداول الكافية (1:2)، حيث حققت الملبنة أعلى نسبة سنة 2006، ثم انخفضت إلى 2.51 سنة 2007 و2008، لترتفع في سنة 2009 إلى 3.50، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع قيمة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة.

ومن خلال هذه النسب السابقة يمكن القول بأن السيولة العامة للمؤسسة جيدة، غير أن نسبة لتداول مرتفعة جدا عن النسبة المعقولة، وهذا قد لا يكون بالضرورة مؤشر كفاءة بل ربما يعتبر ؤشر ضعف في إدارة استثمارات الملبنة تنعكس آثاره السلبية على المردودية بشكل واضح.

ورغم اعتبار نسبة التداول المتعارف عليها (1:2) كافية، إلا أن ذلك يتوقف في حقيقة الأمر على نوعية الأصول والخصوم المتداولة.

II. نسبـــة السيولـــة السريعـــة

وتعتبر نسبة السيولة السريعة مقياسا أكثر تشددا في تقييم سيولة الملبنة من نسبة التداول لأنها تستبعد من الأصول المتداولة أقلها قابلية للتحول بسرعة إلى نقد وهو المخزون السلعي تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبـــة السيولـــة السريعـــة = الأصول المتداولة – أصعبها تحولا إلى نقدية / الخصوم المتداولة

ومنه فإن نسبة السيولة السريعة لملبنة نوميديا على مدار الخمس سنوات (2009/2005) كما يلي:

الجدول رقم (3-33)

حساب نسبة السيولة السريعة لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
الأصول المتداولة	442552.20	448752.49	956431.59	1152033.85	750219.38
- المخزون	157505.97	111156.45	94285.98	30806.98	100604.73
= الأصول سريعة التداول	**285046.23**	**337596.04**	**862145.61**	**1121226.87**	**649614.65**
الخصوم المتداولة	**76075.79**	**50207.18**	**380457.81**	**457798.93**	**214164.38**
نسبة التداول	**3.74**	**6.72**	**2.26**	**2.45**	**3.03**

المصـــدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-10) و(3-11).

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الحد الأدنى والمقدر بـــ (1)، حيث بلغت أعلى مستوى سنة 2006، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، لتنخفض بعد ذلك في سنة 2007 إلى 2.26، وتعاود التحسن بنسبة 2.45 و 3.03 سنة 2008 و2009 على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الخصوم المتداولة مقارنة بالأصول سريعة التداول؛
- إن النسب المحققة خلال الخمس سنوات توحي بأن الملبنة يمكن أن تواجه كل الديون قصيرة لأجل باستخدام قيمها الجاهزة ومالها لدى الغير، دون اللجوء إلى تصفية مخزونها السلعي.

III. نسبـــة السيولـــة النقديـــة

وتعتبر هذه النسبة أكثر تشددا من النسبتين السابقتين كمقياس لسيولة الملبنة، لأنها تركز على قياس المركز النقدي للمؤسسة ممثلا بمقدار النقدية المتاحة لها للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبـــة السيولـــة النقديـــة = الأصول النقدية و شبه النقدية / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (3-34)

حساب نسبة السيولة النقدية لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

السنـــوات / البيـــان	2005	2006	2007	2008	2009
القيم الجاهزة	145698.52	144316.13	607333.56	1093830.24	483154.54
الخصوم المتداولة	76075.79	50207.18	380457.81	457798.93	214164.38
نسبة السيولة النقدية	**1.91**	**2.87**	**1.60**	**2.40**	**2.25**

المصـــدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-10) و(3-11) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- أن السيولة النقدية بلغت أقصى حد لها سنة **2006** بنسبة **2.87** ؛
- تطور وتحسن نسبة السيولة النقدية في سنة **2008** بعد انخفاضها سنة **2007**، وهذا راجع إلى زيادة قيمة النقود المتوفرة لدى الملبنة بالإضافة إلى انخفاض الديون قصيرة الأجل.
- وفي سنة **2009** انخفضت نسبة السيولة النقدية مقارنة بسنة **2008** وهذا راجع إلى انخفاض الخزينة وانخفاض في نفس الوقت الخصوم المتداولة.

ومنه فالملبنة لا تواجه أي صعوبة في تسديد ما عليها من التزاماتها المتداولة.

IV. صافـــي رأس المـــال العامـــل

ولقد تطرقنا إليه في المطلب السابق، ويحسب بالعلاقة التالية:

صافي رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – مجموع الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (3-35)

حساب صافي رأس المال العامل لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

السنـــوات / البيـــان	2005	2006	2007	2008	2009
الأصول المتداولة	442552.20	448752.49	956431.59	1152033.85	750219.38
الديون قصيرة الأجل	76075.79	50207.18	380457.81	457798.93	214164.38
ص.ر.م.ع	**366476.41**	**398545.31**	**575973.78**	**694234.92**	**536055.00**

المصـــدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-10) و(3-11) .

ويمكن الحكم على كفاية رأس المال العامل حسب الجدول أعلاه، من خلال استخدام المعيار التاريخي، فنلاحظ تطور رأس المال العامل سنة **2009** مقارنة بسنة **2005** ، وهذا يدل على التحسن في سيولة الملبنة سنة تلو أخرى حيث بلغت أقصى حد لها سنة **2008**.

ويعاب على النسب المالية للسيولة أنها تعبر عن الجانب الكمي في التحليل فقط، حيث يكون مدلوله ناقصا بالإضافة إلى أنها مقياس للأداء عن مدة ماضية، ولما كانت مؤسسات الأعمال تعمل داخل اقتصاديات الحركة لذلك من الممكن الاستغناء عن هذه المؤشرات عن طريق استخدام تحليل منطقي يعتمد على التدفقات النقدية للمؤسسة والذي سيتم تناوله في الفرع الموالي.

الفـــرع الثانـــي: مؤشـــرات جدول التدفقـــات النقديـــة للخزينـــة

يوفر تحليل التدفقات النقدية للمحلل المالي مؤشرات عن سيولة المؤسسة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة كنسب التداول ونسبة السيولة السريعة. وعليه سيتم في هذا الفرع إعداد جدول تدفقات الخزينة لملبنة نوميديا للفترة **2009/2005**، وتحليل هذه التدفقات، مع استخدامها في تقييم سيولة الملبنة.

I. إعـــداد جـــدول تدفقـــات الخزينـــة

إن استخدام جداول تدفقات الخزينة يسمح لنا من جهة بتتبع تطور الخزينة، ومن جهة ثانية بتحديد ما إذا كانت العوامل التي تؤثر فيها متعلقة بعمليات الاستغلال، أو الاستثمار، أو التمويل.

وقصد تحليل خزينة ملبنة نوميديا لإنتاج الحليب ومشتقاته قسنطينة نقوم بحساب مؤشر "الفائـــض الإجمالـــي للاستغـــلال" من خلال إعداد الجدول التالي والذي يخص الفترة **2009/2005**:

الجدول رقم (3-36)

حســـاب الفائـــض الإجمالـــي للخزينـــة

الوحدة :1000 دج

السنـــوات / البيـــــان	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة	81843.28	132116.24	349694.32	251124.48	230361.48
- مصاريف المستخدمين	130034.89	113843.39	129612.90	170966.01	172373.54
- ضرائب و رسوم	4999.26	3510.92	2213.90	1541.13	2837.35
= الفائض الإجمالي للاستغلال	**(53190.87)**	**14761.93**	**217867.52**	**78617.34**	**55150.59**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09).

وعليه يمكن تمثيل التدفقات الصافية للخزينة الناتجة عن عمليات النشاط والاستغلال، الاستثمار والتمويل كما في الجدول التالي، حيث أنه يرمز لكل من:

- التدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط **FNTA** : Flux Net De Trésorerie Généré Par L'Activité
- الفائض الإجمالي للاستغلال **EBE**: Excédent Brut d'Exploitation
- إ.ر.م.ع. للاستغلال $\mathbf{BFR_{ex}}$: Besoin en Fonds De Roulement D'Exploitation
- فائض خزينة الاستغلال **ETE**: Excédent De Trésorerie D'Exploitation

الجدول رقم (3-37)

جدول التدفقات الصافية لخزينة ملبنـــة نوميديـــا للسنوات 2005 /2009

الوحدة :1000 دج

البيـــــان / السنـــــوات	2005	2006	2007	2008	2009
التدفق النقدي من النشاط:					
القدرة على التمويل الذاتي	(58068.44)	52644.75	265673.94	109724.39	108845.10
- Δالاحتياج في رأس المال العامل	(133748.90)	51897.47	(198276.19)	(381700.34)	450054.62
= التدفق الصافي للخزينة الناتج عن النشاط FNTA (1)	**75680.46**	**747.28**	**463950.13**	**491424.73**	**(341209.52)**
التدفق النقدي من الاستغلال:					
الفائض الإجمالي للاستغلال EBE	(53190.87)	14761.93	217867.52	78617.34	55150.59
- Δ إ.ر.م.ع. للاستغلال ΔBFR_{ex}	(125571.14)	53699.09	(196187.08)	(374582.43)	495399.28
= فائض خزينة الاستغلال ETE (1)'	**72380.27**	**(38937.16)**	**414054.60**	**453199.77**	**(440248.69)**
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:					
النقد المحصل من بيع أصول طويلة الأجل	7097.60	7364.30	2393.53	-	475.15
- النقد المدفوع لشراء أصول طويلة الأجل	50722.80	9493.97	3157.08	7625.88	253742.60
= صافي التدفق النقدي الاستثماري (2)	**(43625.20)**	**(2129.67)**	**(763.55)**	**(7625.88)**	**(253267.45)**
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:					
النقد المحصل من قروض طويلة الأجل	-	-	-	2697.83	607.00
النقد المحصل من إصدار سندات طويلة الأجل	-	-	-	-	-
النقد المدفوع لتسديد قروض طويلة الأجل	-	-	160.75	-	1325.73
النقد المدفوع لإطفاء سندات طويلة الأجل	-	-	-	-	-
النقد المحصل من ارتفاع الأموال المملوكة(إصدار أسهم...)	-	-	-	-	-
النقد المدفوع لإطفاء أسهم	-	-	-	-	-
توزيع الأرباح	-	-	-	-	15480.00
= صافي التدفق النقدي التمويلي (3)	**-**	**-**	**(160.75)**	**2697.83**	**(16198.73)**
صافي التدفق النقدي من جميع المصادر =(1)+(2)+(3)	**32055.26**	**(1382.39)**	**463025.83**	**486496.68**	**(610675.70)**
أو					
صافي التدفق النقدي من جميع المصادر =(1)'+(2)+(3)	**28755.07**	**(41066.83)**	**413130.30**	**448271.72**	**(709714.87)**

المصـــدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(3-36) وجداول التمويل للفترة 2009/2005.

II. تحليـــل جـــدول تدفقـــات الخزينـــة لملبنـــة نوميديـــا خـــلال الفترة 2009/2005

إن جدول تدفقات الخزينة يعد معيار أساسي لقياس الأداء بسهولة وبوضوح كما أنه يعطي صورة واضحة للصعوبات المالية التي تواجه المؤسسة، فهو يشرح كفاءة المؤسسة في توليد السيولة من جهة والتحكم في مستوياتها الملائمة من جهة أخرى. كما يسمح بمعرفة كيفية تشكل السيولة وكيفية استعمالها حيث يقدم هذا الجدول تحليل تفصيلي لتدفقات السيولة.

ومن جدول الخزينة أعلاه نلاحظ:

- أنه في سنة **2005** التغير في الخزينة موجب، حيث أن:

- الانخفاض في الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي ساهم في توليد تدفق موجب رغم عدم كفاية التمويل الذاتي وهذا بالنسبة للتدفق النقدي الصافي للخزينة الناتج عن النشاط، بالإضافة إلى أن انخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال ساهمت في توليد تدفق نقدي موجب للاستغلال رغم سلبية الفائض الإجمالي للاستغلال، حيث يمثل التدفق النقدي للاستغلال **95%** من قيمة **FNTA** .

وهذا معناه أن المؤسسة في وضعية جيدة فالحالة المثالية هي التي يكون فيها هذين الرصيدين موجبين ويغطي كل منهما التدفق النقدي للاستثمار وإلا المؤسسة تضطر إلى الاستدانة.

- نواتج الاستثمار المتنازل عنها لم تكن كافية لتغطية مصاريف الاستثمار بالنسبة للتدفق النقدي للاستثمار؛

- انعدام التدفق النقدي للتمويل، فالملبنة لم تقم بأي عملية تمويلية، لكنه تم تغطية التدفق النقدي للاستثمار سواء من التدفق النقدي للنشاط أو التدفق النقدي للاستغلال.

- أما في سنة **2006** نلاحظ ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي رغم انخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل خارج الاستغلال ويعود ذلك إلى ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال، أما التغير في تدفقات الخزينة تميز بـــ:

- إيجابية التدفق النقدي الصافي للخزينة الناتج عن النشاط بسبب ارتفاع قدرة التمويل الذاتي والتي فاقت بقليل الزيادة في الاحتياجات من رأس المال العامل، إلا أن هذا التدفق لم يغطي سلبية التدفق النقدي للاستثمار؛

- سلبية فائض الخزينة للاستغلال نتيجة لارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال، وهو الأمر الذي لم يسمح بتغطية التدفق النقدي السالب للاستثمار والحصول على خزينة موجبة، مع الإشارة إلى أن المؤسسة لم تقم بأية أنشطة تمويلية خلال هذه الدورة.

- أما في سنة **2007** نستخلص ما يلي:

- لم تظهر قيمة فرق إعادة التقدير للأراضي والتي قدرها **222658.40 ألف دج** في جدول التدفقات ضمن التدفق النقدي للأنشطة الاستثمارية -شراء أصول جديدة- وكذلك لم تظهر بالمقابل ضمن التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية – حيث تم معالجة فرق إعادة التقدير لقيمة الأراضي في صورة إصدار أسهم جديدة بقيمة **222650.00 ألف دج** – ذلك لأن هذه العملية تمت عن طريق إعادة تقييم ممتلكات المؤسسة ولم يترتب عليها أي تدفق نقدي.

- التدفق النقدي من النشاط موجب وهذا بفضل زيادة قدرة التمويل الذاتي وانخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي؛

- فائض الخزينة للاستغلال موجب وهذا لانخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال، ويمثل التدفق الناتج عن النشاط الاستغلالي نسبة **90%** من **FNTA** ، بمعنى أن الحصة الكبرى من التدفق المتولد من النشاط ترجع إلى النشاط الاستغلالي؛

- التدفق النقدي من الاستثمار سالب لكن الرصيد منخفض مقارنة بسنة **2005** و **2006** ؛

- التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية سالب وذلك لقيام المؤسسة بتسديد جزء صغير من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

وعلى العموم نلاحظ تحسن وزيادة مستوى الخزينة مقارنة بالسنوات الماضية وذلك يرجع لى تغطية التدفق الناتج عن النشاط (أو فائض الخزينة للاستغلال) التدفق السالب للاستثمار التمويل؛

- وخلال سنة **2008** نلاحظ تحسن التغير في الخزينة وزيادتها حيث بلغت أقصى حد لها خلال فترة لدراسة وهذا رجع إلى:

- أن التدفق الناتج عن النشاط موجب بسبب انخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل؛

- أن الانخفاض من الاحتياجات من رأس المال العامل يعود إلى انخفاض الاحتياجات من النشاط الاستغلالي للملبنة وهذا ما تبينه ايجابية فائض خزينة الاستغلال؛

- تغطية سلبية التدفق النقدي للاستثمار الناتجة عن حيازة استثمارات جديدة بواسطة تدفقات النشاط (أو الاستغلال)؛
- إيجابية التدفق النقدي للتمويل نتيجة الحصول على قروض جديدة.
- أما في سنة **2009** نلاحظ تدهور التغير في الخزينة وانخفاضها بعدما ما كانت موجبة، وما يمكن استخلاصه خلال هذه الدورة ما يلي:
- التدفق النقدي الناتج عن النشاط سالب وهذا لارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل، وهو الذي لم يسمح بتغطية التدفق النقدي للاستثمار والتدفق النقدي للتمويل، حيث نتج عن ذلك خزينة سالبة؛
- إن ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل الإجمالي تعود في الأساس إلى ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال؛
- التدفق النقدي للاستثمار سالب نتيجة حيازة استثمارات جديدة، كما أن نواتج الاستثمارات المباعة لم تغطي احتياجات دورة الاستثمار؛
- التدفق النقدي للتمويل سالب نتيجة لتسديد جزء لا بأس به من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل بالإضافة إلى توزيع الأرباح.

ويتمثل دور جدول تدفقات الخزينة في توفير مؤشرات تتسم بالديناميكية وأكثر دلالة للتعبير عن سيولة الأصول المتداولة وعن النشاط الجاري للمؤسسة، وتنقسم هذه المؤشرات إلى:

أ) مقـــاييس جـــودة السيولـــة

إن جدول التدفقات النقدية يوفر معلومات مهمة في تقييم السيولة، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة. ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة هي:

1. **نسبـــة تغطيـــة النقديـــة:** وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية(FNTA)/ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

الجدول رقم (3-38)

حساب تغطية النقدية لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
FNTA	75680.46	747.28	463950.13	491424.73	(341209.52)
التدفقات الخارجة للاستثمار	50722.80	9493.97	3157.08	7625.88	253742.60
التدفقات الخارجة للتمويل	-	-	160.75	-	16805.73
مجموع التدفقات الخارجة	50722.80	9493.97	3317.83	7625.88	270548.33
نسبة تغطية النقدية	**1.49**	**0.07**	**139.83**	**64.44**	**(1.26)**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (3-37).

من خلال الجدول أعلاه نستخلص ما يلي:

- انخفاض نسبة تغطية النقدية سنة **2006** وهذا راجع لانخفاض التدفق النقدي الناتج عن النشاط بسبب ارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال؛
- أعلى نسبة تغطية حققتها الملبنة سنة **2007** وهذا لانخفاض احتياجاتها من رأس المال العامل للاستغلال وإلى انخفاض التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.
- في سنة **2009** الملبنة لم تنتج نقدية من أنشطتها التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية؛

والشكل التالي يوضح لنا تطور سيولة ملبنة نوميديا خلال فترة الدراسة حسب مؤشر نسبة تغطية النقدية:

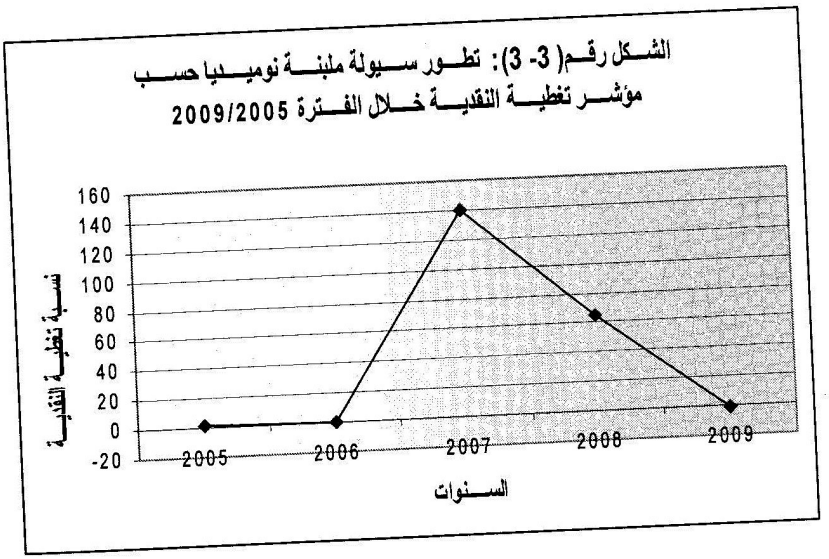

2. **نسبـــة الفائـــدة المدفوعـــة**: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفائدة المدفوعة= الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

لكن ملبنة نوميديا لا يوجد في هيكلها التمويلي أي قروض بنكية، ومنه لا يمكن حساب هذه النسبة.

3. **مؤشر التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية**: ويحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية= فائض خزينة الاستغلال + النقدية/ الخصوم المتداولة

الجدول رقم(3-39)

حساب مؤشر التدفق النقدي التشغيلي لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

السنـــوات / البيـــــان	2005	2006	2007	2008	2009
فائض خزينة الاستغلال	72380.27	(38937.16)	414054.60	453199.77	(440248.69)
+ النقدية	145698.52	144316.13	607333.56	1093830.24	483154.54
= النقدية المتوفرة	218078.79	105378.97	1021388.16	1547030.01	42905.85
الخصوم المتداولة	76075.79	50207.18	380457.81	457798.93	214164.38
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	2.86	2.09	2.68	3.37	0.2
نسبـــة التـــداول	5.81	8.93	2.51	2.51	3.50

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(3-10) و(3-11) و (3-37).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- أننا قمنا بإضافة نسبة التداول وذلك للتدليل على أفضلية النسبة الجديدة (نسبة التدفق النقدي) عن نسبة التداول في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ونستنتج من هذا الجدول أنه:

- لو تم اعتماد نسبة التداول فقط كمؤشر للسيولة لظهر لنا بأن الملبنة حققت أفضل وأعلى مستوى من السيولة سنة **2006**، لكن لو تناولنا السيولة من زاوية التدفق النقدي لخرجنا بنتيجة معاكسة بمعنى أن المؤسسة لم تبلغ أعلى مستوى للسيولة خلال هذه الدورة بل بلغتها سنة **2008**؛

- في سنة **2009** نسبة التدفق النقدي أصغر من نسبة التداول وذلك دليل على أن هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار القدرة على توليد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.

ويوضح لنا الشكل رقم (3-4) تطور سيولة ملبنة نوميديا حسب نسبة التدفق النقدي التشغيلي ونسبة التداول:

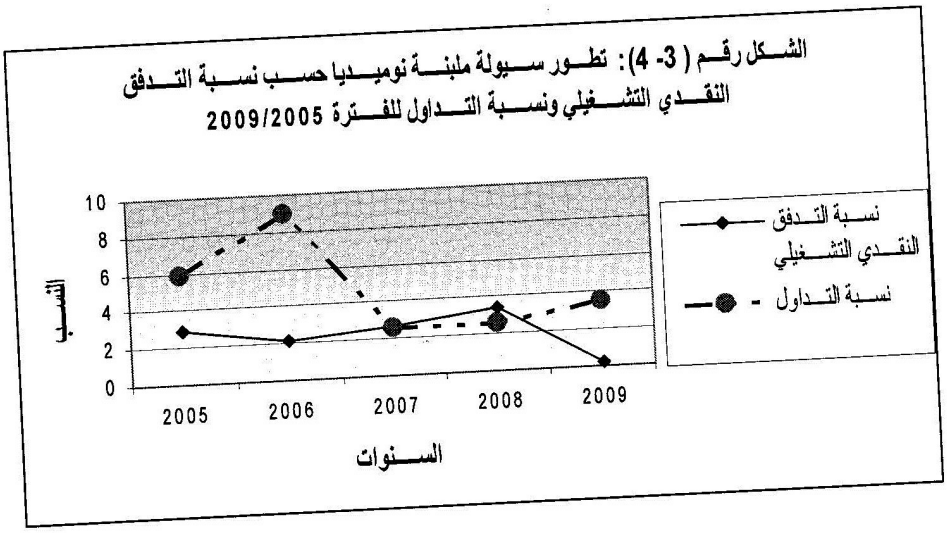

ب) مؤشـرات تقييـم السيولـة علـى مسـتوى النشـاط:

يتم تقييم سيولة ملبنة نوميديا على مستوى النشاط انطلاقا من المؤشرات التي تظهر في العلاقة التالية:

FNTA – تسديد الديون المالية

نميز حسب النتيجة المتحصل عليها من هذه العلاقة ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-40)

تحليل السيولة على مستوى النشاط لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
FNTA	75680.46	747.28	463950.13	491424.73	(341209.52)
– تسديد الديون المالية	–	–	160.75	–	1325.73
= سيولة مضمونة	75680.46	747.28	463789.38	491424.73	(342535.25)

المصـــدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-37).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-40):

- أن المؤسسة كانت لديها أدنى سيولة سنة **2006**، كما كانت لديها سيولة كافية لمواجهة استحقاقاتها الجارية بالإضافة إلى تسديد الديون المالية وذلك خلال السنوات **2005، 2007، 2008**، حيث بلغت السيولة أعلى نسبة لها في سنة **2008** وهذا لانخفاض احتياجاتها من رأس المال العامل الإجمالي.
- أما في سنة **2009** المؤسسة لم تحقق أي سيولة من نشاطها الجاري.

جـ) مؤشـــرات تقييـــم السيولة على مستوى الاستغلال

يمثل تحليل السيولة على مستوى الاستغلال عن طريق الفائض الإجمالي للاستغلال والتغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال، حيث أن الفائض الإجمالي للاستغلال يعتمد بشكل حصري على عمليات الاستغلال، ويتم هذا التحليل انطلاقا من العلاقة التالية:

فائض خزينة الاستغلال – مصاريف الفائدة – تسديد الديون – ضرائب على الأرباح > = 0

الجدول رقم (3-41)

تحليل السيولة على مستوى الاستغلال لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
فائض خزينة الاستغلال	72380.27	(38937.16)	414054.60	453199.77	(440248.69)
– مصاريف الفائدة	–	–	–	–	–
– تسديد الديون	–	–	160.75	–	1325.73
– الضرائب على الأرباح	–	–	–	7089.56	17801.31
= السيولة	72380.27	(38937.16)	413893.85	446110.21	(459375.73)

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-37) وعلى الملحق رقم (09).

ن لنا الجدول أعلاه:

- أن المؤسسة ليس لها أي قروض بنكية ، لذلك فهي في وضعية أمان خصوصا أن الحصة الكبرى من ديونها المتوسطة والطويلة الأجل تعود إلى المجمع **GIPLAIT** ؛
- المؤسسة لم تدفع الضرائب على الأرباح سنة **2005** و**2006** و**2007** وذلك للخسائر المحققة من جهة وامتصاص سلبية نتائج رهن التخصيص التي تعود إلى سنوات سابقة من جهة أخرى؛

- أنه بعد انعدام السيولة سنة **2006**، الملبنة تمكنت من تحسين السيولة في كل من سنة **2007** و**2008** وتحقيق فائض سيولة من نشاطها الاستغلالي والذي من خلاله استطاعت تسديد ديونها المالية و الضرائب على الأرباح مع بقاء فائض بقيمة **446110.21 ألف** دج سنة **2008**، حيث يمثل أعلى مستوى سيولة حققتها المؤسسة في فترة الدراسة. إلا أنها سنة **2009** لم تحقق أي فائض من خزينة الاستغلال.

والشكل التالي يبرز تطور مؤشرات تحليل السيولة على مستوى الاستغلال ومستوى النشاط لملبنة نوميديا:

الشـكل رقـم (3- 5): تطـور سـيولة ملبنـة نوميـديا حسـب مؤشـرات النشـاط والاسـتغلال خـلال الفـترة 2005/2009

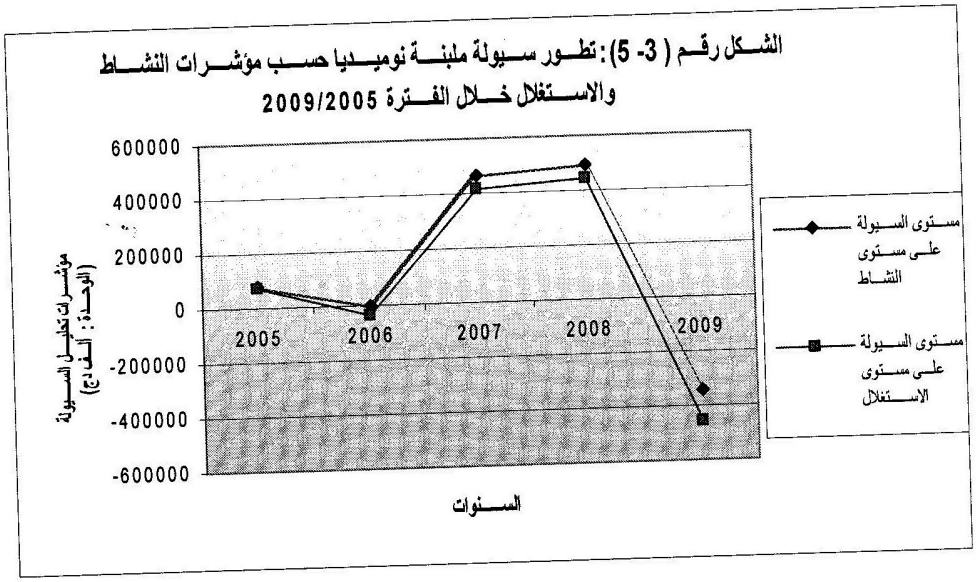

وبعد دراسة مختلف مؤشرات الدراسة الساكنة والدراسة الديناميكية للسيولة ، يمكن أن نقترح بعض التوصيات للملبنة والتي تتمثل في:

- على المؤسسة أن تعتمد على الدراسة الديناميكية لتقييم سيولتها، فمن خلال الدراسة الديناميكية التي قمنا بها نلاحظ أهمية جدول التدفقات النقدية للخزينة، لما يوفره من معلومات قيمة تفيد المؤسسة وتساعدها في تقييم السيولة؛
- المؤسسة بحاجة إلى أن تبذل جهودا أكبر للمحافظة على مستوى السيولة خصوصا أنها تدهورت وأصبحت سالبة سنة **2009** بعدما كانت موجبة خلال الدورات السابقة (ما عدا دورة **2006**)؛
- إن علاقة المؤسسة بمورديها (لمادة الحليب) غير مستقرة وهي عرضة لتقلبات المحيط، مما يؤثر سلبا على أدائها، لذا يجب عليها أن توطد علاقاتها مع مورديها وأن تخلق جوا ملائما من خلال تحسين سياستها مع مختلف متعامليها.

المطلـــب الثالـــث: استخدام المؤشـــرات في تقييـــم إنشـــاء القيمـــة للمؤسســـة

سنحاول في هذا الفرع استعراض مجموعة من المؤشرات التي لعبت دورا كبيرا في قياس إنشاء القيمة، والتي تتمثل في كل من المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة وتبيان دورها في قياس وتقييم معيار إنشاء القيمة.

الفـــرع الأول: المؤشـــرات التقليديـــة

لقد كانت الاتجاهات التقليدية لقياس معيار إنشاء القيمة في المؤسسات الاقتصادية ترتكز على المؤشرات الداخلية لخلق القيمة والتي يطلق عليها مصطلح مؤشرات التسيير، حيث تستخرج من المعلومات المحاسبية المتوفرة لدى المؤسسة، وسنخص بالدراسة المؤشرات التالية:

1. النتيجـــة الصافيـــة

لتحليل النتيجة الصافية لملبنة نوميديا، لا بد من دراسة الأرصدة الوسيطية للتسيير التي تنتج عنها النتيجة الصافية. وسنعتمد في دراستنا لهذا المؤشر على التحليل المقارن (أو التحليل الأفقي). ويعد هذا التحليل وفق الصيغة الرياضية الآتية:

نسبة النمو/ أو الانخفاض = (قيمة الفقرة للسنة الحالية – قيمة الفقرة للسنة السابقة) / قيمة الفقرة لسنة الأساس

ويتمثل الهدف الرئيسي من المقارنة بين جداول حسابات النتائج لملبنة نوميديا لعدة سنوات بمعرفة الاتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة الدراسة (2009/2005).

وعند التحليل المقارن، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى؛
- عندما يكون للبند وجود في سنة الأساس، ولا يوجد مقابله في السنة الثانية ، فإن النقص الحاصل هو 100% ؛
- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس، ويوجد مقابله في السنة التالية، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر .

ويبين الجدول رقم (3-42) و رقم (3-43) جدول مقارنة لحسابات النتائج للسنوات 2009/2005:

الجدول رقم (3-42)

جدول مقارنة حسابات النتائج لملبنة نوميديا خلال الفترة 2007/2005

الوحدة:1000 دج

البيان / السنوات	2005	2006	التطور %	2006	2007	التطور %
مبيعات بضاعة	36124.00	21154.10	(41)	21154.10	9560.25	(54)
بضاعة مستهلكة	35751.16	18855.95	(47)	18855.95	9079.80	(51)
الهامش الإجمالي	**372.84**	**2298.15**	**516**	**2298.15**	**480.45**	**(80)**
الهامش الإجمالي	372.84	2298.15	516	2298.15	480.45	(80)
إنتاج الدورة	1078150.76	1065559.80	(1)	1065559.80	1287440.74	20
+تحويل تكاليف الإنتاج	2586.27	268.47	(90)	268.47	2684.12	900
الاستهلاك الوسيط	999266.59	936010.18	(6)	936010.18	940910.99	0.5
القيمة المضافة	**81843.28**	**132116.24**	**261**	**132116.24**	**349694.32**	**164**
القيمة المضافة	81843.28	132116.24	61	132116.24	349694.32	164
مصاريف المستخدمين	130034.89	113843.39	(12)	113843.39	129612.90	13
ضرائب و رسوم	4999.26	3510.92	(30)	3510.92	2213.90	(36)
الفائض الإجمالي للاستغلال	**(53190.87)**	**14761.93**	**(127)**	**14761.93**	**217867.52**	**1375**
الفائض الإجمالي للاستغلال	(53190.87)	14761.93	(127)	14761.93	217867.52	1375
+ نتائج متنوعة	3777.87	5314.24	40	5314.24	1997.07	(62)
+تحويل تكاليف الاستغلال	4958.22	752.04	(84)	752.04	106.57	(85)
-مصاريف متنوعة	3197.49	2548.67	(20)	2548.67	2490.87	(2)
حصص الاهتلاكات و المؤونات	46254.22	47302.04	2	47302.04	44457.22	(6)
نتيجة الاستغلال	**(93906.49)**	**(29022.50)**	**(70)**	**(29022.50)**	**173023.07**	**(696)**
نتائج مالية	-	-	-	-	-	-
- مصاريف مالية	242.85	268.67	10	268.67	191.28	(28)
النتيجة المالية	**(242.85)**	**(268.67)**	**10**	**(268.67)**	**(191.28)**	**(28)**
نتيجة الاستغلال	(93906.49)	(29022.50)	(70)	(29022.50)	173023.07	(696)
النتيجة الجارية	**(94149.34)**	**(29291.17)**	**(68)**	**(29291.17)**	**172831.79**	**(690)**
إيرادات استثنائية	12831.40	46554.87	262	46554.87	62677.96	34
أعباء استثنائية	18385.77	23717.25	30	23717.25	178915.67	654
النتيجة الاستثنائية	**(5554.37)**	**22837.62**	**(511)**	**22837.62**	**(116237.71)**	**(608)**
النتيجة الجارية	(94149.34)	(29291.17)	(68)	(29291.17)	172831.79	(690)
نتيجة الدورة قبل الضرائب	**(99703.71)**	**(6453.55)**	**(93)**	**(6453.55)**	**56594.08**	**(976)**
الضرائب على الأرباح	-	-	-	-	-	-
النتيجة الصافية	**(99703.71)**	**(6453.55)**	**(93)**	**(6453.55)**	**56594.08**	**(976)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09).

الجدول رقم (3-43)

جدول مقارنة حسابات النتائج لملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2007

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2007	2008	التطور%	2008	2009	التطور%
مبيعات بضاعة	9560.25	6107.04	(36)	6107.04	5211.11	(14)
بضاعة مستهلكة	9079.80	5181.08	(42)	5181.08	4739.05	(8)
الهامش الإجمالي	**480.45**	**925.96**	**92**	**925.96**	**472.06**	**(50)**
الهامش الإجمالي	480.45	925.96	92	925.96	472.06	(50)
إنتاج الدورة	1287440.74	1646439.82	27	1646439.82	1566887.85	(4)
+تحويل تكاليف الإنتاج	2684.12	2497.38	(6)	2497.38	4151.51	66
الاستهلاك الوسيط	940910.99	1398738.68	48	1398738.68	1341149.94	(4)
القيمة المضافة	**349694.32**	**251124.48**	**(28)**	**251124.48**	**230361.48**	**(8)**
القيمة المضافة	349694.32	251124.48	(28)	251124.48	230361.48	(8)
مصاريف المستخدمين	129612.90	170966.01	31	170966.01	172373.54	0.8
ضرائب و رسوم	2213.90	1541.13	(30)	1541.13	2837.35	84
الفائض الإجمالي للاستغلال	**217867.52**	**78617.34**	**(63)**	**78617.34**	**55150.59**	**(30)**
الفائض الإجمالي للاستغلال	217867.52	78617.34	(63)	78617.34	55150.59	(30)
+ نتائج متنوعة	1997.07	16304.66	716	16304.66	56671.76	247
+تحويل تكاليف الاستغلال	106.57	645.10	505	645.10	219.95	(65)
- مصاريف متنوعة	2490.87	2879.40	15	2879.40	1864.11	(35)
حصص الاهتلاكات و المؤونات	44457.22	39226.15	(11)	39226.15	37299.32	(5)
نتيجة الاستغلال	**173023.07**	**53461.55**	**(70)**	**53461.55**	**72878.87**	**36**
نتائج مالية	-	-	-	-	1674.24	-
- مصاريف مالية	191.28	160.80	(15)	160.80	325.98	102
= النتيجة المالية	(191.28)	(160.80)	(15)	(160.80)	1348.26	(938)
نتيجة الاستغلال	173023.07	53461.55	(70)	53461.55	72878.87	36
النتيجة الجارية	**172831.79**	**53300.75**	**(70)**	**53300.75**	**74227.13**	**40**
إيرادات استثنائية	62677.96	48624.06	(22)	48624.06	346580.33	612
أعباء استثنائية	178915.67	18014.24	(90)	18014.24	327297.93	1716
النتيجة الاستثنائية	**(116237.71)**	**30609.82**	**(126)**	**30609.82**	**19282.40**	**(37)**
النتيجة الجارية	172831.79	53300.75	(70)	53300.75	74227.13	40
نتيجة الدورة قبل الضرائب	**56594.08**	**83910.57**	**48**	**83910.57**	**93509.53**	**11**
الضرائب على الأرباح	-	7089.56	-	7089.56	17801.31	151
النتيجة الصافية	**56594.08**	**76821.01**	**35**	**76821.01**	**75708.22**	**(1)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09).

ويلاحظ من الجدول رقم (3-42) و(3-43) أعلاه ما يلي :

- أن الهامش الإجمالي للملبنة يمثل نسبة ضعيفة مقارنة بالقيمة المضافة، ذلك لأن النشاط الرئيسي للملبنة هو إنتاج الحليب ومشتقاته ، بمعنى أنه نشاط صناعي تحويلي (أي تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة والتي تمثل حصة الأسد في المبيعات)؛
- حققت الملبنة خلال سنة 2006 قيمة مضافة بمبلغ **132116.24 ألف دج** محققة زيادة بنسبة **261%** رغم الانخفاض الطفيف في حجم الإنتاج (**1%**) وهذا يرجع إلى انخفاض الاستهلاك الوسيط بنسبة **6%** وفي العام الموالي حققت أعلى قيمة مضافة خلال فترة الدراسة بـــ **349694.32 ألف دج** محققة بذلك زيادة تقدر بـــ**164%** وهذا دليل على نمو المؤسسة من حيث الإنتاج بنسبة **20%**.
- أما في سنة 2008 و2009 نلاحظ الانخفاض المستمر في القيمة المضافة وهذا راجع إلى:
  - في سنة 2008 الزيادة المحققة في إنتاج الدورة بنسبة **27%** نتج عنها زيادة الاستهلاكات بنسبة **48%**؛
  - في سنة 2009 نفسر نقص القيمة المضافة بسبب انخفاض الإنتاج الذي تساوى مع الانخفاض المحقق في الاستهلاك الوسيط بنسبة **4%**.
- الفائض الإجمالي للاستغلال كان سالبا سنة **2005** وذلك لثقل مصاريف المستخدمين أما في سنة **2006** بلغ هذا الفائض **14761.93 ألف دج** محققا الزيادة نتيجة انخفاض مصاريف المستخدمين بنسبة **12%** وانخفاض الضرائب والرسوم بنسبة **30%** بالإضافة إلى ارتفاع القيمة المضافة التي تعدت مصاريف المستخدمين، وخلال العام الموالي بلغ الفائض الإجمالي للاستغلال أعلى قيمة بـــ **217867.52 ألف دج** محققا الزيادة بنسبة **1375%**، وهذا نتيجة الزيادة المحققة في القيمة المضافة بنسبة **164%** والتي غطت الزيادة (**13%**) في مصاريف المستخدمين ؛
- في سنة **2008** انخفض الفائض الإجمالي بنسبة **63%** وهذا راجع لانخفاض القيمة المضافة و التي لم تغطي الزيادة (**31%**) في مصاريف المستخدمين وفي سنة **2009** استمر الفائض الإجمالي للاستغلال في الانخفاض بنسبة **30%** وهذا راجع إلى انخفاض القيمة المضافة بنسبة **8%** وزيادة الضرائب و الرسوم بنسبة **84%**؛
- ونلاحظ أنه في سنة **2006** هي السنة الوحيدة التي انخفضت فيها مصاريف المستخدمين خلال فترة الدراسة؛
- أما بالنسبة لنتيجة الاستغلال فقد كانت سالبة سنة **2005** وهذا بسبب سلبية الفائض الإجمالي للاستغلال، أما في سنة **2006** كانت نتيجة الاستغلال سالبة أيضا بسبب ثقل حصص الاهتلاكات والمؤونات، وفي سنة **2007** نلاحظ زيادة نتيجة الاستغلال حيث بلغت **173023.07 ألف دج** رغم

انخفاض النتائج المتنوعة بنسبة **62%** وتحويل تكاليف الاستغلال بنسبة **85%** وهذا راجع إلى زيادة الفائض الإجمالي للاستغلال مع انخفاض حصص الاهتلاكات والمؤونات بنسبة **6%**؛

- وفي سنة **2008** انخفضت نتيجة الاستغلال إلى **53461.55 ألف دج** رغم الزيادة المحققة في النتائج المتنوعة بنسبة **716%** والزيادة في تحويل تكاليف الاستغلال بنسبة **505%** وانخفاض حصص الاهتلاكات والمؤونات بنسبة **11%** وهذا بسبب انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة **63%**، وفي السنة الموالية نلاحظ زيادة نتيجة الاستغلال بنسبة **36%** بقيمة **72878.87 ألف دج** وهذا رغم انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة **30%**، ويرجع ذلك إلى زيادة النتائج المتنوعة بنسبة **247%** وانخفاض المصاريف المتنوعة بنسبة **35%** مع استمرار انخفاض حصص الاهتلاكات والمؤونات بنسبة **5%**.

- النتيجة المالية المحققة خلال الفترة **2008/2005** سالبة وهذا طبيعي لأن النشاط الأساسي للملبنة هو الانتاج، وتتمثل مصاريفها المالية في عمولات متنوعة فقط نتيجة الخدمات التي يقدمها لها البنك أما في سنة **2009** نلاحظ تحقيق الملبنة لنتائج مالية بلغت **1674.24 ألف دج** نتيجة لتوظيفات مالية قامت بها ملبنة نوميديا خلال الدورة والتي بلغت **250000 ألف دج** ولقد غطت هذه النتائج المصاريف المالية.

- النتيجة الجارية قبل الضرائب لسنة **2005** و**2006** سالبة بسبب نتيجة الاستغلال السالبة، أما في سنة **2007** بلغت هذه النتيجة **172831.79 ألف دج** بسبب زيادة نتيجة الاستغلال، أما في سنة **2008** انخفضت بسبب انخفاض نتيجة الاستغلال ونلاحظ عدم مساهمة النتيجة المالية في تحسين النتيجة الجارية إلى غاية سنة **2009** أين حققت الملبنة نتيجة مالية موجبة بالإضافة إلى تحسن نتيجة الاستغلال مقارنة بسنة **2008** ؛

- النتيجة الاستثنائية كانت سالبة سنة **2005** وذلك لزيادة الأعباء عن الإيرادات ، وفي السنة الموالية ارتفعت الايرادات بنسبة **262%** حيث غطت الزيادة المحققة بـــ**30%** في الأعباء ، أما في سنة **2007** شهدت الأعباء الاستثنائية ارتفاعا كبيرا بنسبة **654%** وهذا الذي أدى إلى تحقيق نتيجة استثنائية سالبة؛

- وفي سنة **2008** نلاحظ تحسن النتيجة الاستثنائية رغم انخفاض الإيرادات بنسبة **22%** وهذا راجع إلى انخفاض الأعباء بنسبة **90%**. أما في سنة **2009** زادت هذه الأعباء بنسبة **1716%** حيث بلغت قيمتها **327297.93 ألف دج** إلا أن الزيادة المحققة في الإيرادات بنسبة **612%** غطت الزيادة في التكاليف مما أدى إلى تحقيق نتيجة استثنائية موجبة لكنها منخفضة مقارنة بسنة **2008**؛

▪ نتيجة الدورة قبل الضرائب كانت سالبة في سنة **2005** وذلك للنتائج السالبة في كل من النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية، أما في سنة **2006** نلاحظ أنه رغم تحسن النتيجة الاستثنائية إلا أنها لم تغطي الخسارة المحققة في النتيجة الجارية؛

▪ وفي سنة **2007** نلاحظ تحسن نتيجة الدورة قبل الضرائب والناتجة عن تحسن النتيجة الجارية والتي غطت الخسارة المحققة في النتيجة الاستثنائية، وفي سنة **2008** نلاحظ زيادة نتيجة الدورة قبل الضرائب حيث بلغت **83910.57 ألف دج** بنسبة زيادة **48%** رغم انخفاض النتيجة الجارية لسنة **2008** مقارنة بسنة **2007** و ذلك لمساهمة النتيجة الاستثنائية الموجبة، ولقد استمرت نتيجة الدورة في التحسن حيث بلغت سنة **2009** قيمة **93509.53 ألف دج** محققة زيادة بنسبة **11%** وهذا راجع للزيادة المحققة في النتيجة الجارية بنسبة **40%** رغم انخفاض النتيجة الاستثنائية بنسبة **37%** بقيمة **19282.40 ألف دج** ؛

▪ النتيجة الصافية لسنة **2005** و **2006** سالبة إلى غاية سنة **2007** حيث بلغت قيمتها **56594.08 ألف دج** والناتجة عن مساهمة النتيجة الجارية فقط؛

▪ وفي سنة **2008** بلغت الزيادة المحققة في النتيجة الصافية **35%** وذلك بسبب التأثير الضريبي. علما أن المبلغ الخاضع للضريبة هو **37313.49 ألف دج** وذلك بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الملبنة.

▪ و في سنة **2009** النتيجة الصافية للملبنة موجبة إلا أنها انخفضت بنسبة **1%** حيث بلغت قيمتها **75708.22 ألف دج** وهذا بسبب التأثير الضريبي والذي زاد بنسبة **151%**.

و من الملاحظات السابقة يمكن القول أن الملبنة خلال فترة الدراسة تمكنت من تحسين النتائج السلبية التي حققتها سنة **2005** و**2006**، وهذا راجع إلى:

▪ تحسين القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال سنة **2007**، حيث تمكنت الملبنة من تحقيق فوائض من نشاطاتها الاستغلالية ، إلا أن النتيجة الاستثنائية السالبة أدت إلى انخفاض نتيجة الدورة قبل الضرائب؛

▪ تحسن النتيجة الاستثنائية سنة **2008** ؛

▪ تحسن النتيجة المالية سنة **2009** بالإضافة إلى زيادة النتيجة الجارية مقارنة بسنة **2008** مع تحقيق نتيجة استثنائية موجبة وتعتبر نتيجة الدورة قبل الضرائب لسنة **2009** أعلى نتيجة خلال فترة الدراسة بقيمة **93509.53 ألف دج**، إلا أن التأثير الضريبي هو الذي خفض النتيجة إلى **75708.22 ألف دج** .

وحسب هذا التحليل يمكن القول أن الملبنة قامت بإنشاء القيمة للمساهمين ابتدءا من سنة 2007 إلى غاية 2009 ، إلا أن النتائج المحققة سنة 2007 بالإضافة إلى جزء من سنة 2008 كان مخصص لامتصاص خسائر سنوات سابقة.

2. فائـــض خزينـــة الاستغلال

هذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي النسبة التالية:

مؤشر جودة الأرباح = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) / صافي الربح

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة و كفاءة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي والذي يتمثل في فائض خزينة الاستغلال.

الجدول رقم (3-44)

حساب مؤشر جودة الأرباح لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
فائض خزينة الاستغلال	72380.27	(38937.16)	414054.60	453199.77	(440248.69)
صافي الربح	(99703.71)	(6453.55)	56594.08	76821.01	75708.22
مؤشر جودة الأرباح	(0.72)	6.03	7.31	5.89	(5.81)

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-37) وعلى الملحق رقم (09).

من خلال الجدول أعلاه نستخلص ما يلي:

- المؤسسة لم تحقق أي أرباح خلال سنة 2005، وفي سنة 2006 كل من فائض خزينة الاستغلال وصافي الربح سالبين، ولذلك فلا معنى للنتيجة المحصل عليها من مؤشر جودة الأرباح لهذه الدورة؛
- أما في سنة 2007 ارتفعت نوعية وجودة الأرباح حيث حققت الملبنة فائض خزينة الاستغلال وربح صافي موجبين حيث كل دينار من صافي الربح يقابله 7.31 دج تدفق نقدي تشغيلي، مما يدل على تحسن جيد لجودة ونوعية الأرباح مقارنة بسنة 2005 و2006؛

- الملبنة سنة **2008** حققت جودة ونوعية في أرباحها لكنها منخفضة مقارنة بسنة **2007** وبالتالي انخفاض مؤشر جودة الأرباح حيث أن كل دينار من الربح يقابله **5.89 دج** ربح من التدفق النقدي التشغيلي؛

- في سنة **2009** انخفض مؤشر جودة الأرباح، حيث لكل دينار من الربح الصافي تقابله خسارة **5.81 دج** من التدفق النقدي التشغيلي وهذا ناتج عن سلبية فائض خزينة الاستغلال.

3. ربحيـــة السهـــم الواحـــد / النمـــو في ربحيـــة السهـــم

▪ ربحيـــة السهـــم الواحـــد

تحسب نسبة ربحية السهم الواحد ، وفقا للصيغة التالية:

نسبة الربح لكل سهم عادي = صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة / عدد الأسهم العادية

ولابد من التوضيح أن مقدار صافي الربح المتاح للسهم العادي هو الصافي الذي يبقى بعد توزيعات أرباح الأسهم الممتازة (إن وجدت).

جدول رقم (3-45)

حساب مؤشر ربحية السهم الواحد لملبنة نوميديا

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الربح (الوحدة:1000 دج)	(99703.71)	(6453.55)	56594.08	76821.01	75708.22
عدد الأسهم العادية (وحدة)	6000	6000	14906	14906	14906
ربحية السهم	-	-	3796.73	5153.70	5079.04

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09) و الوثائق الداخلية للملبنة خلال الفترة 2009/2005.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- أن الملبنة بدأت في توليد الأرباح ابتداءا من سنة **2007** ؛
- تطور وتحسن مؤشر ربحية السهم من سنة ***2007*** إلى **2008** من **3796.73 دج** إلى **5153.70 دج** على التوالي وهذا لتطور الربح الصافي ؛
- أما سنة **2009** نلاحظ انخفاض ربحية السهم بنسبة **1.45%** إلى **5079.04 دج** وهذا لانخفاض الربح الصافي بسبب التأثير الضريبي.

▪ النمـــو في ربحيـــة السهـــم

إن أكثر ما يهم المستثمر والمحلل المالي عند تحديد وتحليل ربحية السهم الواحد هو تحليل النمـــو في ربحيـــة السهـــم عن السنة الحالية، وفي هذا الإطار يمكن الاعتماد على النموذج الآتي لعرض مجموعة المتغيرات التي تؤثر على النمو في ربحية السهم الحالية:

$$C_n = (CF_n / A_n \div CF / A) \times (RE_n / CF_n \div RE / CF) \times (A_n / CP_n \div A / CP) \times (V_n \div V) - 1$$

الجدول رقم(3-46)

حساب مؤشـــر النمـــو في ربحيـــة السهـــم الواحـــد

الوحدة: 1000 دج

البيـــــان / السنـــوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رقم الأعمال	1173032.36	1107736.72	1085497.23	1295929.58	1653058.90	1571616.02
نتيجة الاستغلال	90660.26	(93906.49)	(29022.50)	173023.07	53461.55	72878.87
حقوق الملكية	146078.57	46374.87	39921.31	319165.38	395986.39	456214.62
القيمة الدفترية للسهم	25.00	25.00	25.00	25.00	25.00	25.00
الأصول	935974.96	868371.11	836048.94	1523607.26	1681743.55	1495897.21
$(CF_n / A_n \div CF / A)$	-	**1.01**	**1.01**	**0.65**	**1.15**	**1.07**
$(RE_n / CF_n \div RE / CF)$	-	**(1.14)**	**0.25**	**(6.5)**	**0.23**	**1.33**
$(A_n / CP_n \div A / CP)$	-	**2.92**	**1.11**	**0.22**	**0.88**	**0.77**
$(V_n \div V)$	-	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**
النمو في ربحية السهم	-	**(4.36)**	**(0.72)**	**(1.92)**	**(0.77)**	**0.09**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة وعلى الملحق رقم (09) بالنسبة للسطر الأول، أما السطر الثاني بالاعتماد على الجدول رقم (3-43) و(3-44) وبالنسبة للسطر الثالث والخامس بالاعتماد على الملحق رقم (06).

كما يلاحظ من نتيجة الجدول أعلاه نجد أن:

المؤسسة لم تحقق أي معدل نمو في ربحية السهم الواحد خلال الفترة **2008/2005**، إلا أننا نلاحظ انخفاض السلبية سنة **2008** مقارنة بسنة **2007** ويرجع ذلك إلى تحسن المتغيرات؛

▪ أما في سنة **2009** فالمؤسسة حققت معدلا موجبا في نمو ربحية السهم ، إذ بلغ **9%** وقد تباينت متغيرات معدل النمو في المساهمة في هذا المعدل وكما يلاحظ أن أكثر تأثيرات النمو قد تحققت عن مساهمة ربحية المبيعات ممثلة بهامش الربح و بمقدار **33%**، أما مساهمة إنتاجية الأصول في خلق المبيعات ممثلة بتأثيرات معدل الدوران على ربحية السهم الواحد قد بلغت **7%** في حين وأثر بشكل سلبي على نمو ربحية السهم متغير إنتاجية الأموال الخاصة في خلق الموجودات والتي بلغت(-**23%**)؛

▪ الملبنة خلال فترة الدراسة لم تسع إلى تحسين تأثير المتغير الرابع.

ومن خلال المقارنة بين هذه المؤشرات التقليدية نتوصل إلى ما يلي:

▪ أن الملبنة قامت بإنشاء القيمة للمساهمين حسب مؤشر النتيجة الصافية ابتدءا من سنة**2007** إلى غاية **2009** ؛

▪ الملبنة لم تتمكن من تحسين جودة ونوعية أرباحها إلا في سنة **2007** و **2008**؛

▪ تحقيق مؤشر ربحية السهم الواحد ابتداءا من سنة **2007** إلى غاية **2009**؛

▪ الملبنة استطاعت سنة **2009** من تحقيق نمو في ربحية السهم الواحد بفضل مساهمة ربحية المبيعات.

ولكن ما يعاب على هذه المؤشرات هو اقتصارها على حساب الأرباح والنتائج المحققة بمعنى الفعالية دون الاهتمام بالوسائل المستخدمة في تحقيقها، وبما أن مفهوم الأداء يرتكز على تحقيق نتائج جيدة بالاستخدام الأمثل للوسائل المستعملة، يتوجب علينا الانتقال إلى مؤشر أكثر تعبيرا لمفهوم الأداء والذي يتمثل في المردودية والتي سنتناولها فيما يلي.

الفـــرع الثانـــي: مؤشـــرات المردوديـــة

لقد رأينا في جدول حسابات النتائج الأرصدة الوسيطية للتسيير والتي تستعمل لحساب النتيجة صافية، وعليه يكون تحليل المردودية على أساس مقارنة هذه الأرصدة برقم الأعمال المحقق أو وسائل المستعملة لبلوغها.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المردودية :

1. المردوديـــة التجاريـــة

ويمكن حساب المؤشر التالي:

المردودية التجارية =الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال

الجدول رقم(3-47)

حساب المردودية التجارية لملبنة نوميديا

الوحدة:1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
الفائض الإجمالي للاستغلال	(53190.87)	14761.93	217867.52	78617.34	55150.59
رقم الأعمال	1107736.72	1085497.23	1295929.58	1653058.90	1571616.02
المردودية التجارية	(0.04)	0.01	0.16	0.04	0.03

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-36) بالنسبة إلى السطر الأول، أما بالنسبة إلى السطر الثاني بالاعتماد على الملحق رقم (09).

الجدول رقم (3-47) يبين لنا أن:

- المؤسسة لم تحقق مردودية تجارية سنة **2005**، حيث أن كل دينار من المبيعات حقق **0.04** دج خسارة، وذلك راجع إلى:
  - سياسة سعر البيع جد ضعيفة مقارنة مع سعر التكلفة خصوصا لمنتجات الحليب التي تباع بسعر محدد من طرف الحكومة؛
  - ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج حيث أن تكاليف المواد الأولية متغيرة ومرتفعة باستمرار، بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف العاملين مقارنة مع القيمة المضافة.
- تحسن المردودية سنة **2006** مقارنة بسنة **2005** حيث أن كل دينار من المبيعات حقق **0.01 دج** ربح وذلك بسبب انخفاض تكاليف البضاعة والمواد الأولية المستهلكة ومصاريف العاملين؛
- أما في سنة **2007** نلاحظ أن المردودية التجارية تحسنت باتجاه الزيادة بسبب انخفاض الاستهلاك الوسيط لمنتجات الملبنة، ولقد بلغت المردودية أعلى مستوى خلال فترة الدراسة **0.16 دج** ربح لكل دينار من المبيعات؛
- في سنة **2008** و**2009** المردودية التجارية موجبة لكنها باتجاه الانخفاض وذلك بسبب انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال وهذا راجع لارتفاع مصاريف العاملين.

2. المردوديـــة الاقتصاديـــة

وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول

الجدول رقم(3-48)

حساب المردودية الاقتصادية لملبنة نوميديا

الوحدة: 1000 دج

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
نتيجة الاستغلال	(93906.49)	(29022.50)	173023.07	53461.55	72878.87
الأصول	868371.11	836048.94	1523607.26	1681743.55	1495897.21
المردودية الاقتصادية	(0.10)	(0.03)	0.11	0.03	0.04

المصـــدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم (3-42) و(3-43) بالنسبة إلى السطر الأول والجدول رقم (3-10) بالنسبة إلى السطر الثاني.

نستخلص من الجدول أعلاه أن:

- المردودية الاقتصادية سنة **2005** و**2006** حققت لكل دينار من الأصول **0.1 دج** و**0.03 دج** خسارة على التوالي، وما يميز في سلبيتها عدم تحقيق مردودية تجارية في سنة **2005** مع ارتفاع مخصصات الاهتلاكات؛

- أما في سنة **2007** المؤسسة حققت أعلى مردودية حيث أن كل دينار استثمرته حقق **0.11 دج** ربح، حيث تم تشغيل الأموال المستثمرة بكفاءة؛

- انخفاض المردودية الاقتصادية لسنة **2008** بسبب انخفاض نتيجة الاستغلال (ثقل التكاليف)، كما نلاحظ في سنة **2009** ارتفاع هذه المردودية بنسبة **33%** بسبب انخفاض الأصول والتي انخفض معها تكاليف الاهتلاكات.

3. المردوديـــة الماليـــة

يتم حسابها من خلال المؤشر التالي:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم(3-49)

حساب المردودية المالية لملبنة نوميديا

الوحدة: 1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
النتيجة الصافية	(99703.71)	(6453.55)	56594.08	76821.01	75708.22
الأموال الخاصة	46374.87	39921.31	319165.38	395986.39	456214.62
المردودية المالية	(2.14)	(0.16)	0.17	0.19	0.16

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم (3-42) و(3-43) وبالنسبة إلى السطر الأول والجدول رقم (3-11) بالنسبة إلى السطر الثاني.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- المردودية المالية سالبة في كل من سنة **2005** و**2006** وذلك لسلبية النتيجة الصافية حيث أن توظيف كل دينار من الأموال الخاصة حقق خسارة **2.14 دج** و**0.16 دج** على التوالي؛
- تحسن المردوية المالية باتجاه الزيادة في كل من سنة **2007** و**2008** ، بسبب تحسن النتيجة الصافية حيث أن كل دينار من الأموال الخاصة حقق **0.17 دج** و**0.19 دج** ربح على التوالي؛
- انخفاض المردودية المالية سنة **2009** بنسبة **15%** مقارنة بسنة **2008** بسبب انخفاض النتيجة الصافية حيث أن لكل دينار من الأموال الخاصة حققت **0.16 دج** ربح.

وفيما يلي تمثيل تطور مؤشرات المردودية لملبنة نوميديا خلال فترة الدراسة:

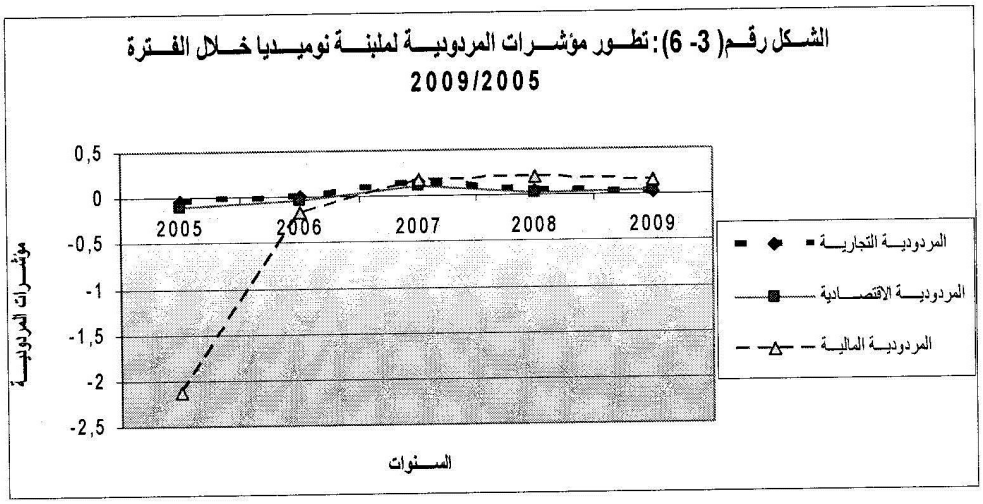

❖ أثـــر الرافعـــة الماليـــة

وكما سبقت الإشارة إليه فإن الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية يعبر عن أثر الرفع المالي، أي الربح المترتب عن سياسة الاستدانة في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة .

وبما أن ديون الملبنة هي عبارة عن ديون اتجاه المؤسسات الحليفة لمجمع **GIPLAIT**، حيث ليس لها تكلفة استدانة (معدل فائدة)، فالمؤسسة لا تعتمد على القروض البنكية في تمويلها – فهي إذن ليست لها تكلفة استدانة – وبالتالي فلا يوجد أثر للرفع المالي.

الفـــرع الثالـــث : المؤشـــرات الحديثـــة

1. القيمة الاقتصادية المضافة

وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة – كلفة رأس المال × الأصول الاقتصادية

وقبل الشروع في حساب ها المؤشر يستوجب علينا الإلمام بالملاحظات التالية:

- في سنة **2007** معدل الضريبة معدوم لأن الملبنة تغطي خسائر سنوات سابقة؛
- في سنة **2008** المؤسسة لا تدفع الضريبة على مبلغ **46597.08 ألف دج** وهذا بسبب عجزها المالي ، بمعنى المبلغ الخاضع للضريبة من نتيجة الاستغلال هو **6864.47 × 0.19 = 1304.24 ألف دج.** وبالتالي نتيجة الاستغلال بعد الضريبة = **53461.55 – 1304.24=52157.31 ألف دج** ؛
- إن هيكل رأس المال لملبنة نوميديا يتكون من الأموال الخاصة وديون مالية لا تترتب عليها تكاليف أي فوائد ،ومنه كلفة رأس المال تتمثل في كلفة الأموال الخاصة، حيث نفترض أن تكلفة الأموال الخاصة هي **12%** و**13%** و**14%** للسنوات **2007** و**2008** و**2009** على التوالي.

الجدول رقم (3-50)

حساب القيمة الاقتصادية المضافة لملبنة نوميديا

الوحدة: 1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2007	2008	2009
نتيجة الاستغلال بعد الضريبة	173023.07	52157.31	59031.88
كلفة الأموال الخاصة	0.12	0.13	0.14
الاستثمارات المادية الصافية	559101.82	524767.75	491203.03
+ الاستثمارات المالية الاجمالية	-	2733.78	252266.63
= الاستثمارات	559101.82	527501.53	743469.66
+ احتياجات رأس المال العامل الاجمالي	**229870.79**	**(151829.55)**	**298225.07**
= الأصول الاقتصادية	**788972.61**	**375671.98**	**1041694.73**
القيمة الاقتصادية المضافة	**78346.36**	**3319.96**	**(86805.38)**

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-43) فيما يخص السطر الأول وعلى الملحق رقم (04) بالنسبة للسطر الخامس وعلى الجدول رقم (3-17) فيما يخص السطر السادس.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه:

- في سنة **2007** و**2008** الملبنـــة تمكنت من إنشـــاء القيمـــة لمساهميها بـــ **78346.36 ألف دج** سنة **2007**، وهذا دليل على كفاءة مسيريها، إلا أن القيمة المنشأة سنة **2008** انخفضت بنسبة **95%** مقارنة مع سنة **2007** ؛
- أما سنة **2009** ملبنـــة نوميديـــا لم تقم بإنشاء أي قيمة اقتصادية إضافية، بل كانت سالبة نتيجة زيادة كلفة الاستثمار على الربح التشغيلي، فالأثر السلبي لهذا المقدار يدل على ضعف في الأداء الاقتصادي للملبنة، وبالتالي التأثير السلبي في ثروة المساهمين.

والشكل رقم (3-7) يوضح تطور القيمة الاقتصادية المضافة لملبنة نوميديا:

الشـكل رقـم(3- 7): تطـور القيمـة الاقتصـادية المضـافة لملبنـة نوميـديا خـلال الفـترة 2009/2007

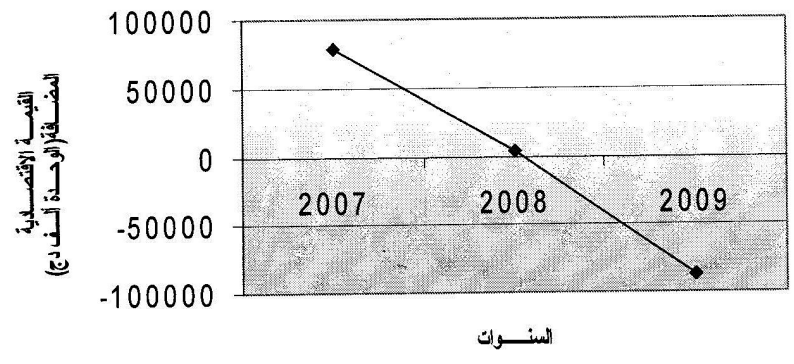

وما يعاب على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

- أن القيد الرئيسي يتعلق بصعوبة تقييم تكلفة الأموال الخاصة، مما يضعف مؤشر التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، وهذا ما يؤكد عدم الدقة في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة حيث أن كلفة الأموال الخاصة مبنية على قاعدة افتراضية من طرف الباحث؛

- تنظر إلى فترات سابقة، وعليه فإنها تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الاعتبار الإبداع والابتكار في تكنولوجيا المنتوج والعمليات، والتي تحتاج إلى أجل طويل لخلق القيمة وعليه إدخال نفقات الإبداع والابتكار ضمن الفترة المحاسبية للقيمة الاقتصادية المضافة ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يعكس نتائج غير دقيقة للأداء.

- تعتمد في حسابها على مداخل المحاسبة المالية للإيراد والنفقات. وفي هذه الحالة يستطيع المدراء من معالجة هذه الأرقام المحاسبية بشكل يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات. إذ بالإمكان المناقلة لهذه الفقرات بين الفترات المحاسبية وعلى شكل سيناريوهات تولد الثقة والقناعة لدى المستثمرين وحملة الأسهم بأداء المؤسسة.

2. القيمة السوقية المضافة

وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم – القيمة الدفترية لحقوق المالكين

والجدول التالي يبين طريقة حساب هذا المؤشر:

الجدول رقم (3-51)

حساب القيمة السوقية المضافة لملبنة نوميديا

الوحدة :1000 دج

البيـــان / السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة السوقية للأسهم	150000.00	150000.00	372650.00	372650.00	372650.00
حقوق المالكين	46374.87	39921.31	319165.38	395986.39	456214.62
القيمة السوقية المضافة	**103625.13**	**110078.69**	**53484.62**	**(23336.39)**	**(83564.62)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06) وعلى الوثائق الداخلية للملبنة.

نستخلص من الجدول أعلاه ما يلي :

- بلغ عدد أسهم ملبنة نوميديا **6000** سهم بقيمة **25000** دج للسهم الواحد سنة **2005**؛
- القيمة السوقية للأسهم لم تتغير في سنة **2005** و**2006** إلى غاية**2007**، أي أنها تساوي القيمة الدفترية؛
- في سنة **2007** أصبحت قيمة الأسهم الدفترية **273650.00 ألف دج**، حيث هذا التغير ناتج عن تحويل فرق إعادة التقدير لقيمة الأراضي إلى الأموال الجماعية عن طريق إصدار أسهم جديدة عددها **8906** سهم عادي قيمة السهم الواحد لم تتغير (**25000 دج** للسهم الواحد)؛
- القيمة السوقية المضافة موجبة خلال سنة **2005** و**2006** و**2007** و هذا راجع لانخفاض القيمة المحاسبية للأموال الخاصة بسبب امتصاص خسائر عدة سنوات لنتائج رهن التخصيص بالإضافة إلى خسائر النشاط المحققة سنة **2005** و**2006**؛
- القيمة السوقية المضافة سالبة سنة **2009** و**2008** و ذلك لارتفاع القيمة المحاسبية لحقوق المالكين، ومنه الملبنة لم تحقق أي قيمة سوقية لسعر السهم.

على العموم لا يمكن تطبيق مؤشر القيمة السوقية المضافة في موضوع دراستنا، خصوصا عدم تغير الأسعار السوقية للأسهم مقارنة بالأسعار الاسمية، حيث أن المؤشر الوحيد المتغير هو قيمة حقوق المالكين، وهذا راجع إلى عاملين:

- سوق الأوراق المالية الجزائرية تعاني بعض المعوقات، لذلك فهي ليست متطورة في خصوص تداول الأسهم وهذا ما يفسر عدم فعالية تطبيق مؤشر القيمة السوقية المضافة؛
- الخسائر المتراكمة لملبنة نوميديا لعدة سنوات مع ثقل الديون جعل رأس مال الأسهم لا يتغير.

وانطلاقا مما سبق يمكن اقتراح بعض التوصيات لملبنة نوميديا فيما يخص الاستنتاجات المتوصل إليها عند دراسة معيار إنشاء القيمة:

- ننصح المؤسسة على العمل على تحسين مختلف نتائجها (النتيجة الاستثنائية والمالية) وذلك لمساهمتها بشكل واضح في تحسين النتيجة الصافية لسنة **2008** و**2009**؛
- على المؤسسة أن تتحكم في تكاليفها المتغيرة خصوصا مصاريف المستخدمين والمواد المستهلكة؛
- يمكن للملبنة الاستفادة من أثر الرفع المالي لتحسين مردوديتها المالية؛
- إن المؤشرات الأكثر ملائمة في قياس القيمة المنشأة لملبنة نوميديا هي المردودية والقيمة الاقتصادية المضافة.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل تطبيق أهم ما جاء في الجزء النظري على مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة، فبعد استعراض البطاقة الفنية لهذه المؤسسة تم التطرق إلى موضوع الأداء وأنواعه والذي اتضح لنا من خلاله أن الملبنة تعاني من بعض المشاكل في التحكم في تكاليفها المتغيرة نتيجة اعتمادها على مادة أساسية (غبرة الحليب) نادرة في السوق الوطنية، بالإضافة إلى التدخل الحكومي في تحديد سياسة الأسعار.

كما تم تناول موضوع الأداء المالي للملبنة من خلال التطرق إلى أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة، وبعد إتباع القواعد والخطوات الأساسية للقيام بعملية التقييم، قمنا بقياس مختلف المؤشرات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

وعليه بعد قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة لإنتاج الحليب ومشتقاته للفترة 2009/2005، توصلنا إلى إثراء موضوع البحث من خلال تجسيد وتطبيق الجزء النظري من البحث على أرض الواقع.

ولقد تباينت المؤشرات في تقييم معايير الأداء المالي للملبنة، لكل من الدراسة الساكنة والدراسة الديناميكية. فعلى مستوى الدراسة الساكنة تبين لنا أن المؤسسة متوازنة ماليا حسب المنظور المالي من خلال مؤشر رأس المال العامل وحسب المنظور الوظيفي من خلال مؤشرات رأس المال العامل الإجمالي والاحتياجات من رأس المال العامل والخزينة، ولديها سيولة كافية لمواجهة ديونها قصيرة الأجل من خلال مؤشرات السيولة العامة والسريعة والنقدية ورأس المال العامل الصافي خلال فترة الدراسة.

ولقد كان المعيار الأكثر جدلا في تقييم الأداء المالي معيار إنشاء القيمة فحسب مؤشر النتيجة الصافية ومؤشر ربحية السهم الواحد يمكن القول أن الملبنة حققت الأداء المالي خلال الفترة 2007 /2009، غير أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر جودة الأرباح لقلنا أن الملبنة لم تحقق الأداء المالي إلا سنة 2007 و2008، ولو اعتمدنا في التقييم على مؤشر النمو في ربحية السهم الواحد لا كان تحقق الأداء المالي لملبنة نوميديا سنة 2009 فقط.

ونظرا لقصور التحليل الساكن كان لزاما علينا، تبني مؤشرات أكثر حداثة وأكثر ديناميكية بشكل يتوافق مع تغير وتطور محيط المؤسسة، ولقد تمت الاستعانة بجداول التمويل في تقييم التوازن المالي للملبنة من خلال مؤشرات رأس المال العامل والاحتياجات من رأس المال العامل والخزينة والتي تبين من خلالها أن الملبنة حققت التوازن المالي سنة 2005 و2007 و2008 فقط.

وأما بالنسبة للسيولة فقمنا بالاستدلال بجدول تدفقات الخزينة حيث قمنا بحساب جملة من المؤشرات التي تتسم بالحركية كما أنها أكثر دلالة للتعبير عن سيولة الأصول المتداولة وعن النشاط الجاري للمؤسسة مثل التدفق النقدي الناتج عن النشاط وفائض خزينة الاستغلال وتوصلنا من خلالها أن الملبنة حققت السيولة سنة **2005** و**2007** و**2008**.

وفيما يخص معيار إنشاء القيمة تم تناول مؤشرات الجيل الثاني لمعيار إنشاء القيمة، والتي تتمثل في مؤشرات المردودية التجارية والاقتصادية والمالية، حيث تمكنت الملبنة من تحقيقها خلال الفترة **2009/2007**، و هذا راجع إلى تحسن وضعية المؤسسة مقارنة بسنة **2005** و**2006**، وقدرتها على توليد الأرباح من عملياتها الاستغلالية، وإنشاء القيمة للمساهمين.

أما المؤشرات الحديثة لتقييم إنشاء القيمة والتي تتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة فوجدنا أن تطبيقها على ملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة تميز بنوع من القصور، وبالأخص مؤشر القيمة السوقية المضافة وهذا راجع لعدم ديناميكية البورصة الجزائرية مقارنة مع البورصات الأجنبية وحتى العربية.

ولقد توصلنا من خلال مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أن الملبنة أنشأت هذه القيمة سنة **2007** و**2008**، أما في سنة **2009** كانت سالبة نتيجة زيادة كلفة الاستثمار عن الربح التشغيلي، فالأثر السلبي لهذا المقدار يدل على ضعف في الأداء الاقتصادي للملبنة، وبالتالي التأثير السلبي في ثروة المساهمين.

وعلى العموم يمكن القول أن الملبنة تمكنت من تحقيق الأداء المالي وفقا للدراسة الديناميكية سنة **2007** و**2008** فقط، حيث حققت التوازن المالي والسيولة، مردودية تجارية واقتصادية ومالية موجبة كما أنها أنشأت القيمة الاقتصادية المضافة، ويرجع عدم تحقيقها للأداء المالي خلال سنة **2009** لعدم تحقق معايير الأداء المالي بمعنى انعدام التوازن المالي والسيولة والقيمة الاقتصادية المضافة.

الخاتمة

الخاتمـــــة

يتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بمدى فعالية وكفاءة المؤسسات في تأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، سواء كانت هذه المؤسسات صناعية أم تجارية أم خدمية، الأمر الذي اقتضى التركيز على إدارة موارد تلك المؤسسات بصورة تضمن لها الوصول إلى أهدافها وتكفل لها الاستمرارية والتطور مع الوصول إلى أفضل المستويات في الأداء من عدة مناظير اجتماعية وإنتاجية ومالية...، ولقد تم تناول موضوع الأداء المالـــي للمؤسســـة الاقتصاديـــة ومؤشـــرات تقييـــمه كموضوع بحث لدراستنا، ومن هنا كان لابد التطرق إلى مختلف المسميات والمفاهيم المرتبطة به.

ولقد تم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال استعراض المفاهيم الأساسية حول الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مركزين على دراسة ماهية المؤسسة الاقتصادية، أداء المؤسسة الاقتصادية والأداء المالي. كما تم تناول تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التطرق إلى مفهومه والمتطلبات الأساسية المتعلقة به وإلى المفاهيم الأساسية لعملية التقييم والمتمثلة في المعايير والمؤشرات. وفي الأخير تم تناول موضوع تخطيط التقييم بالإضافة إلى اختيار معايير الأداء المالي والإشارة إلى مراحل تنفيذ عملية التقييم.

أما في الفصل الثاني الموسوم بعنوان دور المؤشـــرات في تقييـــم معايير الأداء المالـــي فلقد خصص لدراسة مؤشرات التوازن المالي والسيولة من وجهة نظر التحليل الساكن والتحليل الديناميكي، ودراسة معيار إنشاء القيمة من خلال تناول أهم المؤشرات التي اســـتعملت فـــي قياســـه منـــذ نـــشأة المؤسسات و تطور المحيط وذلك من خلال المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة.

أما الفصل الثالث والأخير تضمن الدراسة الميدانية من خلال إسقاط دور المعايير والمؤشرات في عملية تقييم الأداء المالي على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلـــة فـــي مؤســـسة ملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة لإنتاج الحليب ومشتقاته حيث تم تقديم المؤسسة بشكل موجز، ثم بعد ذلك إبراز دور المؤشرات في تقييم التوازن المالي والسيولة وإنشاء القيمة للمؤسسة.

نتـــائج البحـــث

لقد توصلنا في الفصل الأول في إطار اختبار الفرضية الأولى إلى أن معنى الأداء تطور عبر الزمن نتيجة للمتغيرات التي لازالت إلى يومنا هذا تحدث في المؤسسة ومحيطها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية. ففي الزمن القديم كان أداء المؤسســـات الاقتصاديـــة يقتصر فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء، ولكن سرعان ما تطورت تلك النظرة ويرجع ذلك لتطور المؤسسة وتموقعها في محيط معقد .

فالأداء مرادف للفعالية الناتجة عن الاستخدام الاقتصادي للموارد (الكفاءة)، وهو يمثل تحقيق الأهداف المحددة في نطاق استراتيجي بشكل مستمر ومتواصل حول القيم والسوق، الأفراد والمهن حيث تعد الخصائص الأساسية للأداء، فلا يمكن أن تكون المؤسسة ذات أداء دون التحكم الجيد في أقاليمه. لأن كل واحد منهم موجه نحو رهان أداء جد خاص ومكمل، فنجد الحيوية للقيم، التنافسية للسوق، الإنتاجية للأفراد، والمردودية للمهن. حيث كل واحد من هذه الأقاليم يؤطر علاقة قوية بين الأنظمة.

وعليه فإن أداء المؤسسة يتأثر مباشرة بالجهد الذي يبذله المسيرون لإبقاء المؤسسة عند مستوى أحسن لممارساتها على كل من هذه الأعمدة. وكفاءة العملية الإدارية مرتبطة بالتوازن بين عناصرها من جهة وتوفر التوازن بين مكونات كل عنصر فيها ولما كان مقصد الإدارة الرئيسي هو الحصول على أكبر ناتج من مزج العناصر الإدارية فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك إلا بتوفير التوازن الكلي بين عناصر المؤسسة.

من هنا تطورت فكرة التوازن في الأداء لتشمل كل ما يحيط المؤسسة حيث أصبح يطلق على الأداء مصطلح "الأداء المتوازن"، فالتوازن في الأداء يمثل تكافؤ الأخذ مع العطاء من كل الجوانب خاصة الجانب المالي. وبالتالي فنجاح المؤسسة المتوازنة هو نجاح للبيئة المحيطة بها التي كانت من عوامل نجاحها.

وقصد تحديد مفهوم الأداء المالـــي في ظل التطورات الراهنة توصلنا إلى أن أداء المؤسسة الاقتصادية لطالما اقتصر على البعد المالي. حيث نجد هذا الأداء يتمثل في تحقيق المردودية المرغوبة من طرف حملة الأسهم مع رقم أعمال وحصة سوقية التي تضمن بقاء واستمرار المؤسسة. ولكن منذ بعض السنوات تم الانتقال من التمثيل المالي للأداء إلى مداخل أكثر شمولية تتضمن البعد الاجتماعي والمحيط، وبالتالي الأداء المالـــي هو أداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

ويتمثل الأداء المالـــي للمؤسسة الاقتصاديـــة في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية والخطة المالية الناجحة هي التي يكون لنتائجها تأثيرا ايجابيا في قيمة المؤسسة. لذا فالهدف الرئيسي للمؤسسة يجب أن يكون تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تعظيم ثروة حملة الأسهم، وهذا يعني تعظيم سعر سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية.

وفي إطار اختبار الفرضية الثانية توصلنا إلى أن عملية تقييـــم الأداء المالـــي للمؤسســـة الاقتصاديـــة لا تتم بصورة عشوائية بل تتطلب متطلبات أساسية والتي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة والموثوقية، و ذلك بأن عملية التقييم يجب أن تدور حول الأهداف التي تم تحديدها وتخطيطها وتنفيذها، بالإضافة إلى توفر مجموعة من المعايير والمؤشرات لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة، والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها.

كما أن تخطيط عملية التقييم يمثل الحجر الأساس لعملية تقييـــم الأداء المالي والذي بواسطته يتحدد نوع التقييم المراد القيام به سواء كان تقييم العمليات أو تقييم النتائج، كما يتم على مستواه تحديد مجموعة المعايير والمؤشرات. ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة هذه المعايير والمؤشرات التي تمثل أداة أساسية للقياس وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ويتجلى الدور الذي تلعبه المعايير في عملية التقييم كونها أجوبة أسئلة الهدف من التقييم بالإضافة إلى أنها الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، أما المؤشرات فهي تلعب دورا مزدوجا يتمثل الأول في تحديد نوع المعلومات -المراد تحليلها- وطريقة جمعها من جهة وفي تعريف المعايير وقياسها من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس كان الهدف الذي نرمي إليه من دراستنا لتقييم الأداء المالي هو تقييم النتائج، بغرض التعرف على إمكانية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة ومدى نجاحها في التنسيق فيما بينها لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة.

وفي إطار الهدف العام للمؤسسة الاقتصادية المتمثل في تعظيـــم قيمـــة (ثروة) المؤسسة بالنسبة لملاكها نجدها تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق الأهداف الخاصة التي تتمثل في كل من السيولـــة والتـــوازن المالـــي وإنشاء القيمـــة، والتي تعد من أهم معايير تقييم الأداء المالي.

وبعد استعراض كيفية القيام بتخطيط عملية تقييم الأداء المالي واختيار معايير التقييم، تمت الإشارة إلى المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي والتي تتمثل في جمع البيانات والمعلومات ثم تحليلها من خلال حساب كافة المؤشرات المختارة لدراسة جميع الجوانب المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي وفي الأخير إصدار الحكم على النتائج.

ولقد تم في الفصل الثاني اختبار الفرضية الثالثة والتأكد من صحتها حول دور المؤشرات التي يمكن استعمالها لتقييم معايير الأداء المالي وتم تحديد أهم المؤشرات وإبراز دورها في تقييم معايير الأداء المالي وذلك باستخدام تقنيات التحليل المالي، حيث تم التوصل بالنسبة لمعيار التوازن المالي إلى قصور مؤشرات الدراسة الساكنة من خلال الميزانية المالية والميزانية الوظيفية وفعالية مؤشرات الدراسة الديناميكية من خلال جداول التمويل.

أما بالنسبة لمعيار السيولة فلقد تم استعراض مؤشرات الدراسة الساكنة ومؤشرات الدراسة الديناميكية حيث توصلنا إلى مدى أهمية الدراسة الديناميكية في تقييم السيولة من خلال المؤشرات التي يوفرها جدول تدفقات الخزينة.

وفي الأخير تمت الإشارة إلى أهم مؤشرات إنشاء القيمة من خلال تصنيفها حسب خاصية التحكم ومدى تأثير الأسواق المالية وحسب طبيعتها سواء كانت محاسبية ومالية، مختلطة وسوقية. ولقد تمت دراسة المؤشرات التقليدية ومؤشرات الجيل الثاني والتي تتمثل في المردودية، والمؤشرات الحديثة المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة،

لما تقدم فإن هذا البحث محاولة لقراءة البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات، لما تقدمه من عون في تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة من العمليات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية. ومن هنا كان لابد أن يبرز دور المحلل المالي في إعطاء معنى مفهوم وبسيط يمكن الجهات المستفيدة من اتخاذ قرار صائب ومبني على أسس علمية حول دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي ، بعيداً عن التكهنات والتقديرات .

وعليه أجرينا دراسة ميدانية على المؤسسة الاقتصادية العمومية ملبنة نوميديا قسنطينة لإنتاج الحليب ومشتقاته خلال الفترة **2009/2005** ، فاتضح لنا أنه رغم استقلالية المؤسسة وانتقالها إلى مؤسسة ذات أسهم إلا أنها لم تسع إلى تغيير أساليبها التسييرية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة.

ولقد تم في هذا الفصل تقديم المؤسسة محل الدراسة واستعراض أدائها المتوازن بالإضافة إلى أنواع الأداء حسب معيار المصدر حيث توصلنا إلى التعرف أكثر على أداء المحيط، والذي تميز بمعوقاته أكثر من امتيازاته، فرغم الدعم الحكومي لمادة الحليب باعتبارها مادة ضرورية وأساسية للمستهلكين فإن هذا لم يمنع ولم يحد من تأثير ارتفاع أسعار المادة الأولية واشتداد المنافسة والتدخل الحكومي في تحديد الأسعار بالإضافة إلى ندرة المادة الأساسية (غبرة الحليب) في السوق الوطنية على أداء الملبنة.

كما تم التطرق إلى أداء المؤسسة من خلال الأداء البشري حيث لم نتمكن من تحديد أداء الأفراد وهذا لعدم وجود أدوات ومؤشرات للتسيير تسمح لنا بقياس المردود والأداء مما جعل من المستحيل معرفة مردودية الأفراد لملبنة نوميديا. أما بالنسبة للأداء التقني لاحظنا على العموم أن الملبنة تستغل الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بكفاءة وفعالية متزايدة خلال فترة الدراسة.

وفيما يخص الأداء المالي للمؤسسة فلقد تم تناول أداء المؤسسة من المنظور المالي، والذي لاحظنا اقتصاره بشكل كبير على الأعمال التقليدية (إدارة النقدية ومتابعة الجباية، متابعة المدينين والدائنين، ...) للوظيفة المالية. ولقد بدأت دائرة الإدارة المالية والمحاسبة منذ سنة **2008** تولي اهتماما كبيرا بقواعد التحليل المالي بغية تقييم أداء المؤسسة من المنظور المالي والمنظور الكلي لأدائها، حيث شهدت نوعا من الصحوة خصوصا عند ظهور المنافسة، كما تم تناول دور وأهمية الوظيفة المالية للملبنة.

وبعد تقييم الأداء المالي لمؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة للفترة **2009/2005**، توصلنا إلى اختبار الفرضية الرابعة والخامسة بالإضافة إلى إثراء موضوع البحث. ولقد توصلنا حسب الدراسة الساكنة للتوازن المالي من خلال التحليل الكلاسيكي والتحليل الوظيفي أن الملبنة حققت التوازن المالي في مختلف دوراتها لفترة الدراسة على عكس الدراسة الديناميكية التي برز دورها في تقييم التوازن المالي من خلال جدول التمويل، حيث توصلنا إلى أن المؤسسة في سنة **2005** و**2007** و**2008** كانت لديها خزينة موجبة والذي انعكس بالإيجاب على تحقيق التوازن المالي، أما في سنة **2006** و**2009** فإن الملبنة لم تحقق التوازن المالي. ومنه نلاحظ أهمية جدول التمويل لما يتوفر عليه من مؤشرات مالية ديناميكية تجعل من عملية تقييم التوازن المالي أكثر مصداقية وواقعية.

كما تمكنت الملبنة من تحقيق السيولة حسب الدراسة الساكنة من خلال المؤشرات التقليدية للسيولة خلال فترة الدراسة. إلا أنه استلزم علينا استخدام تحليل منطقي وديناميكي يعتمد على التدفقات النقدية للمؤسسة، والذي يتمثل في جدول تدفقات الخزينة. هذا الجدول لعب دورا كبيرا في تقييم سيولة لملبنة، حيث وفر العديد من المؤشرات الديناميكية والتي تتمثل في مقاييس جودة السيولة ومؤشرات

تقييم السيولة على مستوى النشاط وعلى مستوى الاستغلال والتي تبين لنا من خلالها أن المؤسسة كان لديها أدنى مستوى سيولة في سنة **2006** و**2009**. أما خلال السنوات **2005** و**2007** و**2008** فقد تمكنت من تحسينها ومواجهة استحقاقاتها الجارية.

أما تقييـــم إنشاء القيمة لملبنة نوميديا فقد تم من خلال المؤشرات التقليدية التي تدل على مفهوم الربح والنتائج المحققة بمعنى الفعالية دون الاهتمام بالوسائل المستخدمة في تحقيقها، وبما أن مفهوم الأداء يرتكز على تحقيق نتائج جيدة بالاستخدام الأمثل للوسائل المستعملة، توجب علينا الانتقال إلى مؤشر أكثر تعبيرا لمفهوم الأداء والذي يكمن في المردودية والتي تمثلت مؤشراتها في المردودية التجارية والاقتصادية والمالية والتي كانت سالبة سنة **2005** و**2006**، وموجبة إبتداءا من سنة **2007**.

أما بالنسبة للمؤشرات الحديثة في تقييم معيار إنشاء القيمة توصلنا إلى أنه في سنة **2007** و**2008** الملبنة تمكنت من إنشاء قيمة اقتصادية مضافة. أما فيما يخص مؤشر القيمة السوقية المضافة فلا يمكن تطبيقه في موضوع دراستنا، وهذا راجع إلى عدم تغير الأسعار السوقية للأسهم مقارنة بالأسعار الاسمية، حيث أن المؤشر الوحيد المتغير هو قيمة حقوق المالكين.

ومن خلال النتائج السابقة تم إثبات صحة الفرضية الرابعة حيث توصلنا إلى أن نظرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأداء المالي نظرة ضيقة تقتصر على توفير الأموال واستغلالها بأسلوب أمثل مع توفير خزينة موجبة وتعظيم الأرباح دون أن تولي أي اهتمام إلى تعظيم قيمة (ثروة) المؤسسة بالنسبة لملاكها. وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى طبيعة المحيط الجزائري (سوق الأوراق المالية) الذي يبقى متخلفا مقارنة مع محيط الدول المتقدمة، وهذا ما يفسر عدم ملائمة مؤشر القيمة السوقية المضافة لقياس وتقييم معيار إنشاء القيمة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وعليه يمكن القول أن الملبنة تمكنت من تحقيق الأداء المالي وفقا للدراسة الديناميكية سنة **2007** و**2008** فقط، حيث حققت التوازن المالي والسيولة ومردودية تجارية واقتصادية ومالية موجبة كما أنها أنشأت القيمة الاقتصادية المضافة، ويرجع عدم تحقيقها للأداء المالي خلال سنة **2009** لعدم تحقق معايير الأداء المالي بمعنى انعدام التوازن المالي والسيولة والقيمة الاقتصادية المضافة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة فيما يخص أن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متوسط حيث لا يتسم بالديمومة، لذا يجب إعادة النظر في أهمية المحافظة والاستمرار في تحقيق الأداء المالي في المؤسسة من سنة إلى أخرى.

الاقتراحـــات

بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها وحتى تكون هناك جدوى من عملية التقييم، لابد أن تتبعها اقتراحات والتي سنوجزها فيما يلي:

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة يقوم على التسلسل الهرمي في السلطة والذي لا يتماشى مع نمط التسيير المتبع في المؤسسات المتقدمة عالميا؛
- على الملبنة أن تتبنى نظام جديد يقوم على جداول المؤشرات في إدارة مواردها البشرية؛
- إجراء تغييرات جوهرية في بيئة ثقافة المؤسسة لتوفير أرضية مناسبة لتطبيق المعايير والمؤشرات بفعالية؛
- غرس فكرة التقييم لدى جميع الموظفين وعلى ضرورة التعاون فيما بينهم حتى تكون نتائج التقييم جيدة وهادفة لتحسين وتطوير وضعية المؤسسة؛
- قيام الهيئات الرسمية وكل المؤسسات ذات العلاقة بتكثيف الدورات والندوات حول ضرورة بلوغ أفضل المستويات في الأداء مع الإلمام بالدراسات الحديثة؛
- إن الملبنة بحاجة إلى تجديد استثماراتها من خلال طلب قرض أو إصدار أسهم جديدة وذلك لتوفير كل مقومات النجاح للآلة الاقتصادية من خلال تكثيف الإنتاج وإنتاج مشتقات الحليب الأخرى (الياغورت) العاجزة عن إنتاجها وتحسين قدرتها التنافسية؛
- على المؤسسة أن تستفيد من خبرة المؤسسات الوطنية وحتى الأجنبية في إنتاج الحليب ومشتقاته وأن تواكب التطورات التكنولوجية خاصة فيما يخص وسائل الإنتاج والتغليف، وهذا حتى تحافظ على حصتها السوقية؛
- يجب على الملبنة أن تتبع سياسة فعالة في تسويق مشتقات الحليب التي يتم جلبها من الوحدات الأخرى التابعة للمجمع**GIPLAIT**، وذلك لتدهور الهامش الإجمالي لهذه البضائع خلال فترة الدراسة؛
- على المؤسسة أن تعيد النظر في سياسة مصاريف المستخدمين فهي جد ثقيلة وتمتص الجزء الأكبر من القيمة المضافة، كما أن الاستهلاك الوسيط مرتفع ولذا على الملبنة أن تدعم وتساند الديوان الوطني للحليب في تشجيع المربين والاعتماد على الحليب الطازج في إنتاج الحليب؛
- على المؤسسة أن تعمل على تحسين المردودية الاقتصادية من خلال تحسين نتيجة الاستغلال وتشغيل أصولها بفعالية وبكفاءة أكثر؛

- على المؤسسة أن تستخدم مؤشر جدول التمويل لتقييم توازنها المالي وهذا حتى تضمن سلامة وفعالية النتائج المتحصل عليها من عملية التقييم؛

- يجب على الملبنة أن تحافظ بصفة مستمرة في تخفيض التغير في احتياجاتها من رأس المال العامل الإجمالي خصوصا أن مصدر اختلال التوازن المالي هو حسابات الموردين وديون الاستغلال الأخرى في كل من دورة **2006** و**2009**؛

- إن الملبنة تعمل باستمرار على تجديد استثماراتها المادية وبالتالي عليها إصدار أسهم جديدة أو الحصول على قروض طويلة الأجل حتى تتمكن من حيازة استثمارات جديدة تمكنها من تحسين إنتاجها وتحقيق رأس مال عامل موجب يضمن توازنها المالي.

- على المؤسسة أن تعتمد على الدراسة الديناميكية لتقييم سيولتها، فمن خلال الدراسة الديناميكية التي قمنا بها لاحظنا أهمية جدول التدفقات النقدية للخزينة، لما يوفره من معلومات قيمة تفيد المؤسسة وتساعدها في تقييم السيولة؛

- المؤسسة بحاجة إلى أن تبذل جهدا أكبر للمحافظة على مستوى السيولة خصوصا أنها تدهورت وأصبحت سالبة سنة **2009** بعدما كانت موجبة خلال الدورتين السابقتين؛

- إن علاقة المؤسسة بمورديها (لمادة الحليب) غير مستقرة وهي عرضة لتقلبات المحيط، مما يؤثر سلبا على أدائها، لذا يجب عليها أن توطد علاقاتها مع مورديها وأن تخلق جوا ملائما من خلال تحسين سياستها مع مختلف متعامليها.

- ننصح المؤسسة على العمل على تحسين مختلف نتائجها (النتيجة الاستثنائية والمالية) وذلك لمساهمتها بشكل واضح في تحسين النتيجة الصافية سنة **2008** و**2009**؛

- على المؤسسة أن تتحكم في تكاليفها المتغيرة خصوصا مصاريف المستخدمين والمواد المستهلكة؛

- إن الرصيد الموجب لخزينة الملبنة – الذي يظهر في الميزانية الختامية – يؤثر بشكل سلبي على المردودية التجارية والاقتصادية للمؤسسة، لذا من الواجب أن تعمل الملبنة على تحديد رأس المال العامل الأمثل لتغطية احتياجاتها بطرق علمية تضمن لها المحافظة على التوازن المالي والسيولة من جهة والحصول على مردودية أكبر من خلال استثمار أموالها المجمدة من جهة أخرى؛

- يمكن للملبنة الاستفادة من أثر الرفع المالي لتحسين مردوديتها المالية؛

- إن المؤشرات الأكثر ملائمة في قياس القيمة المنشأة لملبنة نوميديا هي المردودية والقيمة الاقتصادية المضافة.

- إن التوازن المالي والسيولة هدفان مترابطان حيث لا تجد الملبنة صعوبة في التوفيق فيما بينهما على عكس السيولة (أو التوازن المالي) والمردودية اللذان متعاكسان إلا أن التوفيق بينهما جد ضروري، لذا ننصح المؤسسة أن تعمل وأن تواظب على تحقيقهما بشكل مستمر .

آفـــاق البـــحث

إن الباحث لا يدعي الكمال في عمله هذا، وإن استكمل جميع جوانب هذا البحث، لكنه يشهد الله أنه قد استنفذ جهداً ووقتاً في سبيل انجازه وإخراجه على أفضل وجه. فإن كان قد وفق في مسعاه، فهذا ما يصبوا إليه، وإن كان قد أخطأ وتعثرت خطواته، فإن هذه هي الخطوة الأولى لارتقاء سلم الصواب.

ونظرا لاتساع مجال البحث في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فلقد وجهنا التركيز على تقييم النتائج للقيام بموضوع بحثنا، وبهذا نكون قد ساهمنا ولو بالقدر القليل في فتح المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نوفيه حقه. وعليه، يمكن التطرق مستقبلا إلى:

- التقييم الاستراتيجي للأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن.
- سياسة التمويل وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- دور تقنيات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.

الملاحق

ملحق رقم 01: أنواع المؤسسات الاقتصادية

التصنيف حسب النشاط الاقتصادي	1. **المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية**: وتختص في الأعمال الاستخراجية كالشركات النفطية والمعدنية وصيد الأسماك. 2. **المؤسسات الاقتصادية التحويلية**: وتختص في تحويل شكل المواد المستخدمة من حالة إلى أخرى كالصناعات النسيجية والكيمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الغذائية والبتروكيمياوية، الجلود والورق ، الأخشاب وغيرها. 3. **المؤسسات الاقتصادية التجارية**: وتختص في المتاجرة بالسلع والخدمات فهي تشتري وتبيع سواء في الأسواق المحلية أو في التعامل مع العالم الخارجي. 4. **المؤسسات الاقتصادية الإنشائية**: وتختص في أعمال البناء والتشييد كبناء المنازل والعمارات وتعبيد الطرق ومد المجاري ومياه الشرب وقنوات الري وبناء السدود وغير ذلك. 5. **المؤسسات الاقتصادية الخدمية**: وتختص في تقييم الخدمات مثل المستشفيات والمصارف، شركات التأمين والهاتف، الكهرباء والمياه ، المجاري وغيرها.
التصنيف حسب الموقع الجغرافي	1. محلي 2. وطني 3. دولي 4. عبر القارات
التصنيف حسب الحجم	1. **المؤسسات المصغرة:Micro-Entreprise**: يتراوح عدد عمالها مابين (1 إلى 10) وتعود ملكيتها غالبا لشخص واحد أو العائلة وتتمثل في المؤسسات الزراعية والتجارية والإنتاج الحرفي. 2. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : Petites et Moyennes Entreprises (PME)**: وتستخدم بين 10 و500 وهي نشيطة وفعالة في أغلب الأحيان وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي ولهذا فالسلطات تساعد في إنشائها وترقيتها. 3. **المؤسسات الكبيرة**: وتوجد أشكال مختلفة لتلك المؤسسات، نذكر من بينها المؤسسة الضخمة أي المجمع الوطني، والمؤسسة المتعددة الجنسية، وتستخدم عدد كبير من العمال كما تستعمل موارد مالية ضخمة وتعود ملكيتها في أغلب الأحيان إلى عدد كبير من الأشخاص.

تابع للملحق رقم (01):

التصنيف حسب طبيعة الملكية	1. **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أي هم الدين يتحكمون فيها دون تدخل الدولة. 2. **المؤسسات العمومية:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة أو الجهات المحلية حيت تقوم الدولة بإنشائها. 3. **مؤسسات الاقتصاد المختلط:** وهي المؤسسات التي تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص ونذكر على سبيل المثال فروع شركة سوناطراك والتي تشترك فيها مع بعض المؤسسات الأجنبية.
التصنيف حسب الشكل القانوني	1. **شركات الأشخاص:** وهي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدود، تكوين هذا النوع من الشركات يكون لاعتبارات شخصية تتمثل في الصداقة والثقة المتبادلة بين مجموعة صغيرة من الأشخاص ثم يأتي بعد ذلك الاعتبار المالي. وتتمثل في: 1.1. **المؤسسة الفردية: L'Entreprise Individuelle**: صاحبها هو المسؤول الوحيد عن نتائج نشاطها. 2.1. **شركة التضامن: Société en Nom Collectif (SNC)**: تتميز بالمسؤولية الغير محدودة للشركاء والتضامن بينهم، ويقسم الرأسمال إلى حصص توزع على الشركاء بصفة متناسبة مع مساهمتهم التي تكون نقدية أو عينية. 3.1. **شركة التوصية البسيطة: Société en Commandite Simple** :تتكون هذه الشركة من فئتين، فئة الشركاء المتضامنين وفئة الشركاء الموصين، وتعتبر الفئة الأولى مسؤولة مسؤولية كاملة على التزامات الشركة، وتخضع للقوانين التي تحدد حقوق وواجبات الشريك في شركة التضامن، أما الفئة الثانية فيقتصر دورها على تقديم جزء من رأس المال للشركة، وتكون مسؤولية الشركاء الموصين في حدود الحصة التي ساهموا بها ولا يحق لهم إدارة الشركة. بالنسبة إلى عدد الشركاء فلا يمكن أن يقل على اثنين، أحدهما متضامن والآخر موصي، والشريك الموصي لا يعتبر تاجر.

تابع للملحق رقم (01) :

التصنيف حسب الشكل القانوني	4.1. **شركة المحاصة:** تتكون شركة المحاصة من مجموعة من الأشخاص بموجب اتفاق شخصي، بالنسبة لعقد الشركة فيثبت بين الشركاء كتابيا أو شفويا، وفي كثير من الدول لا يشترط إثبات عقد التأسيس كتابيا. فلا تقيد هذه الشركة في السجل التجاري، ولا يتم إشهارها للغير، فهي خفية أي مستترة وليس لها وجود إلا بالنسبة للشركاء، كذلك ليس لها شخصية قانونية أو اعتبارية، وليس لها ذمة مالية. 2. **شركة الأموال:** تقوم شركات الأموال أساسا على الاعتبار المالي بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأموال. ويتضمن هذا الصنف: الشركات ذات مسؤولية محدودة وشركة الأسهم والتوصية بالأسهم. 1.2. **الشركة ذات المسؤولية المحدودة : Société à Responsabilité Limité (SARL):** يتراوح عدد الشركاء في هذا النوع بين 2 و50 شريك، ورأس المال لا يمكن أن يقل عن 100000 دج، وينقسم إلى حصص غير قابلة للتداول، ولا يعتبر الشريك تاجرا ولا تتجاوز مسؤوليته قيمة الحصص التي ساهم بها. ويتميز هذا الشكل بسهولة التأسيس. 2.2. **شركة المساهمة: Société par Actions (SPA):** يخصص هذا الشكل للمؤسسات الكبيرة الحجم نظرا لتعقده وللتكاليف المرتفعة التي تستلزم إدارته ، ويكون عدد الشركاء في أغلب الأحيان (المساهمون) مرتفع ، وينقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة ويجوز تداولها بين الأشخاص بدون شروط، ولا تضم هذه الشركة إلا نوع واحد من الشركاء. ويشترط و جود 7 شركاء على الأقل، وهم لا يكتسبون صفة التاجر. 3.2. **شركة التوصية بالأسهم: Société en commandite par Action:** تتميز شركة التوصية بالأسهم بنفس الخصائص التي تتميز بها شركة التوصية البسيطة، إلا أن المساهمين أي الفئة الثانية من الشركاء لهم الحرية المطلقة في التصرف بأسهمهم دون استشارة أو موافقة باقي الشركاء. وقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء بشريك متضامن و3 شركاء مساهمين (موصين) على الأقل، ويكتسب الشريك المتضامن صفة التاجر، ويحق للشخص المعنوي أن يكون شريك متضامن أو موصي.
التصنيف حسب الشكل المالي	1. **مؤسسات مغلقة:**(غير مسجلة في البورصة)؛ 2. **مؤسسة مدرجة في البورصة:** والتي تصدر الأوراق المالية للحصول على الموارد المالية.

ملحق رقم(02): تصنيف الاستخدامات والموارد حسب الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة	**الموارد المستقرة**
استثمارات	الأموال المملوكة
الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الديون المتوسطة وطويلة الأجل:
مدينو الاستثمارات	ديون الاستثمار
	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة
	مخصصات الخسائر والتكاليف
استخدامات الاستغلال	**موارد الاستغلال**
مخزون	موردون و أوراق الدفع
تسبيقات إلى الموردين	ديون جبائية واجتماعية
ذمم جبائية	تسبيقات وأقساط مستلمة من الزبائن
زبائن وأوراق القبض	تسبيقات محصل عليها وديون أخرى
تسبيقات وحقوق استغلال أخرى	حسابات الخصوم المدينة
حسابات الأصول الدائنة	
استخدامات خارج الاستغلال	**موارد خارج الاستغلال**
ذمم جبائية (الضريبة على أرباح الشركات IBS*)	ديون جبائية (الضريبة على أرباح الشركات IBS)
عناصر مدينة أخرى	عناصر دائنة أخرى
مدينو الاستثمارات	ديون الاستثمار
استخدامات الخزينة	**موارد الخزينة**
المتاحات	إعتمادات بنكية جارية

المصـــدر: **Barreau et Autres, Gestion Financière, Paris, 2005, P : 149**

* :IBS : Impôt sur les Bénéfices des Sociétés.

ملحق رقم(03): الأرصدة الوسيطية للتسيير

الأرصدة الوسيطية للتسيير	ترجمتها ودورها
مبيعات بضاعة - بضاعة مستهلكة **= الهامش الإجمالي**	يحسب هذا الرصيد عموما في المؤسسات التجارية والمختلطة وهو المصدر الأساسي لأرباح المؤسسة التجارية ويعد مؤشرا هاما لمعرفة الأداء التجاري للمؤسسة التجارية.
+ إنتاج مباع + إنتاج مخزن + إنتاج المؤسسة لذاتها + أداء الخدمات **= إنتاج الدورة**	القيمة المضافة هي تعبير عن القيمة أو الثروة المنشأة من طرف المؤسسة من خلال عملياتها الاستغلالية. وهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة ونموها لسنوات متتالية.
الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة - الاستهلاك الوسيط(مواد ولوازم مستهلكة + خدمات) **= القيمة المضافة** +إعانات الاستغلال- ضرائب ورسوم - مصاريف المستخدمين	إن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة يجب توزيعها على مختلف المساهمين في تحقيقها، وتتمثل هذه الأطراف في الدولة والمستخدمين،الدائنين وأصحاب المؤسسة.
= الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل تكاليف الاستغلال + نتائج متنوعة - حصص الاهتلاكات والمؤونات - مصاريف متنوعة	الفائض الإجمالي للاستغلال مرتبط بالعمليات الاستغلالية والتجارية وهو المورد الأساسي الذي تجنيه المؤسسة ومن بين استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال في التحليل هي: - قياس الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة - قياس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض - يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما، يعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط ، أو الاستمرار فيه ، أو الانسحاب منه.
= نتيجة الاستغلال **+ النتيجة المالية** **= النتيجة الجارية** **+ النتيجة الاستثنائية**	تعبر نتيجة الاستغلال عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة من خلال مجموع عملياتها الاستغلالية، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكل النتيجة.
= نتيجة الدورة قبل الضريبة - الضرائب على الأرباح	نتيجة الدورة قبل الضريبة هي بمثابة مؤشر أداء لنشاط المؤسسة الاقتصادي والمالي.
= نتيجة الدورة	إن النتيجة الصافية تمثل الدخل الذي يعود للمساهمين (تسديد التوزيعات) والاحتياطات. يمكن للنتيجة الصافية أن تكون عبارة عن خسارة (نتيجة صافية سالبة) أو ربح (نتيجة صافية موجبة).

صدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Barreau et Autres, 2005, P : 128

ملحق رقم(04):الميزانيات المحاسبية لملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2005

الميزانية المحاسبية لسنة 2005: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي
	استثمارات			
20	مصاريف إعدادية	0.00	0.00	0.00
21	قيم معنوية	0.00	0.00	0.00
22	أراضي	25000.00	0.00	25000.00
24	تجهيزات الإنتاج	1082772.50	715012.47	367760.03
25	تجهيزات اجتماعية	2363.56	2354.33	9.23
28	استثمارات قيد الإنجاز	24980.30	0.00	24980.30
مجموع 2		**1135116.36**	**717366.80**	**417749.56**
	المخزون			
30	بضائع	84.93	0.00	84.93
31	مواد ولوازم	153316.01	5324.24	147991.77
33	إنتاج نصف مصنع	0.00	0.00	0.00
34	إنتاج قيد الصنع	0.00	0.00	0.00
35	إنتاج تام	871.92	0.00	871.92
36	فضلات ومهملات	0.00	0.00	0.00
37	مخزون خارجي	12626.70	0.00	12626.70
مجموع 3		**166899.56**	**5324.24**	**161575.32**
	الذمم			
42	مدينو الاستثمارات	9032.13	1861.18	7170.95
43	مدينو المخزون	41519.54	124.60	41394.94
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	0.00	0.00	0.00
45	تسبيقات للحساب	60726.86	49362.53	11364.33
46	تسبيقات الاستغلال	21905.71	7120.00	14785.71
47	ديون على الزبائن	153628.60	83609.72	70018.88
48	نقديات	145698.52	0.00	145698.52
40	حسابات الخصوم المدينة	326.00	0.00	326.00
مجموع 4		**432837.36**	**142078.03**	**290759.33**
نتيجة النشاط		99703.71	-	99703.71
مجموع الأصول		**1834556.99**	**864769.07**	**969787.92**

الميزانية المحاسبية لسنة 2005: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الخصوم	المبالغ
1	**الأموال المملوكة**	
10	أموال جماعية	150000.00
11	أموال شخصية	0.00
12	علاوات المساهمات	0.00
13	احتياطيات	3064.43
15	فرق إعادة التقدير	0.00
17	ارتباطات بين الوحدات	0.00
18	نتائج رهن التخصيص	(6985.85)
19	مخصصات خسائر و تكاليف	0.00
	مجمـــــــــوع 1	**146078.58**
5	**الديون**	
52	ديون الاستثمارات	6010.10
53	دائنو المخزون	55685.76
54	محجوزات للغير	2108.03
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	745920.45
56	ديون الاستغلال	11566.42
57	تسبيقات تجارية	1031.48
58	ديون مالية	0.00
50	حسابات الأصول الدائنة	1387.10
	مجمـــــــــوع 5	**823709.34**
	مجمـــوع الخصـــــوم	**969787.92**

الميزانية المحاسبية لسنة 2006: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الأصـــول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي
	استثمارات			
20	مصاريف إعدادية	0.00	0.00	0.00
21	قيم معنوية	0.00	0.00	0.00
22	أراضي	25000.00	0.00	25000.00
24	تجهيزات الإنتاج	1077398.28	750313.44	327084.84
25	تجهيزات اجتماعية	2363.56	2356.32	7.24.
28	استثمارات قيد الإنجاز	27135.02	0.00	27135.02
	مجمـــــــــــوع 2	**1131896.86**	**752669.76**	**379227.10**
	المخزون			
30	بضائع	106.85	0.00	106.85
31	مواد و لوازم	118626.07	4248.32	114377.75
33	إنتاج نصف مصنع	0.00	0.00	0.00
34	إنتاج قيد الصنع	672.00	0.00	672.00
35	إنتاج تام	43.38	0.00	43.38
36	فضلات ومهملات	0.00	0.00	0.00
37	مخزون خارجي	25.82	0.00	25.82
	مجمـــــــــــوع 3	**119474.12**	**4248.32**	**115225.80**
	الذمم			
42	مدينوا الاستثمارات	5739.83	1861.18	3878.65
43	مدينوا المخزون	124465.00	124.60	124340.40
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	0.00	0.00	0.00
45	تسبيقات للحساب	61142.21	49362.53	11779.68
46	تسبيقات الاستغلال	29641.36	7120.00	22521.36
47	ديون على الزبائن	139302.15	103131.82	36170.33
48	**نقديات**	144316.13	0.00	144316.13
40	حسابات الخصوم المدينة	287.50	0.00	287.50
	مجمـــــــــــوع 4	**504894.18**	**161600.13**	**343294.05**
	نتيجـــة النشـــــــاط	6453.55	-	6453.55
	مجمـــوع الأصـــــــــول	**1762718.71**	**918518.21**	**844200.50**

الميزانية المحاسبية لسنة 2006: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الخصوم	المبالغ
1	**الأموال المملوكة**	
10	أموال جماعية	150000.00
11	أموال شخصية	0.00
12	علاوات المساهمات	0.00
13	احتياطيات	3064.43
15	فرق إعادة التقدير	0.00
17	ارتباطات بين الوحدات	0.00
18	نتائج رهن التخصيص	(106689.57)
19	مخصصات خسائر وتكاليف	0.00
	مجمـــــــــوع 1	**46374.86**
5	**الديون**	
52	ديون الاستثمارات	4659.94
53	دائنو المخزون	29367.26
54	محجوزات للغير	1204.83
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	745920.45
56	ديون الاستغلال	14489.77
57	تسبيقات تجارية	772.88
58	ديون مالية	0.00
50	حسابات الأصول الدائنة	1410.51
	مجمـــــــــوع 5	**797825.64**
	مجمـــوع الخصـــــــوم	**844200.50**

الميزانية المحاسبية لسنة 2007: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي
	استثمارات			
20	مصاريف إعدادية	0.00	0.00	0.00
21	قيم معنوية	0.00	0.00	0.00
22	أراضي	247658.40	0.00	247658.40
24	تجهيزات الإنتاج	1075346.51	792318.06	283028.45
25	تجهيزات اجتماعية	2363.56	2358.32	5.24
28	استثمارات قيد الإنجاز	28409.73	0.00	28409.73
	مجمـــــــــوع 2	**1353778.20**	**794676.38**	**559101.82**
	المخزون			
30	بضائع	0.00	0.00	0.00
31	مواد ولوازم	143937.21	47500.41	96436.80
33	إنتاج نصف مصنع	0.00	0.00	0.00
34	إنتاج قيد الصنع	1245.84	0.00	1245.84
35	إنتاج تام	75.34	0.00	75.34
36	فضلات ومهملات	0.00	0.00	0.00
37	مخزون خارجي	597.35	0.00	597.35
	مجمـــــــــوع 3	**145855.74**	**47500.41**	**98355.33**
	الذمم			
42	مدينوا الاستثمارات	3423.30	1861.20	1562.10
43	مدينوا المخزون	236490.92	124.60	236366.32
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	0.00	0.00	0.00
45	تسبيقات للحساب	62424.60	62424.60	0.00
46	تسبيقات الاستغلال	29858.14	22047.51	7810.63
47	ديون على الزبائن	133695.10	119198.40	14496.70
48	نقديات	607333.56	0.00	607333.56
40	حسابات الخصوم المدينة	277.50	0.00	277.50
	مجمـــــــــوع 4	**1073503.12**	**205656.31**	**867846.81**
	مجمـــــوع الأصـــــــول	**2573137.06**	**1047833.10**	**1525303.96**

الميزانية المحاسبية لسنة 2007: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الخصوم	المبالغ
1	**الأموال المملوكة**	
10	أموال جماعية	372650.00
11	أموال شخصية	0.00
12	علاوات المساهمات	0.00
13	احتياطيات	3064.43
15	فرق إعادة التقدير	0.00
17	ارتباطات بين الوحدات	0.00
18	نتائج رهن التخصيص	(113143.13)
19	مخصصات الخسائر والتكاليف	78224.37
	مجمـــــــــوع 1	**340795.67**
5	**الديون**	
52	ديون الاستثمارات	4444.10
53	دائنو المخزون	366326.34
54	محجوزات للغير	778.46
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	745759.70
56	ديون الاستغلال	8513.06
57	تسبيقات تجارية	673.35
58	ديون مالية	0.00
50	حسابات الأصول الدائنة	1419.20
	مجمـــــــــوع 5	**1127914.21**
	نتيجـــة النشـــاط	**56594.08**
	مجمـــوع الخصـــــــوم	**1525303.96**

الميزانية المحاسبية لسنة 2008: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي
	استثمارات			
20	مصاريف إعدادية	0.00	0.00	0.00
21	قيم معنوية	0.00	0.00	0.00
22	أراضي	247658.40	0.00	247658.40
24	تجهيزات الإنتاج	1080238.61	831542.24	248696.37
25	تجهيزات اجتماعية	2363.56	2360.31	3.25
28	استثمارات قيد الإنجاز	28409.73	0.00	28409.73
	مجمـــــــــــوع 2	**1358670.30**	**833902.55**	**524767.75**
	المخزون			
30	بضائع	0.00	0.00	0.00
31	مواد ولوازم	79908.94	45704.83	34204.11
33	إنتاج نصف مصنع	0.00	0.00	0.00
34	إنتاج قيد الصنع	0.00	0.00	0.00
35	إنتاج تام	397.15	0.00	397.15
36	فضلات ومهملات	0.00	0.00	0.00
37	مخزون خارجي	275.07	0.00	275.07
	مجمـــــــــــوع 3	**80581.16**	**45704.83**	**34876.33**
	الذمم			
42	مدينو الاستثمارات	2733.78	1861.18	872.60
43	مدينوا المخزون	4401.20	124.60	4276.60
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	0.00	0.00	0.00
45	تسبيقات للحساب	65398.21	65398.21	0.00
46	تسبيقات الاستغلال	28796.43	17491.72	11304.71
47	ديون على الزبائن	128218.78	114977.06	13241.72
48	نقديات	1093830.24	0.00	1093830.24
40	حسابات الخصوم المدينة	277.50	0.00	277.50
	مجمـــــــــــوع 4	**1323656.14**	**199852.77**	**1123803.37**
	مجمـــــوع الأصـــــــول	**2762907.60**	**1079460.15**	**1683447.45**

الميزانية المحاسبية لسنة 2008: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الخصوم	المبالغ
1	**الأموال المملوكة**	
10	أموال جماعية	372650.00
11	أموال شخصية	0.00
12	علاوات المساهمات	0.00
13	احتياطيات	3064.43
15	فرق إعادة التقدير	0.00
17	ارتباطات بين الوحدات	0.00
18	نتائج رهن التخصيص	(56549.05)
19	مخصصات خسائر وتكاليف	79500.70
	مجموع 1	**398666.08**
5	**الديون**	
52	ديون الاستثمارات	5778.36
53	دائنو المخزون	419795.76
54	محجوزات للغير	2852.80
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	745772.65
56	ديون الاستغلال	31652.43
57	تسبيقات تجارية	681.96
58	ديون مالية	0.00
50	حسابات الأصول الدائنة	1426.40
	مجموع 5	**1207960.36**
	نتيجة النشاط	**76821.01**
	مجموع الخصوم	**1683447.45**

الميزانية المحاسبية لسنة 2009: جانب الأصول

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي
	استثمارات			
20	مصاريف إعدادية	0.00	0.00	0.00
21	قيم معنوية	0.00	0.00	0.00
22	أراضي	247658.40	0.00	247658.40
24	تجهيزات الإنتاج	1112265.86	868839.56	243426.30
25	تجهيزات اجتماعية	2363.56	2362.31	1.25
28	استثمارات قيد الإنجاز	117.08	0.00	117.08
	مجموع 2	**1362404.90**	**871201.87**	**491203.03**
	المخزون			
30	بضائع	203.10	0.00	203.10
31	مواد ولوازم	138583.21	47013.76	91569.45
33	إنتاج نصف مصنع	0.00	0.00	0.00
34	إنتاج قيد الصنع	0.00	0.00	0.00
35	إنتاج تام	199.26	0.00	199.26
36	فضلات ومهملات	0.00	0.00	0.00
37	مخزون خارجي	12702.27	0.00	12702.27
	مجموع 3	**151687.84**	**47013.76**	**104674.08**
	الذمم			
42	مدينوا الاستثمارات	252266.63	1861.18	250405.45
43	مدينوا المخزون	138306.60	0.00	138306.60
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	0.00	0.00	0.00
45	تسبيقات للحساب	68089.97	67922.54	167.43
46	تسبيقات الاستغلال	31614.66	16471.68	15142.98
47	ديون على الزبائن	124100.90	109847.28	14253.62
48	نقديات	483154.54	0.00	483154.54
40	حسابات الخصوم المدينة	270.24	0.00	270.24
	مجموع 4	**1097803.54**	**196102.68**	**901700.86**
	مجموع الأصول	**2611896.28**	**1114318.31**	**1497577.97**

الميزانية المحاسبية لسنة 2009: جانب الخصوم

الوحدة: 1000 دج

رقم الحسابات	الخصوم	المبالغ
1	**الأموال المملوكة**	
10	أموال جماعية	372650.00
11	أموال شخصية	0.00
12	علاوات المساهمات	0.00
13	احتياطيات	7856.40
15	فرق إعادة التقدير	0.00
17	ارتباطات بين الوحدات	0.00
18	نتائج رهن التخصيص	0.00
19	مخصصات خسائر و تكاليف	77779.41
	مجمـــــــــوع 1	**458285.81**
5	**الديون**	
52	ديون الاستثمارات	3671.53
53	دائنو المخزون	133492.64
54	محجوزات للغير	39127.43
55	ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة	746379.65
56	ديون الاستغلال	36833.35
57	تسبيقات تجارية	2668.82
58	ديون مالية	0.00
50	حسابات الأصول الدائنة	1410.52
	مجمـــــــــوع 5	**963583.94**
	نتيجـــة النشـــاط	**75708.22**
	مجمـــوع الخصـــــوم	**1497577.97**

المصدر: اعتمادا على الوثائق المحاسبية لدائرة المالية والمحاسبة للفترة 2009/2005.

ملاحظة: المبالغ بين قوسين سالبة.

ملحق رقم(05): مبادئ إعداد الميزانية المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدأين : درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة .

في التحليل المالي الميزانيات المحاسبية يجب أن تعاد معالجة بياناتها بالشكل الذي يجعلها تستجيب أكثر للأهداف المالية، إذ تقسم إلى*:

❖ ***الأصول:*** وتصنف عناصر الأصول (الاستخدامات) في الميزانية المالية تحت مجموعتين رئيسيتين هما:

I. ***الأصول الثابتة:*** ويندرج تحت هذه المجموعة، كل عناصر الأصول التي درجة سيولتها أكبر من سنة. وتتكون مجموعة الموجودات الثابتة من عناصر الحسابات التالية:

1. **الاستثمارات الحقيقية الصافية:** أي جميع حسابات المجموعة الثانية للمخطط المحاسبي الوطني بمبالغها الصافية باستثناء الحساب 20: المصاريف الإعدادية، فمتى ظهر بالميزانية المحاسبية يحذف من الأصول الثابتة بالميزانية المالية مع حذف ما يعادل هذا المبلغ من الأموال الخاصة بالمؤسسة، وذلك حفاظا على التوازن الحسابي للميزانية المالية.
2. **الحساب 42- مدينو الاستثمارات:** الذي تتمثل حساباته في استثمارات مالية(سندات مساهمة وسندات توظيف، إقراضات وكفالات مدفوعة،...) ذات طبيعة متوسطة وطويلة الأجل. ويعامل الحساب 42 وما تفرع عنه من حسابات فرعية في الميزانية المالية من حيث المبدأ العام ضمن مجموعة الأصول الثابتة إلا إذا وجد في الحالة موضوع الدراسة و التحليل ما ينص خلاف ذلك.
3. **مخزون الأمان:** ويتمثل في ذلك الحجم من المخزون (بضائع ومواد و لوازم أو منتجات بمختلف أنواعها) المتواجد بمخازن المؤسسة بصفة دورية ودائمة (ثابت) والذي يعالج بالميزانية المالية تحت الأصول الثابتة.

II. ***الأصول المتداولة:*** ويندرج تحت هذه المجموعة بالميزانية المالية ومن حيث المبدأ العام، كل حسابات المخزون وحسابات المدينين باستثناء مخزون الضمان وحساب مدينو الاستثمارات. إلا إذا وجد ما ينص على خلاف ذلك بالحالة موضوع الدراسة والتحليل.

❖ ***الخصوم:*** كما تصنف عناصر الخصوم تحت مجموعتين رئيسيتين هما:

I. ***الأموال الدائمة:*** وتشتمل على جميع عناصر الموارد المالية التي تتجاوز درجات استحقاقها السنة، وتنقسم الأموال الدائمة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين من الحسابات الآتية:

---

*: الأرقم عبد الحفيظ ، دروس و تطبيقات في التحليل المالي تحليل ربحية المقترحات (المشروعات الاستثمارية، الجزء الأول، مطبوعة جامعية لجامعة منتوري قسنطينة ، أكتوبر 1999 .

تابع للملحق رقم (05):

1. **الأموال الدائمة الخاصة**: والتي تضم تحتها حساب الأموال الجماعية أو الشخصية،الاحتياطات، نتائج رهن التخصيص، نتيجة الدورة، المصاريف الإعدادية،...وغيرها من الحسابات الأخرى للمجموعة الأولى الواردة بالمخطط المحاسبي الوطني.
2. **الأموال الدائمة الأجنبية**: وتتكون من الحساب 52 دائنو الاستثمارات وما يتفرع عنه من حسابات فرعية(قروض بنكية،ديون الاستثمارات، كفالات مقبوضة،...) لأن هذه الديون مستعملة، من حيث المبدأ العام ، في تمويل عناصر الموجودات الثابتة ذات درجة السيولة لأكثر من سنة،و بالتالي تعالج هذه الديون في الميزانية المالية تحت مجموعة الأموال الدائمة ذات درجات الاستحقاق لأكثر من سنة، إلا إذا وجد نص صريح ينص على غير ذلك. كما تضم الأموال الدائمة الأجنبية، كل الديون الأخرى التي يتبين من دراسة طبيعتها وتحليلها أن تاريخ استحقاقها يتعدى السنة انطلاقا من تاريخ الميزانية المحاسبية.

II. ***الديون قصيرة الأجل:*** ويرتب تحت هذه المجموعة بالميزانية المالية، كل حسابات الديون الظاهرة بالميزانية المحاسبية باستثناء الحساب **52** ، إلا إذا وجد ما ينص على غير ذلك صراحة.

زيادة على هذا لا بد من القيام ببعض الإجراءات لإعداد الميزانية المالية:

1. توزيع رصيد الحسابين **88**- نتيجة الدورة و**18**- نتائج رهن التخصيص. ويكون هذا التوزيع بحسب الطريقة المنصوص عليها، أما في حالة عدم النص صراحة على طريقة توزيع هذين الحسابين فيتم هذا التوزيع بحسب آخر طريقة توزيع أتبعت في الماضي، وإلا فيضم رصيد هذين الحسابين (بإشارته الجبرية) ضمن الأموال الخاصة.
2. يعالج رصيد الحساب**19**- مخصصات الخسائر والتكاليف من الناحية المالية كما يلي:

- إذا تبين من مراجعة المخصص، أن احتمال الخطر أو الخسارة، الذي من أجله أعد هذا المخصص قد زال تماما يعتبر مبلغ ذلك المخصص بمثابة احتياطي خاص بعد أن نحتسب عليه نصيبه من الضريبة على الأرباح.
- أما إذا تبين من مراجعة المخصص، أن احتمال الخطر أو الخسارة الذي أعد من أجله لا زال قائما، فيعالج المخصص من الناحية المالية على أنه دين من ديون المؤسسة بحيث:
  - إذا كان يتوقع مواجهة التكلفة أو الخسارة المتعلقة بذلك المخصص خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة، يكون ذلك المخصص من الديون قصيرة الأجل.
  - أما إذا كان توقع أن المؤسسة سوف تتحمل التكلفة أو الخسارة الخاصة بالمخصص بعد فترة زمنية تتعدى السنة، فيعالج هذا المخصص في هذه الحالة ضمن الديون طويلة الأجل؛ أي ضمن مجموعة الأموال الدائمة الأجنبية.

ملحق رقم(06):الميزانيات المالية المفصلة لملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2005

أ) الميزانية المالية المفصلة لسنة 2005

الوحدة: 1000 دج

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الموجودات الثابتة		**الأموال الدائمة**	
الاستثمارات		**أموال دائمة خاصة**	
أراضي	25000.00	أموال جماعية	150000.00
تجهيزات الإنتاج	367760.03	احتياطيات	3064.43
تجهيزات اجتماعية	9.23	نتائج رهن التخصيص	(6985.85)
استثمارات قيد الإنجاز	24980.30	نتيجة الدورة	(99703.71)
مجموع(أ)	**417749.56**	**مجموع (و)**	**46374.87**
موجودات ثابتة أخرى		**أموال دائمة أجنبية**	
مواد ولوازم	4069.35	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	745920.45
ذمم جبائية (IBS)	4000.00		
مجموع(ب)	**8069.35**	**مجموع (ز)**	**745920.45**
مجموع 1 =(أ)+(ب)	**425818.91**	**مجموع 3 = (و)+(ز)**	**792295.32**
الموجودات المتداولة		**الديون قصيرة الأجل**	
قيم الاستغلال		ديون الاستثمار	6010.10
بضائع	84.93	الموردون	31068.16
مواد ولوازم	143922.42	أوراق الدفع	24291.60
إنتاج تام	871.92	محجوزات للغير	2108.03
مخزون خارجي	12626.70	ديون الاستغلال	11566.42
		تسبيقات تجارية	1031.48
مجموع (ج)	**157505.97**	**مجموع 4**	**76075.79**
القيم الجاهزة لأجل		الاعتمادات البنكية الجارية	-
مدينو الاستثمارات	7170.95	**مجموع 5**	-
مدينو المخزون	41394.94		
تسبيقات للحساب	11364.33		
تسبيقات الاستغلال	10785.71		
زبائن	61629.90		
أوراق القبض	7001.88		
مجموع (د)	**139347.71**		
القيم الجاهزة النقدية	145698.52		
مجموع (هـ)	**145698.52**		
مجموع2=(ج)+(د)+(هـ)	**442552.20**		
المجموع العام = (1)+(2)	**868371.11**	**المجموع العام = (3)+(4)+(5)**	**868371.11**

ب) الميزانية المالية المفصلة لسنة 2006

الوحدة: 1000 دج

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الموجودات الثابتة		**الأموال الدائمة**	
الاستثمارات		**أموال دائمة خاصة**	
أراضي	25000.00	أموال جماعية	150000.00
تجهيزات الإنتاج	327084.84	احتياطيات	3064.43
تجهيزات اجتماعية	7.24	نتائج رهن التخصيص	(106689.57)
استثمارات قيد الإنجاز	27135.02	نتيجة الدورة	(6453.55)
مجمـــــــــوع(أ)	**379227.10**	**مجمـــــــــوع (و)**	**39921.31**
موجودات ثابتة أخرى		**أموال دائمة أجنبية**	
مواد و لوازم	4069.35	ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة	745920.45
ذمم جبائية (IBS)	4000.00		
مجمـــــــــوع(ب)	**8069.35**	**مجمـــــــــوع (ز)**	**745920.45**
مجمـــــــــوع 1 =(أ)+(ب)	**387296.45**	**مجمـــــــــوع 3 = (و)+(ز)**	**785841.76**
الموجودات المتداولة		**الديون قصيرة الأجل**	
قيم الاستغلال		ديون الاستثمار	4659.94
بضائع	106.85	الموردون	28830.86
مواد و لوازم	110308.40	أوراق الدفع	248.90
إنتاج قيد الصنع	672.00	محجوزات للغير	1204.83
إنتاج تام	43.38	ديون الاستغلال	14489.77
مخزون خارجي	25.82	تسبيقات تجارية	772.88
مجمـــــــــوع (ج)	**111156.45**	**مجمـــــــــوع 4**	**50207.18**
القيم الجاهزة لأجل		الاعتمادات البنكية الجارية	-
مدينو الاستثمارات	3878.65	**مجمـــــــــوع5**	-
مدينو المخزون	124340.40		
تسبيقات للحساب	11779.68		
تسبيقات الاستغلال	18521.36		
زبائن	34036.41		
أوراق القبض	723.41		
مجمـــــــــوع (د)	**193279.91**		
القيم الجاهزة النقدية	144316.13		
مجمـــــــــوع (هـ)	**144316.13**		
مجمـــــــــوع2=(ج)+(د)+(هـ)	**448752.49**		
المجمـــــوع العام = (1)+(2)	**836048.94**	**المجمـــــوع العام = (3)+(4)+(5)**	**836048.94**

جـ) الميزانية المالية المفصلة لسنة2007

الوحدة: 1000 دج

الأصـــول	المبلـــغ	الخصـــوم	المبلـــغ
الموجودات الثابتة		**الأموال الدائمة**	
الاستثمارات		**أموال دائمة خاصة**	
أراضي	247658.40	أموال جماعية	372650.00
تجهيزات الإنتاج	283028.45	احتياطيات	3064.43
تجهيزات اجتماعية	5.24	نتائج رهن التخصيص	(113143.13)
استثمارات قيد الإنجاز	28409.73	نتيجة الدورة	56594.08
مجمـــــــــــوع(أ)	**559101.82**	**مجمـــــــــــوع (و)**	**319165.38**
موجودات ثابتة أخرى		**أموال دائمة أجنبية**	
مواد ولوازم	4069.35	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	745759.70
ذمم جبائية (IBS)	4004.50	مخصصات الخسائر والتكاليف	78224.37
مجمـــــــــــوع(ب)	**8073.85**	**مجمـــــــــــوع (ز)**	**823984.07**
مجمـــــــــــوع 1 =(أ)+(ب)	**567175.67**	**مجمـــــــــــوع 3 = (و)+(ز)**	**1143149.45**
الموجودات المتداولة		**الديون قصيرة الأجل**	
قيم الاستغلال		ديون الاستثمار	4444.10
بضائع	0.00	الموردون	362385.57
مواد ولوازم	92367.45	أوراق الدفع	3663.27
إنتاج قيد الصنع	1245.84	محجوزات للغير	778.46
إنتاج تام	75.34	ديون الاستغلال	8513.06
مخزون خارجي	597.35	تسبيقات تجارية	673.35
مجمـــــــــــوع (ج)	**94285.98**	**مجمـــــــــــوع 4**	**380457.81**
القيم الجاهزة لأجل		**الاعتمادات البنكية الجارية**	-
مدينو الاستثمارات	1562.10	**مجمـــــــــــوع 5**	-
مدينو المخزون	236366.32		
تسبيقات للحساب	0.00		
تسبيقات الاستغلال	3806.13		
زبائن	11627.83		
أوراق القبض	1449.67		
مجمـــــــــــوع (د)	**254812.05**		
القيم الجاهزة النقدية	607333.56		
مجمـــــــــــوع (هـ)	**607333.56**		
مجمـــــــــــوع2=(ج)+(د)+(هـ)	**956431.59**		
المجمـــوع العام = (1)+(2)	**1523607.26**	**المجمـــوع العام = (3)+(4)+(5)**	**1523607.26**

د) الميزانية المالية المفصلة لسنة 2008

الوحدة: 1000 دج

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الموجودات الثابتة		**الأموال الدائمة**	
الاستثمارات		**أموال دائمة خاصة**	
أراضي	247658.40	أموال جماعية	372650.00
تجهيزات الإنتاج	248696.37	احتياطيات	3064.43
تجهيزات اجتماعية	3.25	نتائج رهن التخصيص	(56549.05)
استثمارات قيد الإنجاز	28409.73	نتيجة الدورة	76821.01
مجمـــــــــــوع(أ)	**524767.75**	**مجمـــــــــــوع (و)**	**395986.39**
موجودات ثابتة أخرى		**أموال دائمة أجنبية**	
مواد ولوازم	4069.35	ديون الاستثمار	2684.88
مدينو الاستثمارات	872.60	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة .	745772.65
مجمـــــــــــوع(ب)	**4941.95**	مخصصات الخسائر والتكاليف	79500.70
مجمـــــــــــوع 1 =(أ)+(ب)	**529709.70**	**مجمـــــــــــوع (ز)**	**827958.23**
الموجودات المتداولة		**مجمـــــــــــوع 3 = (و)+(ز)**	**1223944.62**
قيم الاستغلال		**الديون قصيرة الأجل**	
بضائع	0.00	دائنو الاستثمار	3093.48
مواد ولوازم	30134.76	الموردون	419273.90
إنتاج قيد الصنع	0.00	أوراق الدفع	244.36
إنتاج تام	397.15	محجوزات للغير	2852.80
مخزون خارجي	275.07	ديون الاستغلال	31652.43
مجمـــــــــــوع (جـ)	**30806.98**	تسبيقات تجارية	681.96
القيم الجاهزة لأجل		**مجمـــــــــــوع 4**	**457798.93**
مدينو المخزون	4276.60	**الاعتمادات البنكية الجارية**	-
تسبيقات للحساب	0.00	**مجمـــــــــــوع 5**	-
تسبيقات الاستغلال	11304.71		
زبائن	10491.14		
أوراق القبض	1324.18		
مجمـــــــــــوع (د)	**27396.63**		
القيم الجاهزة النقدية	1093830.24		
مجمـــــــــــوع (هـ)	**1093830.24**		
مجمـــــــــــوع2=(جـ)+(د)+(هـ)	**1152033.85**		
المجمـــوع العام = (1)+(2)	**1681743.55**	**المجمـــوع العام = (3)+(4)+(5)**	**1681743.55**

هـ) الميزانية المالية المفصلة لسنة2009

الوحدة: 1000 دج

الأصـــول	المبلـــغ	الخصـــوم	المبلـــغ
الموجودات الثابتة		**الأموال الدائمة**	
الاستثمارات		**أموال دائمة خاصة**	
أراضي	247658.40	أموال جماعية	372650.00
تجهيزات الإنتاج	243426.30	احتياطيات	7856.40
تجهيزات اجتماعية	1.25	نتائج رهن التخصيص	0.00
استثمارات قيد الإنجاز	117.08	نتيجة الدورة	75708.22
مجمـــــــــوع(أ)	**491203.03**	**مجمـــــــــوع (و)**	**456214.62**
موجودات ثابتة أخرى		**أموال دائمة أجنبية**	
مواد ولوازم	4069.35	ديون الاستثمار	1359.15
مدينو الاستثمارات	250405.45	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	746379.65
		مخصصات الخسائر والتكاليف	77779.41
مجمـــــــــوع(ب)	**254474.80**	**مجمـــــــــوع (ز)**	**825518.21**
مجمـــــــــوع 1 =(أ)+(ب)	**745677.83**	**مجمـــــــــوع 3 = (و)+(ز)**	**1281732.83**
الموجودات المتداولة		**الديون قصيرة الأجل**	
قيم الاستغلال		دائنو الاستثمار	2312.38
بضائع	203.10	الموردون	120714.46
مواد ولوازم	87500.10	أوراق الدفع	12507.94
إنتاج قيد الصنع	0.00	محجوزات للغير	39127.43
إنتاج تام	199.26	ديون الاستغلال	36833.35
مخزون خارجي	12702.27	تسبيقات تجارية	2668.82
مجمـــــــــوع (ج)	**100604.73**	**مجمـــــــــوع 4**	**214164.38**
القيم الجاهزة لأجل		**الاعتمادات البنكية الجارية**	-
مدينو المخزون	138306.60	**مجمـــــــــوع 5**	-
تسبيقات للحساب	167.43		
تسبيقات الاستغلال	15142.98		
زبائن	11275.20		
أوراق القبض	1567.90		
مجمـــــــــوع (د)	**166460.11**		
القيم الجاهزة النقدية	483154.54		
مجمـــــــــوع (هـ)	**483154.54**		
مجمـــــــــوع2=(ج)+(د)+(هـ)	**750219.38**		
المجمـــوع العام = (1)+(2)	**1495897.21**	**المجمـــوع العام = (3)+(4)+(5)**	**1495897.21**

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم(1) وعلى الجداول(3-4) و(3-5)، (3-6) و(3-7)و(3-8).

ملاحظة: المبالغ بين قوسين سالبة.

ملحق رقم(07):الميزانيات الوظيفية المفصلة لملبنة نوميديا خلال الفترة 2005/2009: جانب الاستخدامات

الوحدة: 1000 دج

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الاستخدامات المستقرة:					
استثمارات	1135116.36	1131896.86	1353778.20	1358670.30	1362404.90
الأصول ذات الطبيعة المستقرة					
مدينو الاستثمارات	-	-	-	2733.78	252266.63
المجمـــــوع (1)	**1135116.36**	**1131896.86**	**1353778.20**	**1361404.08**	**1614671.53**
استخدامات الاستغلال					
مخزون	166899.56	119474.12	145855.74	80581.16	151687.84
تسبيقات إلى الموردين	41519.54	124465.00	236490.92	4401.20	138306.60
ذمم جبائية	60726.86	61142.21	62424.60	65398.21	68089.97
زبائن و أوراق القبض	153628.60	139302.15	133695.10	128218.78	124100.90
تسبيقات وحقوق استغلال أخرى	17501.13	25371.28	25583.56	22477.50	23030.48
حسابات الأصول الدائنة	(1387.10)	(1410.51)	(1419.20)	(1426.40)	(1410.52)
المجموع(2)	**438888.59**	**468344.25**	**602630.72**	**299650.45**	**503805.27**
استخدامات خارج الاستغلال					
ذمم جبائية (IBS)	4000.00	4000.00	4004.5	4004.50	6380.60
عناصر مدينة أخرى	404.58	270.08	270.08	2314.41	2203.57
مدينو الاستثمارات	9032.13	5739.83	3423.30	-	-
المجموع (3)	**13436.71**	**10009.91**	**7697.88**	**6318.91**	**8584.17**
استخدامات الخزينة					
المتاحات	145698.52	144316.13	607333.56	1093830.24	483154.54
المجموع (4)	**145698.52**	**144316.13**	**607333.56**	**1093830.24**	**483154.54**
المجموع العام = (1)+(2)+(3)+(4)	**1733140.18**	**1754567.15**	**2571440.36**	**2761203.68**	**2610215.51**

تابع للملحق رقم (07):الميزانيات الوظيفية المفصلة لملبنة نوميديا

خلال الفترة 2009/2005: جانب الموارد

الوحدة: 1000 دج

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الموارد الدائمة:					
الأموال المملوكة					
أموال جماعية:	150000.00	150000.00	372650.00	372650.00	372650.00
احتياطيات	3064.43	3064.43	3064.43	3064.43	7856.40
نتائج رهن التخصيص	(6985.85)	(106689.57)	(113143.13)	(56549.05)	0.00
نتيجة الدورة	(99703.71)	(6453.55)	56594.08	76821.01	75708.22
المجمـــــوع (أ)	**46374.87**	**39921.31**	**319165.38**	**395986.39**	**456214.62**
الديون المتوسطة و طويلة الأجل:					
ديون الاستثمار	-	-	-	2684.88	1359.15
ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	745920.45	745920.45	745759.70	745772.65	746379.65
مخصصات الخسائر والتكاليف	-	-	78224.37	79500.70	77779.41
المجمـــــوع (ب)	**745920.45**	**745920.45**	**823984.07**	**827958.23**	**825518.21**
مجموع الاهتلاكات والمؤونات (جـ)	**864769.07**	**918518.21**	**1047833.10**	**1079460.15**	**1114318.31**
المجمـــــوع (5)=(أ)+(ب)+(جـ)	**1657064.39**	**1704359.97**	**2190982.55**	**2303404.77**	**2396051.14**
موارد الاستغلال					
موردون وأوراق الدفع	55685.76	29367.26	366326.34	419795.76	133492.64
ديون جبائية واجتماعية	5053.20	4737.87	806.20	8855.01	5554.90
تسبيقات وأقساط مستلمة من الزبائن	150.53	150.53	56.70	-	-
تسبيقات محصل عليها وديون أخرى	9166.10	11518.00	9047.97	19188.60	17540.11
حسابات الخصوم المدينة	(326.00)	(287.50)	(277.50)	(277.50)	(270.24)
المجموع(6)	**69729.59**	**45486.16**	**375959.71**	**447561.87**	**156317.41**
موارد خارج الاستغلال					
ديون جبائية (IBS)	0.00	0.00	0.00	7089.56	17801.31
عناصر دائنة أخرى	336.10	61.08	54.00	54.00	37733.27
ديون الاستثمار	6010.10	4659.94	4444.10	3093.48	2312.38
المجموع(7)	**6346.20**	**4721.02**	**4498.10**	**10237.04**	**57846.96**
موارد الخزينة					
إعتمادات بنكية جارية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع (8)	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
المجوع العام = (5)+(6)+(7)+(8)	**1733140.18**	**1754567.15**	**2571440.36**	**2761203.68**	**2610215.51**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(1).

ملاحظة: المبالغ بين قوسين سالبة.

ملحق رقم(08): تغيرات العناصر المتداولة للميزانية الوظيفية لملبنة نوميديا خلال الفترة 2007/2005

الوحدة: 1000 دج

السنوات / البيان	2005	2004	التغير	2006	2005	التغير	2007	2006	التغير
عناصر الاستغلال									
أصول الاستغلال									
المخزون	166899.56	159951.78	6947.78	119474.12	166899.56	(47425.44)	145855.74	119474.12	26381.62
تسبيقات إلى الموردين	41519.54	165329.7	(123810.16)	124465.00	41519.54	82945.46	236490.92	124465.00	112025.92
الزبائن وحقوق أخرى	230469.49	207197.50	23271.99	224405.13	230469.49	(6064.36)	220284.06	224405.13	(4121.07)
موارد الاستغلال									
تسبيقات مستلمة من الزبائن	150.53	80.60	69.93	150.53	150.53	0.00	56.70	150.53	(93.83)
الموردون وديون أخرى	69579.06	37668.24	31910.82	45335.63	69579.06	(24243.43)	375903.01	45335.63	330567.38
عناصر خارج الاستغلال									
المدينون الآخرون	13436.71	21180.84	(7744.13)	10009.91	13436.71	(3426.80)	7697.88	10009.91	(2312.03)
الدائنون الآخرون	6346.20	5912.57	433.63	4721.02	6346.20	(1625.18)	4498.10	4721.02	(222.92)
عناصر الخزينة									
المتاحات	145698.52	113643.26	32055.26	144316.13	145698.52	(1382.39)	607333.56	144316.13	463017.43
ديون الخزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-

تابع للملحق رقم(08): تغيرات العناصر المتداولة للميزانية الوظيفية لملبنة نوميديا خلال الفترة 2009/2008

الوحدة: 1000 دج

البيان \ السنوات	2008	2007	التغير	2009	2008	التغير
عناصر الاستغلال						
أصول الاستغلال						
المخزون	80581.16	145855.74	(65274.58)	151687.84	80581.16	71106.68
تسبيقات إلى الموردين	4401.20	236490.92	(232089.72)	138306.60	4401.20	133905.40
الزبائن وحقوق أخرى للاستغلال	214668.09	220284.06	(5615.97)	213810.83	214668.09	(857.26)
موارد الاستغلال						
تسبيقات مستلمة من الزبائن	-	56.70	(56.70)	-	-	-
الموردون وديون أخرى للاستغلال	447561.87	375903.01	71658.86	156317.41	447561.87	(291244.46)
عناصر خارج الاستغلال						
المدينون الأخرون	6318.91	7697.88	(1378.97)	8584.17	6318.91	2265.26
الدائنون الآخرون	10237.04	4498.10	5738.94	57846.96	10237.04	47609.92
عناصر الخزينة						
المتاحات	1093830.24	607333.56	486496.68	483154.54	1093830.24	(610675.70)
ديون الخزينة	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(07).

ملاحظة: المبالغ بين قوسين سالبة.

ملحق رقم(09): جداول حسابات النتائج لملبنة نوميديا خلال الفترة2005/2009

أ) جدول حسابات النتائج لسنة 2005

الوحدة:1000 دج

رقم الحساب	الحسابات	المدين	الدائن
70	مبيعات بضاعة		36124.00
60	بضاعة مستهلكة	35751.16	
80	الهامش الإجمالي		372.84
80	الهامش الإجمالي		372.84
71	إنتاج مباع		1071114.31
72	إنتاج مخزن		6538.04
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		0.00
74	أداء الخدمات		498.41
75	تحويل تكاليف الإنتاج		2586.27
61	مواد ولوازم مستهلكة	971231.13	
62	خدمات	28035.46	
81	القيمة المضافة		81843.28
81	القيمة المضافة		81843.28
77	نتائج متنوعة		3777.87
78	تحويل تكاليف الاستغلال		4958.22
63	مصاريف العاملين	130034.89	
64	ضرائب ورسوم	4999.26	
65	مصاريف مالية	242.85	
66	مصاريف متنوعة	3197.49	
68	حصص الاهتلاكات والمؤونات	46254.22	
83	نتيجة الاستغلال	94149.34	
79	إيرادات خارج الاستغلال		12831.40
69	أعباء خارج الاستغلال	18385.77	
84	نتيجة خارج الإستغلال	5554.37	
83	نتيجة الاستغلال	94149.34	
84	نتيجة خارج الاستغلال	5554.37	
880	نتيجة الدورة الإجمالية	99703.71	
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة الدورة	99703.71	

ب) جدول حسابات النتائج لسنة 2006

الوحدة:1000 دج

رقم الحساب	الحسابات	المدين	الدائن
70	مبيعات بضاعة		21154.10
60	بضاعة مستهلكة	18855.95	
80	الهامش الإجمالي		2298.15
80	الهامش الإجمالي		2298.15
71	إنتاج مباع		1064257.94
72	إنتاج مخزن		1216.67
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		0.00
74	أداء الخدمات		85.19
75	تحويل تكاليف الإنتاج		268.47
61	مواد ولوازم مستهلكة	918432.26	
62	خدمات	17577.92	
81	القيمة المضافة		132116.24
81	القيمة المضافة		132116.24
77	نتائج متنوعة		5314.24
78	تحويل تكاليف الاستغلال		752.04
63	مصاريف العاملين	113843.39	
64	ضرائب ورسوم	3510.92	
65	مصاريف مالية	268.67	
66	مصاريف متنوعة	2548.67	
68	حصص الاهتلاكات والمؤونات	47302.04	
83	نتيجة الاستغلال	29291.17	
79	إيرادات خارج الاستغلال		46554.87
69	أعباء خارج الاستغلال	23717.25	
84	نتيجة خارج الإستغلال		22837.62
83	نتيجة الاستغلال	29291.17	
84	نتيجة خارج الاستغلال		22837.62
880	نتيجة الدورة الإجمالية	6453.55	
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة الدورة	6453.55	

جـ) جدول حسابات النتائج لسنة 2007

الوحدة:1000 دج

رقم الحساب	الحسابات	المدين	الدائن
70	مبيعات بضاعة		9560.25
60	بضاعة مستهلكة	9079.80	
80	الهامش الإجمالي		480.45
80	الهامش الإجمالي		480.45
71	إنتاج مباع		1286335.01
72	إنتاج مخزن		1071.41
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		0.00
74	أداء الخدمات		34.32
75	تحويل تكاليف الإنتاج		2684.12
61	مواد ولوازم مستهلكة	927288.57	
62	خدمات	13622.42	
81	القيمة المضافة		349694.32
81	القيمة المضافة		349694.32
77	نتائج متنوعة		1997.07
78	تحويل تكاليف الاستغلال		106.57
63	مصاريف العاملين	129612.90	
64	ضرائب ورسوم	2213.90	
65	مصاريف مالية	191.28	
66	مصاريف متنوعة	2490.87	
68	حصص الاهتلاكات والمؤونات	44457.22	
83	نتيجة الاستغلال		172831.79
79	إيرادات خارج الاستغلال		62677.96
69	أعباء خارج الاستغلال	178915.67	
84	نتيجة خارج الإستغلال	116237.71	
83	نتيجة الاستغلال		172831.79
84	نتيجة خارج الاستغلال	116237.71	
880	نتيجة الدورة الإجمالية		56594.08
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة الدورة		56594.08

د) جدول حسابات النتائج لسنة 2008

الوحدة:1000 دج

رقم الحساب	الحسابات	المدين	الدائن
70	مبيعات بضاعة		6107.04
60	بضاعة مستهلكة	5181.08	
80	الهامش الإجمالي		925.96
80	الهامش الإجمالي		925.96
71	إنتاج مباع		1646951.86
72	إنتاج مخزن	512.04	
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		0.00
74	أداء الخدمات		0.00
75	تحويل تكاليف الإنتاج		2497.38
61	مواد ولوازم مستهلكة	1385485.19	
62	خدمات	13253.49	
81	القيمة المضافة		251124.48
81	القيمة المضافة		251124.48
77	نتائج متنوعة		16304.66
78	تحويل تكاليف الاستغلال		645.10
63	مصاريف العاملين	170966.01	
64	ضرائب ورسوم	1541.13	
65	مصاريف مالية	160.80	
66	مصاريف متنوعة	2879.40	
68	حصص الاهتلاكات والمؤونات	39226.15	
83	نتيجة الاستغلال		53300.75
79	إيرادات خارج الاستغلال		48624.06
69	أعباء خارج الاستغلال	18014.24	
84	نتيجة خارج الإستغلال		30609.82
83	نتيجة الاستغلال		53300.75
84	نتيجة خارج الاستغلال		30609.82
880	نتيجة الدورة الإجمالية		83910.57
889	ضرائب على الأرباح	7089.56	
88	نتيجة الدورة		76821.01

ملاحظة: نتيجة الدورة الإجمالية الخاضعة للضريبة لا يدخل في حسابها مبلغ (46597.08 ألف دج).

هـ) جدول حسابات النتائج لسنة 2009

الوحدة:1000 دج

رقم الحساب	الحسابات	المدين	الدائن
70	مبيعات بضاعة		5211.11
60	بضاعة مستهلكة	4739.05	
80	الهامش الإجمالي		472.06
80	الهامش الإجمالي		472.06
71	إنتاج مباع		1566354.51
72	إنتاج مخزن		482.94
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		0.00
74	أداء الخدمات		50.40
75	تحويل تكاليف الإنتاج		4151.51
61	مواد ولوازم مستهلكة	1327202.14	
62	خدمات	13947.80	
81	القيمة المضافة		230361.48
81	القيمة المضافة		230361.48
76	نتائج مالية		1674.24
77	نتائج متنوعة		56671.76
78	تحويل تكاليف الاستغلال		219.95
63	مصاريف العاملين	172373.54	
64	ضرائب ورسوم	2837.35	
65	مصاريف مالية	325.98	
66	مصاريف متنوعة	1864.11	
68	حصص الاهتلاكات والمؤونات	37299.32	
83	نتيجة الاستغلال		74227.13
79	إيرادات خارج الاستغلال		346580.33
69	أعباء خارج الاستغلال	327297.93	
84	نتيجة خارج الإستغلال		19282.40
83	نتيجة الاستغلال		74227.13
84	نتيجة خارج الاستغلال		19282.40
880	نتيجة الدورة الإجمالية		93509.53
889	ضرائب على الأرباح	17801.31	
88	نتيجة الدورة		75708.22

المصدر: من الوثائق الداخلية المقدمة من دائرة المالية والمحاسبة لملبنة نوميديا للفترة2005/2009.

المراجع

قائمـــة المـــراجـــع باللغـــة العربيـــة

• أولا / الكتـــب:

1. أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1999.

2. أحمد إصلاح ، ترجمة لنيلز جوران وآخرون، الأداء البشري الفعال بقياس الأداء المتوازن، سلسلة إصدارات بميك، القاهرة، مصر، 2003.

3. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال(والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.

4. العربي دخموش،محاضرات في اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،2001.

5. حامد عمار، التنمية البشرة في الوطن العربي المفاهيم- المؤشرات – الأوضاع، دار سينا للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1992.

6. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004.

7. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية،الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2006.

8. زياد سليم رمضان،أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن،1996.

9. سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.

10. سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2009.

11. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي، مصر، دار الإسكندرية للكتاب.2006.

12. صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

13.عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي تحليل ربحية المقترحات (المشروعات) الاستثمارية، الجزء الأول، مطبوعة جامعية لجامعة منتوري قسنطينة، 1999 .

14.عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

15.عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008.

16.عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة،أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن،2007.

17.علي السلمي، تطوير أداء وتجديد المنظمات، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

18.مجيد الكرخي،تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

19.محمد سعيد عبد الهادي،الإدارة المالية الاستثمار والتمويل التحليل المالي الأسواق المالية الدولية، دار الحامد، مصر، الطبعة الأولى 2008 .

20.محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

21.منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

22.نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الاقتصادية الإنتاجية وكفاءات التغيير التقني العمل ورأس المال، دار البداية، الطبعة الأولى، مصر، 2008.

23.يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى، الأردن،2000.

24.يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.

قائمـــة المـــراجـــع باللغـــة الأجنبيـــة

I. OUVRAGES :

1. Albert Corhay, Mapapa Mbangala, Fondements de Gestion Financière, Manuel et Applications, Editions de L'Université de LIÈGE, Belgique ,2007.
2. Ali Tadzlait, Maitrise du Système Comptable Financier, Edition ACG, Première Edition, Algérie, 2009.
3. Bernard Martory, Danel Crozet, Gestion des Ressources Humaines Pilotage Social et Performances, Dunod, 6e Edition, Paris, 2005.
4. Gérard Melyon, Gestion Financière, 4e Editions, Editions Breal, Paris,2007.
5. Jean Barreau et Autres, DECF4 Manuel et Applications, Gestion Financière, 14e Editions, Editions Dunod, Paris, 2005.
6. Jean- Michel Palou, Les Méthodes D'Evaluations D'Entreprise, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2003.
7. Jean-Paul Couvreur et Autres, Finance D'Entreprise, Une Approche Globale Pour Les Juristes, Editions Kluwer, Bruxelles, 2003.
8. J-Y. Eglem et Autres, Analyse Comptable et Financier, Dunod, 8e Edition, Paris, 2000.
9. k. Chiha, Gestion et Stratégie Financière, Editions Houma, 1ère Edition, Alger ; 2005.
10. Pascal Quiry, Yann Le Fur, Finance D'Entreprise, Pierre Vernimmen, 6e Editions, Editions Dalloz, Paris, 2005.
11. Paul Pinto, la Performance Durable, Dunod, Dunod, Paris, 2003.
12. Pierre Conso, Farouk Hémici, L'Entreprise en 20 Leçons. Stratégie. Gestion. Fonctionnement, Dunod, 4e Edition, Paris, 2006.
13. Richard Brealey et Autres, Principes de Gestion Financière, 8e Editions, Editions Pearson Education, Paris, 2005.
14. Vincent Plauchu, Mesure et Amélioration des Performances Industrielles, Office des Publications Universitaires, Tome 2, Montpelier, 2006.

15. Yvon Mougin, Processus les Outils d'Optimisation de la Performance, Editions d'Organisation, France, 2004.

II. Dictionnaires :

1. Robert le Duff, Encyclopédie de la Gestion et du Management, Editions Dalloz, Paris, 1999.

III. REVUES :

1. Groupe-Ressource en Evaluation de l'Espace Régional de Santé Publique, L'Evaluation En 9 Etapes, Lyon, Janvier, 2008.

IV. SITES INTERNET :

1. Etymology-Meaning-Words: Site of : all experts:

http://en.allexperts.com/q/Etymology-Meaning-Words-1474/Origin-word-Performance-1.htm, 14/02/2010.

2. L'Evaluation En 09 Etapes, Site de : www.cocof.irisnet.be/site :

http://www.cocof.irisnet.be/site/common/filesmanager/sante/resauxsante/etapes/,

15/05/2010.

ملخـــص:

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية التي أدت إلى تعقد المحيط وتزايد حدة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين، دون أن ننسى الدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية وبالأخص المؤسسات ذات الأداء في المساهمة في غنى وتطور المجتمعات، الأمر الذي اقتضى التركيز على إدارة موارد تلك المؤسسات وإتباع طرق وأدوات فعالة للتقييم بصورة تضمن لها الوصول إلى أهدافها وتكفل لها الاستمرارية والتطور.

ولقد أصبح تقييم ومتابعة أداء المؤسسات عملية جد ضرورية، إذ يجب أن تكون قادرا على القياس والتحليل والتقييم لمختلف أشكال الأداء وخاصة الأداء المالي الذي يتطلب معايير ومؤشرات مناسبة لقياسه، وعليه فعملية القياس لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات.

فالمعيار يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية التقييم فهو الخاصية التي يمكن ملاحظتها لوصف أو قياس مختلف الأهداف، حيث يعطي بذلك معنى للتقييم، وحتى نتمكن من الحصول على المعلومات نجد أن المعيار يحتاج إلى مؤشرات.

هذه المؤشرات تعتبر أداة للقياس تعطي معلومة وتفسر المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات، حيث لا يمكن التحكم في المعايير إلا بترجمتها إلى مؤشرات. كما أنها متغيرات تساعد على قياس التغيرات، لذا فهي جد مهمة لقياس معايير الأداء المالي ولمعرفة ممارسات المؤسسة فيما يخص التنمية المستدامة.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مجموعة من المعايير (التوازن المالي والسيولة وإنشاء القيمة) والمؤشرات التي تم اختيارها لتنفيذ عملية تقييم الأداء المالي وتجسيدها على أرض الواقع من خلال المؤسسة الاقتصادية « ملبنـــة نوميديـــا قسنطينـــة»، مع العلم أن عملية التقييم تمر بثلاث مراحل : جمع المعطيات والوثائق من هذه المؤسسة، تحليلها وفي الأخير استخراج النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، الأداء المالي، التقييم، المعايير، المؤشرات، التوازن المالي، السيولة، إنشاء القيمة.

Résumé :

La richesse et le développement d'une nation sont le fait indéniablement, de leurs sociétés économiques et particulièrement, celles performantes. Sachant que l'évolution de l'activité économique de ses dernières années confirme l'importance d'avoir des outils et des méthodes d'évaluations plus efficaces afin de faire face à la complexité, la vélocité et la concurrence active des acteurs économiques.

L'évaluation et le suivi de la performance des entreprises sont devenus nécessaires. Il faut être capable de mesurer, analyser, évaluer toutes les formes de la performance et surtout de la performance financière qui exige des critères et des indicateurs pertinents pour la mesurer.

Un critère est un angle de vue porté sur une caractéristique observable qui sert à décrire ou à mesurer les divers éléments d'objectifs , c'est lui qui donne le sens de l'évaluation. Pour être renseigné, un critère nécessite des indicateurs. les critères ne sont donc manipulables qu'une fois traduits en indicateurs.

Ces indicateurs sont des instruments de mesure qui donne de l'information, des variables qui aident à mesurer des changements, alors elles sont aussi précieux pour mesurer les critères de la performance financière et pour mieux connaître les pratiques de la société en matière de développement durable.

La méthode choisie pour réaliser cette étude consiste à partir d'une réalité qui est celle de la société économique « LAITERIE NUMIDIA CONSTANTINE », cette méthode a l'objectif de montrer le rôle de l'ensemble des critères (Equilibre Financier, Liquidité, Création de valeur) et des indicateurs choisis pour réaliser l'évaluation de la performance financière qui comporte trois étapes : collecter les données et les documents obtenus auprès de cette société, les analyser et enfin tirer des conclusions et des recommandations.

Mots clés : Société Economique, Performance Financière, Evaluation, Critères, Indicateurs, Equilibre Financier, Liquidité, Création de valeur.

Summary :

Wealth and development of a nation are the undeniable fact of their economic institutions, especially performant ones contributing to the evolution of societies, which requires to focus on the management of their resources and the importance of having effective tools and methods of evalution in order to cope with the complexity, the velocity and the competition of market players.

Evaluating and monitoring business performance have become necessary ; one must be able to measure, analyze and evaluate all various forms of performance, especially the financial one which requires appropriate standards and indicators to measure. The process of measurement can be made only by the availability of a range of other standards that are interpreted through a set of indicators.

The standard is the basis of any evaluation process that is used to describe or measure the different objectives so as it gives meaning to the evaluation. The standard requires indicators, so standards are then manipulated once they are interpreted into indicators.

These indicators are a measurement tool that provides information. They are variables that help measuring changes, so they are also valuable for measuring standards of financial performance and for better knowing the practices of the company in terms of sustainable development.

The method chosen for this study is reflected on the ground through the economic institution « DAIRY NUMIDIA CONSTANTINE ». The aim of this study is to highlight the role of the set of standards (fiscal balance, liquidity and value creation), and the indicators that have been selected to conduct the evaluation of financial performance, which involves three steps: collecting data and documents obtained from the company, analyzing them, and finally drawing conclusions and recommendations.

Keywords: Economic Institution, Financial Performance, Evaluation, standards, Indicators, Fiscal Balance, Liquidity, Value Creation.